أسس تصميم

البحث الاجتماعي وتطبيقاتـــه

تأليف

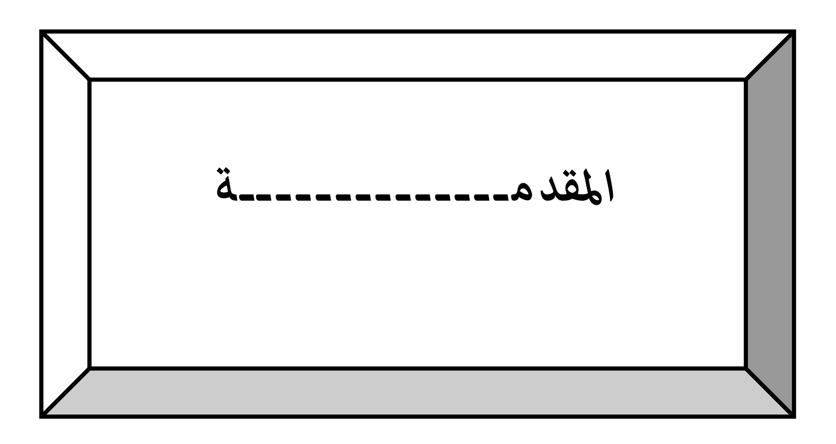
. محمد ياسر الخواجه

أستاذ ووكيل كلية الآداب

للدراسات العليا والبحوث - جامعة طنطا

٢٠١٠

فهرس الموضوعات


المقدمـــــــــــــــــــــة

المقدمة :

لاشك أن عملية تصميم البحث الإجتماعى تحتاج إلى خطة محكمة ومنسقة تتسلسل بشكل منطقي لكي يتحقق الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه وهو الحصول على المعرفة العلمية ، وتحتاج عملية التصميم إلى مهارة فنية عالية سواء في تحديد الخطوات البحثية أو اختيار الطرق البديلة أو المعايير التي يتم على أساسها انتقاء طريقة على أخرى عند تناول مشكلة أو ظاهرة اجتماعية محددة ، هذا فضلاً عما يتطلبه التصميم Design من قدرة فائقة على الإبداع والابتكار التي يتطلبها عمليات التخطيط والتصميم والتنفيذ وصياغة المفاهيم واختيار المناهج والطرق والأدوات وأساليب تحقيقها .

ولهذا كله كانت عملية تصميم البحث وتنفيذه بمثابة مهارة فنية عالية يتزايد عليها الطلب في كل ميادين العلوم الاجتماعية والأساسية المختلفة، لأن نجاح جهود البحث وتحقيق أهدافه يتوقف على مدى القدرة على تحقيق تصميم محكم وجيد لخطة البحث منذ أن كان فكرة إلى أن يصبح مشروعاً علمياً قابلاً للتنفيذ، ومن ثم أصبح تصميم البحث الاجتماعي بمثابة مهارة فنية يتعاظم الطلب عليها في علم الاجتماع في الوقت الراهن. *

---

* **انظر على سبيل المثال لا الحصر.**

– غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

– عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٨٣.

– على جلبى، تصميم البحث الاجتماعي (الأسس والاستراتيجيات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.=

=

- Denzin, N.K., and lincolon. Y.s., (Eds, strategies of qualitative inquiry, sage publications, London, 1998.

- Ackoff, R.L., the Design of social Research, the University of Chicago press, U.S.A, 1963.

- Babbie, E.R., The practice of social Research , wad swath publishing co., California.1975.

وبرغم أن هناك جهوداً كبيرة قد بذلت من جانب علماء الاجتماع الأجانب أو العرب في إصدار مجموعة من المؤلفات تحمل مسمى تصميم البحث وتنفيذه. والمعالجة التي ينطوي عليها هذا الكتاب تفترض الارتباط الوثيق بين الأسس النظرية للبحث وتصميمه وكيفية تطبيقه وضرورة تحقيق التكامل بينهما خلال كافة مراحل تصميم البحث العلمي، إلا أن الجهود التي بذلت في هذا الصدد لم تصل بعد إلى الغاية المنشودة، ولهذا حاولت خلال فصول هذا الكتاب إلى أن أوضح الصلة بين مختلف عناصر الأسس النظرية للبحث واستراتيجيات تطبيق البحوث وموضوعاتها، وذلك حتى يتمكن الباحث الاجتماعي من التعرف على الإجراءات المحددة للبحوث التي يضطلع بالقيام بها في شتى المجالات.

وتنتظم فصول هذا الكتاب في تسلسل منطقي الهدف منه معالجة الإجراءات والأساليب العلمية للبحث في التصميم والتنفيذ، وفي ضوء هذه الاعتبارات تحددت خطة المعالجة لهذا الكتاب إذ انقسم إلى ثماني فصول، يتناول الفصل الأول مفهوم البحث الاجتماعي وكيفية تصميمه وأنواع البحوث الاجتماعية، وأهداف البحث الاجتماعي والنظرية والبحث الاجتماعي وأخيراً بعض الاعتبارات والمشكلات العامة، أما الفصل الثاني فيركز على مشكلة البحث وكيفية تحديدها وشروط اختيارها ومصادرها وأبعاد تحديد مشكلة البحث الاجتماعي.

ويعرج الفصل الثالث على الخطة التمهيدية للبحث الاجتماعي موضحاً طبيعة المخطط التمهيدي ومهامه، وأهمية الخطة وهدفها، وبناء الخطة التمهيدية ومكوناتها، وأخيراً الاعتبارات الإدارية المطلوب توافرها في خطة البحث التمهيدية.

ويتناول الفصل الرابع تصميم البحوث التقويمية وتطبيقاتها موضحاً مفهوم البحث التقويمي وخصائصه وأهدافه، وبعض المبادىء الأساسية في البحث التقويمي وخطوات البحث التقويمي، ونماذج تطبيقية للبحث التقويمي، أما الفصل الخامس فيعرض لتصميم طريقة تحليل المضمون موضحاً مفهوم تحليل المضمون ومجالات استخدامه وإجراءات تحليل المضمون والتي تشمل اختيار مادة التحليل، وعينة مادة التحليل ووحدات تحليل المضمون وفئات تحليل المضمون

وأخيراً نماذج واقعية لتحليل المضمون، أما الفصل السادس فيعرض لدراسة تطبيقية عن ظاهرة الفساد الإداري كما تعكسه الصحافة الإقليمية، تحليل مضمون لبعض الصحف الإقليمية في محافظة الغربية، ويأتي الفصل السابع ليعرض لكيفية كتابة التقرير البحثي والمسئولية الأخلاقية، موضحاً أسلوب كتاب التقرير وشكله، وأهداف كتابة التقرير والجمهور المستهدف من التقرير ثم مضمون التقرير وخطواته وأخيراً المسئولية الأخلاقية والعلمية للباحث.

أما الفصل الثامن فيعرض لدراسة منهجية هامة عن الجماعة البؤرية كأداة للبحث الاجتماعي: بحث ميداني في علم اجتماع السكان كنموذج للبحوث الكيفية التي تحاول دراسة المشكلة السكانية بالاعتماد على أداة كيفية من خلال تطبيق الجماعة البؤرية على عينة محدودة من طلاب جامعة قطر ثم إعادة تطبيقها بشكل جماعي لمعرفة مدى التباين في الاتجاهات بين أفراد العينة، وعرض نماذج من الدراسات الحديثة التي طبقت هذه الأداة في علم الاجتماع، كما حاول هذا الفصل توضيح مفهوم الجماعة البؤرية وأنواعها واستخداماتها ومميزاتها ومثالبها والتنظيم العملي للجماعات البؤرية.

ونأمل أن يسهم هذا الكتاب في فهم الدارسين والطلاب إجراءات تصميم البحث العلمي وكيفية تطبيقه باعتبار أن البحث العلمي هو الطريق الصحيح ليس فقط للإلمام بالمعلومات والمعرفة العلمية الواقعية وإنما يمثل الطرق السليمة للنهوض بالمجتمع المصري وتطويره.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المؤلف

أ.د/ محمد ياسر الخواجه

طنطا - شارع المأمون

الفصل الأول

في مفهوم البحث الاجتماعي وتصميمه

- مدخل .

أولاً: مفهوم البحث الاجتماعي وخصائصه.

ثانياً : أنواع البحوث الاجتماعية .

ثالثاً: أهداف البحث الاجتماعي.

رابعاً: تصميم البحث، وإستراتيجيته.

خامساً: النظرية والبحث الاجتماعي .

سادساً: بعض الاعتبارات والمشكلات العامة.

- مدخل:

إذا كان تعريف المفاهيم يعد شرطاً أساسياً في إجراء بحث اجتماعي فإن تحديد مفهوم البحث الاجتماعي وعملية تصميمه وخطواته وبالتالي تحديد مفهوم النظرية ودورها في البحث يعد أول مفتاح يطرق به الباحث أبواب البحث العلمي ، والمفهوم من الناحية الفلسفية صورة من صور انعكاس العالم على عقل الإنسان ، وبمساعدة هذا الموضوع يكون بالإمكان معرفة جوهر الظاهرات ، ومعرفة العمليات التي تساعد في تعميم مظاهرها الأساسية .

وعلى هذا فكان من المنطقي قبل الولوج إلى عرض علمية التصميم الخاصة بالبحث الاجتماعي والتعمق في فهم الاعتبارات المنهجية وبالمعايير التي يتطلب وضع التصميم المناسب ، والسير في إجراء تنفيذه .

لابد أن نتسلح بمفهوم البحث الاجتماعي وخصائصه والتصميم وخطواته والاستراتيجية والنظرية وأخيراً أهمية النظرية في البحث الاجتماعي .

١- البحث الاجتماعي Social Re search :

أولاً : مفهوم البحث الاجتماعي وطبيعته وخصائصه :

تتعدد تعريفات البحث الاجتماعي العلمي بتعدد الباحثين وانتماءاتهم الأيديولوجية فضلاً عن تعدد وتنوع أساليب البحث في العلوم الاجتماعية ، ولذا سوف نحاول أن نعرض لبعض التعريفات في هذا السياق ، حيث يرى البعض أن البحث الاجتماعي هو استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها ، والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي . بينما يرى فريق آخر بأنه استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلاً ، أما الفريق الثالث فيرى أنه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة ، وذلك عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة .

أى أن البحث بشكل عام هو عملية تجمع لها البيانات والحقائق، وتستوفى منها العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معين دقيق في مجال التخصص ، لفحصها وفق مناهج وأساليب علمية مقررة ، يكون للباحث منها موقف معين ، ليتوصل من كل ذلك إلى نتائج جديدة، هذه النتائج هي ثمرة البحث الاجتماعي .

والغاية التي ينشدها الباحث من وراء العملية العلمية الفكرية سواء كانت نظرية أو تجريبية وهى ما يعبر عنها علمياً بالإضافة الجديدة المطلوبة في البحوث الاجتماعية العلمية إذ فيها تتمثل الأصالة، وتتخذ الإضافة الجديدة في البحوث صوراً شتى فإما أن تكون أفكاراً جديدة في المجال العلمي ، أو حلاً لمشكلة علمية أو بياناً لغرض علمى إلى غير ذلك من الأغراض المطلوبة مما يتفق ومدلول كلمة البحث الإجتماعي العلمي . [١]

ولكن اكتفى بعض الباحثين تحديد المقصود بالبحث الإجتماعي من خلال الاقتصار على المعنى البسيط للبحث والقول بأن عملية البحث تتم في أبسط صورها في حياتنا اليومية بأكثر من مظهر وشكل ، فعندما تصادفنا بعض المشكلات ونحاول الوصول إلى حلول لها بطريقة أو أخرى . أى أن البحث بهذا المعنى البسيط بمثابة محاولة لحل مشكلة ، وبقدر زيادة مواقف المشكلة التى تحتاج إلى بحث تنمو قدراتنا على إجراء البحث والتوصل إلى حلول سليمة ما أمكن ذلك .

لكن رأى البعض أن هذا التعريف شكلي لا يمس مضمون عملية البحث وجوهره فقد فكروا في تقديم تعريفات أخرى أكثر دقة يمكن تصنيفها إلى ثلاث فات أساسية هي : [٢]

أ- تعريف البحث الاجتماعي من خلال أهدافه:

حيث يعرف البحث بوصفه مسئولية علمية تعتمد على طرق منسقة ومنطقية في تحقيق الأهداف التالية :

١- اكتشاف وقائع جديدة أو التحقق من وقائع قديمة .

٢- تحليل تتابع هذه الوقائع وعلاقاتها المتبادلة ، وتفسيراتها العلمية أو السببية والتى تم اشتقاقها من إطار مرجعي أو نظرى مناسب .

٣- تنمية أدوات عليمة جديدة ومفاهيم ونظريات قد تعين في الدراسة الثابتة والصادقة للسلوك الإنساني .

ب- تعريف البحث الإجتماعي من خلال إجراءاته ومنهجه :

ويعرف البحث الإجتماعي بوصفه وسيلة لغاية ما بمعنى أنها تهدف إلى حل مشكلة علمية أو منهجية ، وهى تهدف إلى كشف العلاقات بين البيانات المتراكمة أو التحقق من صدقها ، ويمكن السير في هذه الخطوات فقط بواسطة المنهج العلمى بمعنى التطبيق المنطقي والمنسق لأسس العلم على التساؤلات العامة والشاملة للدراسة ، واستخدام الطرق العلمية التى تمدنا بالأدوات العلمية والإجراءات الخاصة والوسائل الفنية التى تهدف إلى توفير البيانات وترتيبها قبل معالجتها منطقياً وإحصائياً .

جـ- تعريف البحث الاجتماعي بوصفه سلوكاً :

ويحدد البعض الأخير البحث الإجتماعي بوصفه سلوكاً مناسباً يتمسك بقيم معينة في علاقات الباحث بأخبارييه ، وبمن يمدونة بالبيانات ويحتاج الباحث بالإضافة إلى تدريبه وخبرته على فنون العلم والبحث إلى أن يكون متميزاً بالحساسية للعلاقات الإنسانية .

وعلى الرغم من تعدد وتنوع تعريفات البحث الإجتماعي إلا أنها تشترك في بعض العناصر التالية :

- أن البحث الاجتماعي محاولة منظمة تتبع أسلوباً أو منهجاً علمياً محدداً ويسعى للوصول إلى حقائق معينة .
- أن البحث الاجتماعي يعنى التنقيب عن الحقائق الجديدة من أجل الوصول إلى إضافة جديدة إلى معارفنا وبالتالى زيادة دائرة المعارف والحقائق التى يعرفها الإنسان .
- أن البحث الإجتماعي يسعى للوصول إلى حل لمشكلة محددة في جميع ميادين الحياة وجميع مشكلاتها على حد سواء .
- أن البحث الإجتماعي يختبر المعلومات والعلاقات التى يتوصل إليها ولا يعلنها إلا بعد فحصها والتأكد منها تجريبياً .
- أن البحث الاجتماعي يسعى إلى تفسير الظواهر الاجتماعية وتوضيح المشكوك فيها وتصحيح الحقائق المتعلقة بالحياة الاجتماعية التى أسىء معرفتها أو فهمها .

وعلى هذا فالبحث الاجتماعي يعنى بشكل أكثر تحديداً طريقة في التفكير وأسلوباً للنظر إلى الوقائع بحيث يصبح معه معنى المعطيات التى تم جمعها واضحاً في ذهن الباحث ، كما أنه أسلوباً يحل به الأفراد والمشكلات الصعبة ، وتحقيق فهم السلوك الإنساني والحياة الاجتماعية حتى تزيد قدرتنا على التحكم فيها .

خصائص عملية البحث الاجتماعي :

يتميز البحث الاجتماعي بخصائص متعددة ، تظهر تباعاً بحيث قد تبدو كأنها خطوات ومراحل متعددة وهي : [٣]

أ- يبدأ البحث بسؤال في ذهن الباحث .

فالإنسان حيوان محب للاستطلاع ينظر إلى الظواهر التى تثير حبه للاستطلاع ، وتثير لديه الدهشة والتأمل وتجعله يطرح التساؤلات في وجود ظاهرة ما قد لاحظها الباحث ووجد أنها تثير في نفسه الحيرة، ويجد من خلال طرح الأسئلة المناسبة ، ما يعينه على تحديد وجهته في مطلبه من أجل الحقيقة .

ب- البحث يتطلب خطه محددة .

فالبحث يجب أن يسير في إتجاه هدف محدد ابتداءً من الشعور بالحاجة إلى المعرفة حتى النقطة التى تتحدث فيها الوقائع ذات الصلة إلى الباحث وتمده بإجابة ، وبين هذين الطرفين يجب أن يكون هناك قضية واضحة تعبر عن مشكلة البحث وتطوير الفروض وتصميماً لجمع وتفسير الوقائع ثم أخيراً اختبار الفروض ثم التوصل إلى النتائج المستمدة من الوقائع وهكذا فإن البحث يعد إجراءاً منظماً ومخططا ومنطقياً في تصميمه .

٣- يحتاج البحث إلى عرض مشكلته في تعبير واضح :

يبدأ البحث الناجح بعبارة واضحة وبسيطة تعبر عن مشكلته ويجب بلورة التساؤلات المحيرة والتى لم يجب عنها ، ويجد الباحث أنها أساسية لموقف البحث منذ بداية العمل في البحث في قضية تامة ودقيقة من ناحية القواعد اللغوية لتحدد مقدماً وبوضوح ما الذى يسعى الباحث إلى اكتشافه .

٤- معالجة البحث المشكلة الرئيسية من خلال مجموعة مشكلات فرعية :

حيث أنه من الملائم عملياً أن نقسم المشكلة الأساسية للبحث إلى مشكلات فرعية مناسبة ، بحيث أنه عند حل كل واحد منها فإنه سوف يترتب على ذلك حل مشكلة البحث الأساسية .

ب- اعتماد البحث على فروض مناسبة :

فبعد تحديد المشكلة والمشكلات الفرعية المرتبطة بها ، يجب أن ينطلق من فروض مناسبة لمعالجة مشكلات الحياة اليومية ، والفرض عبارة عن قضية منطقية أو تخمين معقول أو علاقة مدروسة قد توجه أو تحدد وجهة الفكر للمشكلة الأمر الذى يساعد في حلها .

٦- البحث يتناول وقائع ويوضح معانيها :

وبعد عزل المشكلة وتقسيمها إلى مشكلات فرعية مناسبة ، ووضع الفروض التى سوف تشير إلى الوجهة التى قد نجد فيها الوقائع ، فإن الخطوة التالية هى جمع الوقائع التى تبدو أن لها صلة بالمشكلة ثم تنظيمها في مجموعات ذات معنى تمكن من تفسيرها .

٧- البحث عملية حلزونية :

لأنه في العملية الحلزونية لحل المشكلات ستظل تطرح مشكلات أكثر ونتيجة لذلك يستمر البحث في السير قدماً إلى الأمام ، وبالنظر إلى البحث بهذه الطريقة نجده يمتاز بخاصية دنيامية وليست استاتيكية.

ثانياً : أنواع البحوث الاجتماعية :

تعددت تصنيفات البحوث ، بتعدد المعيار أو المعايير التى أخذت أساساً للتصنيف ، فهناك من اعتبر المنهج معياراً للتصنيف ، فيقولون دراسات تاريخية ، وأخرى تجريبية ، ومنهم من اعتبر مجال البحث معياراً فيقولون بحثاً مسحياً أو بحثاً متعمقاً ، ومنهم من وضع الأهداف النهائية للبحث معياراً كأن يقال دراسات تطبيقه وأخرى نظرية أو أساسية ، لكن قدم معظم علماء المناهج وعلماء الاجتماع ثلاث أنماط رئيسية للبحوث الاجتماعية تركزت في البحوث الكشفية أو الاستطلاعية ، والبحوث الوصفية ، والبحوث التشخيصية أو التى تختبر فروضاً سببية .[٤]

وقد أوضح بعض الباحثين أهم الفروق بين هذه الأنواع الثلاثة الأكثر تواتراً في كتابات البحث الاجتماعي ، الاستطلاعية ، والوصفيه ، والتفسيرية كما يلى :-

أ- مقدار المعرفة والبيانات المتوفرة حول الظاهرة التى ستبحث ، فكلما كانت هذه البيانات محدودة ، كان البدء ضرورياً بالدراسات الاستطلاعية ، وبعدها الوصفية ، تم التشخيصية .

ب- مقدار الوفاء بخطوات أو أكثر من خطوات المنهج العلمي ، فالدراسات الاستطلاعية تحاول الإجابة على سؤال ماذا حول هذه الظاهرة أو تلك أى استطلاع وجودها وبعض تضاريسها ، والدراسة الوصفية تحاول الإجابة على سؤال كيف توجد هذه الظاهرة ، أى وصف ملامحها وتحليلها وأبعادها ، أما الدراسة التى تختبر الفروض ، فهى تحاول تقديم إجابة أو المساعدة بعدها في إجابة ، لماذا هذه الظاهرة على ما هى عليه أو ما كانت عليه ؟ . (٥)

ونحاول فيما يلى توضيح هذه البحوث بإيجاز على النحو التالي :-

١- البحوث الكشفية Exploratory :

ويقصد بها تلك التى يتمكن فيها الباحث – عن طريق الكشف عن حلقات مفقودة أو غامضة في تسلسل التفكير الإنساني بوجه عام أن يساعد في الربط والتحليل والتفسير العلمي الذى يضيف إلى المعرفة الإنسانية ركائز جديدة ، وهذا النوع من البحوث هو أكثرها مشقة بالنسبة للباحث لما يتطلبه من قدرات ذاتية ومهارات استدلالية على درجة عالية من الكفاءة . ويمكن تحديد أهداف هذا النمط من البحوث فيما يلي :-

- صياغة مشكلة البحث تمهيداً لإجراء بحث أدق لها .
- تنمية فروض البحث وتوضيح المفاهيم .
- زيادة ألفة الباحث بالظاهرة التى يرغب في دراستها فيما بعد .
- توضيح القضايا التى ينبغي أن يكون لها السبق في البحث مستقبلاً .
- جمع المعلومات عن الإمكانيات العملية للقيام ببحث في المجال الواقعى الحى الذى تجرى فيه الدراسة .

- الحصول على قائمة بالمشكلات التى يراها الخبراء في الميدان الجديرة بالبحث العاجل .

٢- البحوث الوصفية : Descriptive

تعرف البحوث الوصفية بأنها تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع ، وبذلك فإن هذا النوع من البحوث لا يتضمن فروضاً تذهب إلى أن متغيراً معيناً يؤدي إلى متغير آخر ، وهذا لا يعنى أنها تحصر أهدافها في جمع الحقائق فقط ، ذلك لأن الباحث يتناول البيانات التى جمعها بالتحليل والتفسير ، لكى يفيد من هذه البيانات في توضيح مجموعة من الارتباطات المحتملة بين الظواهر دون أن يؤكدها . وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات والمعطيات والبيانات التى تدور حول المشكلة موضوع البحث ، وتقوم البحوث الوصفية على منهجين أساسيين هما التجريد والتعميم ، والتجريد عبارة عن تحديد وتمييز خصائص أو سمات موقف ما ، أما التعميم فهو أحد الأهداف الرئيسية للعلم ، ووظيفته سد الثغرة بين ما لاحظناه في الحياة الاجتماعية من وقائع وبين ما لم نلاحظه .

٣- البحوث التشخيصية أو التفسيرية : Explanations

ويطلق عليها البحوث التى تختبر الفروض السببية لأنها تتناول الأسباب المختلفة المؤدية للظواهر الاجتماعية ، وما يمكن عمله لتعديل بعضها ، والمفهوم الدارج للسببية هو أنها حادث أو واقعة معينة أو عامل يؤدى إلى حدوث حادث أو ظاهرة أخرى .[٦]

وإلى جانب هذه الأنواع الثلاثة الهامة للبحث الإجتماعي يضيف عبد الباسط عبد المعطى نوعين هما :

أ- بحوث الاستشراف الاجتماعي :

ويعنى هذا النوع من البحوث استشراف أبعاد المستقبل من خلال مناقشة بدائل مصير مجتمع ما ، أو ظاهرة أو جماعة ما أو طبقة ما ، وسواء كانت الدراسة لبنية المجتمع في كليتها أو لأحد أبعادها ففي الحالتين نحن بحاجة لدراسة التفاعلات والعلاقات الجدلية بين مكونات هذه البنية الاجتماعية وبين غيرها من عوامل تشاركها المرحلة التاريخية ، ووحدة المصالح وصراعها ، سواء كانت هذه العوامل طبيعية أو نظماً إقليمية أو دولية وهدف هذا النوع من البحوث هو أن يكون للمجتمع أو الطبقة إرادة في اقتراح استراتيجيات وسياسات حاضرة ومستقبلية تسهم في تحويل الإمكانات بالقوة إلى إمكانات بالفعل ، كما أن هذا النوع من البحوث يجعلنا أكثر استبصاراً بصناعة مستقبل مجتمعاتنا .

ب- البحوث التقويمية ودراسات الجدوى الاجتماعية :

وتشير عملية التقويم إلى تقدير الأهمية النسبية لبنود الاختلافات والتباين بين مميزات وعيوب الخطط ، وغالباً ما يقتصر على وصف المقترحات التخطيطية وإصدار أحكام على أسسها ، ومقدار الاتساق الداخلى بين هذه المقترحات أما عملية التقويم فهي عملية شمولية بالتصور وبالتناول فهى تشمل تقويم الإطار الفكرى والأيديولوجى للخطة ، أو المشروع المبنى ومقارنته بغيره من البدائل والممكنات المتاحة في اللحظة الزمانية نفسها ، فإذا أردنا تقويم جدوى الانفتاح الإقتصادي فيجب علينا أن نقارنه بفلسفات وتوجهات تنموية أخرى كالاعتماد على الذات مثلاً ، كما يشمل التقويم إطار التحليل والقياس المستخدم في المقارنة ويحمل رؤية تاريخية زمنية معينة ، فالجمهور أو الجماعة المستهدفة من التخطيط يقتضى التقويم الشمولى لتوجه هذا المشروع إليها تحليلاً وتوقعاً للآثار والمصاحبات التى سيحدثها المشروع فيها عبر الزمن الكلى ، وليس بالاستفادة إلى نقطة زمنية واحدة ، قد تكون الآثار بعدها سلبية ،

كما يشتمل التقويم على إبراز الجدوى الاجتماعية للمشروع من منظور الفلسفة والتوجه التنمويتين . (٧)

ثالثاً: أهداف البحث الاجتماعي :

يسعى البحث الاجتماعي العلمى إلى تحقيق هدف أو أكثر من الأهداف التالية :

أ- الوصف :

ويعنى الوصف رصد وتسجيل ما نلاحظه من الأشياء والوقائع والظواهر وما ندركه بينها من علاقات متبادلة ، وتصنيفها وترتيبها وإكتشاف الارتباط بينها ، أى أنه كشف دلالات المعطيات الحسية بالاعتماد على الملاحظة والتجربة ، ودراسة ما بينهما من علاقات متبادلة ، ويلاحظ أن الوصف يعتمد أساساً على المدركات الحسبة ، ولكنه ينطوى مع ذلك على عمليات عقلية يتفاوت تعقيدها كتصنيف الأشياء وتصنيف خصائصها أو بيان العلاقات فيها وتحديد مدى ما بينها من ارتباط وكشف دلالتها .

ب- التفسير :

والتفسير هو محاولة الكشف عن أسباب وقوع الظواهر والأحداث، ويفترض في التفسير الإيمان بمبدأ العلية الذى يربط بين الأسباب والنتائج ، ويعتمد التفسير على العقل بدرجة أكبر من الوصف الذى يعتمد أساساً على الحواس والملاحظة والتجربة ، فإذا كان الوصف هو كشف الدلالات الظاهرة في المعطيات الحسية فإن التفسير هو كشف الدلالات التى تتجاوز تلك المعطيات وإذا كان الوصف يمدنا بخبرات ومعلومات عن الظواهر والأحداث ، فإن التفسير يحول تلك الخبرات والمعلومات إلى فروض تخضع للاختبار التجريبي .

جـ- الوصول إلى معارف وحقائق جديدة :

حيث يهدف العالم من بحثه الوصول إلى حقائق علمية جديدة إما عن الكون الذى يعيش فيه وظواهره المختلفة وإما عن خصائص الأعداد والأشكال ، وإما عن المجتمع الذى نعيش فيه والظواهر الاجتماعية والثقافية التى قد تميزه عن أى مجتمع آخر مثل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والدينية .

د- التنبؤ :

ويعنى التنبؤ استنتاج حقائق ووقائع جديدة ممكنة الحدوث في المستقبل من الحقائق التى وصلنا إليها وعبرنا عنها بالقوانين العلمية ، أى الاستفادة من القوانين والحقائق التى يوصلنا إليها في التنبؤ بالمستقبل، وكلما كان القانون أكثر عمومية أمكن التنبؤ بحالات أكثر ، وكلما كان القانون أكثر احتمالاً ، وأقرب إلى الواقع كان التنبؤ صحيحاً أو ذا احتمال أكبر .

هـ- التحكم :

ويعنى التحكم إيجاد الظروف والشروط المحددة التى تتحقق فيها ظاهرة معينة للحصول على الظاهرة في الوقت الذى نريد والمكان الذى يختار ، وقد يعنى منع حدوث الظاهرة بمنع حدوث الظروف التى تحدث فيها ، كما قد يعنى التحكم السيطرة على القوى الطبيعية وتسخيرها لخدمة الإنسان ، وذلك بعد أن تعرف القوانين المتحكمة فيها ، ويلاحظ أن التحكم قد يكون فعلياً ، وقد يكون فرضياً حين يتعذر بناء الظاهرة بصورة عملية .

و- التطبيق العملي :

أى أن البحث العلمى يهدف إلى تحويل المبدأ الذى عبر عنه تولوستوى العلم من أجل العلم إلى أن العلم في خدمة المجتمع لأن كل شىء يقدر بفائدته أو منفعته أو بماله من استخدام أو تطبيق ، ولم يقتصر هذا الاتجاه على الأشياء المادية بل تعداها إلى الأفكار والمعانى العقلية .

ن - أن حل المشاكل الإنسانية والعلمية :

وتمثل حل مشاكل المجتمع الهدف الأخير من البحث الاجتماعي ، وهذه المشاكل قد تنشأ عن الظروف الطبيعية كالجفاف والتصحر وقد تنشأ عن المجتمع البشرى كالانفجار السكانى وأزمة المساكن وتفشى الأمراض والأوبئة وزيادة الجريمة وغيرها وبالتالى فالعلماء يحاولون إيجاد حلول ملائمة للمشاكل التى تعترض طرق التقدم أو التى تهدد حياته البشرية أو التى تقلل من رفاهية الإنسان وسعادته أو حتى التى تهدد بانقراض بعض الأنواع الحيوانية والنباتية . (٨)

رابعاً : تصميم البحث واستراتيجيته : Research Design

تشير عملية تصميم البحث إلى الخطة الاستراتيجية لمشروع أو برنامج البحث ، متضمنة الإطار العام والملامح الرئيسية لما سيتم إنجازه من عمل بما فيها الطرق المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها ، مع توضيح مدى ملاءمة وكفاءة تلك الاستراتيجية في تحقيق الأهداف الخاصة بالدراسة ، وما إذا كانت قضايا الدراسة ذات توجه نظرى أم تطبيقي ، ومن ثم فإن تصميم البحث يتضمن عملية كفاية الخطة نفسها واختيار نمط الدراسة الملائم من بين البدائل المتاحة وحجمها النسبي وما إذا كانت ستعمد إلى استخدام ثلاث أدوات بحث مع التوفيق بين كل هذه الخطط وبين الموارد المتاحة والجدول الزمني . (٩) **ويقترب من هذا المعنى التعريف الذى وضعه ميشيل مان بأن تصميم البحث يتضمن الخطة المتعلقة بشريحة من البحث الأمبريقى محددة الطريقة التى ينبغي إتباعها في جمع المادة وتحليلها لاختبار الفروض الناشئة عن نظرية ما أو لتطوير تأملات دقيقة في المشكلة التى تجرى دراستها ، وتجمع الخطة بين الصلة الوثيقة بالمشكلة والاقتصاد في إجراءات البحث ، ومرحلة التصميم هى أكثر الأدوار حسماً في العملية البحثية ، وقد يشتمل تصميم معين على التجربة experiment أو المسح الاجتماعي social survey أو الملاحظة بالمشاركة أو أى توليفه مركبة من أكثر من إجراء منهجي .** (١٠)

أى أن البحث يحتاج إلى خطة وإجراء منظم ومخطط هذا فضلاً عن مفهومات يستعين بها في التعبير عن مشكلته بوضوح وفروض يلتمس بها وجهة فيجمع وقائع تحتاج في النهاية إلى تفسير إستناداً إلى نظرية واضحة ونشير إلى مثال توضيحى لذلك من ميدان العمارة ، فإذا كانت رغبة لإقامة بناء معمارى وليكن مسجداً أو مستشفى أو حتى عمارة سكنية فإن أول شيء يكون مطلوباً لإقامة هذا البناء هو توفر التصميم الذى يمكن على أساسه إخراج هذا البناء إلى حيز الوجود ، وعادة ما يقوم المهندس المعماري بوضع التصميم المناسب مع البناء المطلوب الذى يضم كافة الاعتبارات اللازمة لإقامة هذا البناء من حيث الشكل والحجم، والمساحة ، وعدد الأدوار ، وتوزيع الغرف على الأدوار والفتحات والمداخل والمساقط وما إليها بحيث لا تواجه عملية تنفيذه عقبة لم تكن في الحسبان ، وهذا معناه أن التصميم **Design** عبارة عن خطة يتصورها الشخص وتنطوى على عناصر وإجراءات لازمة للوصول إلى الهدف من هذا التصميم وتأخذ في اعتبارها كافة الاحتمالات التى قد تحول دون الوصول إلى هذا الهدف عند التنفيذ . وهذا يعنى أنه قبل أن نجرى البحث ضرورة رسم خطة تشتمل على مجموعة قرارات مثل : -

- ما الذى تدور حوله الدراسة وما هي نوع البيانات المطلوبة ؟
- لماذا تجرى الدراسة ؟
- وأين يمكن أن نجد البيانات المطلوبة ؟
- وأى المجالات سوف تطبق الدراسة ؟
- وأى فترة زمنية ستجرى الدراسة ؟
- وما مقدار المادة أو كم عدد الحالات المطلوبة ؟
- ما هى أسس اختيار الحالات التى سندرسها ؟
- وأى طرق جمع البيانات ستأخذ بها ؟

أى أن عملية التصميم تأخذ في اعتبارها ماذا ، وأين ، ومتى ، وكم وبأى الوسائل المتاحة إلخ . بحيث يفهم من ذلك كله أنه إذا توقعنا كل ما تحتاجه مشكلة البحث وأمكن لنا أن نقرر ما سنفعله مسبقاً بشأنها فإننا بذلك سنزيد من فرصتنا في التحكم في عملية إجراء البحث . [١١]

وهكذا يعتبر التصميم بمثابة التخطيط المنسق والمنطقي والموجه لمراحل البحث أو هو الخطة الشاملة لتتابع الخطوات التى يقصد الباحث إتمامها أو إنجازها لكى يحقق مجموعة أهداف بحثه ، إذ يعين هذا التصميم منهج البحث والطرق التى يختارها الباحث في بحثه إلى جانب الإطار النظرى الذى يستند إليه البحث فضلاً عن كل الخطوات الإدارية اللازمة لتنفيذ هذا التصميم ، كما تنطوى مسودة التصميم على توقع للطرق البديلة التى يحتمل اللجوء إليها في تنفيذ بعض خطوات البحث أى أنه وصف تفصيلي لقرارات الباحث وأسباب كل قرار منها والتى يتخيرها استنادا إلى المعايير العلمية .

وفي هذا الصدد يعرف راسل آكوف **Ackoff** نموذجاً مثالياً لتصميم البحث الاجتماعي بادئاً بتساؤل يتعلق : ما معنى كلمة تصميم؟ ويرى أنها كلمة تعنى الإنشاءات أو إقامة البناء وإذا كان لدينا إطاراً أو تصوراً لهذا البناء فإن هذا التصور هو في حد ذاته تصميم لخطة يتبعها الباحث ، ويجب أن يكون البحث مصمماً بطريقة منهجية بمعنى توضيح المدى الذى على أساسه يكون البحث مخططاً قبل ذلك ، وبمعنى توضيح المدى الذى عنده يصبح منهج وأسلوب إجراء البحث مقيماً أو قابلاً للتقييم ، وإذا وضع هذا التصميم في نموذج رمزى فبالإمكان تسميته بنموذج البحث **Research Model** .

وينبغي أن يتضمن التصميم المنهجي النموذجى للبحث محددات أساسية لظروف وإجراءات البحث ، وهذا يتضمن إيجاد حل أو إجابة لبعض الأسئلة مثل ماذا سوف أفعل ؟ ولمن ؟ وتحت أية ظروف ؟ ولأى شىء سيتركز نظري ؟ وبمعنى آخر فإن تصميم البحث يتطلب بعض المظاهر مثل :

١- موضوع أو موضوعات الملاحظة .

٢- البيئة أو البيئات التى ستتم الملاحظة خلالها .

٣- الدافع أو الدوافع إلى الملاحظة .

٤- الاستجابة أو الاستجابات الملحوظة .

وينتهى أكوف إلى أن خطوات تصميم البحث هي :

أ- اختيار المفهومات الوثيقة الصلة بالموضوع ، وهنا يجب أن نحدد محكات الصلة بالموضوع ، ومحكات التعريف ومضمون مختلف التعريفات المستخدمة .

ب- ثبات أو تغير المتغيرات الحتمية المستخدمة وهذا يتطلب تحديد علاقة السببية والإرتباط بين المتغيرات .

جـ- تحديد المتغيرات الكمية والمتغيرات الكيفية ، وهذا يتطلب تحديد بعض المقاييس والمعالجات الإحصائية ، كما يتطلب تصنيف البيانات والقيم المستخدمة .

ومع أن هناك عديداً من التحليلات الناضجة لعملية البحث إلا أن آكوف يتفهم البحث بمنظور مخالف ، حيث يرى أن الباحث الاجتماعي يهتم بالتفاعلات التى تحدث بين الأفراد والجماعات والبيئات بمعنى أنه يذهب إلى صياغة مفاهيم البحث على أنها عملية اتصال ويضع لذلك رسماً كروكياً لنموذج تصميم البحث من وجهة نظره عندما يحاول البحث حل مشكلة معينة .

ويلاحظ أنه يوجد أربع نوعيات لأولئك الذين يتصلون بعملية البحث وأول هذه النوعيات " جمهور البحث " أو الذين يستفيدون من إجرائه ، وقد يكون المستفيد هو الباحث نفسه عندما يوجه بحثه لهدف علمي أو نظري فقط .

أما ثانى هذه النوعيات فيتمثل في الباحث المتخصص أو العالم scientist كذلك يشترك في الاتصال بالبحث " جامع البيانات " أو القائم بالملاحظة observer ، وتنتهى هذه النوعيات " بموضوع " الملاحظة مثل الظواهر والجماعات والاتساق والنظم الاجتماعية التى تخضع للملاحظة .

ومن ناحية أخرى فإن كل من أولئك الذين يتصلون بعملية البحث يقوم ببعض الإجراءات المحددة ، حيث يقوم جمهور البحث بتقبل المشكلة وإحالتها إلى الباحث المتخصص الذى يقوم بتدريب الملاحظين والإشراف عليهم ، ويقوم جامعوا البيانات باستشارة حوافز ودوافع كامنة في موضوع الملاحظة الذى يعطى بالتالى استجابات يقوم جامعوا البيانات بنقلها وتسجيلها وتنويبها وتنتهى الإجراءات عند الباحث المتخصص الذى يصنع التقارير ويعرض النتائج . كذلك فإن حل مشكلة البحث يمر بعدد من الخطوات والمراحل ، إذ يبدأ بوجود المشكلة أو الشعور بها ، وهذا الخطوة تتمثل لدى جمهور البحث أو الباحث الراغب في دراسة موضوع معين ثم تصاغ المشكلة ويوضع تصميم للبحث ويخطط له ، وهذه الخطوة يقوم بها الباحث المتخصص أو العالم ، وتتمثل الخطوة الثالثة في التحرك والانتقال نحو البيئة التى ستجرى الملاحظات من خلالها ، ويقوم بهذه الخطوة جامعوا البيانات الذين يقومون أيضاً بتسجيل الاستجابات والمعطيات والوقائع ليقوم الباحث المتخصص بمعالجتها لينتهي ببعض الاستخلاصات العملية والتطبيقية التى يجد فيها جمهور البحث إمكانية الاختيار – من مختلف الأساليب – لحل المشكلة . [١٢]

وعلى هذا يمكن القول بأن تصميم البحث كما تقول بولين يونج **pouline young** يتضمن ما يلي :

١- مصادر البيانات أو المعلومات .

٢- نوع الدراسة وطبيعتها .

٣- موضوعات الدراسة ومجالاتها .

٤- الإطار الإجتماعي والثقافى للدراسة .

٥- المجال الجغرافى للدراسة .

٦- الإطار الزمني لإجراء الدراسة .

٧- أبعاد الدراسة ومحكاتها .

٨- محكات اختبار المعطيات .

٩- أدوات جمع البيانات .

أى أن تصميم البحث عبارة عن تخطيط وتنظيم منطقي يوجه البحث ، ويقوم هذا التصميم على ترجمة البراد ايم scientific paradigim العلمى إلى إجراءات طرق بحثية مختلفة ، وهذا يتطلب الوقوف على الإمكانيات المتاحة ، والوقت الملائم ، والمعطيات الميسرة ، وإمكانية الحصول عليها .

وكلما تقدمت الدراسة فإن هناك مظاهر جديدة وعلاقات جديدة بين المعطيات والبيانات ، وهذا يقتضى ضرورة تغير الخطة وفقا لمتطلبات الظروف الجديدة . (١٣)

ومن هنا طرحت ما يسمى باستراتيجية البحث Research Strategy حيث تزايد استخدام استراتيجية البحث بين المشتغلين بالبحث الإجتماعي أخيراً لأنهم قد وجدوا أنه من المفيد للباحث أن يشبه البحث العلمى بمعركة ضد المجهول ولأنه من شأن هذا التشبيه أن يوحى بسلسلة من التشبيهات الجزئية التى تعود على البحث بفائدة كبيرة ، من ذلك مثلاً حشد جميع مصادر المعلومات التى تمس جبهة البحث وإعداد الأدوات اللازمة والتركيز على قطاع محدود في الميدان ، والالتفاف حول مناطق المقاومة بدلاً من الإصرار على مواجهتها من الزاوية العسيرة ، وعندما يفلح الباحث في أن يفتح ثغرة في جبهة المقاومة يحسن به أن يسرع بالتقدم إلى رقعة فسيحة مؤثراً التوسع في البداية ، على أن يأتى التعمق في مرحلة تالية ، وهذا صحيح في البحوث البحته والتطبيقية على السواء ، ومن خلال الإطار العام لهذه التشبيهات يميز البعض بين نوعين من الخطط يضطر الباحث عادة إلى استخدامها في البحث الواحد في الموضع الملائم وهي :

أ- الخطط الاستراتيجية بعيدة المدى :

وهى التى تحدد المراحل الكبرى للبحث والمعالم الرئيسة لنوع المعلومات المطلوبة في كل مرحلة ، ونوع الأدوات اللازمة لجمع هذه المعلومات ونوع التحليلات الكمية أو الكيفية التى سوف تجرى عليها هذه الخطط الاستراتيجية يشترط فيها أن تحدد منذ البداية تحديداً واضحاً ، مع قسط من المرونة يسمح باستحداث قرارات وتوجيهات تمس التفاصيل دون الجوهر.

ب- الخطط التكتيكية :

فهى تنشأ لمواجهة مواقف لم تكن متوقعة والتصرف فيها بما يناسبها ولا يتعارض مع جوهر الخطة الاستراتيجية والأصل في الخطط التكتيكية المرونة وحسن التصرف في اللحظة الحرجة على ضوء خبرات الباحث السابقة والقدرة على ابتكار الحلول المسبوقة . [١٤]

لكن الذى تجدر الإشارة إليه أن هناك خلطاً بين ما يعرف بالمنهج أو الاستراتيجية العامة ، وبين ما يعرف بالطريقة أو تكتيك البحث من ناحية وأدواته من ناحية أخرى ، في بعض مؤلفات البحث الاجتماعي ، لذا نشير إلى النقاط التالية لتوضيح هذه الحقائق :-

- أن المنهج يعتبر بمثابة الاستراتيجية العامة أو الخطة العامة التى يرسمها الباحث لكى يتمكن من حل مشكلة بحثه أو تحقيق هدفه أو هو الاستراتيجية التى تعتمد على مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات التى يستفاد منها فى تحقيق أهداف البحث والعمل العلمي ، ولقد أمكن التمييز في المنهج بين عدد من الأنواع في مقدمتها المنهج التجريبي والمنهج التاريخي ، ويدرس المنهج التجريبي الظواهر الحاضرة أو الراهنة ويحاول التوصل إلى القوانين العامة أو العلاقات الثابتة بين الأشياء أو يعتمد في ذلك على الملاحظة والقياس والتجربة ويقوم على التعميم ، ويصوغ قوانينه في صورة رياضية ،

أما المنهج التاريخي فهو الذى يدرس ظواهر الماضى ويقوم الباحث بالتنقيب عنها في وثائق التاريخ ، فهى ظواهر لا تقع مباشرة تحت الملاحظة ولا تفكر مطلقاً غير نمط واحد ، وإنما يقوم الباحث بجمع الوثائق حولها ويحاول التحقق منها ويعتمد على طريقة التحليل والتركيب العقليين وذلك كله بهدف البحث عن العلاقات السببية بين الحوادث الماضية .

- تعتبر طريقة البحث بمثابة إحدى قواعد المنهج بإعتباره مجموعة قواعد أو هى الوسيلة التى تنفذ بها المنهج كخطة عامة أو هي التكتيك الذى نطبق به المنهج باعتباره استراتيجية ، فإذا كان المنهج التاريخي في دراسته لظواهر الماضى يحاول تحقيق هدفه من خلال تحليل الوثائق والسجلات المتوافرة عن الماضى حول هذه الظواهر ، فإن تحليل الوثائق والسجلات تعتبر بمثابة الطريقة أو التكتيك الذي يطبق به المنهج التاريخي استراتيجيته .
- هناك في نطاق البحث الاجتماعي أنواع متعددة ومتباينة من طرق البحث الاجتماعي منها ، القياس الاجتماعي ، والمسح الاجتماعي، ودراسة الحالة ، وتحليل الوثائق ، وتحليل المضمون ، والطريقة الاسقاطية لكل واحد منها استخداماتها ومتطلباتها وخصائصها وعيوبها .

يجب أن يكون البحث مستوعباً للدروس التى تلقاها في هذا الصدد حتى يستطيع أن ينتقى منها ما يتناسب مع التصميم المنهجى الذى يتفق والموضوع الذى يختاره للبحث .

- تعتبر آداة البحث بمثابة الوسيلة التى يلجأ إليها الباحث للحصول على المعلومات للحصول على المعلومات والبيانات التى يتطلبها بحثه ، فقد يستعين الباحث في هذا الصدد بالملاحظة أو بالمقابلات الشخصية أو الاستبيان ولكن عليه في هذا الاستخدام أن يتذكر تلك الدروس المستفيضة التى تلقاها حول طبيعة كل أداة ومتطلباتها واستخداماتها ومميزاتها وعيوبها وحول العوامل التى تتدخل في اختيار الأداة المناسبة لموضوع بحثه أما متطلبات تصميم أداة جمع البيانات ووضع البناء المناسب لها فهذا أمر له شروطه المنهجية المحددة .[١٥]

خامساً : النظرية والبحث الإجتماعي :

لاشك أن النظرية تحتل مكانة هامة في البحث العلمي ، ولا نغالى إذا قلنا أنها لا تقل أهمية عن المنهج العلمى نفسه ، حيث أن كثيراً من البحوث الاجتماعية تبدأ بالنظرية لتعود إليها ثانية في نهاية البحث .

ونظراً لهذه الأهمية – فقد أولاها الكثير من الباحثين اهتماماتهم بالتعريف والتوضيح والتحليل وإلقاء كثير من الأضواء على وظيفتها في البحث العلمى ، فلقد عرفت النظرية بوصفها " نسق من المعرفة الشخصية التعميمية ، وتفسير للجوانب المختلفة للواقع دائماً ترتبط بأشياء ومصطلحات أخرى مع أنها تختلف عن التطبيق والممارسة لأن جوهرها يهتم بإعادة صوغ الواقع صوغاً عقلياً ، وإذا كانت كل نظرية نسقاً أو إطار فكرياً ، فهى نسق معقد ، فالنظريات الفيزيقية مثلاً يمكن لنا أن نميز ما بين جزأين أو مكونين ، الحسابات الصورية كالرياضيات والرموز المنطقية والقواعد . الخ ، والتفسير الأساسى الجوهرى كالمقولات والفئات والقوانين والقواعد وما إلى ذلك .

وإذا كان التعريف السابق تعريفاً يكاد يكون وصفياً وليس تحليلاً بمعنى أنه يشير إلى أن للنظرية مكونات ، دون توضيح ماهية هذه المكونات ، ويشير إلى وظيفتها التفسيرية ، وكأن ليس لها سوى هذه الوظيفة فقط لكن يمكن الوصول إلى تعريف أكثر شمولية للنظرية بوصفها " إطار أو نسق فكري متسق حول ظاهرة أو مجموعة من الظاهرات المتجانسة تقريباً ، وتحوى تصورات ووصف وتحليل وتفسير لهذه الظاهرات ، فهذا يعنى أنها تتألف من مفهومات وتصورات للظاهرات ، وتصنيف لمكوناتها وتصور لما بين هذه المكونات من علاقات، وما قد توجد من علاقات وارتباطات بين الظاهرة وما عداها من ظاهرات، وصوغ كل هذا في قضايا ممكنة ومحتملة قابلة للاختبار والإثبات والتعديل على أن هذا التعريف يمكن أن يتضح أكثر في ظل تحديد أهم شروط بناء النظرية العلمية على النحو التالي :-

١- الإيجاز : بمعنى أن تكون النظرية العلمية موجزة في التعبير عن الحقائق التى تشتمل عليها ، وفي بيان الغرض الذى وضعته من أجله .

٢- الشمول : بمعنى أن تشتمل بقدر الإمكان على جمع الحقائق الفرعية التى تنطوى عليها ، وأن تفسير أكبر عدد من الظاهرات .

٣- الانفراد : وهذا يعنى أنه يجب أن تنفرد النظرية بتفسير الحقائق التى تشتمل عليها " فوجود نظرية أخرى تفسر نفس الحقائق التى تفسرها النظرية الأولى بضعف الأهمية العلمية للنظرية .

٤- القدرة على التنبؤ : بمعنى أن النظرية التى يجب أن تساعد على التنبؤ بما قد يحدث للظاهرات قبل حدوثها فإذا ظهر أن هذه التنبؤات صحيحة ازدادت النظرية قوة ويقيناً . (١٦)

ومن هنا تمارس النظرية تأثيراً ملزماً على البحث بأن تحدد أو تطرح المشكلات التى تحتاج لبحث ، وتبرز الموضوعات الهامة عن غيرها وتقود البحث نحو العلاقات المؤكدة ، وتقود نتائج هذه البحوث بدورها إلى اختبار النظريات واقتراح مشكلات جديدة تدعو إلى صياغة مشروعات نظرية جديدة ، وهكذا تتشابك النظرية والبحث والحقيقة الأمبريقية في نسيج من العمل توجه فيه النظرية البحث ، ويقوم البحث بالكشف عن الحقائق وعزلها كما تؤثر الحقائق في النظرية ويتمثل ثمار التفاعل هذا في أنه يعد بمثابة الوسيلة التى من خلالها يتطور أو ينمو العلم الأمبريقى.

وهكذا تؤثر النظرية في البحث من عدة وجوه ، إذ تعمل النظرية على توجيه دوائر البحث نحو الموضوعات المثمرة ، وتضفى المغزى والدلالة على النتائج ، كما تساعد توجيهاتها وتعميماتها ومفاهيمها على تنمية وتطوير البحث من ناحية أخرى . (١٧)

وقد حدد كل من بول هات وويليام جود **Good and Hatt** دور النظرية في عملية البحث بشكل أكثر تحديداً فيما يلي : (١٨)

أ- تحديد أنواع البيانات الأساسية التى يمكن تجريدها .

ب- أن النظرية تقدم إطاراً تصورياً **conceptual frame** يمكن من خلاله تنظيم وتنسيق وتصنيف البيانات وتوضيح ارتباطات الظاهرة مجال الدراسة .

جـ- أن النظرية تعمل على تلخيص وإيجاز الحقائق للوصول إلى التعميمات الميدانية وانساق التصميم .

د- أن النظرية تساعد في الوصول إلى التنبؤ بالحقائق .

و- وأخيراً تعمل النظرية على سد الثغرات والفجوات بين المعارف العلمية .

سادساً : بعض الاعتبارات والمشكلات العامة :

في الواقع أن مشكلات تصميم البحوث لا تقتصر على منهج معين من المناهج أو على مرحلة واحدة من مراحل البحث ، وإنما كل منهج علمى ينطوى على مشكلاته الخاصة بالتصميم ، وكل بحث تواجهه ظروف خاصة يتعين الالتفات إليها عند تخطيط إجراء البحث ، ولقد لوحظ في الوقت الحاضر عند عمل مشروعات بحثية **Research projects** والتى توضع لكى نتناول مشكلة كبرى ذات جوانب فرعية ويخصص لها الوقت والميزانية اللازمة لتغطية عدد من الموضوعات وتستخدم مناهج وأدوات بحث متعددة أصبحت هذه البحوث وبخاصة البحوث الممولة مشكلات جديدة في التصميم والتخطيط ، حيث تطرح مشكلة التكامل بين مجموعة الفروض ، والتكامل بين عدد من الدراسات الفرعية وتمثل مسألة التكامل هذه متطلباً ضرورياً حتى تخرج الدراسة متصلة حلقاتها ومعتمدة على المدخل البينى الشامل **Inter disciplinary approach** ويمكن هنا أن نلخص بعض الاعتبارات والمشكلات العامة التى يجب مراعاتها عند تصميم البحث على النحو التالي : -

١- التصميم هو تخطيط البحث وبرنامج تنفيذه ويمثل مطلباً أساسياً لأى نوع من البحوث العلمية ، ولا يمكن وصف تصميم البحث بأنه علمى أو غير علمى وإنما نقول أن تصميماً ملائماً أو غير ملائم ، وتؤثر اعتبارات معينة في عملية التصميم مثل درجة الدقة المطلوبة في الدراسة ، ونوع البرهان الذى نريده ، وطبيعة المعلومات المطلوبة .

٢- ضرورة مراعاة توافر بدائل الفروض في عملية التصميم لكى تتعدد التفسيرات التى تنطوى عليها الدراسة ، وتحقيق فوائد علمية أوسع مما لو اقتصرت الدراسة على فرض وحيد فقط .

٣- ليس هناك تصميم فريد ناجح وإنما يختلف التصميم أو التخطيط باختلاف الموضوع المدروس ، وباختلاف الباحثين ، وخبراتهم واهتماماتهم وتتنوع وتتعدل أيضاً وفقاً للمراحل التى تمر بها عملية البحث بها ووفقاً للظروف والمواقف العملية التى تواجه الباحث أثناء إجراء بحثه من جهة أخرى .

٤- توجد عوامل عديدة تتحكم في تصميم أو تخطيط البحث منها الوقت المخصص للدراسة والميزانية Budget وإمكانية الحصول على المعلومات ، ودرجة توافر بيانات رسمية ، وتدريب الباحثين الميدانيين ومعاونة الهيئات الرسمية وهذه العوامل يجب أن تؤخذ جميعاً في الاعتبار عند عملية التصميم.

٥- ليس التصميم الذى يوضع نظرياً تصميماً نهائياً أو قاعدة عامة لا يمكن الانحراف عنها وإنما التصميم قد يتغير أو يتعدل في ضوء الاعتبارات الميدانية والظروف التى تستجد أثناء إجراء البحث .

٦- أصبح من الشائع في الوقت الحالى استخدام مصطلح الاستراتيجية المنهجية Research strategy والتى يقصد بها كافة الطرق والأساليب والأدوات والإجراءات التى تتخذ من أجل تحقيق أهداف البحث ، حيث يحاول الباحث في مرحلة التصميم أن يستخدم أكثر من طريقة أو منهج في إجراء البحث بحيث يخدم كل منهج جانباً معيناً من جوانب المشكلة المطروحة كما أنه بالمثل يستخدم أكثر من أداة لجمع المعلومات بحيث تتوافر لدى الباحث المعلومات المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة ، وقد يستخدم الباحث أكثر من عينة للحصول منها على المعلومات المناسبة أو يجرى البحث على مستويات متعددة شريطة أن يتم ذلك كله على أساس مراعاة الاتساق والتكامل المنهجي .

ويمكن توضيح هذه الاستراتيجية مع بعض مشكلات التصميم من خلال نموذج لدراسة مصرية قام بها المؤلف جعل عنوانها " الأصول الاجتماعية للمستثمرين في الريف المصرى : دراسة ميدانية في محافظة الغربية .[١٩]

والهدف الرئيس من هذه الدراسة يتمثل في محاولة تقويم مدى كفاءة التصور النظرى الذى طوره الباحث من خلال تحليل نظرى لمفكرى نظرية التبعية في وصف وتشخيص مشكلات التراكم الرأسمالي في مصر فكأننا هنا نعرض للقارىء صورة واقعية حية (للاستثمار) والقوى الاجتماعية التى تتخذ قرارات الاستثمار ومعوقاته والمناخ الملائم لعملية الاستثمار وكيفية خلق قدرات إنتاجية تساعد على تطوير عملية الإنتاج في مصر ، والواقع أن أى دراسة ميدانية من هذا النوع تحتاج إلى الاستعانة باستراتيجية منهجية خاصة بحيث تلائم متطلبات التصور النظرى المستخدم من جهة وتتسق مع طبيعة الدراسة السوسيو اقتصادية من جهة أخرى ، في ضوء ذلك أجريت دراسة حالة متعمقة لمجموعة من المستثمرين في محافظة الغربية في قريتى نواج مركز طنطا وقرية سجين الكوم مركز قطور غربية ، ولقد كان الاختيار لهذين القريتين محكوماً بعدة اعتبارات فمنها أولاً تمثل أحدهما قرية نموذجية على مستوى الجمهورية وهى قرية نواج التى تقع بالقرب من مدينة طنطا ، وقرية تقليدية تقع في مركز قطور وهما ثانياً يمارس أنشطة استثمارية في قطاعات إنتاجية مختلفة والتى ظهرت في عصر الانفتاح الاقتصادي ثم فهما ثالثاً يعتبرا نموذجاً بنائياً ممثلا لكثير من القرى الريفية الأخرى التى تتفق معهما في الأهداف والحجم ، بحيث يمكن أن تصدق نتائج دراستنا إلى حد ما على هذه النماذج .

كما أخذت في اعتباري عند تصميم الإطار المنهجي لهذه الدراسة أن أحصل على بيانات ومعلومات تشمل عينة كبيرة الحجم نسبياً من القريتين من أرباب الأسر بلغت (١٥٠) مفرده بوصفهم يمثلون كافة أنواع الاستثمار سواء الإنتاجي مثل القطاع الزراعي أو الإنتاج الحيواني أو الإنتاج المتصل بالقطاع الزراعي مثل مصانع الألبان أو مصانع العلف أو مضارب الأرز وغيرها أو الأنشطة التجارية مثل تجارة الماشية أو تجارة الحبوب أو تجارة القطن وغيرها أو المحلات التجارية وأخيراً الأنشطة العقارية والخدمية وغيرها .

واقتضى ذلك معايشة هذه الأنشطة لفترة زمنية طويلة نسبياً امتدت منذ أول مايو ١٩٩٠ حتى نهاية أكتوبر عام ١٩٩٠ أى استغرقت ستة شهور كاملة ، وقد كان ضرورياً في دراسة من هذا النوع أن أعتمد على أكثر من مصدر واحد في الحصول على البيانات فاستخدمت ملاحظات مباشرة حددت إطارها في ضوء الأهداف العامة للدراسة ، وكانت هذه الملاحظات جديرة بأن تمنحنا تصوراً شمولياً للنسق الاقتصادي والعلاقات السائدة بين مكوناته ، ومن المسلم به أن الملاحظة المباشرة **Direct observation** في بحوث النسق الاقتصادي تنطوى على أهمية خاصة ، وذلك حينما يقوم بها الباحث بصبر وأناة للكشف عن تفصيل الظواهر وعن العلاقات التى توجد بين عناصرها فكأن الملاحظة تعد مصدراً أساسياً من مصادر الحصول على البيانات فهى تفيد في استكشاف المواقف أو الاستبصار بسلوك معين ، كما أنها قد تلقى الضوء على البيانات الكمية وتمثل في هذه الحالة محكاً خارجياً يمكن الاحتكام إليه في التثبيت من مدى صدق هذه البيانات ، وقد تمت الملاحظات في المواقف الطبيعية ، حيث استعان الباحث في دراسة سلوك المستثمرين أثناء ممارسة نشاطهم وتسجيل شبكة العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بينهم في مواقف العمل الاستثماري ، على أن قيمة الملاحظة كطريقة في البحث كانت تزداد دائماً في الحالات التى نتوقع احتمال مقاومة الأفراد لما يوجه إليهم من أسئلة أو عدم تعاونهم أثناء المقابلة ، وهذه المقاومة من الأمور المألوفة خاصة إذا كانت المسائل تتعلق بأمور حساسة تتعلق بطبيعة الدخل والاستثمار والمكسب وهي مسائل لا يحب الإفصاح فيها أو التحدث عنها بصراحة .

أما المصدر الثاني للبيانات فقد تمثل في دليل دراسة الحالة الذى ترك قدراً كبيراً من التحرر للمبحوثين للإفصاح عن أرائهم ومشاعرهم وانفعالاتهم وتقييمهم للأمور على أننى حاولت بقدر المستطاع أن توفر كل الظروف الملائمة لنجاح المقابلات والتعمق في دراسة الحالات سواء من حيث استثارة دوافع المبحوث للاستجابة أو طريقة توجيه الأسئلة أو تسجيل إجابات المبحوثين للإلمام بتاريخ الحالة وتطورها وسبر أغوارها مع استخدام الوثائق ومن ثم شكلت المادة التى حصل عليها الباحث باستخدام هذه الطريقة ، جانباً أساسياً من بناء هذا البحث ، كما أثرت عملية التحليل والتفسير .

ثم استخدمت أخيراً استمارة الاستبيان **Questionnaire** طبقت على عينة قوامها خمسة وسبعون حالة من القرية الأولى وخمسة وسبعون حالة من القرية الثانية والاستمارة نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف وتم تنفيذها عن طريق المقابلة الشخصية ، وقد اتبعت في اختيار هذه الحالات طريقة تسمح بتمثيل أعضاء هذه الطبقة الاستثمارية فاحتكمت إلى نوع النشاط الاستثماري كمؤشر يعكس مدى تجانس الأعضاء فيما يتعلق بالمستوى الاقتصادى والاجتماعي والانتماء إلى المجتمع الريفي والثقافة الريفية وبذلك بلغ مجموع العينة (١٥٠) مفردة أما الهدف من استخدام استمارة الاستبيان فيتمثل في الحصول على بيانات تتصل بخصائص المستثمرين وبإدراكهم لبعض الظواهر والمتغيرات وقياس مجموعة عوامل ويبدو ذلك واضحاً من بناء هذه الاستمارة من خمسة محاور يتناول المحور الأول الوضع الطبقي في القرية بالاعتماد على المؤشرات الأساسية لقياس الطبقة مثل المهنة الحالية للمبحوث لوالده والملكية والحالة التعليمية والانتماء السياسي وملكية الزوجة ، والمسكن وأثاث البيت ، وعملية الاستثمار وسياساتها مثل نوع النشاط ومصدره وقرارات الاستثمار ومدى ارتباطات سياسات الاستثمار بتنمية الإنتاج ، وخدمة المستثمر والإتجاه نحو شراء السلع الوطنية والمستوردة والادخار ودور بنك القرية في ذلك ، ومدى تشجيع البنك للفلاحين على الاستثمار . ثم قياس اتجاهات الفلاحين نحو الاستثمار ومجالاته ، والعوامل التى تشجع على زيادة الإنتاج الوطنى والهجرة وأثرها على عملية الإنتاج وتأثير ذلك على

العمل الزراعى وعلى الإنتاج الزراعي والاتجاه نحو الادخار في البنك وأثر الهجرة العائدة وخاصة الأموال المحولة ومجالات استثماراتها واتجاه الدولة نحو جذب هذه المدخرات وأخيراً اتجاه القرويين نحو الوعى بآثار الانفتاح والمشاريع التى ظهرت فيه ، ومدى عمل المشروع بمفرده أو مع شركاء ومن هم الشركاء وما هى المشروعات المفضلة ، وآثار الانفتاح السلبى على القرية وعميلة الإنتاج والمشاكل التى ظهرت في القرية .

وهذا وقد مرت الاستمارة بمراحل متعددة يمكن إيجازها على النحو التالي :

المرحلة الأولى : وهي مرحلة الصياغة المبدئية للاستمارة بعد إجراء دراسة استطلاعية على مجتمع البحث وذلك لملاحظة المظاهر العمرانية وطرائق الحياة ومظاهرها ، وأنماط السلوك السائد في القرية ، بهدف تكوين إطار موضوعي ونموذج تصورى واقعي يساعد في تصميم الاستمارة وتحديد طبيعة الأسئلة وكيفية صياغتها .

المرحلة الثانية : وهي مرحلة تحديد نوع الأسئلة وصياغتها وقد اشتملت الاستمارة أنواعاً مختلفة من الأسئلة المباشرة بهدف الحصول على بيانات واضحة وصريحة وأكثر صدقاً من أفراد العينة وأسئلة أخرى غير مباشرة والتى يمكن من خلالها استنباط البيانات المطلوب معرفتها بينما كانت جميع أسئلة الاستمارة من النوع المقفل أو المحددة النهائية .

وقد روعى في بناء الأسئلة المحددة النهاية شرطان أساسيان هما :

الشرط الأول : يجب أن يكون هناك اتصال منطقى بين المتغيرات بالإضافة إلى أنها يجب أن تصنف الإجابات بحيث أن تكون شاملة بحيث تتضمن كل الإجابات المحتملة والتى تكون متوقعة أو محتملة مع إضافة عبارة وإجابات أخرى تذكر .

الشرط الثاني :، يجب أن تصنف الإجابات بحيث أن تكون خالية من الارتباطات بحيث أن يكون المبحوث حراً في الاختيار أى لا تشعر أنه مجبر في اختيار أكثر من إجابة واحدة [٢٠] وبهذا فقد تم صياغة الاستمارة بلغة الحديث اليومي لتساير ثقافة القرويين .

ولمدى إدراكهم لطبيعة الأمور ، وفهم طبيعة الأشياء . وبعد ذلك تم عرضها على عدد من المحكمين وذوى الخبرة في هذا المجال ، بعد أن تم نزع غلاف الاستمارة المكتوب فيه اسم الموضوع وذلك للوصول إلى صدق الاستمارة بحيث تنتهى إلى أن الاستمارة تقيس بالفعل ما وضعت من أجله وللتأكد من مدى صحة الاستمارة واستيفائها لجميع المحاور والمتغيرات ومدى اتساقها مع أغراض البحث وتساؤلات الدراسة وعناصرها الأساسية .

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة الاختبار المبدئي pretest وهى المرحلة التى تهدف للوقوف على الأثر الذى يحدثه تتابع أسئلة الاستمارة لإرجاء بعض الأسئلة التى تبدو حرجة إلى أجزاء أخرى في الاستمارة أو حذفها ، فضلا عن تحديد مدى استجابة المبحوثين للبحث بصفة عامة وللاستمارة بوجه خاص وقد أجرى تطبيق الاستمارة في صورتها الأولية على عشرين مبحوثاً مع مراعاة أن يكونوا من الذين تتفق خواصهم وصفاتهم مع أفراد البحث لكى يصبح الاسترشاد بإجاباتهم في حذف أو دمج بعض الأسئلة إذا ما اقتضى الأمر ذلك . [٢١]

وذلك للتأكد من العناصر التالية :-

- التأكد من مدى سلامة الأسئلة ومدى قياسها لما صممت من أجل قياسه .
- التعرف على مدى الاتساق الداخلى في بنود الاستمارة ومدى صلاحية اللغة التى استخدمت في الاستمارة .
- للتأكد من شمول الأسئلة على البيانات اللازمة لأهداف البحث .

المرحلة الرابعة : محكات صدق وثبات الاستمارة .

والثبات : Reliability يعنى التطابق بين نتائج الأداة في المرات المتعددة التى تطبق فيها بينما يعنى الصدق validity صحة الأداة وصلاحيتها ، وأن تقيس ما وضعت من أجله وأن يكون لها قدرة تنبئوية . [٢٢]

وهذا يعنى أن الصدق ، صدق الأداة وان الثبات ثبات البيانات ولقد استخدمت الدراسة بعد جمع هذه البيانات الكمية خطة محددة لمعالجتها وتحليلها إحصائياً ، وحساب المتوسطات اللازمة وأجريت اختبارات الدلالة الملائمة لهذه البيانات ، واستخرجت الارتباطات بين المتغيرات الرئيسية .

والواقع أن هذه الاستراتيجية المنهجية تجيء ملائمة لطبيعة السلوك الاستثماري فهى تمكننا من استخلاص قضايا تصدق على المستثمرين مثلما تصدق على النسق الاقتصادي ككل طالما أننا لن نتوقف عند مستوى إدراك المستثمرين للظواهر الاقتصادية من خلال بيانات استبيان عينة من هؤلاء المستثمرين وإنما تسمح الإجراءات المستخدمة في الوقت ذاته بتنمية معرفتنا بالنسق الإقتصادي والعلاقات المتبادلة بينه وبين النسق الاجتماعي ومعنى ذلك أن المزاوجة بين الأدوات المنهجية في دراسة واحدة ، تجعلنا نتخطى المشكلة التى تفرض نفسها على دارسى الظواهر الاقتصادية والتى تتمثل في المفاضلة المستمرة بين إجراء بحث متعمق يستهدف تنمية فروض خصبة وإثراء فهمنا بالجوانب الاجتماعية الفردية التى تظهر داخل النسق الاقتصادي أو بإجراء مسح لعدد كبير من الانساق والمستثمرين من شأنه أن يخلص إلى تعميمات أكثر صدقاً بعد استخدام أدق الوسائل والإجراءات اللازمة للبحث ، لكن ذلك لا يعنى أننا نقلل من أهمية المقارنة في البحوث السوسيو اقتصادية إذ أن هذه المقارنات قادرة على استكشاف الظروف التى تصدق فيها الفروض أو القضايا التى أمكن تطويرها بعد إجراء دراسة متعمقة .

وعلى الرغم هذا يمكن أن تستخلص أهم خصائص الاستراتيجية المستخدمة في الدراسة السالفة الذكر :-

١- تعدد مستويات الحصول على البيانات من المستثمرين والمجتمع المحلى والنسق الاقتصادي .

٢- محاولة إكساب دراسة الحالة طابعاً عاماً من خلال اختيار حالات نموذجية .

٣- المرونة المنهجية أو التعدد المنهجي **Methodological, Triangulation** .

٤- تعدد أدوات الحصول على البيانات فقد استخدمت الملاحظة والمقابلات والاستمارة .

٥- مضاهات المعلومات الكمية والكيفية للتثبت من صحة البيانات المستخدمة .

مراجع الفصل :

(١) عادل الهوارى ، مناهج البحث الإجتماعي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٩٩٣ ، ص ٢٧–

(١) على عبد الرازق جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي (الأسس والإستراتيجيات) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ص ص ٧–١١ .

(١) على عبد الرازق جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ١٢–١٩

(١) انظر ما يلي :

– عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

– غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ .

– محمد ياسر الخواجة ، البحث الاجتماعي : مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١ .

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعي (محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٦ .٠

(١) غريب سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠–٤٥ .

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٢٨–١٣٦ .

(١) عادل الهوارى ، مناهج البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ٤٨–٥٨.

(١) جورد مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الأول ، ترجمة أحمد زايد وآخرين ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٠٦.

(١) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي : الأسس والاستراتيجيات ، مرجع سابق ، ص ٧٧.

(١) غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٦٧–٦٩.

(12)Young. P.v., Scientific social Surveys and

N.Dlhi, printice –Hall of in dia, 1973,p.12- Research,

131

(١) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي (الأسس والاستراتيجيات) ، مرجع سابق ، ص ٢٢-٢٣ .

(١) على جلبى ،مرجع سابق ، ص ٢٤-٢٦ .

(١) عبد الباسط محمد عبد المعطى ، البحث الاجتماعي (محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده) ، مرجع سابق ، ص ٢٧-٢٨ .

(١) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(17) Good, w.and Hatt,p., Method in Research,

social Micgraw Hill, N.y , 1962, p.8-9

(١) انظر : محمد على محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمى : دراسة في طرائق البحث وأساليبه ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ص ٣٥٧-٣٥٩.

(١) محمد ياسر الخواجة ، الأصول الاجتماعية للمستثمرين في الريف المصرى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١ م .

(20) Babbie . E.R. The practice of social Research,

wads wath publishing co., California, 1975, p.107

(١) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥٨ .

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعي (نحو رؤية نقدية منهجيه وأبعاده ، مرجع سابق) ص ٣٣٩-٣٣٤ .

الفصل الثاني

مشكلة البحث وكيفية تحديدها

١- مدخل .

٢- مشكلة البحث وشروط اختيارها .

٣- المشكلة في البحث الاجتماعي ومصادرها .

٤- أبعاد وتحديد مشكلة البحث الاجتماعي .

١- مدخل :

يتفق أغلب المشتغلين بالبحث الإجتماعي على أهمية خطوة تحديد المشكلة البحثية وتأتى أهميتها في أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على جميع إجراءات البحث وخطواته فهى التى تحدد نوع الدراسة التى يمكن القيام بها وطبيعة المناهج وأنواع الأدوات التى ينبغي له أن يستخدما وكذا نوع البيانات التى يجب أن يسعى للحصول عليها ، وبالتالي مدى ما يستطيع أن يسهم به في تقدم المعرفة .

ويتطلب تحديد المشكلة تحديد المصطلحات بشكل واضح ومحدد لأنه كلما كانت المفاهيم متسمة بالدقة والوضوح والإيجاز سهل على القراء الذين يتابعون البحث إدراك المعانى والأفكار التى يريد الباحث التعبير عنها ، فالغرض من تعريف المصطلحات هو تجنب أى لبس في المعنى وتحديد ما تشير إليه بدقة حتى يلتزم به ويتبعه الباحثون وبهذا يتأكدون من أنهم يتحدثون جميعاً عن شىء واحد بعينه لا عن أشياء مختلفة ، وبالتالى فتحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية في أى دراسة منهجية لموضوع ما أمر لابد من مراعاته إذا أردنا أن نجعل دراستنا تتصف بالدقة والموضوعية .

كما يلاحظ أن تحديد المشكلة يتطلب ضرورة معرفة شروط اختيارها ومصادرها المختلفة وأخيراً كيفية تحديدها بشكل واضح .

٢- مشكلة البحث وشروط اختيارها :

لعل أول نقطة يجب توضيحها عند الحديث عن مشكلة البحث ، هو ذلك الخلط الذى يعلق في ذهن البعض بين مشكلات البحث والمشكلات الاجتماعية على الرغم مما بينهما من اختلاف ، ذلك لأن المشكلة الاجتماعية عبارة عن مصطلح خاص يطلق على مدى واسع من الظروف والسلوكيات الجانحة التى تعد تجسيدات للتفكك الاجتماعي وتبريرات للتغيير بواسطة بعض وسائل الهندسة الاجتماعية . (٢٣)

أى أنها موقف بتطلب معالجة إصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية ، ويستلزم تجميع الوسائل والجهود الاجتماعية لمواجهته وتحسينه .

أما مشكلة البحث فهي عبارة عن موضوع يحيط به الغموض أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير أو قضية موضع خلاف أو سؤال يحتاج إلى إجابة وعن طريق البحث الإجتماعي نستطيع الوصول إلى مثل هذه الإجابة وعن طريق البحث الإجتماعي نستطيع الوصول إلى مثل هذه الإجابة ، فضلاً عن البون الواضح والشائع بين مشكلة البحث والمشكلة الاجتماعية ، فإنه يمكن أن تكون المشكلة الاجتماعية من بين مشكلات البحث الاجتماعي لذلك فالأخيرة أوسع وأعم من المشكلات الاجتماعية وليس العكس وذلك في ضوء الخصائص التى يمكن أن تتميز بها المشكلات الصالحة للبحث الاجتماعي ، والتى توضح نوعية هذه المشكلات على النحو التالي :-

أ- المشكلات التى يشعر الباحث بأهميتها من وجهة نظره ، ذلك لأنه من بين ما يدفع إلى البحث وهو وجود مشكلة يشعر بها الباحث ، ويقدر أهمية دراستها والبحث عن حل لها ، وتقدير ما يكون للمشكلة أهمية بالنسبة له ، بقدر ما يزيد لديه الحافز الذى يدفعه إلى التفكير في جوانبها المختلفة ويساعده على المثابرة في تحليل أبعادها المتباينة ويجعله يستمر في تحمل المشاق التى يحتمل أن تواجهه في دراسته .

ب- المشكلات التى يشعر الباحث بأهميتها للمجتمع الذى يعيش فيه ذلك لأنها جاءت في الوقت المناسب ، أو لأن لها صلة بمشكلة علمية في الحياة اليومية ، أو تخص السواد الأعظم من الناس في المجتمع أو تخص جمهور متهم له تأثيره ووزنه أولها نتائج كثيرة في مجال أوسع من المشكلات الملحة في المجتمع .

جـ- المشكلات التى يشعر الباحث بأهميتها للعلم والتخصص الذى ينتمى إليه ، لأنها قد تسد ثغرة في نتائج البحث في هذا العلم ، أو تسمح بتعميم النتائج القائمة إلى مستوى أكثر تجريداً أو تصقل تعريف أحد المفهومات الهامة ، أو تبرهن عن وجود علاقة بين معطياته أو تطور من الملاحظة وتحسن من تحليل المعطيات أو توفر فرصة لجمع معطيات معينة تتيح إمكانية ظهور اكتشافات مثمرة في نطاق هذا العلم أو التخصص .

د- المشكلات التى يتوفر لها الإمكانيات اللازمة ، إذ يفترض أن يكون الباحث مدركاً للحقيقة القائلة بأن إجراء البحث يحتاج إلى إمكانيات عديدة ومتنوعة ، وكذلك فإن المشكلة الصالحة للبحث هى المشكلة التى يتوفر لها الإمكانيات اللازمة والتى تساعد على الاستمرار في دراستها التوصل إلى حل لها . [٢٤]

علاوة على هذا يراعى في عملية اختيار مشكلة البحث الشروط التالية :-

١- التعرف على مشكلة البحث :

إن الإطلاع على الحقائق المعروفة والأفكار المتفق عليها في المجال العلمى الذى يريد الطالب أن يتابع دراسته فيه أو يريد الباحث أن يتعرض له والقيام بتحليلها من أجل فهمها فهماً دقيقاً يعتبران معاً الخطوة الأساسية في اختيار مشكلة البحث ، فإذا حصل الباحث على معلومات مناسبة عن البحوث والدراسات التى أنجزت وقام بتحليلها ، فإنه يهتدي إلى موضوعات ومشاكل ما زالت محتاجة إلى دراسة وبحث، فالباحثون قد يطرحون مشاكل للبحث تتمم ما بحثوه ، وقد يفشل بعضهم في الوصول إلى حل للمشاكل التى يبحثونها فتكون هذه وتلك ما يمكن أن يختار الباحث من بينها المشكلة التى يعتبرها جديرة بدراسته .

٢- مراعاة ميول الباحث واهتماماته :

يجب أن يكون الباحث مدفوعاً في اختيار مشكلة بحثه باهتمامه الشخصي وحب استطلاعه ورغبته الأكيدة في الوصول إلى حل للمشكلة التى يختارها ، فعندما يختار الباحث المشكلة التى يبحثها ، نجده يشعر بمتعه وهو يتقدم في بحثه ، قد لا يشعر بها ، إذا كانت مشكلة البحث أو الموضوع مفروضاً عليه ، وعندئذ يصل إلى نتائج أفضل بكثير من النتائج التى يصل إليها من بحث موضوع أجبر على القيام به .

ولكن يجب ألا يدفعه هذا الاهتمام إلى اختيار مشاكل بحثت من قبل ووصل الباحثون فيها إلى نتائج وحلول لها ، إلا إذا كان سيقدم حلاً جديداً أو أكثر كفاية أو فيه توفير للوقت أو الجهد أو المال كما يجب ألا يدفعه اهتمامه إلى اختيار موضوع بدون الرجوع إلى ما كتب حوله في المراجع والمجلات والدوريات العلمية ، فمثل هذا الإطلاع يوقفه على الموضوعات الأكثر تعمقاً والتى من الممكن الوصول إلى حل لها فيتجنب الموضوعات المستحيلة أو العسيرة الحل أو يفوق مقدرته على المعالجة والدراسة .

٣- الاستنارة برأى ذوى الخبرة :

حيث أن الاستنارة برأى باحث أو عالم أو زميل متمرس وذلك في التعرف على موضوعات جديرة بالبحث ، وتقدم قائمة بالموضوعات الهامة تساعد الباحث على إختيار موضوعات جديدة لم تخطر له على بال لكن يجب ألا يجبر الأستاذ الطالب على إجراء بحث معين لا يتفق مع ميول الطالب حيث لا يشعر الطالب بملل وهو يجرى البحث وحتى لا يكون هناك احتمال للفشل .

كما يجب ألا يفهم من اتفاق البحث مع الميول والرغبات أن يراعى في البحث أن تأتى نتائجه متفقة مع الميول والرغبات والتحيزات والأحكام المسبقة وبذلك يكون بحثاً يفتقد إلى الموضوعية أو الالتزام بالشروط التى تجعل الباحث متفقاً مع ما يقرره غيره إذا قام بالبحث نفسه مستخدماً نفس الأدوات .

٤- أهمية مشكلة البحث وجدتها :

يجب أن يكون للبحث أهمية نظرية أو عملية فيقوم بإيضاح بعض النقاط الغامضة أو سد بعض الفجوات بين المعلومات أو الحقائق فيجعلها تتسلل على نحو طبيعي ، مما يسهل فهمها أو يقوم بالبرهنة على نظرية من النظريات أو يقوم بتعديل أو تصحيح بعض المعلومات أو الحقائق المعروفة أو يوصل إلى حقائق جديدة ، أو يسمح لنا بالتنبؤ بالحوادث المستقبلية ومن هنا يجب أن تكون مشكلة البحث ذا قيمة علمية ، فلا قيمة لبحث ما لم يظهر ويبرز حقائق علمية يمكن الاستفادة منها والاستناد عليها في بحوث أخرى .

كما يجب أن ينطوى الموضوع الذى يتناوله البحث على شىء جديد إذا لم يكن بأكمله موضوعاً جديداً ، علاوة على ضرورة تأكد الباحث من أن الموضوع لم يسبقه إليه أحد ، وهنا يجدر بنا أن نلاحظ أن من الضروري على الباحث أن يقوم بمسح كامل للبحوث التى سبق إجراؤها حتى لا يقع في مثل هذا الخطأ ، فمن الواجب أن يبدأ من حيث انتهى العلماء الآخرون فلا يكرر ما قام به السابقون .

٥- إمكانية القيام بالبحث :

بمعنى أن يكون البحث مناسباً لقدرات الباحث وإمكانياته ومعلوماته ، واقعاً في تخصصه ، وأن تتوافر جميع إمكانيات القيام به كوجود المصادر والوثائق والمراجع والمكتبات ، وأن تكون هناك إمكانية لجمع معلومات قابلة للتحليل المنطقى أو الاحصائي ، وأن يكون هناك مرشداً ، إذا كان الباحث ناشئاً وأن يكون البحث متناسباً مع الوقت المحدد لإنجازه بالقدرات المتاحة للفرد بالأدوات المتوافرة.

٦- قابلية مشكلة البحث للحل :

يجب أن يختار الباحث مشكلة قابلة للحل يجمع بعض الحقائق التى يمكن ترتيبها على نحو منطقي ، وأن يكفى هذا الترتيب لاستنتاج حل أو تفسير لها ، أى أن على الباحث أن يختار المشكلات التى تتوافر بصددها الوسائل والأدوات والمصادر والمراجع التى تكفى للوصول إلى حل لها .

٧- الفائدة العملية للبحث :

بمعنى أن يسأل الباحث نفسه ، هل هذا البحث مفيد ، وما الفائدة العملية له ، وما الجهات التى تستفيد منه ؟ فإذا وجد الباحث إجابات واضحة وكافية على هذه الأسئلة فإن ذلك سيشجعه على اختيار موضوع البحث أو مشكلة الدراسة .

لذا فالجانب التطبيقى هو في غاية الأهمية لأن من أهداف البحث العلمى أن نتوصل إلى حقائق ومعارف وأساليب عملية تساعدنا في تحسين ظروف معيشتنا ، صحيح أن للبحث أهدافاً نظرية تتمثل في المعرفة والوصول إلى الحقيقة ولكن الغايات العملية للبحث هى هامة أيضاً وإلا بقينا نتحدث في حدود الأفكار لا في حدود الواقع العملي.

٨- وأخيراً تعميم النتائج :

بمعنى أن يحاول الباحث اختيار مشكلته وتصميم بحثه بحيث يكون لها طابعاً عاماً وبحيث يسهل تعميم نتائجها على الحالات المشابهة ، صحيح أن التعميم فيه خطورة وأن ما ينطبق على موقف ما قد لا ينطبق على موقف آخر ولكن هناك قدر من الثبات والاطراد في حقائق الأشياء تسمح لنا بالتعميم في حدود معقولة ، ومن هنا كان أحد المعايير لاختيار مشكلة البحث هو نطاق هذا البحث وعدد الأشخاص الذين يرتبط بهم هذا البحث وعدد المواقف التى ستنطبق عليها نتائجه . [٢٥]

٣- مشكلة في البحث الاجتماعي ومصادرها :

أن العثور على موضوعات أو مشكلات للبحث الاجتماعي ليس أمراً صعب المنال ولكن الإشكال الحقيقي هو في الاختيار من بينها والاستقرار على مشكلة بحثية منها دون غيرها ، وفي الواقع يتأثر الباحث في أغلب الأحيان في موضوعات بحوثه بعديد من الاعتبارات والظروف من أبرزها انتماؤه الأيديولوجى ، فالماديون التاريخيون يميلون إلى دراسة موضوعات مثل الصراع الطبقي وأحوال الطبقات الدنيا والاغتراب وعدم العدالة الاجتماعية والتمايز الاجتماعي وغيرها وهم يبحثون عن المتناقضات الاجتماعية كديناميات لحركة المجتمع

بينما يكتفى الأمبريقيون بتسجيل الطرق التى تسير بها الحياة الاجتماعية مثل كيف يصل الناس إلى قرار ما ، أو أى السلع يفضلون ، وما هي عوامل التضامن والتماثل الاجتماعي ، وما مظاهر الاتفاق الجمعي وأثره على السلوك الاجتماعي ، وما إلى ذلك وهؤلاء يبحثون عن عوامل الاستقرار والتوازن داخل البناء الاجتماعي .[٣٦]

لكن السؤال الذى يطرح نفسه في هذا الصدد : أين توجد مشكلات البحث الاجتماعي ، وما هو المجال الذى يمكن أن يمدنا بمثل هذا النوع من المشكلات وقد حاول بعض الباحثين تسهيلاً لعملية البحث الاجتماعي واختيار مشكلة حصر مصادر مشكلات البحث الاجتماعي وتصنيفها إلى أربعة ميادين هى ميدان المشكلات الاجتماعية ، ثم ميدان النظم الاجتماعية وميدان المجتمعات المحلية وأخيراً ميدان النظريات الاجتماعية .

ولكن يرى بعض الباحثين أن هذا الحصر لمصادر مشكلات البحث الاجتماعي ليس شاملاً واسهاماً من الباحثين في تسهيل عملية البحث الاجتماعي واختيار مشكلته فقد حددوا هذه المصادر في فئتين أساسيتين أطلق على الفئة الأولى المصادر الذاتية والفئة الثانية تمسى المصادر الموضوعية التى يمكن توضيحها على النحو التالي :-

أولاً : المصادر الذاتية لمشكلات البحث الاجتماعي :

وتعتم هذه المصادر خبرات الباحث الفردية والعلمية وقدراته على الحدس والتخمين والبداهة ، وقيمه الخاصة وميوله ومطامحه مثل :

أ- الخبرات الفردية والعلمية :

فكلما اتسعت دائرة هذه الخبرة وتدعمت من خلال الممارسة والملاحظة لمواقف الحياة الاجتماعية المتباينة ومن خلال الاحتكام بالدوائر العلمية في البحث ومخالطة الباحثين في نفس التخصص في المؤتمرات والسيمنارات وحلقات المناقشة وكذلك من خلال الإطلاع ومتابعة آخر التطورات العلمية في تخصصه .

ب- القيم والاهتمامات والميول والمطامح الشخصية :

حيث أن القيم الخاصة والاهتمامات والميول والمطامح الشخصية تساعد على إثارة مجموعة أخرى من مشكلات ، وبالتالى تعد مصدراً خصباً لمشكلات البحث الاجتماعي فإذا كان الباحث يهتم مثلاً بالنسق الديموجرافي ويعتقد أنه أفضل الأنساق الاجتماعية فإنه قد يميل نتيجة لذلك إلى اختبار الفرض القائل بأن الجماعية الاجتماعية القائمة على أسس ديموجرافية يزيد مستوى أدائها وقيامها بالواجبات أو يزيد الولاء والانتماء بين أعضائها .

جـ - القدرة على الحدس والتخمين :

حيث تسهم الخبرة الفردية والعلمية للباحث في تنمية قدراته على الحدس والبداهة والتخمين وهذه الأخيرة تعد بدورها مصدراً أساسياً لاشتقاق الفروض والتساؤلات العلمية ومن ثم تعد هذه القدرات مصدراً آخر يضاف إلى المصادر الذاتية لمشكلات البحث الاجتماعي .

ثانياً : المصادر الموضوعية لمشكلات البحث الاجتماعي :

تلك المصادر التى تتمثل في التراث المكتوب والذى يضم الكتابات التاريخية والأدبية والفلسفية ثم نتائج البحوث الاجتماعية السابقة في ميادين وفروع علم الاجتماع المختلفة ثم أخيراً النظريات الاجتماعية .

أ- الكتابات التاريخية والأدبية والفلسفية :

لاشك أن الكتابات التاريخية والأدبية الأصيلة بما تحتويه من وصف دقيق وحساس يمثل ميدان خصب لمشكلات البحث الاجتماعي التى تصلح للدراسة ، حيث يجد الباحث في عالم الأدب والتراث التاريخي أفكاراً موحية عديدة تشير إلى متغيرات هامة في مواقف الحياة الاجتماعية ، كما تنطوى الكتابات الفلسفية على مجموعة من التساؤلات والمشكلات التى طرحها الفلاسفة والمفكرون ومحبى الفنون وغيرهم ، ورغم أنها تجاوز نطاق إدراك العلم الاجتماعي إلا أنها تثير البحث الاجتماعي وتحفزه .

ب- نتائج البحوث الاجتماعية السابقة :

ينطوى ميدان التخصص في العلم الاجتماعي على عديد من الفروع التى تزايد فيها البحث وانتهى إلى ركام ضخم من النتائج والتى يمكن اعتبارها من أكثر المصادر الموضوعية أهمية لمشكلات البحث الاجتماعي، ولكن السؤال الذى يثار هنا : أى نوع من نتائج البحوث السابقة يمكن أن يصلح أكثر من غيره كمصدر لمشكلات البحث الاجتماعي ؟ وقد يكتفى البعض في اعتماده على نتائج البحوث السابقة واختياره مشكلة بحثه في نطاقها بمجرد تجميع أى عدد من النتائج السابقة المرتبطة بموضوع معين ويحدد مشكلة بحثه في القيام باختبار صحة هذه النتائج في موقف جديد من حيث الزمان والمكان وهو موقف البحث الذى يجريه بمعرفته، غير أنه كلما كانت نتائج البحوث السابقة التى يتخذها الباحث مصدراً لمشكلة بحثه ، تتميز بأنها نتائج منسقة أو غريبة أو غير متوقعة ، كلما ساعد ذلك أن تكون لدراسته أهمية كبيرة نظراً لما قد تسهم به هذه الدراسة من تطوير للنظرية وإضافة أفكار جديدة أو اكتشافات مثمرة .

فلقد أدى اعتماد دور كايم على النتائج المتسقة حول ظاهرة الانتحار إلى بلورة نظرية حول أثر التكامل الاجتماعي أو تضامن الجماعة على اختلاف معدلات الانتحار ، وأن هذه المعدلات تختلف اختلافاً عكسياً باختلاف درجة التكامل أو التضامن الاجتماعي . [٢٧]

جـ- النظرية الاجتماعية :

حيث تمثل النظرية الاجتماعية المصدر الموضوعى الثالث لمشكلات البحث الاجتماعي من خلال التساؤلات التى قد تثيرها القضايا النظرية المتراكمة من قبل ، ولهذا النوع من التساؤلات والمشكلات أهميته ودلالته بالنسبة لميدان التخصيص كنظام فكرى ذلك لأنه يسهم في تنميه وتطويره، كما قد يكون له أهميته ودلالته بالنسبة لحل مشكلات الحياة اليومية في الواقع ، وينشأ هذا الفرع من المشكلات عن الاختلاف بين القضايا النظرية القائمة وبين نتائج البحوث المرتبطة بها أو عن التغيرات التى يمكن إدراكها في البناء النظرى أو عند تعثر البرهان الأمبريقى في تدعيم القضايا النظرية المقبولة ،

ويتطلب اشتقاق مشكلة للبحث بالتركيز على النظرية وعلى الشواهد أو النتائج المتوفرة في تراث البحث الاجتماعي حولها ، ويكشف عن الاتفاق والاختلاف أو عن التغيرات أو عن عجز الشواهد الأمبريقية عن دعم القضايا النظرية ، ويقوم بعد ذلك بتوسيع وتطوير البناء النظري في ضوء المعطيات الجديدة التى قد يتوصل إليها من خلال ملاحظاته ودراسته الواقعية والأمبريقية . ومع هذه الأهمية التى تعلق على مشكلات البحث المستقاة من النظرية قد يكتفى الباحث في هذا الصدد بأن ينتقى فرضاً واحداً أو نتيجة عامة أو تعميم من نطاق نظرية من نظريات العلم الذى يتخصص في دراسته ، ويحاول أن يجعل منه مشكلة لبحثه ويجتهد في التحقيق من صحته أو عدم صحته . [٢٨]

٤- أبعاد تحديد مشكلة البحث الاجتماعي :

وبعد أن ينتهى الباحث من اختيار مشكلة بحثه يبدأ في تحديد وصياغة المشكلة ، بعبارات واضحة موجزه ودقيقة ، وأن يتمكن من تقسيم مشكلته الأساسية إلى مجموعة من المشكلات الفرعية ويعبر عن كل واحده منها في صورة سؤال أو فرض كما أن يكون من الضروري لفهم مشكلة البحث أن نعرف بدقة معنى المفهومات والمعطيات والمؤشرات المستخدمة في التعبير عن المشكلة ، وما هى المسلمات الأساسية التى يفترضها الباحث كأساس يستندان إليه في بحثه وما هي أهم فروضه ، وأن الدقة في قياس الأبعاد الحقيقية لأى مشكلة إنما تتوقف على دعامتين أساسيتين :

الأولى : ماهية المشكلة موضوع البحث بحيث تظل باقية نقية في محتواها الإجتماعي أو البيولوجى أو النفسى وهكذا .

الثانية : أن يجيد الباحث إجادة تامة استخدام المنهج التاريخى المقارن وهو آداة القياس العلمى الاجتماعي للتسلسل التاريخي للظاهرة من جهة ومعمل التجريب الذى يصدق إلى أبعد حد ممكن في مجال البحوث الاجتماعية الإنسانية من جهة أخرى أما أعماق المشكلة أو الظاهرة فنعنى بها هنا أشكال التفاعل وأنماط العلاقات والعمليات الاجتماعية في وضعها الدينامي الحركى التى تنبثق في مجالات النشاط بأشكاله وصوره المختلفة . [٢٩]

وهكذا تعتمد أبعاد تحديد مشكلة البحث على العناصر التالية :-

١- عرض مشكلة البحث في عبارة واضحة :

وهذا يتطلب أن يكون الباحث قد فهم المشكلة بوضوح وأن يعبر عنها بمفاهيم قليلة بقدر الإمكان وفي عبارة لا تنطوى على أخطاء لغوية وذلك حتى يتمكن كل فرد من قرائتها وفهمها أو حتى يسهل توصيل مضمونها إلى غيرهم من المهتمين ، وأن يبعد في ذلك عن التعبيرات غير المكتملة والتى لا معنى لها ، والتى تمس فقط المشكلة من بعيد أو قريب وأن يقوم بحذف الكلمات التى لا فائدة لها وأن يحرص على أن تكون العبارة موجزة ، لأن هذا الاختصار يجعلها أكثر حيوية ، وأن يختار كلماته بدقة ، وأن يحسن استخدام أدوات التوضيح اللغوى مثل الفصلة والنقطة والشرطة والأقواس وما إليها .

٢- تقسيم المشكلة الأساسية إلى مشكلات فرعية :

بمعنى أن تقسم المشكلة الأساسية إلى عناصر منطقية فرعية لأن هذا الأسلوب يمهد الطريق نحو حل المشكلة الأساسية للبحث كما تمكن هذه المشكلات الفرعية من النظر إلى المشكلة الرئيسية نظرة أكثر شمولية، ومن هنا كان من الضروري التعبير عن هذه المشكلة الفرعية بوضوح ودقة ، ولعل أسلوب التعبير عن مثل هذه المشكلات في صورة سؤال يساعد الباحث على تركيز اهتمامه مباشرة على الهدف من بحث هذه المشكلة الفرعية ، ومع هذا يحذر من التمادي في تفريع أو تقسيم المشكلة الرئيسية إلى أكثر من عدد محدود قد يصل إلى خمسة مشكلات ويستطيع الباحث تجنب هذا الأمر إذا تجنب الخلط بين مشكلات البحث وغيرها من المشكلات المنهجية والتى تعد بمثابة قرارات وإجراءات منهجية لازمة لإنجاح مشروعه ، وذلك مثل ما هى أفضل طريقة لاختيار عينة البحث ؟ وما هو الحجم الذى يجب أن يكون عليه العينة الممثلة ؟ وما هى الأدوات التى يجب الاعتماد عليها في جمع البيانات ، وإذا استطاع الباحث أن يجمع كل مجموعة من المشكلات الفرعية في مشكلة فرعية واحدة وبطريقة منطقية استطاع أن يرسم حدود مشكلته ويوضح ما هى الحدود الدقيقة لها .

٣- توضيح المسلمات :

تستند القضية التى تعبر عن مشكلة البحث ومشكلاته الفرعية إلى مجموعة من المسلمات الأساسية ، والتى بدونها لا يكون لهذه المشكلات وجود ، والمسلمات postulates هى ما يفترضه الباحث جدلاً دون ما حاجة إلى برهنة أو دليل وأن معرفة ما يسلم به الباحث يعد أمراً أساسياً لمتابعة سير العمل ، وتقييم ما يرتبه على هذه المسلمات من نتائج .

٤- تعريف المفاهيم Concepts:

والمفهوم من الناحية الفلسفية صورة من صور انعكاس العالم على عقل الإنسان ، وبمساعدة هذه المفهوم أو التصور يكون بالإمكان معرفة جوهر الظواهر ، ومعرفة العمليات التى تساعد في تعميم مظاهرها الأساسية والمفهوم ليس استاتيكياً ثابتاً وإنما هو دينامياً يلخص على أساس من الوقائع ، النتائج التى يتم التوصل إليها ، وتأتى ديناميته من تأثره بالوقائع ، كما أنه يربط الكلمات والاصطلاحات بأهداف موضوعات محددة ، تجعل بالإمكان تحديد المعانى المحددة ، ولكى يكون المفهوم علمياً يجب أن يستند على رؤية افتراضية حول الموضوعات التى تشير إليها ، ويجب أن تتوافر فيه بعض الشروط كما أشار فلاديميرلينين كوجود الإرتباط المتبادل بينه وبين غيره من المفهومات داخل النظرية والمرونة وأن يكون تحركاً وليس جامداً وأن يكون نسبياً وليس حتمياً بطريقة فجة ، والمفهوم في جوهره تصور لمجرد لوقائع تم ملاحظتها أو كما يقول ديفيد ماكليلاند Mac cle lland هو تمثيل مختصر لحقائق متغايرة ومتنوعة ، وإذا كان المفهوم تصور للوقائع التى تم ملاحظتها فهذا لا ينفى إمكانية تصوره لوقائع مستقبلية وصور لحقائق قادمة أى قدر من التنبؤ .

والباحث عندما يتسخدم المفهومات العلمية عليه أن يعرف اصطلاحتها ويترجمها إلى وقائع يمكن ملاحظتها وهذا ما يسميه البعض بالتعريفات الاجرائية . [٣٠]

أى أن التعريف الإجرائي يتمثل في عملية تعيين الأبعاد التى يمكن قياسها

وملاحظتها في التعرف على ما يشير إلى المصطلح أو المفهوم المحدد بحيث إذا أمكن تقديم تعريف إجرائي واضح يمكن التوصل إلى نتائج وبالتالى يسهل التحقق من فروضنا .

أما التعريفات الاسمية تستخدم في الحالات التى تكون فيها الكلمة المقصودة مرادفة لتعبيرات معينة أخرى أولها معانى مستقرة بالفعل مثال ذلك تعريف التجاذب الشخصى على أنه ما يؤدي إلى الاقتراب بين الأشخاص وفي هذا النوع من التعريفات يمكن إبدال المصطلحات المعرفة بالكلمة المحددة ويتميز هذا النوع من التعريفات بأنه يمدنا بطريقة اختزالية في الاتصال وللتقليل من اللجوء إلى التعريف الإجرائي في البحث ، والتغلب على مشكلاته ، ولربط المتغيرات المجردة بالواقع موضوع الملاحظة يمكن استخدام المؤشرات **indicators** حيث تحدد مثلاً لمفهوم القيادة **leader ship** أبعاداً عديدة منها الوضع الأعلى والسمعة والقدرة على اتخاذ القرارات والمشاركة الاجتماعية ولما كان من الصعب تحديد كل هذه الأبعاد بطريقة إجرائية يكتفى الباحث باختيار مؤشر منها أو أكثر للدلالة على المفهوم حتى يسهل عليه ربطه بالملاحظة ويجرى دراسته على أساس علمى ، هذا ويعتمد اختيار واستخدام المؤشرات على توافر البيانات ، وإحتمال الحصول على أنواع معينة ، وعلى النظرية التى توجه البحث .[٣١]

٥- الفروض نوعها وشروطها : **Hypotheses**

الفرض العلمى هو تصور محدد لارتباط بين الوقائع ويكون الفرض دالاً أو ذا معنى بالنسبة لمشكلة من المشكلات لو أنه عبر بطريقة محدودة عن أساليب الارتباط بين نوع أو أكثر من الوقائع ولكى يصوغ الباحث فروض بحثه عليه أن يراعى عدداً من الشروط التى يجب توافرها في الفرض أبرزها :-

١- أن يصاغ الفرض بطريقة تسمح بإقامة استدلالات في ضوئه وبالتالى يمكن الوصول إلى قرار بما إذا كان هذا الفرض يفسر أو لا يفسر الحقائق والوقائع موضوع الدراسة ولهذه الصياغة جانبين :- " الوضوح والدقة القائمة على المنطق والتكنيكات الرياضية وأن يشير كل اصطلاح فيه إلى إجراء تجريبي حتى يكون بالإمكان إخضاع الفرض للاختبار التجريبي .

٢- يجب أن يقدم الفرض إجابة مقصودة للمشكلة المراد بحثها وذلك حتى لا ينحرف الفرض منا إلى غير ما هو مقصود منه .

٣- أن يحوى قدراً من التبؤ بالملاحظات بمعنى أن يحدد الفرض ومصاحباته قبل محاولة التحقق منه ، كما أنه لكى يكون قادراً على إثراء نفسه يجب أن يخص نوعاً من الارتباط أو العلاقة بين الوقائع من نوع آخر .

٤- أن يكون الفرض قابلاً للاختبار العلمى .

ويمكن للباحث أن يستنبط فروض بحثه من عدة مصادر منها :-

أ- النظرية العلمية ، خاصة النظريات التى تنطبق عليها الشروط الواردة من حيث احتوائها على التصورات والقضايا والمشروعات التفسيرية .

ب- نتائج الدراسات والبحوث السابقة التى توصل إليها باحثون آخرون .

جـ- النظريات الفلسفية المختلفة التى تلفت نظر الباحثين في العلوم المتخصصة إلى قضايا وعلاقات وارتباطات يمكن صوغها في شكل فروض علمية .

د- خبرة الباحث وخياله العلمي وإطلاعه على الكتابات التاريخية والأدبية ، وهذا يشكل جانب الإبداع الإنساني في البحث العلمي .

وإذا كان الفرض العلمى يحوى غالباً علاقة محددة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع ، فإن المتغير variable كيف يعبر عنه بمقدار وكمية قد تزيد أو تنقص وقد تستمر أو لا تستمر ، والمتغير المستقل هو الذى يفترض فيه التأثير في المتغير التابع أو المعتمد ، وهناك متغيرات وسيطة intervening وهى عبارة عن المتغيرات التى ترتبط وظيفياً بالمتغير السابق واللاحق أو هى التى تمثل تعبيراً في شكل مكثف للعلاقة بين شروط وظروف الضبط التجريبي وبين المتغير التابع أو المعتمد .(٣٢)

والفرض نوعان :

أ- فرض تجريبي توصى به الملاحظات والتجارب ويتحقق بالملاحظات والتجارب ، وهذا النوع من الفروض يعبر عن علاقة ثابتة بين ظاهرتين وإذا أيدته التجربة يصير قانوناً يفسر مجموعة من الظواهر .

ب- فرض نظرى وهو الذى يستنتج من مجموعة من القوانين والنظريات والآراء بالتأمل والاستقراء وهذا الفرض لا يتحقق بالتجربة بشكل مباشر حتى إذا كنا في مجال العلوم التجريبية لأنه ليس نتيجة ملاحظات وتجارب بل نتيجة تأملات واستقراءات لا تقوم على الواقع مباشرة .

ويشترط في الفروض ما يلي : (٣٣)

١- الوضوح والإيجاز يجب أن يكون الفرض شرحاً واضحاً موجزاً للمشكلة وحلها أو تفسيراً واضحاً موجزاً .

٢- الشمول والربط ، لابد من أن يفسر الفرض أكبر عدد من الظواهر التى يربط بينها أو أكبر عدد من الوقائع التى تدخل تحت القوانين التى يربط بينها .

٣- قابلية الاختبار ، كما يجب أن يكون الفرض قائلاً للتحقق والاختبار وذلك هو ما يميزه عن الفروض والتخمينات الفلسفية والأحكام القيمية والأخلاقية .

٤- الخلو من التناقض ، يجب ألا يحتوى الفرض على تناقض بين أجزاءه فالفرض المتناقض مستحيل فلا نجد ما يؤديده في الواقع .

٥- عدم التأثر بالقيم . حيث يستلزم عدم تأثر الفرض بالقيم التى يؤمن بها الباحث أو القيم السائدة في المجتمع .

٦- التحديد ، يجب أن يكون الفرض محدداً وليس عاماً وذلك يستدعى توضيح العلاقات بين المتغيرات التى تدخل في الفرض ، ويلاحظ أن العلوم الاجتماعية لا يمكن أن تغفل فيها متغير الزمان أو متغير المكان ومتغير وحدة التحليل .

٧- توافر وسائل اختياره ، يجب أن تكون جميع وسائل اختيار الفرض متوافرة لدى الباحث مثل أدوات الرصد والقياس والتحليل .

٨- عدم وحدانية الفرض ، يجب آلا يكون الفرض وحيداً بل يجب أن يكون للفرض بدائل Alternatives ، وهي فروض ممكنة أخرى بحيث تتحول من فرض إلى فرض حتى نصل إلى فرض صحيح .

وهكذا يتضح أن الفرض ليس مجرد عبارة تخضع للاختبار وإنما هو تقرير عن علاقة بين متغير أو أكثر ، فالعلاقة إشكالية أى ليست محل اتفاق عام أو يحيط بها بعض الغموض ينطلق من واقعة ملاحظة ويمكن أن يوضع في الاختبار فإذا ثبت صحته تحول إلى نظرية وإذا تأكد خطأه طرحناه .[٣٤]

والفرض الجيد هو الذى يرتبط بالنظريات السابقة أو السائدة إما بالاستمرار أو بالمناقضة وهو أيضاً الفرض الخصب أى الذى يوحى بأفكار هامه سواء ثبتت صحته بالاختبار الأمبريقي أو لم تتوافر أدلة كافية على صحته .

٥- التحليل والتركيب :

والتحليل Analysis كلمة يونانية معناها فك كل مركب إلى أجزائه ويقابلها في الفلسفة التركيب الذى يعنى بناء كل من أجزائه ، وعلى ذلك فالتحليل في العلم وإن كان يستند إلى المعنى السابق فهو فى جوهره يعنى تصنيف مكونات الظاهرة أو الوقائع التى تم جمعها عنها، وتتبدى أهمية التصنيف في عبارة هوايت هيد الشهيرة بأنه نصف الطريق إلى الحقيقة ، وإذا كان التحليل يعنى تقسيم الظاهرة المعقدة وتصنيفها إلى الأجزاء التى تكونها ، فهذا جدير بتوضيح جوهر الظاهرة وبنائها ، لأن توضيح مكوناتها وتحديد عناصرها يمكن الباحث من فصل العناصر الجوهرية وتمييزها عن تلك العرضية ويحدد العناصر المطردة ويميزها عن الطارئة ويحدد العناصر الأساسية ويميزها عن الفرعية وبالتالى معرفة العلاقات القائمة بين الأجزاء المختلفة للظاهرة أو المشكلة .

وإذا كان التصنيف العلمي له فئات أساسية والتى تعد فئات للتحليل فتحديدها يعتمد على النظرية التى توجه البحث ، وعلى فروض البحث وأهدافه ونوعية المجتمع الذى يتعامل معه الباحث ، وثمة شروط لابد من مراعاتها عند وضع فئات التحليل سواء كان التحليل كيفياً أم كمياً كتحليل المضمون أو التحليل الإحصائي ولعل من أهم هذه الشروط :

١- أن يكون معيار إقامة الفئات الخاصة بالتحليل واحداً بقدر الإمكان .

٢- أن تكون الفئات شاملة بمعنى أنه يمكن تصنيف البيانات في إحدى الفئات .

٣- أن تكون كل فئة جامعة مانعة بقدر الإمكان .

وهناك جانب آخر هام في عملية التحليل وهو ذلك الذى يتعلق بتعيين وحدة التحليل unit of analysis مثل التمييز بين وحدات التحليل الصغرى Micro ووحدات التحليل الكبرى Macro Analysis كما أن مسألة وحدة التحليل تتجدد وفقاً لنوعية العلم ففى علم الاجتماع وحدة التحليل الأساسية هى الجماعة بينما في علم النفس الفرد ، فضلاً عن نوعية التخصص ذاته تبعاً للنظرية التى يتبناها الباحث فمثلاً في المادية التاريخية وحدة التحليل هى الطبقة الاجتماعية وفي نظرية الفعل لبارسوتر يتمثل في تحليل الفعل الاجتماعي التى تركز على عناصر هذا الفعل الذى يتضمن فاعلاً وغاية وموقفاً اجتماعيا ، وإجمالاً تتحدد وحدات التحليل وفقاً للإطار المرجعى الذى يرتكز عليه الباحث في دراسته .[٣٥]

أما التركيب فهو عكس التحليل وهو الانتقال من البسيط إلى المعقد ، ومن المطلق إلى النسبي ومن الأسباب إلى النتائج ، فالعلماء لابد وأن يقوموا بتركيب ابتداءً من الأمور البسيطة التى وصلوا إليها ، وذلك إما ليحصلوا على المركب الأصلى الذى قاموا بتحليله وبذلك يتأكد لهم صحة التحليل الذى قاموا به ، وإما ليحصلوا على مركب جديد يتلافي عيوب المركب الأصلى ، أو يتخلص مما به من شوائب أو من أمور ضارة أو غير مفيدة ، ويتركب من بعض عناصر المركب الأصلى ليؤدي غرضاً معيناً .

والتركيب هو الذى يسمح لنا بالوصول إلى القوانين العامة ، وذلك بتجميع الجزئيات والوصول بها إلى تعميم بعض إدراك التشابه والتجانس بينهما على الرغم من أنها تبدو لنا مختلفة وغير متجانسة ولولا التركيب لما استطعنا أن نتنبأ بالنتائج المترتبة على أسباب معينة .

أى أن التحليل والتركيب عمليتان متكاملتان ومتعاونتان ، فالتحليل وسيلة للوصول إلى هدف هو التركيب ، والتركيب اختبار لصحة التحليل أو هو الثمرة التى نجنيها من التحليل ، وإذا كان التحليل وسيلة للكشف عن الأسباب والعناصر والتركيبات المجهولة ، فإن التركيب هو الذى يمدنا ببرهان على صحة ما وصلنا إليه .

من هنا يتبين لنا أن الباحث يعتمد على عمليات فكرية في الوصول إلى حقائقه فهو يقوم بتحليل وتركيب يعتمد عليهما بدرجات متفاوتة ، في كل عمل يقوم به سواء كان يبحث في العلوم الرياضية أو الفيريقية أو الإنسانية ، فنحن في جميع العلوم إما أن ننتقل من النتائج إلى المبادىء أو من المركب إلى البسيط انتقالا تراجعياً تصاعدياً وهذا هو التحليل ، وإما ننتقل من المبادىء إلى النتائج ومن البسيط إلى المركب انتقالا تقدمياً هابطاً ، وهذا هو التركيب [٣٦] ، واستخدام إحدى العمليتين يعتمد على المعلوم بالنسبة لنا الذى ننتقل منه إلى المجهول وعلى تكوين عقلنا الذى يدرك هذا المعلوم فيحكم بأنه بسيط أو به مركب وعلى ذلك يركب أو يحلل ، وعلى الهدف من نشاطنا العقلي ، فهدف من يقوم بالاكتشاف غير هدف من يقوم بالبرهنة وعلى وجهة نظرنا فما يسميه بعضهم تحليلاً يسميه آخرون تركيباً فهناك من يسمى الاستقراء تركيباً والاستنباط تحليلاً وهناك من يرى العكس .

وعلى كل حال فنحن نقوم بالتحليل والتركيب لنصل إلى المبادىء أو إلى النتائج ونعرفها معرفة أجود وقد نقوم بهما معاً وأن بدرجات متفاوته حسب طبيعة العقل وحسب الموضوع المدروس .

٦- التفسير :

وللتفسير وظيفتان أولهما نظرية وتتمثل في أنه يخلع معنى على الواقع أو جانب معين منه يظل بدونه غامضاً وغير مفهوم وعلى سبيل المثال ، التفسير الاجتماعي هو وحده القادر على أن يبرز لنا كيف تؤدي ظروف متماثلة إلى نتائج متغايرة في حين تؤدي ظروف تبدو متباينة إلى نتائج متماثلة .

وثانيهما عملية تطبيقية وتترتب على الوظيفة الأولى وتكمن في أنه من الممكن التعامل الأكفأ مع الواقع .

والعمل البحثى الحق هو عمل فنى إبداعي بمعنى ما ، أى أنه ليس مجرد تنفيذ أعمى سلبى آلى لمجموعة من التعليمات واحترام لبعض القواعد وإنما هو جهد خلاق تستعمل فيه الخبرة والذكاء والخيال في بلورة الإشكالية ، وتصور أسلوب سليم لبحثها واتخاذ القرارات للتنفيذ ، ولكن هذا لا يعنى بحال من الأحوال عدم الالتزام بأصول منهج البحث العلمى أو التفريط في الوفاء بمتطلباته واحترام منطقة ، والتحدى الحقيقى يكمن في التوفيق بين النزعة إلى الإبداع من جهة ، وضرورة الالتزام بقواعد عامة يتفق عليها من جهة أخرى .

وتوجد ثلاثة مستويات للتفسير أمام الباحث لتفسير الظواهر الاجتماعية هي :-

١- التفسير الطبيعي أو العضوى ومن أمثلته تفسير نظام الأسرة بأنه ترتيب لإشباع الحاجة الجنسية للإنسان ورعاية النشىء مادياً واجتماعياً .

٢- التفسير النفسى ومن أبسط نماذجه تفسير مستوى التحصيل الدراسى بعامل الذكاء العام والقدرات الخاصة ، مفهومه على أنها استعدادات فطرية أو فطرية في الجانب الأكبر منها أو تفسير السلوك الإستهلاكي على أساس حسابات المكسب والخسارة وحدها .

٣- التفسير الاجتماعى الحضارى ومن صوره تفسير دور كايم الكلاسيكي للانتحار بعلاقة الفرد بالجماعة أو ما أسماه هو حالة التكامل الاجتماعي . [٣٧]

مراجع الفصل :

(١) جوردن مارشـال ، موسـوعة علم الاجتماع ، المجلد الثالث ، ترجمة محمد محى الدين وآخرين ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٥٤.

(١) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٥١–٣٥ .

(١) عادل الهوارى ، مناهج البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ٧٠–٧٩ .

(١) مصـطفى خلقى عبـد الجواد ، قراءات معـاصـرة في نظريـة علم الاجتماع ، مترجم ، مطبوعات مركز البحوث والدراسـات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٣٤–٢٣٧ .

(١) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٥٧–٦٣ .

(١) المرجع السابق ، ص ٦٤–٦٥ .

(١) غريب سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(١) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٧٠–٧١ .

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ٣٤–٣٥ .

(١) عادل الهوارى ، مرجع سابق ، ص ١٠٢–١٠٤ .

(١) على جلبى انظر في هذا الصدد :

- Dalton M, Men who Manage : in Book : Socialogistes at work, N.y. Basic Books, 1964 , pp. 52-54.

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ٣٦–٣٨ .

(١) عادل الهوارى ، مرجع سابق ، ص ١١٤–١١٥ .

(١) عادل الهوارى ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

الفصل الثالث

الخطة التمهيدية للبحث الاجتماعي

١- مدخل .

٢- طبيعة المخطط التمهيدي ومهامه .

٣- أهمية الخطة وهدفها .

٤- بناء الخطة التمهيدية ومكوناتها .

٥- الاعتبارات الإدارية المطلوب توافرها في خطة البحث التمهيدية .

١- مدخل :

إن عملية إعداد خطة تمهيدية لتنفيذ البحث في مجال الدراسات الاجتماعية عملية غاية في الأهمية تتطلب استخدام الخيال الاجتماعي وتحديد الأفكار وتنظيمها وترتيبها بشكل منطقى وتحديد الأهداف ودقة اختيار طرق البحث والعينة وأحكام العلاقة المنطقية بين المقدمات والنتائج ، والباحث الذى يقوم بإجراء بحث ما يخطط له ، ويتبع خطوات منهجية صارمة لكن أثناء عملية التنفيذ توجد مرونة في تعديل بعض الخطوات طبقاً لما يطرأ من تغيرات وظروف ميدانية بشرط أنها لا تخل بالخطة العامة التى يسير عليها البحث ، فكل خطوة من خطوات البحث تحتاج من الباحث اتخاذ قرارات معينة تؤثر بدورها على موضوعية النتائج والخطوات التى تتبعها .

وكل خطوات وجوانب البحث ينظر إليها على أنها خيوط أساسية تترابط سوياً لإعداد البحث في أفضل صورة وهذه الخطوات تتطلب تحديد المشرف والإمكانات ، والمجال ، والوقت ، والهدف من إجراء البحث وتحديد مشكلة البحث والفروض أو التساؤلات وطرائق البحث وأساليبه والعينة وعمليات التحليل والتفسير ثم كتابة التقرير النهائي للبحث .

والباحث الناجح هو الذى يستطيع أن يحدد خطة بحثه تحديداً واضحاً ودقيقاً ليحصل على أدق النتائج وأقربها إلى الموضوعية ، وأبعدها إلى التحيز والخطأ .

وتمر عملية الخطة التمهيدية بمرحلتين :

المرحلة الأولى : وضع الخطة التمهيدية التى تحتاجها الدراسة والمرحلة الأخرى : تنفيذ هذه الخطة عملياً ومتابعة تنفيذها ومن هنا يأتى هذا الفصل ليحاول إلقاء الضوء على طبيعة الخطة التمهيدية ومهامها ، وأهمية الخطة وهدفها ، ثم كيفية بناء الخطة ومكوناتها .

أولاً : طبيعة المخطط التمهيدي ومهامه :

تمثل مفهومات خطة البحث Research proposal أو Research plan مشروع البحث أو مسودة البحث أو الخطة التمهيدية للبحث بمثابة مسميات واحدة ومترادفة عرفت في تراث العلوم الاجتماعية بخطة البحث التمهيدية ، وعندما يقوم الباحث بوضع الخطة التمهيدية للبحث فإنه في هذا يكون مقدماً على القيام بعملية تصميم لهذا البحث ، ومن ثم فإن الحديث عن الخطة التمهيدية للبحث ، لا تنفصل عن عملية تصميمه.

وتعتبر الخطة التمهيدية بمثابة التخطيط المنسق و المنطقى والموجه لمراحل البحث ، وقد ينظر إلى الخطة باعتبارها تطبيقاً إجرائياً للمنهج العلمى ، إذ يعين هذا التخطيط منهج البحث والطرق التى يختار الباحث استخدامها في بحثه إلى جانب المنطلق النظري أو الخلفية النظرية التى يستند إليها البحث علاوة على الخطوات الإدارية اللازمة لتنفيذ مسودة البحث ، كما تنطوى الخطة على توقع الطرق البديلة التى يحتمل اللجوء إليها في تنفيذ بعض خطوات البحث . (٣٨)

وثمة مهمتنا أساسيتان لهذا التخطيط التمهيدي هما : -

المهمة الأولى : يساعد التخطيط الباحث على فهم الأفكار فهماً أوضح وترتيبها ترتيباً منطقياً ، وتنظيم العلاقات بينها ويستند تصنيف هذه الأفكار ووضع الأفكار المتماثلة جنباً إلى جنب ثم تحديد الأهمية النسبية لمجموعة الأفكار ومن ثم تحديد الأفكار الأكثر أهمية ثم يليها الأفكار المهمة ، وتوضع القضايا الأقل أهمية في المرتبة الثالثة ثم القضايا الثانوية ،

وإذا ما نجح الباحث في ترتيب الأفكار والقضايا في المرحلة التمهيدية للكتابة وكان هذا الترتيب دقيقاً ومنطقياً فسيزيد هذا الترتيب المنظم من فهم الباحث لموضوع بحثه ويتعين أن تترابط الأفكار سوياً في شكل منطقى .

المهمة الأخرى إذا كانت المهمة الأولى ترتبط بالباحث ، فالمهمة الثانية ترتبط بالقارىء ، إذ يعطى التصور الأولى للقارىء إطلالة سريعة عن العمل المقروء ، ويقدم له فكرة موجزة عن نقاط الباحث والعلاقات بينها ، إذ توضح الخطة التمهيدية أهداف البحث ، وبرهان الكاتب على أهمية هذه الأهداف ويساعد وضوح المخطط التمهيدي وتكامله على استمرار الباحث في عمله بلا صعوبات أو مفاجئات .[٣٩]

والسؤال الذى يطرح نفسه هو كيف نضع مخططاً تمهيدياً للبحث ؟ ولاشك أن الإجابة على هذا التساؤل تتطلب منا دراسة الخطوات والمراحل الإجرائية التى يمر بها البحث منذ أن يبدأ فكرة إلى أن ينتهى في تقرير نهائى متكامل ، فكأن خطة تصميم البحث وتنفيذها هي أساساً مسألة تتعلق بتطبيق القواعد الأساسية للمنهج العلمى على مشكلة معينة بالذات ، ومع ذلك فإن إجراء بحث يحتاج إلى أكثر من مجرد السير مع القواعد العامة للمنهج العلمى خطوة خطوة ، فبينما يكون من الضروري أن نفهم المبادىء الرئيسية إلا أن القيام الفعلي بإجراء بحث يثير مشكلات نوعية بحاجة إلى إيجاد حلول لها .

أى أن خطة البحث تتضمن اتخاذ القرارات عن طريق الباحث أو الهيئة القائمة على البحث ، في كل خطوة تمر بها هذه العملية ، ومثل هذه القرارات أبرزها هى نوع من التوفيق بين المتطلبات الدقيقة للمنهج العلمى والظروف الواقعية المتصلة بموقف البحث ذاته ، وعلى هذا فالبحث هو مشروع إجتماعي تفرض عليه الضغوط لا من متطلبات المنهج العلمى فحسب بل ترجع هذه الضغوط أيضاً إلى البناء المعياري للعلم .

[٤٠]

أما التحدى الذى يواجه عملية تخطيط البحث وتصميمه فيتمثل في ترجمة النموذج العلمى العام إلى بحث يتم القيام به عملياً .

ثانياً : أهمية الخطة وهدفها :

يعد المخطط التمهيدى الواضح والمنسق أمراً هاماً وأساسياً لإنجاح البحث على كل مستوى وأهمية التخطيط لجهود البحث لا تقل عن أهمية البحث عن سبب المرض أو وصول الإنسان للقمر ، وبرغم أن هذه المشروعات الأخيرة أكثر تعقيداً وتطوراً عما قد نقوم بتخطيطه ، فإن هذا لا يغير الحقيقة القائلة بأن مشروع البحث يحتاج إلى تخطيط منسق وشامل قبل أن يبدأ النشاط الفعلى ، ويعتبر مشروع البحث جوهر كل عمليات خطط البحث ويعد المشروع أمراً جوهرياً لكل جهد يبذل في البحث مثلما يعتبر الرسم الهندسي أساساً لتشييد البناء فكل منهما عبارة عن خطة أساسية للعمل وكل منهما يتناول المشكلات ويحدد الموضوع ، والتعرف على البيانات والمادة التى يجب استخدامها في حل الموضوع ويرسم معالم المنهج الذى سيفاد به من المادة وسيتم به معالجة البيانات وتفسيرها .

لذا يعد مشروع البحث أمراً جوهرياً لتحقيق أهداف البحث ونجاحه كما يتوقف بناء المنزل فمثلاً على الرسم الهندسى الذى يقدمه المهندس المعمارى ، ولا يستطيع أحد البدأ في تشييد المنزل من خلال الشروع في عملية البناء ، ولكن قبل الإقدام على هذه العملية فهناك تساؤلات وقرارات عديدة لابد من إتخاذها أى نوع من المنازل تخطط لبنائه ؟ وما عدد الطوابق المراد بنائها ؟ وكيف سيكون وضع المنزل على موقع البناء ؟ وأين سيكون اتجاه الفتحات ، وما شكل البلكونات وما طول ارتفاع كل دور؟ وكيفية تصميم المدخل ؟ وغيرها من التساؤلات ، ولكل واحد من هذه التساؤلات أهميته النسبية ويجب الإجابة علي كل واحد منها خاصة قبل أن نتمكن من البدأ في تشييد المنزل ولذا فالمهندس المعمارى يرسم خطة البناء كله ويوضح بنسب معلومة بالضبط أين سيكون وضع كل جزئية تفصيلية ولا يترك أى شيء للصدفة . وهذا ما يفعله بالمثل كاتب أو مخطط المشروع أو خطط البحث .

وهكذا تتضمن كما يقول جونسن **Johnson** عملية التخطيط التمهيدي للبحث كل الأنشطة التى تؤدي إلى الخطوط أو المسودة الأساسية للبحث ، وتختلف هذه الأنشطة من باحث لآخر ، حيث يفضل بعض الباحثين وضع تخطيط تمهيدي قبل البدء في كتابة المسودة الأولى والبعض الآخر يرسم مخططاً على الورق بكل خطوة أساسية من أجل إتمام عملية البحث حتى كتابة التقرير النهائي .[٤١]

وللخطة التمهيدية للبحث أهمية أساسية من حيث أنها تمد الباحث وغيره من المهتمين بالبحث بالفرصة لتقييم عملية التقييم في جملته قبل إنفاق أى جهد ووقت أو استثمار أو مال في المشروع ، كما أن الفحص الواعى لمشروع البحث سيكشف عن قدرة الباحث على التفكير في تفاصيل بحثه وسيوضح ما إذا كان قد استطاع تصور أبعاد هذه المهمة وما إذا كان قد أخذ في اعتباره المشكلات التى تنطوى عليها عملية التوصل إلى البيانات وما يلى ذلك من معالجة وتفسير .

وبالتالي يهدف مشروع البحث إلى عرض المشكلة المراد بحثها بوضوح وبدون غموض ، ومناقشة الجهود السابقة للبحث التى قام بها باحثون آخرون لتناول مشكلات ذات صلة بمشكلة البحث أو مشتركة معها ، وتحدد بدقة البيانات الضرورية لحل المشكلة ، وتشير إلى الكيفية التى ستعالج بها البيانات وتفسيرها على وجه الخصوص ، ويجب أن يشير مشروع البحث كذلك إلى أسباب الدراسة ، ويقدم فكرة عن الباحث ويشير إلى قائمة أساسية بالمراجع الصادرة في ميدان مشكلة البحث ، فلا يجب أن يكون مشروع البحث بمثابة عناصر بغير نظام ويعوزها الترابط ،

وإنما يبدأ مشروع البحث بقضية واضحة المعالم تعبر عن المشكلة المراد بحثها ، ولا تكون هناك ضرورة لمقدمة أو تمهيد أو توضيح للأسباب التى أصبح من أجلها الباحث مهتماً بالمشكلة أو يشعر بالحاجة الماسة إلى دراستها ، وينبغي أن تستبعد كل ما ليس من شأنه أن يسهم مباشرة في تناول المشكلة وحلها .[٤٢]

ثالثاً : بناء الخطة التمهيدية ومكوناتها :

إن ثمة عوامل أساسية لبناء هذا المخطط التمهيدي بوصفه آداة مؤثرة في نجاح البحث أو تعثره ، وعلى الباحث أن يراعى ضرورة ترتيب الأفكار ترتيباً منطقياً ثم تحديد الفكرة الأساسية الأولى في البحث ثم الأفكار الفرعية ثم تقسيم الموضوع إلى مستويات وتقسيم كل مستوى إلى مستويات فرعية . وقد حدد ويلبرت ميلر **Miller** عشر خطوات أساسية تمر بها عملية تخطيط البحث وتنفيذه منها أربعة مراحل لوضع الخطة وهي :-

١- اختيار المشكلة وتعريفها .

٢- ربط المشكلة بالإطار النظرى والأشمل .

٣- صياغة الفروض المبدئية .

٤- التصميم التجريبي للبحث .

ثم ست خطوات لتنفيذ الخطة وهي :-

٥- تحديد العينة .

٦- اختيار أدوات جمع البيانات .

٧- أعداد دليل للعمل الميداني .

٨- تحليل النتائج .

٩- تفسير النتائج .

١٠- كتابة التقرير النهائي .[٤٣]

وليس معنى هذا أن التصميم المنهجى للخطة الذى يشتمل على هذه المراحل هو وحده المخطط الصحيح أو الفريد وإنما يمثل حلاً وسطاً تمليه اعتبارات عملية كثيرة في مقدمتها نوعية المشكلة التى يقوم ببحثها ، والخلفية النظرية والمنهجية للباحث .

وبناءً على هذا عندما يقدم الباحث مخططه للآخرين في صورة مشروع بحث Research proposal فإنه قد لا يلتزم بهذه الخطوات أو المراحل أو حتى بالتتابع التى جاءت به ، ومن هنا قد تختلف البحوث في درجة تركيزها على المراحل المتباينة لتصميم أو خطة البحث فقد يتطلب بعضها إعطاء الإطار التاريخي قدراً بسيطاً من الاهتمام ، بينما قد يكون لهذا الإطار في بحث آخر دوراً حاسماً في حل مشكلته ومع أخذ هذه التحفظات في الاعتبار يمكن أن نعتمد على هذا التصور لمراحل عملية التصميم للبحث أو مكوناته ونعالج كل مرحلة منها بالتفصيل على النحو التالي :-

١- المبررات العلمية : Scientific justification

ومهمة الباحث في هذه المرحلة هي أن يحدد ما إذا كان البحث الذي يقوم به ضرورياً في الواقع لحل مشكلة ما تواجه التطبيق أو مدى أهميته في حل بعض المشكلات النظرية في نطاق تخصصه .

٢- الدراسات السابقة : prior studies

أى أن يستغرق الباحث كل المحاولات أو النماذج الهامة منها التي تناولت المشكلة المطروحة للبحث أى الجهود السابقة في صياغة هذه المشكلة وتوضيح أبعادها ونتائج بحوث الآخرين في تقويم وسائل استخدمت سابقاً في تحقيق أهداف مماثلة ويفيد ممثل هذا الاستعراض في حماية الباحث من الإجابة على تساؤلات سبق أن توفرت عنها إجابات من قبل أو على تساؤلات ليست هناك ضرورة لدراستها .

٣- الإطار التصورى : Conceptual frame

وينبغي أن يتضمن مثل هذا الإطار على كل من القضايا التى يسلم بها كمعطيات أو باعتبارها قضايا معروفة (وتمثيل المسلمات التى يستند إليها هذا البحث المتوقع) وتلك القضايا التى ينظر إليها على أنها غير معروفة (من ثم فهى تتطلب برهاناً من خلال البحث وسيحدد هذا الإطار التصوري .

- المتغيرات المعتمدة dependant variables والتى تشمل هدف البحث .

- المتغيرات المستقلة independent variables والتى تضم وسائل تحقيق الأهداف .

- الصلات العلية أو السببية التى تربط بين هذين النوعين من المتغيرات وبالمتغيرات المحتملة الأخرى التى تدخل جانباً في التحليل .

٤- أهداف البحث :

ونعنى بمصطلح أهداف البحث القضايا المحددة التى تمثل موضوع البحث ، وتعد هذه القضايا بمثابة عبارات تتعلق بالعلاقة بين الأهداف والوسائل ذات الصلة بمشكلة البحث والتى تترتب مباشرة على الإطار التصورى وتأخذ صورة تساؤلات تحتاج إلى إجابة أو فروض مطلوب التحقق منها .

وتحدد الوجه التى يسير عليها في البحث .

٥- جمهور البحث :

وتتطلب هذه المرحلة اتخاذ قرارات منها :

- تعيين وحدة الملاحظة .

- تصميم جمهور الوحدات الذين سيتم ملاحظتهم .

- تبنى إجراء لاختيار أو ترتيب الوحدات من أجل الملاحظة .

- تحديد عدد الوحدات التى ستلاحظ .

وينبغي التمييز هنا بين جمهور البحث وبين الجمهور المستهدف target population الذين سيتمكن الباحث من أ ن يطبق عليهم فعلاً أدواته في البحث .

٦- تحديد البيانات :

ويتم تحديد البيانات من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية التى يشتمل عليها منطوق أهداف البحث أو بعد بلورة تعريفات إجرائية على هذه المفاهيم ، وتأخذ هذه التعريفات الإجرائية شكل المتغيرات والتى تشير بدورها إلى البيانات المطلوب جمعها وتفيد هذه المرحلة في تجنب بيانات ليس لها صلة بموضوع البحث .

٧- جمع البيانات :

وهنا ينبغي على الباحث أن يقرر فيما بعد الإجراءات المناسبة لعملية جمع البيانات ، مع أخذ ظروف البحث في الاعتبار ويجب أن يضيف بالتفصيل الأساليب اللازم استخدامها والأدوات وتعاقب الخطوات التى يجب إتباعها في استخدام هذه الظروف والأدوات .

٨- تحليل البيانات :

وهنا يقرر الباحث كيف سيتم تصنيف البيانات وتنظيمها في مجموعات من المتغيرات المحددة وكيف يتم التأكد من وجود نوع من العلاقة بين المتغيرات .

٩- إدارة وتنفيذ البحث :

وعلى الباحث في هذه المرحلة أن يقدر ويحسب المال والوقت والأفراد والتنظيم الذى سيتطلبه البحث المقترح ويلاحظ أن طبيعة هذه القرارات هي التى ستحدد ما إذا كان البحث ملائماً أو معقولاً وهى التى تحدد لنا الفوائد التى تعود علينا من البحث المخطط . وعلى أى حال يجب أن يكون المخطط التمهيدى ملائماً للوقت المتاح للبحث ، وللطاقة والمال المخصصان له ، ومتمشياً مع إمكانية توافر البيانات اللازمة وتعاون الأشخاص أو التنظيم الاجتماعي الذى نلجأ إليه للحصول على البيانات التى يتطلبها البحث . [٤٤]

وهكذا يتضح أن التخطيط التمهيدي للبحث يتميز بسمتين أساسيتين هما :-

أ- أن المخطط التمهيدي أمراً قابلاً للتغير باستمرار وتمر هذه الخطة بتعديلات وتغيرات كلما تقدمت الدراسة و تعمق الاستبصار بموضوعها، حيث أنه كلما تقدم العمل في هذه الدراسة ظهر إلى النور جوانب جديدة لم تكن معروفة منذ البداية ،ولذلك كان من الضرورى تغيير الخطة كلما استدعت الظروف ذلك

ب- تعتبر خطة البحث بمثابة عملية دينامية تنطوى على تفاعل وتأثير متبادل بين عناصرها أو مراحلها بمعنى تنطوى عملية التطبيق الفعلى للخطة على عمليات تفاعل هام أو تداخل أو تأثير متبادل فمثلاً يترتب على استعراض تاريخ المحاولات السابقة لمعالجة المشكلة المدروسة بالضرورة تعديل في الطرق البديلة والمحددة في الخطوة الأولى وبالمثل عندما يحاول الباحث بلوره الإطار التصورى فسوف يطرأ على فهم الباحث للمشكلة (في المرحلة الأولى) بالضرورة بعض التعديل وهكذا.

رابعاً : الاعتبارات الإدارية المطلوب توافرها في الخطة :

تفرض طبيعة البحوث الاجتماعية في الوقت الحاضر على الباحث العلمى ألا تقتصر مهتمة على الناحية العلمية فحسب وإنما عليه أن يمارس دوراً أساسياً أيضاً خاصة في المشروعات البحثية الكبيرة، وبالتالى من الضروري عند وضع خطة البحث مراعاة الاعتبارات الإدارية التالية :- [٤٥]

١- تشكيل هيئة البحث وتحديد الأدوار :

وتضم هيئة البحث مشرفاً عاماً أو باحثاً رئيسياً للبحث يكون هو المسئول أمام الجهة التى تمول البحث عن استكماله وتسليم تقريره إليها ، ويختار المشرف على البحث المعاونين له في إجراء الدراسة من الخبراء والباحثين ، والباحثين المساعدين والفنيين وعندما تتشعب هيئة البحث إلى عدة لجان فرعية تخصص كل لجنة لدراسة جانب متخصص من جوانب مشكلة البحث ، وكأن تكون هناك مثلاً لجنة فرعية اجتماعية ، ولجنة اقتصادية وأخرى إحصائية ويكون في الغالب رئيس وسكرتير كل لجنة عضواً في اللجنة العامة التى تتولى عملية تخطيط وتصميم الدراسة ككل . والتنسيق بين أعمال هذه اللجان وتحقيق التكامل بينها .

٢- الاجتماعات الدورية :

يقوم السكرتير الفنى للبحث بمتابعة اجتماعات هيئة البحث دورياً ، ويحدد عدد الاجتماعات الأسبوعية وفقاُ للمرحلة التى يمر بها البحث ، ويجب أن يحدد السكرتير الفنى للبحث جدول الأعمال ، كما أن عليه أن يسجل كل المناقشات والقرارات التى تتخذ أثناء هذه الاجتماعات في محاضر للجلسات .

٣- ميزانية البحث :

والتى تتضمن التكاليف والنفقات التى تتطلبها كل مرحلة من مراحل البحث وإجراءاته ، ويجب أن تقدم هذه الميزانية للجهة أو الهيئة التى تمول البحث لاعتمادها مع خطة البحث .

وتحدد بنود الميزانية عادة على النحو التالي :-

١- مكافآت الإشراف على البحث .

٢- مكافآت الاجتماعات الدورية للبحث واللجان .

٣- مكافآت التقارير الفرعية .

٤- نفقات الزيارات الاستطلاعية للبحث الميداني .

٥- نفقات تصميم وتجهيز عينة البحث .

٦- نفقات تدريب الباحثين الميدانيين.

٧- مكافآت الإشراف على العمل الميداني وبدلات الانتقال .

٨- مكافآت تطبيق استمارة البحث والمقابلات .

٩- مكافآت مراجعة الاستمارات الميدانية .

١٠-مكافآت التحليل الاحصائي للبيانات .

١١- مكافآت كتابة تقرير البحث .

١٢- مكافآت طبع ونشر تقرير البحث .

وتحدد المبالغ التى تخصص لكل بند من بنود الميزانية في ضوء أهداف البحث ومدى شمولية هذه الأهداف وحجم العينة المختارة للبحث ونوعية الأدوات والمقابلات ودراسة الحالة وحجم استمارة الاستبيان ونوعية البيانات المطلوب الحصول عليها .

٤- الوقت الزمنى للبحث :

لابد لهيئة البحث أن تحدد جدولاً زمنياً للدراسة ، ويتحدد هذا الجدول على أساس نوع الدراسة وطبيعتها ، وتنقسم الدراسات حسب البعد الزمنى وهى الدراسات القصيرة المدى ، والدراسات المتوسطة المدى، والدراسات البعيدة المدى ، فبحوث التقويم تمثل الدراسات قصيرة المدى أما البحوث الوصفية والتشخيصية فتتدخل في عداد البحوث متوسطة المدى وهناك أخيراً بحوث تستهدف مثلاً متابعة التغيرات التى تحدث على مدار فترة زمنية معينة وهي غالباً ما تكون بحوث طويلة المدى .

٥- تقرير البحث :

في الواقع أن مهمة الباحث أو هيئة البحث لا تكتمل إلا بعد كتابة التقرير النهائي للبحث مشتملاً الخطوات التى استغرقها البحث في الإعداد الفكري والمادى للبحث متضمناً النقاط التالية :

أ- عرض المشكلة : **Statement of the problem**

ويتضمن ذلك عرض موضوع البحث وتحليل كافة الكتابات المتصلة به سواء كانت نظريات علمية أو نتائج بحوث سابقة ، ثم تحديد معنى المفاهيم وكذلك وضع الفروض الأساسية ومناقشة هذه الفروض ، كما يجب إبراز القيمة العملية للبحث بوضوح .

ب- إجراءات البحث: **Research procedures**

وفي هذه المرحلة يتعين على الباحث عرض المنهج وتبريرات استخدامه دون غيره ، وكذلك نوع الأدوات والطرق المستخدمة في جمع البيانات ، وكذلك أسلوب اختيار العينات وأسس هذا الاختيار ، ونوع العينة وحجمها ودرجة تمثيلها للمجتمع الأصلى ، وتحليل البيانات إحصائياً ونوع المقاييس والاختبارات المستخدمة .

جـ- عرض النتائج : **Presentation of Results**

وفي هذه المرحلة يعرض الباحث الحقائق والنتائج كاملة وبأمانة تامة ، ويرتب نتائجه حسب أهميتها وصلتها بموضوع البحث .

د- مناقشة تطبيق النتائج:Discussions of implications

وهنا لا يكفى مجرد عرض النتائج وإنما لابد من مناقشتها والتعقيب عليها وإبراز ما تنطوى عليه من دلالات نظرية أو قيمة عملية تطبيقية فينتهى البحث عادة بتوضيح قيمته التطبيقية وما يمكن أن تفيد به نتائجه بالنسبة لأغراض التنمية أو التخطيط أو إلقاء الضوء على أحد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية .

هـ- أسلوب التقرير : Report style

وأول خطوة في كتابة التقرير هو أن نستقر على المعلومات الأساسية التى سوف تنقل إلى جمهور القراء ، ثم الربط بين هذه المعلومات حتى تظهر في تسلسل منطقى ، ولابد لتحقيق هذا الغرض من كتابة إطار تفصيلي للبحث ينطوى على الموضوعات الرئيسية والفرعية : ومن أهم صفات التقرير العلمى البساطة ، والوضوح والدقة والالتزام باللغة العلمية كما ينبغى أن يراعى في الكتابة الوقوف ، وبداية الفقرات، والأقسام والفصول ، وكتابة الهوامش ويجب أن يحتوى التقرير على قائمة بالمراجع Bibliography كاملة مرتبة ترتيباً أبجدياً بالنسبة للاسم الأخير للمؤلف ، كما يشتمل التقرير على ملاحق بالجداول الإحصائية واستمارات البحث المستخدمة أو المعالجات والمعادلات الإحصائية والرياضية .

مراجع الفصل :

(1) Den zin , N.K., and linclon, y.s., (eds) strategies of Qualitative inquiry, sage publications , london, 1998 vol. 2, pp. xii-xv

(١) محمد سعيد فرج ، لماذا ؟ وكيف ؟ تكتب بحثاً اجتماعيا ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٩ .

(١) محمد على محمد ، علم الاجتماع ، والمنهج العلمى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

(4) Johnson, w., the sociology student writers mannud in Johnson et al . (edo) N.jersey . prentice hall,1998, p 19

(١) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٨٤.

(6) Miller, D.C., h and book of Research Design and social Measurement, David McKay co., N.Y., 1974 , VII

(١) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ٨٨-٩٤ .

(١) محمد على محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمي ، مرجع سابق ، ص ٣٦٥ -٣٧٠.

الفصل الرابع

تصميم البحوث التقويمية وتطبيقها

- مدخل .

١ - مفهوم البحث التقويمي وخصائصه وأهدافه .

٢- بعض المبادىء الأساسية في البحث التقويمي .

٣- خطوات البحث التقويمي .

٤-نماذج تطبيقية للبحث التقويمى .

- مدخل :

على الرغم من أن فكرة البحوث التقويمية وبعض مهامها ليست فكرة جديدة إلا أنها اكتسبت في العقدين الأخيرين مضامين ومهام إضافية وطرأت عليها تطورات نظرية ومنهجية لرفع كفاءتها وتدعيم إمكانية وضرورة استخدامها ، وقد ارتبط هذا التطور بتلك الدراسات النقدية والتوجيهات النظرية التى تطلعت إلى تنمية بديلة أعمق وأشمل من أفكار النمو الاقتصادي وتلك السياسات الاستثمارية التى عنيت بالكفاءة وبالجدوى الاقتصادية والاجتماعية والتى تحتاج إلى دراسات جدوى نوعية ترتبط بالتوجيهات والفلسفات التنموية ، وبعد أن كان اهتمام البحوث التقويمية قاصراً على تقويم الأداء والكفاءة امتدت مهامها إلى الإسهام في تحديد الأولويات والبدائل والممكنات المختلفة لإحداث تغيير مقصود وإتيان أفعال اجتماعية موجهة والمفاضلة بينها .

لذا يثار دائماً تساؤلات حول ما ينفق من مال وجهد ووقت حول البرامج التنموية أو الاجتماعية المحلية أو القومية أو الدولية ؟ وما مدى فاعلية هذه البرامج ، وإلى أحد استطاعت أن تحقق أهدافها ؟

وتمثل الإجابة على هذه الأسئلة مطلباً ملحاً سواء عند الذين يملون هذه البرامج أو يستفيدون من نتائجها .

وفي إطار ذلك يسعى هذا الفصل لإلقاء الضوء على مفهومه المبحوث التقويمية وخصائصها وأهدافها ، والمبادىء الأساسية التى ترتكز عليها تم عرض لأهم خطوات البحث التقويمى ، وأخيراً إلقاء الضوء على نماذج تطبيقيه لهذه البحوث .

١- مفهوم البحوث التقويمية وخصائصها وأهدافها :

يشير مفهوم التقويم Evaluation في معناه الفنى وليس اللغوى إلى أنه عملية شمولية ، بالتصور ، وبالتناول فهى تشمل تقويم الإطار الفكرى والأيديولوجى للخطة أو المشروع أو البرنامج ومقارنته بغيره من البدائل والممكنات المتاحة في اللحظة الزمنية نفسها ، فإذا أردنا مثلاً تقويم جدوى الانفتاح الاقتصادي في مصر يجب أن نقارنه بفلسفات وتوجهات تنموية أخرى كالاعتماد على الذات مثلاً كما يشمل التقويم إطار التحليل والقياس المستخدم في المقارنة ويحمل رؤية تاريخية زمنية ، فالجماعات المستهدفة من التخطيط أو المشروع المعين يقتضى التقويم الشمولى لتوجه هذا المشروع إليها ، تحليلاً وتوقعاً للآثار والمصاحبات التى سيحدثها المشروع فيها عبر الزمن الكلى ، وليس بالاستفادة إلى نقطة زمنية واحدة كما يشتمل التقويم على إبراز الجدوى الاجتماعية للمشروع أو البرنامج .[٤٦]

وعلى هذا تعرف البحوث التقويمية Evaluation Research بوصفها نمط من السياسات البحثية يستهدف التعرف على النتائج المقصودة وغير المقصودة الناجمة عن تطبيق برنامج جديد أو التى تتحقق كثمرة لسياسات وممارسات موجودة بالفعل ، ويشمل هذا النمط من البحوث الوقوف على مدى تحقيق الأهداف والغايات التى كانت مستهدفة ومعرفة أثار ما طرأ علي هذه الأهداف من استبدال أو تغيير .[٤٧]

وهكذا فإن المنهج أو البحث التقويمي يتألف من الناحيتين التصورية والمنهجية من شقين متكاملين هما :-

تحديد القيمة أو الجدوى الاجتماعية وقياس مدى تحقيقها .

لذا فقد عرف رايكن التقويم بأنه قياس النتائج المرغوبة وغير المرغوبة لبرنامج معين نفذ لتحقيق هدف نعتبر أنه ذا قيمة خاصة ، ويؤكد هذا التعريف على علاقة نشاط معين يهدف ما [٤٨] وهي علاقة تستند إلى مبدأ نظري ما يفترض أن هناك صوراً معينة للفعل الاجتماعي سوف يترتب عليها نتائج محددة تمثل في الواقع القيمة الاجتماعية المرغوب فيها ،

وتتعلق العناصر المنهجية الأساسية للبحث التقويمي بمشكلة قياس نتائج هذا النشاط أو بوجود تكتيك أو منهج لقياس النتائج المحققة له على نحو من الصدق والثبات يساعد على نسبة هذه النتائج وإرجاعها إلى هذا الفعل أو النشاط موضوع ، التقويم ، وهكذا يتوفر في البحث التقويمي العنصرين الأساسيين الذين يتكون منهما أى مشروع للبحث سواء كان بحثاً أساسياً أو تطبيقاً هما :

أ - فرض يربط بين متغير مستقل (سلوكاً اجتماعياً ما) بمتغير تابع النتائج المرغوبة .

ب- منهج إجرائي لقياس التغيرات في المتغير التابع ولتحديد إلى أى مدى يمكن أن ننسب فيه هذه التغيرات إلى التغير في المتغير المستقل .(٤٩)

وعلى هذا يتسم البحث التقويمي بالخصائص التالية :-

١- أنه يهدف مباشرة إلى تقدير إنجازات البرامج المختلفة للعمل الاجتماعي ومن هنا يعتبر البحث التقويمي مماثلاً لأنواع البحث الاجتماعي الأخرى من حيث اهتمامه بتحقيق الموضوعية والثبات والصدق في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها ، ولكنه يتميز عن هذه البحوث من حيث أهدافه والشروط التى يتم تنفيذه في ضوئها . وبالتالي يتحدد هدف البحث التقويمي كما يقول هايمان – بأنه محاولة منظمة للحصول على معلومات وشواهد موضوعية وشاملة عن درجة تحقيق برنامج معين لأهدافه المقصودة ، علاوة على درجة إحداث نتائج غير متوقعة لهذا البرنامج والتى حين ندرسها نستطيع أن نعتبرها ملائمة أيضاً للأهداف الأساسية ، وهكذا يختلف البحث التقويمي عن البحوث الوصفية والتشخيصية التى تحاول صياغة مشكلات جديدة للبحوث وتنمية الفروض كما يختلف أيضاً عن البحوث التفسيرية التى تحصر نطاق اهتمامها في التحقق من مدى صدق الفروض .

٢- البحث التقويمي بحث تطبيقي :

أى أنه يجمع معاً باحثاً يسعى إلى تحقيق وضمان الموضوعية وعلماء يحتاجون إلى هذا الضمان الذى يحاول الباحث التقويمي أن يحققه ، ولهذا فإن الباحث في هذه الحالة يضع كل اهتماماته في محاولة توجيه البحث نحو هذه الغاية العملية بالذات ،

ومن ثم فإنه لا يجد نفسه حراً في رفض أو قبول المتغيرات المستقلة أو التابعة التى تظهر له أثناء عملية البحث أو المتغيرات الوسيطة **intervening variables** .

٣- خصوصية البحث التقويمى :

أى ارتباطه ببرامج معينة للعمل الاجتماعي في مقابل التجريد الذى يميز البحوث غير التقويمية ففى البحث التقويمي تكون المؤشرات الإجرائية هي غالباً في الظواهر التى يجب التركيز على ملاحظتها مباشرة ، وذلك بالطبع مرتبط بأن البحث التقويمي هو بحث تطبيقى في المحل الأول ومحدد بحدود البرامج المراد تقويمها . [٥٠]

وهذا معناه أن البحث التقويمي يهدف إلى تحقيق ما يلي : -

أ- القياس الموضوعي والمنظم للنتائج المتوقعة وغير المتوقعة التى يسفر عنها تنفيذ برنامج عمل إجتماعي معين .

ب- اختبار صحة بعض الفروض المتعلقة بعوامل التغير الاجتماعي أو أسباب المشكلات الاجتماعية .

ويستند البحث التقويمي في تحقيقه لهذه الأهداف إلى بعض الأسس التصورية ، إذ يفترض أن هناك سلسة من الأحداث المتداخلة والمتشابكة والتى لها لأغراض البحث بداية ونهاية ترتبط بعدد آخر من الخطوات البسيطة ، كما يفترض أن لكل الأحداث الاجتماعية عدداً من الأسباب والنتائج وأنه ليس هناك عامل وحيد يعتبر سبباً كافياً لأنه نتيجة أخرى ، ولذلك يجب التعبير عن العلاقات بين هذين المتغيرين أى البرنامج ونتائجه في ضوء فكرة الاحتمالات بمعنى أنه يحتمل أن يكون للبرنامج (أ) النتيجة المتوقعة (ب) . [٥١]

ثانياً : بعض المبادىء الأساسية في البحث التقويمي :

ينطلق البحث التقويمي في تقييمه للمشروع أو البرنامج من بعض المبادىء الهامة يمكن إيجازها على النحو التالي :-

١- على الرغم من أن هناك أدوات وطرائق بحثية أكثر استخداماً من غيرها في البحث التقويمي منها المسح الاجتماعي ودراسة الحالة وتحليل المضمون إلا أنه ليس هناك أدوات وطرائق بحثية يمكن أن تكون قاصرة على البحوث التقويمية دون غيرها من أنماط البحوث في العلم الاجتماعي .

٢- تحتاج البحوث التقويمية إلى إطار نظري واضح ومحدد ومنسق من الضروري أن يجيب على تساؤلات رئيسية تساعد على عملية التقويم ويأتى في مقدمة هذه التساؤلات التنمية لمن ؟ وبمن ؟ وكيف؟

٣- من المبادىء الهامة في البحوث التقويمية القدرة على الفرز والغربلة Screening للبدائل ، والممكنات ، ولمعايير التقويم ولتحديد أهداف المشروعات والأفعال – الخ .

٤- من الضروري عند إجراء البحوث التقويمية من منظور تنمية بديلة شاملة وعازلة أن تساعد البحوث التقويمية في تحديد التناقضات الأساسية التى تسعى التنمية أو المشروع المعين إلى حلها وأن تصاغ مؤشرات جوهرية في ضوء هذه التناقضات ومن منظور تحريكها وحلها .

٥- من الضروري أن يشارك في بعض مراحل البحث التقويمي الجمهور المستهدف من المشروع أو الفصل المعين وتحديد المؤشرات الاجتماعية للتقويم ولدراسات الجدوى .

٦- أن تكون عملية التقويم عملية مستمرة وديناميكية وعلى فترات محددة وملائمة ، ومن بين هذه المراحل ، تقويم المشروع قبل تنفيذه وأثناء تنفيذه ، وبعد تنفيذه ، إذا كان من المشروعات المحددة أهدافها بفترة زمنية محددة ، ومن الأسئلة المثارة لتقويم المشروع قبل وأثناء وبعد تنفيذه منها على سبيل المثال وليس الحصر :-

- ما هى المشكلات التى يعمل المشروع على حلها كما وكيفياً ؟
- ما هى الحاجات التى يحققها المشروع ؟ ولمن وكيف ؟
- ما هى آثار المشروع على توزيع الفرص الاجتماعية في المجتمع المحدد؟

- ما هى الفرص الأخرى التى يحفزها المشروع للجمهور المستهدف ؟
- كيف توزع عوائد المشروع أو البرنامج في ظل العدالة والمساواة بين الفئات الاجتماعية ؟
- ما هى القيم التى يعمل المشروع على تدعيمها ؟ وما هي القيم التى يسعى إلى تفسيرها ؟
- ما هو المدى الذى يعتمد فيه المشروع على الموارد المتاحة داخل المجتمع المحدد سواء كانت مادية أو بشرية ؟
- ما هى الانعكاسات السلبية للمشروع على البيئة الاجتماعية ؟ خاصة القيم والعلاقات الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية ، وبين الرجال والنساء وبين الرجال . [٥٢]

ثالثاً: خطوات البحث التقويمي وكيفية تصميمه :

يمكن حصر خطوات البحث التقويمي في خمسة خطوات رئيسية تثير كل خطوة منها مشكلات منهجية معينة ، وتتطلب مبادىء موجهة ومرشدة في العمل على النحو التالي :-

١- صياغة أهداف البرنامج التقويمي :

لاشك أن السمة المميزة للبحث التقويمي هى وجود هدف ما له قيمته ، ذلك لأن لكل فعل أو عمل أو برنامج قيمته وهدفه ونتائجه ، ومن المنطقى أن يتم تقييم كل برنامج عمل في ضوء أهدافه الخاصة ولذلك يجب أن يبدأ البحث التقويمي بمحاولة التعرف على هذه الأهداف ، وبالتالي ترجمتها إلى مؤشرات يمكن قياسها أو ملاحظته وذلك نظراً لتعدد أهداف البرنامج وتباين أبعادها وتنوع أطر تصنيفها حيث تصنف الأهداف وفق :-

أ- المضمون : بمعنى هل يحاول البرنامج تغيير المعتقدات أم الاتجاهات أم الاهتمامات أم المعارف أم السلوك .

ب- النطاق : ومن هم هدف البرنامج ؟ ومن الذين يحاول البرنامج تغيرهم ؟ هل هم الأفراد أم الجماعات أم المجتمعات المحلية هل مجمل السكان ؟ أم جماعات فرعية مثل الأصدقاء أو الأقارب ؟

جـ- المدى الزمنى بمعنى هل يريد التوصل إلى نتائج فورية أم إلى نتائج مؤجلة أو هل التغيير قصير المدى ، يقع مرة واحدة ؟ أم بعيدة المدى ؟

د- الحجم بمعنى هل البرنامج له هدف واحد أم أهداف متعددة ؟ وهل يمكن تقسيم الأهداف إلى أهداف أساسية وأخرى ثانوية ؟ وكم عدد النتائج المرغوب فيها وتلك غير المرغوب فيها ؟ أم غير المتوقعة .

٢- تصميم البحث التقويمي :

عند تصميم البحث التقويمي يمكن الاستفادة من نماذج البحث الوصفى الذى يعتمد أساساً على طريقة المسح الاجتماعي أو دراسة الحالة أو البحث التجريبي .

(أ) الوصف والتقويم :

حيث يستطيع البحث التقويمي في بعض الظروف إتباع نموذج البحث الوصفى والاعتماد أساساً على طريقتي المسح الاجتماعي ودراسة الحالة .

فالمسح التقويمي Evaluative survey يستخدم في دراسة الوقائع بعد تطبيق برامج العمل الاجتماعي على مجتمع محلى أو جماعة ما غير أن هذا النوع من البحوث التقويمية يمكن أن يطبق بطريقة يمكن معها المقارنة خلال مرحلتين من مراحل البحث ، وذلك قبل تطبيق برنامج معين للعمل الاجتماعي ، ثم معاودة الدراسة المسحية بعد التطبيق ، ويكون الهدف هنا هو تحديد مدى التغير الذى يمكن إرجاعه إلى تأثير هذه البرامج .

أما استخدامات دراسة الحالة في بحوث التقويم فهى تنتشر على نطاق واسع في البحوث الإكلينيكية على وجه الخصوص ، فالتشخيص والتوجيه إنما يقومان على قدرة الأخصائي المهنى على تقويم العلاقة بين الأسباب والنتائج في الحالة الفردية التى يقوم على دراستها ، ووضع برنامج العلاج لها والذى يهدف إلى إحداث تغيير في بعض النواحى غير المرغوبه ،

ولذلك تعتمد ميادين خدمة الفرد ، والتربية ، والصحة ، والرعاية الاجتماعية على استخدام دراسات الحالة كطريقة تقويمية .

ب- التجريب والتقويم :

إن تصميم البحث التقويمي يقوم أساساً على الطريقة التجريبية التى تعتمد على اختيار جماعات متكافئة أحداهما تجريبية والأخرى ضابطة ثم مقارنة أثر البرنامج بين الجماعتين والفروق بينهما نرجعها إلى هذا التأثير ، وإن كان هناك محاذير لاستخدام الباحثين أن تستخدم تصميم شبه تجريبي بأن نعقد مقارنة بين نتائج هذا البرنامج المدروس ونتائج برنامج أخرى شبيه له ، ومن ثم نستطيع تقدير الفعالية النسبية للبرنامج المراد تقويمه . [٥٣]

٣- معايير تقويم فعالية البرنامج :

تشير الفعالية Effectiveness إلى مدى قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه ، ويحتاج تقويم فعالية البرنامج إلى وجود مؤشرات أو مقاييس أو معايير تساعد في الحكم على البرنامج وتحديد مقدار النجاح والفشل في تحقيق أهدافه ، وهى الجهد ، والأداء ، وكفاية الأداء ، والفعالية والعملية وهي معايير ترتبط فيما بينها ذلك لأن تقييم الجهد والأداء تسبق بالضرورة تقدير الصلاحية والكفاية ، ويترتب على الجهد أداء ناجحاً برغم أن الأداء قد يظل غير كافى في ضوء الهدف الأكبر المقصود من البرنامج أو بالمقارنة بمستويات أداء في برامج أخرى .

أ- الجهد Effort :

يتركز تقييم الجهد كمعيار للنجاح على كمية ونوعية النشاط المبذول من خلال تقدير المدخلات inputs والطاقة المبذولة بغض النظر عن العائد outputs ويجيب هذا الجانب من التقويم على الأسئلة : ما هو مقدار العمل الذى تم في البرنامج ؟ وإلى أى حد كان هذا العمل موفقاً ؟ ويأخذ تقويم الجهد في اعتباره المقدرة والموارد المتاحة والنفقات والنشاط ويفترض هذا التقويم أن نشاطاً معيناً يعتبر بمثابة وسيلة صالحة الوصول إلى هدف ما .

ب- الأداء : performance

وينصب تقويم الأداء كمعيار على نتائج الجهد أكثر مما يهتم بالجهد ذاته باعتباره معياراً للأثر أو النتيجة ويتطلب قياساً للإنجاز في ضوء نتائج البرنامج ومقدار ما تم تحقيقه من الهدف الأكبر والإجابة على الأسئلة مثل جعل حدوث التغير المرغوب فيه ؟ وهل هناك أية نتائج إيجابية أخرى ؟ وهل حقق البرنامج غير ما كان يتوقع منه ؟

جـ- كفاية الأداء : Adequacy of performances

ويتركز تقويم كفاية الأداء على مدى اقتراب النتائج التى حققها البرنامج من الهدف الرئيسي الذى قصد إليه ، لأنه قد يبدو أن برنامجاً للعلاج النفسى المركز على جماعة صغيرة ممن يعانون ضعفاً عقلياً أنه حقق نتائجه ، ولكن ليس كافياً في مواجهة مشكلة المرض العقلى في المجتمع المحلى الأكبر وتحقيق أهداف الصحة العامة ، وهذا معناه أن كفاية الأداء تعد بمثابة مقياس نسبى يعتمد على مقدار التأثير الذى يرغب الباحث أن يحدثه في المشكلة برمتها .

د- الصلاحية أو الفعالية : Efficiency

قد يكون للبرنامج نتائج إيجابية ولكن مع ذلك قد يكون هناك برامج أخرى أفضل منه في تحقيق نفس النتائج ، ومعنى هذا يتم تقويم فعالية البرنامج بواسطة المقارنة بين نتائج البرنامج موضوع التقويم وبين برامج أخرى بديلة من حيث التكاليف المادية والبشرية والزمنية والإقناع العام ولذلك فإن الفعالية تمثل النسبة بين الجهد والأداء والناتج مقسوم على التكاليف Costs ، ولاشك أن لهذا النوع من التقويم فوائده الإدارية والبحثية .

هـ - العملية : process

تتبلور عملية تقويم البرنامج من خلال جمع وتحليل المعطيات التى تجيب على الأسئلة : مثل كيف ولماذا ، ومن أى الجماعات يكون للبرنامج وجوانبه المتباينة فعاليته ؟ من أجل الإسهام في توفير هذا النوع من المعرفة والذى قد يساعد من ناحية على تطوير البرامج التى حققت النجاح المرجو ، وهذا ما يفيد في إما في تكرار البرامج الناجحة باعتبارها نموذجاً للعمل صالح لكل زمان ، وإما في التعرف على الأسباب التى أدت إلى فشل البرنامج ويسمح للباحث بإدخال التعديلات المناسبة ويتركز تقويم العملية على خصائص البرنامج ذاته وعلى سياق الموقف الذى تم في إطاره البرنامج ، وعلى الجمهور المعرفي للبرنامج ، وعلى الأنواع المتباينة من النتائج المترتبة على البرنامج. (٥٤)

٤- تنفيذ البحث التقويمي وتقليل مصادر الخطأ :

وهنا يتطلب تنفيذ البحث التقويمي سحب العينات الممثلة وتصميم أدوات القياس الموضوعية ، وتوحيد ظروف جمع البيانات ، وإجراء التحليل المناسب للبيانات ، ويحتاج الأمر ضرورة تقليل مصادر الخطأ في كل خطوة من خطوات تنفيذ البحث التقويمى ، وخاصة الخطأ الناتج عن تحيز العينة أو عن طرح الأسئلة وتسجيل الإجابات وعن تحيز القائم بالمقابلة .

٥- تفسير وفهم النتائج :

لا يقف البحث التقويمي عند حد التدليل على نتائج البرنامج ، إنما يتجاوز ذلك نحو إتباع الإجراءات المنهجية التى تساعد في تفسيرها ما انتهى إليه البحث ككل من نتائج ، ولا يختلف البحث التقويمي في هذه الخطوة المنهجية كثيراً عن غيره من أنواع البحوث الاجتماعية الأخرى ، من حيث الالتزام بقواعد التفسير ومحاولة ربط نتائجه بنتائج غيره من بحوث سابقة في نفس المجال لفكرة نظره أو فرض نظرى مناسب ، ولا يحتاج الأمر إلى تأكيد أهمية هذه الخطوة الأخيرة من حيث الأهداف العملية ، والنظرية ،

حيث أن التفسير يلقى مزيداً من الضوء على عوامل نجاح أو فشل البرنامج ويمد بالتالي القائمين على أمر برامج العمل الاجتماعي بالمعلومات الموضوعية التى يمكن في ضوئها الحكم على صلاحية البرنامج في حالة النجاح ، أو تعديله في حالة الفشل، كما أن هذا التفسير يساعد من ناحية أخرى على اختبار الفروض النظرية المتعلقة بتفسير التغير الاجتماعي أو تلك المتصلة بأسباب المشكلات الاجتماعية الأمر الذى يسهم بدوره في تنمية نظريات العلم الاجتماعي .(٥٥)

رابعاً : نماذج تطبيقية للبحوث التقويمية :

من النماذج التطبيقية للبحوث التقويمية دراسات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية هذا النوع من الدراسات ، يتعلق في أساسه وجوهره من التوجه التنموى الذى يعد التخطيط من أجله ، ففى ظل مفهوم شامل للتنمية ، يكون موضوع دراسات الجدوى الاجتماعية هو العلاقات الاجتماعية الأساسية في المجتمع ، وكلما اقترب المشروع أو البرنامج من جوهر هذه العلاقات كان أكثر جدوى ، لكن هذا لا ينفى وجود مجالات أخرى اجتماعية وثقافية كالتفاعل وما يشمله من منافسة وصراع، والقيم والمعايير أو مظاهر الوعى الاجتماعي ومستوياته فلو إفترضنا أن من أهداف التنمية ، تخفيف التناقض بين العلاقات الاجتماعية ، وبين الجماعات والطبقات سواء في الإسهام في العمل الاجتماعي المنتج أو في توزيع عوائد التنمية وفرصها ، ويكون المشروع الأكثر جدوى هو الذى يصل إلى هذا الهدف أسرع من غيره وبأقل تكلفة اجتماعية واقتصادية ممكنة ، وإذا كان من السهل ترجمة التكلفة الاقتصادية إلى لغة الأرقام فالتكلفة الاجتماعية تحتاج إلى مؤشرات نوعية يمكن أن تكون كيفية أو كمية في الوقت نفسه .

التكلفة الاجتماعية : social Cost

تدور التكلفة الاجتماعية بالأساس حول تخفيف حدة الآثار والمصاحبات الاجتماعية التى يمكن أن تعوق أبعاد وعمليات أخرى ضرورية للتنمية بالإضافة إلى تأثيرها سلباً في الإنسان ، فالمفروض أن تتيح التنمية بمشروعاتها فرصاً أكبر لإشباع حاجات الإنسان الأساسية وتبلور إرادته وتساعده على التعبير عنها ، وتوفر له فرص المشاركة ، وتقلل بقدر المستطاع من صور الاستغلال وما يصاحبه من مظاهر الاغتراب ... الخ .

فمثلاً لو إفترضنا أننا بصدد مشروع لتشغيل النساء في مجتمع من المجتمعات هنا يبرز اجتماعياً أهمية عمل المرأة في إضافاتها إلى العمل ومشاركتها وتنمية شخصيتها ... الخ كل هذه من العوائد المجتمعية والشخصية للمرأة لكن إذا كانت القيم المتاحة تحول دون ذلك أو أن هذا الخروج يؤثر سلباً في وظائف الأسرة خاصة التربوية مما يصاحبه خلل في تنشئة الأطفال والذى قد يتيح ظرفاً اجتماعيا مواتياً ، لانحراف هؤلاء الأطفال ، هنا يكون من الضرورى إجراء تعديلات في البيئة الاجتماعية لخروج المرأة إلى ميدان العمل .

وهنا يبرز ليس فقط المفاضلة بين المشروعات على أساس اجتماعي وإنما تساعد دراسات الجدوى الاجتماعية في كشف بعض أوجه النقص في المشروع مما يلفت الأنظار إلى ضرورة إدخال تعديلات وإضافات إلى المشروع .

ومن هنا توجد بعض المؤشرات التى يمكن استخدامها في دراسة الجدوى الاجتماعية وحتى يحدد جدواه بشكل علمى لابد للباحث من أن يطرح تساؤلات أساسية منطلقاً فيها من هدف المشروع نفسه وغاياته الأساسية وارتباطه بالنمط التنموى العام للمجتمع ككل أو النوعى التفصيلي للمجتمع المحلي المعين :

أ- ما هى الفئة الاجتماعية التى يتوجه إليها المشروع ؟ وما هى حاجة هذه الفئة للمشروع ؟ وما حجم هذه الفئة والحجم الذى سيفيد منها؟

ب- ما موقف المشروع من تحقيق الأهداف الاجتماعية المقصودة منه؟

جـ- ما الزمن المستغرق في الوصول للأهداف ولو بشكل تقريبي ؟

د- ما المصاحبات الايجابية والسلبية للمشروع ؟

هـ- ما التكلفة الاقتصادية للمشروع ؟

وعلى هذا يكون المشروع الأكثر جدوى الذى يتوجه نحو الحاجات الأكثر إلحاحاً لفئة أو أكبر عدد منها ويحقق أهدافه المطلوبة في زمن أقل من غيره وبتكلفة أقل من غيرة .[٥٦]

ونضرب مثالاً تطبيقاً على البحوث التقويمية لدراسة عن " مجتمع عمال التراحيل : دراسة تقويمية لمشروعات التنمية الاجتماعية .[٥٧]

أولاً : هدف البحث :

الكشف عن دور المعسكرات الخاصة بعمال التراحيل في بعض المحافظات التى تتميز بوجود عدد كبير من هؤلاء العمال وبخاصة في محافظات كفر الشيخ والشرقية ومديرية التحرير في إحداث التغيير الاجتماعي المطلوب والقضاء على مشكلاتهم في وجود فرص عمل ملائمة وتوفير الأجور المناسبة وتطوير ظروف رعايتهم اجتماعيا وصحياً ، والتعرف على النواحى الإيجابية والسلبية في نظام المعسكرات من هذه النواحى .

ثانياً : تصميم البحث :

قامت الدراسة في تصميم البحث التقويمي على المسح الاجتماعي الوصفى في إجراء دراسة بعدية لقيام مشروعات التنمية وتنظيم معسكرات عمال التراحيل التى انقضى على إنشائها ما يزيد على الخمس سنوات ، واختارت عينة عشوائية مسحية من مجتمع عمال التراحيل في معسكرات كفر الشيخ والشرقية ، ومديرية التحرير للتعرف على وجهات نظرهم وتقييمهم لظروف مشروعات التنمية ، والمعسكرات التى يقيمون فيها ، واستعانت باستبيان طبق عن طريق المقابلة الشخصية لجمع البيانات من العمل حول مشكلات الرعاية والتنظيم والتشغيل في المناطق المحددة للتقويم .

ووضعت عدد من المؤشرات والمعايير التى يتعلق كل واحد منها بجانب من جوانب النشاط الكمى والكيفي المبذول من أجل إنجاز الهدف وهو القضاء على مشاكل عمال التراحيل في تنظيم عمليات التشغيل وتنظيم الأجور والإعاشة في مواقع العمل والرعاية الاجتماعية والصحية .

٢- تقويم الأداء :

ويتم ذلك عن طريق معرفة ما تحقق من الأهداف بمعنى آخر التعرف على مقدار ما حققته هذه المشروعات التنموية في حل المشكلات السابقة .

٣- تقويم الفعالية :

ويتم ذلك عن طريق معرفة مقدار العائد من هذه المشروعات بالنسبة لعمال التراحيل وإمكانية تعميم هذه المشروعات وانتشارها ومدى تأثيرها عليهم .

٤- تقويم العملية :

وتقوم على التعرف على الأسباب التى أدت إلى نجاح أو فشل هذه البرامج التنموية في إعاشة وإعانة وتنظيم وتشغيل عمال التراحيل في هذه المعسكرات أو الوقوف على مدى نجاح أو فشل الخبرة الإدارية والبرامج في القضاء على المشاكل الخاصة بعمال التراحيل في المحافظات التى أقيم بها مثل هذه المشروعات .

٥- وأخيراً تنفيذ البحث :

أجرى البحث خلال شهرى إبريل ومايو عام ١٩٧٥ على ٣٥٦ عاملاً موزعين على المعسكرات المذكورة في محافظات كفر الشيخ والشرقية ومديرية التحرير ، واتخذت الاحتياجات اللازمة لتقليل مصادر الخطأ من حيت تمثيل العينة من خلال سحب عينة مساحية وتطبيق أدوات جمع البيانات باستخدام باحثين مدربين والتغلب على المراوغة في الاستجابة بين أفراد العينة من خلال كسب ثقتهم وأجرى التحليل اللازم باستخدام الأجهزة الحاسبة (الحاسوب) .

مراجع الفصل :

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٤–١٣٥ .

(١) جوردن مارسال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الأول ، ترجمة أحمد زايد وآخرين المشروع القومى للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٩ .

(١) محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

(١) محمد على محمد ، المرجع السابق ، ص ٣١٢ .

(١) المرجع السابق ، ص ص٣١٢–٣١٤ .

(١) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٣٩–١٤١ .

(١) محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص ٣١٦–٣١٨ .

(١) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠–٢٤٢ .

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٤٣ –٢٤٤ .

(١) عبد الباسط محمد عبد المعطى ، البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٣٦–١٣٩ .

(١) رقية محمد مرشدى بركات ، مجتمع عمال التراحيل : دراسة تقويمية لمشروعات التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٩ ، نقلاً عن على جلبى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٤–٢٤٦ .

الفصل الخامس

تحليل المضمون ومجالات استخدامه

١- تمهيد .

٢- مفهوم تحليل المضمون .

٣- مجالات استخدامه .

٤- إجراءات تحليل مضمون الاتصال .

٥- نماذج واقعية لتحليل المضمون .

١-تمهيد :

لقد أصبح تحليل المضمون أحد الطرق البحثية الهامة فى البحث العلمى الاجتماعى ، حيث ظهرت أولى استخداماته من قبل علماء الاجتماع والدارسين لوسائل الاتصال بشكل أكثر دقة بعد الحرب العالمية الثانية.

وتحليل المضمون هو أسلوب له توجه كمى quantitatively من خلال مقاييس محددة تتضمن القياس لوحدات محددة defined units كما استخدم لوصف ومقارنة الوثائق (Bere lson, 1952, Kracauer, 1993) كما أستخدم فى وصف وتحليل المجلات الأكثر شعبية (lowen thal , 1962) كما أنه استخدم على نطاق واسع من خلال الأجهزة الإلكترونية والبرامج المصممة للكومبيوتر كالباحث العام stone Danphy and kirsch 1967 وحديثا استخدم تحليل المضمون على نطاق واسع فى الدراسات الثقافية وبحوث الاتصالات الجماهيرية[١].

وعلى هذا فقد أصبح تحليل المضمون من أحد الطرق الهامة فى البحوث العلمية ليس فقط لما يسهم به فى تحليل محتوى مادة الاتصال ولكن لأنه يجمع ما بين الجانب الكمى والكيفى فى تحليل الظاهرة المدروسة، وهذا ما جعل عدد كبير من الباحثين للاهتمام بهذه الطريقة على المستويين العالمى والمحلى ،خاصة بعد أن أثرت فيه ما يطرأ على العلوم الاجتماعية من تقدم نظرى ومنهجى أثرى استخدام هذه الطريقة فى مختلف فروع العلوم الإنسانية

وساعد على انتشارها بشكل لافت للنظر فى البحث العلمى، لما تساهم به من تحديد الوصف العلمى للظاهرة المدروسة على نحو دقيق.

٢-مفهوم تحليل المضمون :

يعد تحليل المضمون أحد الطرق البحثية الهامة التى تحاول فهم البيانات والمعلومات ليس بكونها تجميع لبعض الحوادث الطبيعية ولكن بوصفها ظاهرة رمزية حيث تمكن طريقة تحليل المضمون الباحث من تحليل الرموز اللفظية،وإخضاع المادة التى يرغب فى تحليلها للمعالجات الإحصائية من خلال تقييم ووصف مضمونها الشامل ومعناها الرمزى ، والتعبير عنه بالأرقام.

ويعرف برلسون تحليل المضمون بأنه الأسلوب الذى يهدف الى الوصف الموضوعى المنظم الكمى للمحتوى الظاهرى **external content** لمادة الاتصال [٢].

ويقترب من هذا التعريف ، تعريف هولستى **holsti,o.,** الذى يعتبر تحليل المضمون نوع من البحث الوثائقى الذى يمثل طريقة للبحث تستهدف تقديم وصف موضوعى ،ونسقى وكمى للمضمون الظاهر من عملية الاتصال عن طريق الكلمة المطبوعة ،والفيلم ، والإذاعة، والتليفزيون ....ألخ، من خلال وضع مجموعة من التصنيفات الجامعة والمانعة معاً ، والتى يمكن استخدامها فى تحليل الوثائق والتى يقوم بعدها بتسجيل معدل تردد كل من هذه التصنيفات فى الوثائق الجامعة للدراسة [٣].

وهذا يوضح أن تحليل المضمون طريقة فى البحث تتسم بعناصر ثلاثة أساسية هى الموضوعية ، والتنظيم والكمية فى تحليل مضمون مادة الاتصال بأنواعها المختلفة سواء كانت مادة مطبوعة أو مسموعة أو مرئية أو أدبية.

٣-مجالات استخدامه :

اهتم بيرلسون بحصر الأغراض المختلفة التى يمكن أن يستخدم فيها تحليل المضمون ، ثم قسمها إلى أنواع ثلاثة:-

تتعلق على التوالى، بسمات المضمون ، والإجراءات التى اتبعت فى عرض مادة الاتصال وأهداف مقدميها وأخيراً الجمهور الذى يستقبل مضمون الاتصال[٤]. غير أننا سوف نعتمد فى عرض استخدامات تحليل المضمون فى العلم الاجتماعى على الجوانب التى حددها(عبد الباسط عبد المعطى) وهى كالتالى:-

١- دراسة التفاعل الاجتماعى : social interaction

ويتعلق هذا الجانب باستخدام تحليل المضمون فى دراسة عملية التفاعل الاجتماعى فى الجماعات الصغيرة ، ومن النماذج التى طبقت ذلك دراسة روبرت بيلز Bales عام ١٩٥٢ بهدف معرفة الخصائص والأبعاد الاجتماعية للتفاعل الاجتماعى داخل الجماعات الصغيرة ،وقد استخدم فى ذلك أثنى عشر فئة تعبر كل منها عن مفهوم اجتماعى أساس كالتضامن الاجتماعى، والتوتر والقيادة وغير ذلك ، واعتبر هذه الفئات بمثابة أدلة مباشرة تدل على تفاعل الجماعة واتجاه هذا التفاعل سواء كان إيجابيا أم سلبيا أو تعبيراً فى الوسيلة ، وباستخدام لبعض المقاييس والنماذج الرياضية والإحصائية استطاع أن يقدم وصفاً كمياً موضوعياً منظماً لأبعاد التفاعل داخل الجماعة الصغيرة.

٢- دارسة القيم الاجتماعية :

واستخدم تحليل المضمون فى دراسة القيم الاجتماعية رغم الاعتقاد السائد بصعوبة دراستها لأنها موضوع فلسفى أو معيارى يصعب تناوله عملياً، ومن نماذج الدراسات التى تمثل ذلك دراسة رالف وايت white حيث قام بتحليل مضمون كتاب Black Boy الولد الأسود بقصد تأكيد إمكانية دراسة القيم علمياً وتوضيح طبيعة ومدى تحليل المضمون كأسلوب فى البحث العلمى ،وقد استخدم فى ذلك تحديد فئات القيم التى صنفها إلى فيزيقية ،واجتماعية وعملية ومعرفية ....ألخ ثم وضع رموزاً تشير إلى كل قيمة من القيم ، ثم بوب هذه الرموز فى جداول رقمية بقصد تفسير كل نتيجة رقمية فى ضوء الصورة ككل. واستخلص وايت من دراسته أن هذا الأسلوب فى البحث يتميز بدرجة واضحة من الثبات والشمول كما يقدم أمام الباحث فرصة لأجراء مقارنات علمية منظمة بين المضامين التى يحللها

وبالتالى الوصول إلى درجة مقبولة من الموضوعية تفصح عنها معاملات الثبات التى أجراها على طريقة تحليلية والتى تراوحت بين(٠,٦٧ ، ٠,٩٥).

(٣) دراسة الحالة النفسية للقائم بعملية الاتصال :

وذلك باستخدام تحليل المضمون فى مادة الاتصال المختلفة التى يقوم بها الأفراد – كالخطابات وسير الحياة ، وما يقدمه المحررون فى الصحف، ومعدى برامج الإذاعة والتليفزيون مثلاً- باعتبارها مؤشراً لدوافعهم وبواعتهم الداخلية ومن نماذج هذه الدراسات دراسة شارل أو سجود osgood .....والكر walker عن مضمون بعض خطابات الانتحار بعد تحليها ، مستندين فى هذا الصدد إلى تصورات نظرية (المثير - والاستجابة) بهدف وصوغ بعض التوقعات والتنبؤات حول بناء ومضمون خطابات الانتحار، ومقارنتها بخطابات الأشخاص العاديين .

(٤) دراسة بعض الملامح الثقافية فى المجتمع :

حيث يستخدم تحليل المضمون فى إبراز سمات الطابع القومى لمجتمع معين ،ومن نماذج ذلك دراسة (سيد عويس حول ملامح المجتمع المصرى المعاصر) فى تحليل مضمون ظاهرة إرسال الرسائل إلى ضريح الأمام الشافعى ، محدداً الفترة التى تبدأ بشهر مايو ١٩٥٢ إلى شهر مايو، ١٩٥٨) وبعدها قام الباحث بترقيم الرسائل ثم قرأ كل على حدة ، بقصد تحديد فئات التحليل وهذا ما يسمى بالطريقة البعدية فى وضع الفئات، وإن كانت تستغرق وقتاً طويلا. وجهداً أكبر إلا أنها أقرب للدقة من التصنيف المسبق للفئات ، وترجح التحليل بين الجانبين الكمى والكيفى للرسائل حيثما يسمح به مضمون الرسائل المدروسة .

(٥) دراسة وسائل الاتصال الجمعى : *mass comm unication*

وكان هذا النوع من الدراسة اكثر جذبا للانتباه من جانب عدد غير قليل من المشتغلين بالرأى العام ووسائل الاتصال الجمعى ، وعلم الاجتماع ، ومن نماذج ذلك الدراسة التى قام بها عالم الاجتماع الأمريكى الكس أنكلس inkles حيث حلل ردود الأفعال السوفيتية نحو إذاعة (صوت أمريكا) وهى دراسة تجمع بين تحليل إذاعة صوت أمريكا وردود الأفعال السوفيتية نحوها فى الصحف والمجلات السوفيتية ، وكانت وحدة الزمن هى الوحدة الأساسية فى الراديو، فى حين أن وحدة تحليل الصحف كانت وحدة المساحة والسياق.

(٦) سوسيولوجيا الأدب

فى ظل تنامى الاهتمام بالتحليل الاجتماعى للأدب بقصد توضيح مواكبته لظواهر الحياة الاجتماعية والقضايا الجماهيرية ، وهذا ما جعل بعض الباحثين يطوعون الأساليب الفنية المستخدمة فى البحث الاجتماعى لدراسة الأعمال الأدبية ومنها تحليل المضمون ومن النماذج الموضحة فى ذلك دراسة "ميلتون البرشت alberechet حيث درس مجموعة من القصص الأمريكية القصيرة التى نشرت عام ١٩٥٠ ، وكانت وحدة التحليل الأساسية هى القيم الاجتماعية كموضوع ، واعتبر الفقرة وحدة أساسية لتحليل المضمون.

(٤) إجراءات تحليل مضمون الاتصال:

ويقصد بإجراءات تحليل المضمون أى الخطوات التى يتبعها الباحث فى هذه الطريقة التى تعتمد إلى حد كبير على تبنى وانتقاء إجراءات منهجية متعددة ، كطرق انتقاء العينات وتكميم بيانات التحليل ، واستخدام أساليب الثبات والصدق وغيرها من الإجراءات التى تسير فيها عملية التحليل

غير أن تحليل المضمون يواجه إلى جانب المشكلات المنهجية المرتبطة بالوسائل الكمية مثل المعاينة sampling والتعميم Generalization ، والصدق validity وخاصة الصدق الظاهرى especially external validity والثبات reliability، فإن تحليل المضمون غير قادر أن ينتزع المعنى أو المحتوى المكتوب داخل النص المكتوب.
Content analysis has been unable to capture the context uithin which a written text has meaning

ومع هذا فإن تحليل المضمون يقوم بتحليل مجريات القصة narrative (الحبكة plot ودلالات الألفاظ المباشرة ،والأجراء المجازى الأدبى ومدى الارتباط بين النص والخبرة أو المعرفة (٦) هذا وتشتمل إجراءات تحليل المضمون أربع خطوات أساسية على النحو التالى:

(أ)- اختيار مادة التحليل

تختلف مادة التحليل المراد تحليل مضمونها حسب نوع المشكلة أو الظاهرة المراد دراستها ، فقد يتخير الباحث مجموعة من الصحف أو الكتب أو الخطابات أو المحاضرات أو الأفلام ، أو السير الشخصية ليقوم بتحليلها، ويتم هذا التحليل وفق خطة مرسومة لا تختلف كثيراً عن خطط البحث فى العلوم الاجتماعية.

(ب)عينة مادة التحليل

واختيار مادة التحليل قد يكون أما بواسطة الحصر الشامل أو اختيار عينة زمنية حسب حجم المادة ،أهداف البحث ، وتسمى هذه العينة بتسميات مختلفة فقد تسمى بعينات المصادر ،وعينات المساحة وعينات الزمن . لكن هدف التحليل ومصدره يلعبان دوراً مهماً فى تحديد أسلوب عينه التحليل ، فمثلاً إذا حدد الباحث موقف الصحف المصرية من مختلف القيم المرتبطة بالعمل إزاء حقبة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات باستخدام تحليل مضمون تلك الصحف ،

ولما كانت قيم العمل تتصل وتتداخل مع كل جوانب النشاط الإنسانى على المستويين الفردى والمجتمعى، فإن تحديد موقف الصحف تقتضى تحليل كل المضامين المتعلقة بتلك القيم على أن تحليل كل المضامين المتعلقة بقيم العمل فى كل الصحف المصرية طول فترة السبعينات يعد أمراً غير ممكناً إنسانياً إذا أخذنا فى الاعتبار إمكانيات ظروف البحث وحدوده ،ولهذا قد يختار الباحث (عينة) من الصحف المصرية ، فمثلا صحيفة قومية وأخرى معارضة خلال فترة السبعينات ، ثم يختار مادة لتكون موضوعاً للتحليل ولتكن (مادة الرأى) ثم يختار (ستة) شهور أو سنة أو أكثر تبعاً لإمكانيات البحث وظروفه .

(جـ) وحدات تحليل المضمون

ويقصد بها الجوانب الأساسية للاتصال التى يمكن إخضاعها للتحليل ،وتستخدم لتحليل محتوى مادة الاتصال خمس وحدات أساسية هى الكلمة أى الرمز ، والموضوع أى الفكرة التى تدور حول مشكلة. معينة (Plot) والشخصية والتى قد تكون خيالية والمفردة أى الوحدة الطبيعية التى يستخدمها منتج المادة وقد تكون كتاباً أو مقالاً أو قصة أو حديثاً أو برنامجاً إذاعيا. ومقاييس الزمن والمساحة وهى عبارة عن تقسيمات مادية مثل عدد الأعمدة أو عدد السطور أو الصفحات أو الزمن فى البرنامج الإذاعى أو وحدات الطول فى الأفلام ونعرض لهذه الوحدات على النحو التالى :-

١- وحدة الكلمة :

والكلمة هى أصغر وحدة تستخدم فى تحليل المضمون ، وقد تشير الكلمة إلى معنى رمزى معين ، كما قد تتحدد عن طريق بعض المصطلحات أو المفهومات التى تعطيها معنى خاص ، وتستخدم هذه الوحدة فى التحليل الأدبى بشكل أساسى وعندما تستخدم الكلمة كوحدة للتحليل فإن الباحث يضع قوائم يسجل فيها تكرارات ورود الفئات المختارة عن المادة موضوع التحليل.

٢- وحدة المضمون :

ويقصد بها الوقوف على العبارات أو الأفكار الخاصة بمسالة معينة، ويعتبر الموضوع أهم وحدات تحليل المضمون عند دراسة الآثار الناجمة عن الاتصال .

٣-وحدة الشخصية :

ويقصد بها تحديد نوعية وسمات الشخصية الرئيسية التى ترد فى العمل الأدبى بصفة خاصة ، وقد تكون الشخصية خيالية كما قد تكون حقيقية.

٤-وحدة المفردة:

ويقصد بها وسيلة الاتصال نفسها فقد تكون كتاباً، أو مقالا أو قصة أو حديثاً إذاعياً أو برنامجاً أو خطاباً.

٥-وحدة المساحة والزمن

ويقصد بها تقسيم المضمون تقسيمات مادية سواء بالنسبة لمواد الاتصال المرئية قبل الأعمدة وعدد السطور وعدد الصفحات أو المسموعة مثل عدد الدقائق التى يستغرقها برنامجاً معيناً ، أو المرئية المسموعة مثل طول الفيلم ومدة إذاعة برنامجاً تلفزيونيا (٧).

د-فئات تحليل المضمون :

إن بناء فئات التحليل تقتضى أن تكون وثيقة الصلة بهذه البحث بحيث تكون فئات وظيفية functional categories وأن تكون كذلك طيعة أو سهلة القيادة mange able بمعنى أن تكون محددة تحديداً واضحا ، ومحدودة بحيث يمكن السيطرة عليها من جانب المحللين لها. لذا يرى علماء المناهج أن استمارة التحليل الطبيعة هى التى يتراوح عدد فئاتها ما بين خمس وعشر فئات.

لذا يعتمد تحليل المضمون فى دقته على فئات التحليل ، فكما يقول هوايت هيد Head أن فئات التحليل نصف الطريق إلى الحقيقة ، لكن يجدر الإشارة هنا أنه يجب التفرقة بين مادة المضمون وشكله ، فعادة ما يثار بالنسبة للمادة سؤال ماذا قيل .؟

فى حين أنه بالنسبة للشكل يثار سؤال كيف قيل؟

ومع أن الحدود بين هذين النوعين من الفئات ليست حدوداً قاطعة أو فاصلة تماماً ، فإنها يجب ان تكون فى حسبان الباحث عندما يشرع فى تحليل مادته ،وقبل أن نعرض لهما يجدر بنا أن نشير إلى أن ثمة إجرائين لأعداد فئات التحليل:

*** الأول إجراء قبلى priori .**

*** الثانى إجراء بعدى porteriori.**

والأجراء الأول إجراء بسيط سهل التحقيق أما الثانى فهو أجراء أكثر دقة ،وفى الواقع أن أحد الإجرائيين يعتمد على الهدف من الدراسة وطبيعة المادة ومن المفيد استخدام الإجرائيين معاً، والأجراء الثانى يحدث بعد أن يستطلع الباحث مادته ويبرز ماضيها من أفكار أو موضوعات ولذا يجب مراعاة القواعد المنهجية والموضوعية فى إعداد هذه الفئات:-

أ- أن تكون وحدات الفئات معرفة تعريفاً جامعاً مانعاً بقدر الإمكان حتى يكون فى الإمكان استخدامها مرة أخرى.

ب- أن المحلل ليس حراً فى اختيار ما يروق له أو ما يجد هوى فى نفسه ولكن عليه أن يصنف كل المادة ذات الدلالة فى العينة. من نماذج فئات التحليل[٩]ما يلى :-

١- فئات ماذا قيل ؟

ويندرج تحت هذه الفئة عشرة فئات ، لكن ليس من الضرورى الالتزام بها التزاماً حرفياً فهناك مرونة فى استخدام هذه الفئات طبقا لموضوع البحث وأهدافه ومن هذه الفئات :

أولا : فئة موضوع الاتصال وهى فئة عادة تتعلق بالموضوع الذى تدور حوله مادة الاتصال .

ثانيا: فئة اتجاه مضمون الاتصال تتمثل فى التعرف على وجهة نظر منتج مادة الاتصال.

ثالثا: فئة المعايير التى تطبق على مضمون الاتصال وهى تتعلق بالمعايير التى يضعها الباحث للحكم على مادة الاتصال وعادة ما يلجأ الباحث إلى وضع مقياس كمى يصنف وفقا له الاتجاهات المختلفة.

رابعا:فئة القيم وهى تتعلق بالوقوف على القيم التى تتضمنها مادة الاتصال.

خامسا: فئة طرق تحقيق الغايات وهى تحدد الطرق التى تستخدم لتحقيق الغايات داخل المضمون.

سادسا: فئة السمات فى المادة كالسن والجنس والمهنة وبعض الخصائص النفسية..... الخ.

سابعاً : فئة الفاعل وتتعلق بتحديد الأشخاص الذين يقومون بالأدوار الأساسية فى قصة أو رواية .

ثامنا: فئة المرجع ويقصد بها تحديد الشخص أو الجماعة التى تساق التعبيرات على لسانها .

تاسعاً: فئة المكان وهى تتعلق بتحديد المكان الذى تصدر فيه مادة الاتصال

عاشراً : فئة المخاطبين أى الجماعات التى توجه إليها مادة الاتصال.

(٢)فئات كيف قيل ؟

وهى تضمن فئات كثيرة منها ما يلى:-

أولا: فئة شكل أنواع الاتصال فإذا كان مصدر التحليل كتباً مثلاً يصنف شكلها إلى روائية وغير روائية .

ثانيا : فئة الشكل الذى يتخذه الموضوع بقصد الكشف عن شكل العبارات التى ترد فى المضمون وهل هى تعبر عن حقائق أو أمانى.

ثالثا: فئة التعبير ويطلق عليها الفئة الانفعالية وهى تتعلق بقياس مدى الانفعال الذى يظهر فى المضمون .

رابعا: فئة الوسيلة ويقصد بها الوسيلة التى يتبعها المضمون كالتقييم أو الاستشهاد بمصادر معينة.

وبعد أن يحدد الباحث مادة التحليل وعينتها ووحدات وفئات التحليل ينبغى تصنيف محتوى الاتصال بطريقة منظمة ، وموضوعية ، وبطريقة كمية وذلك من خلال ترجمة الفئات إلى أرقام وذلك عن طريق رصد تكرار الفئات المختلفة ، كما لابد لتحليل المحتويات باعتبارها أداة علمية - من توفر صفة الثبات أى لابد أن يحصل الباحث على نفس النتائج لنفس التحليل حتى لو اختلف المحلل أو تفاوت الزمن الذى يتم فيها التحليل .

وهناك نوعان من الاتفاق لابـد أن يتوافـر فـى الاستخـدام السليــم لأسلوب تحليل المحتوى هما[١٠].

أ- الاتفاق بين المحللين أو المرمزين للبيانات حتى لو كانوا مختلفين ، بمعنى أن يصل المحللون المختلفون لنفس النتائج عندما يستخدمون نفس وحدات التحليل.

ب- الاتفاق بين المحلل ونفسه فى فترتين زمنيتين متفاوتتين ، بمعنى أن المحلل أو مجموعة من المحليين -كل على انفراد - يحصل على نفس النتائج عند استخدام نفس الوحدات لنفس المحتويات فى فترات زمنية متفاوتة .

(٥) نماذج واقعية لتحليل المضمون :

النموذج الأول : دراسة عن وسائل الأعلام والتحول فى قيم العمل فى المجتمع القطرى ، قام بها محمد عرفه بدراسة قيم العمل فى عام ١٩٩٥م متبعاً طريقة تحليل المضمون لوسائل الأعلام القطرية خلال عقدين من الزمان امتدت من بداية السبعينات إلى أواخر الثمانينات على عينة ممثلة من وسيلتين من وسائل الأعلام أحدهما جريدة قومية وهى جريدة الراية وأخرى وسيلة إلكترونية ،ومنها تم سحب عينة زمنية لعقدى السبعينات والثمانينات ، وفيما يتعلق بعينه الوسائل اختيرت جريدة الراية اليومية لتكون ممثلة لوسائل الأعلام المطبوعة ، وتم اختيار مادة الرأى (المقال) لتكون موضعاً للتحليل دون غيرها من محتويات الصحيفة وفنون تحريرها ، وقد وصلت الأعداد التى تم تحليل مضمون مادة الرأى حوالى ٤٣٣ عدداً.

أما عينة الوسائل الإلكترونية فقد اقتصرت على التليفزيون ، وضمن محتويات التليفزيون تم اختيار قالب الدراما التليفزيونية على أساس عدة اعتبارات :-

أ- أن كل محتويات التليفزيون تقريبا تعليمية وترفيهية وبالتالى فهو يعمل كمصدر للمعلومات حول العالم الاجتماعى الذى يحيط بالمشاهد.

ب- أن التليفزيون غالباً ما يؤثر على مشاهديه من خلال نموذج التقطير وهى عملية التقديم التدريجى والقيمى للرسائل بشكل متكرر ومنتظم.

جـ- أن دراما التليفزيون هى كما تشير العديد من البحوث العلمية – أكثر مواد أو محتويات التلفزيون التى يتعرض لها الجمهور ويفضلها ، ولهذا كان من المنطقى تحليل مضمونها.

وقد بلغ مجمل الإنتاج المحلى من الدراما التليفزيونية خلال العقدين محل الدراسة ثلاثة وسبعين عملاً ما بين تمثيليه ومسلسل ، وما بين مسلسل تاريخى وأسطورى واجتماعى، سواء فى ذلك المسلسل الجاد أو المسلسل القائم على كوميديا الموقف، وقد تم اختيار مسلسلين يمثلان هذين العقدين الأول وهو مسلسل " أقدار وتم اختياره عشوائياً ليمثل عقد السبعينات ، ومسلسل "فايز التوش واختير عشوائيا ليمثل عقد الثمانينات .

- أما عن بناء فئات التحليل.

- فقد استخدمت الدراسة تحليل مضمون مادة الرأى فى صحيفة الراية (كوحدة للتحليل) وذلك باستخدام ست فئات أساسية هى:

١- فئة تاريخ العدد ٢- فئة نوع المقال ٣- فئة المساحة ٤-فئة ماذا قيل وتشمل ثمانى فئات فرعية هى:-

فئة الدافع للإنجاز ، وفئة الاندماج فى العمل، وفئة القيمة الاجتماعية للعمل ، وفئة القيمة الاقتصادية للعمل ، وفئة القيمة الذاتية للعمل (العمل وتقديرات الذات) وفئة القيمة الأخلاقية للعمل، فئة معيار تفضيل نوع العمل وفئة القيمة المجتمعية للعمل وفئة أسلوب التناول

وتشمل فئتين فرعيتن هما الوضوح أو الصراحة والضمنية وأخيراً فئة الاستمارات ، وتشمل الاستمالات المنطقية ، والاستمالات العاطفية والاستمالات المنطقية / العاطفية وفئة فرعية أخرى هى فئة / غير محدد).

أما تحليل مضمون الدراما التليفزيونية فقد استخدمت (الحلقة) كوحدة للتحليل، وتم بناء أربع فئات رئيسية اتبع فى بنائها نفس الاعتبارات التى بنيت على أساسها فئات تحليل مادة الرأى فهذه الفئات هى: (١) فئة تاريخ الإذاعة ، (٢) فئة رقم الحلقة ، (٣) فئة الشخصية المحورية وتشمل ثلاث فئات فرعية تعمل ولا تعمل داخل كل فئة فرعية فئتان فرعيتان أخريان هما، موضع تقدير أولا تحظى بالتقدير ثم فئة عدد المشاهدين.

(٤) وفئة مضمون الحوار وتشمل أربع فئات، العمل وتقدير الذات،والعمل والانتماء والعمل والعائد الاقتصادى ، ثم العمل والعائد الاجتماعى ولكل فئة من هذه الفئات ثلاث فئات فرعية هى، صريح، ضمنى ، وغير محدد.

أما عن ثبات الترميز **Reliability of coding** وباعتبار أن تحليل المضمون هو وصف كمى منتظم وموضوعى لمحتوى مادة الرأى المتعلقة بقيم العمل فى صحيفة الراية ، ومحتوى الدراما التليفزيونية فى هذا المجال ، فقد اهتمت الدراسة بتحقيق ثبات عملية الترميز ، والمقصود بالثبات هو اتساق عملية ، تصنيف كل المحتوى فى الفئات التى تم تصميمها . وقد تم تحقيق مستوى مناسب من الأنفاق من خلال التعريف الدقيق للفئات ، ومراجعة تعريفات الفئات مع القائمين بالترميز ، وتدريب القائمين بالترميز ،واختبار الثبات **Reliability** وقد وصلت درجات الاتفاق بين الباحثين لغالبية الفئات (٩٨%) ، (٨٣%) ، (٧٣%)، (١٠٠%).

وقد كشفت الدراسة التباين فى الأهمية النسبية للقيم حيث ارتفعت بعض القيم الخاصة بالدافعية للإنجاز ، فى التسعينات بينما تراجعت فى الثمانينات، كما تتمتع القيم الخاصة بالفخر بالعمل والاعتزاز بالعمل، وحب العمل بمراتب نسبية تاليه للإنجاز مع ثباتها فى حقبتى السبعينات والثمانينات أما النتائج الخاصة بتحليل المضمون للتليفزيون (الدراما) فقد أوضحت أن الدراما التليفزيونية المنتجة محليا والتى إذيعت خلال السبعينات على قيم لا فى مضمون تفاعلاتها الدرامية ولا فى تصوير شخصياتها المحورية ولم تعط النتائج أى إشارات للتأكد على القيمة الاقتصادية للعمل وفى خلال الثمانينات فقد تعرض مضمون الدراما التليفزيونية - قيد التحليل -لتغير واضح وملموس فيما يتعلق بقيم العمل حيث احتلت القيمة الاقتصادية الرتبة النسبية الأعلى على سلم القيم وتساوت رتبة قيمة الفخر والاعتزاز بالعمل مع رتبة القيمة الاقتصادية فحصلت على نسبة التكرارات ذاتها[١١].

النموذج الثانى: وهى دراسة لمضمون القصص **narratives** كنموذج لدراسة الأدب فى علم الاجتماع وهى دراسة عن نموذج السلوك فى الأدب فى عهد ستالين قام بهذه الدراسة (بول هولاند) على موضوعات أساسية تضمنتها رسالته فى الدكتوراه عام ١٩٦٣، ويهدف هذا البحث إلى توضيح العلاقة بين التنشئة السياسية فى المجتمع وعلم الاجتماع وذلك عن طريق دراسة القيم الرسمية ، ويقصد بها القيم التى تريد الدولة أن تغرسها فى مواطنيها تمشياً مع الأهداف السياسية وتمت الدراسة بعد تركيز الباحث بصفة أساسية على الأدب السوفيتى المنشور فيما عامى ١٩٣٠ – ١٩٥٣ أى نفس العام الذى توفى فيه ستالين وتنطلق الدراسة من فرضين أساسين هما:-

١- تعمل الوظيفة الأدبية على تحريك الجماهير سياسيا واجتماعيا .

٢- أن نماذج السلوك فى الأدب تعكس صوراً للسلوك الواقعى مجال البحث والعينة.

يعد البحث محاولة لدراسة وسائل الضبط فى مجتمعين هما المجتمع السوفيتى والمجتمع المجرى ،وذلك من خلال الأدب المطبوع والمنشور ، وقد تم اختيار الأعمال الأدبية بناء على ثلاثة محكات وصفها الباحث هى:-

أ- تقدير الحكام لكتاب معينين فى كل من المجتمعين.

ب- عضوية الكاتب أو الأديب فى اتحاد خاص بالأدباء أو جمعية أدبية تساعد السياسة القائمة.

جـ-التقاء الذين يقومون بأنواع مختلفة من النقد تستهدف فى جوهرها تدعيم السياسة القائمة.

كما حرص الباحث على أن تكون عينه بحثه ممثلة للأعمال الأدبية سواء للأدباء أو للقطاعات التى كتب الأدباء عنها ، أعنى مثلا القصص التى تصور حياه المزارع والمصانع والجماعات وغيرها. وقد استخدم الباحث تحليل المضمون بالتركيز على بطل الرواية ووضع نوعين من الشخصيات ، شخصية إيجابية تعرض من خلال سلوكها للقيم الرسمية التى يرغب فيه الحاكم ، والنمط الثانى فهو شخصية البطل السلبى وهو الذى يناهض القيم الرسمية، ولقد نجح البحث فى ربط الأدب بالمجتمع، وتوضيح ما بينهما من علاقة من خلال دراسته للتنشئة السياسية التى تتضمنها الكتابات الأدبية بأشكالها المختلفة إلا أن البحث قد وجه إليه نقد فيما يتعلق بالقصور فى توضيح المفاهيم التى استخدمها مثل ما هو المقصود بالتنشئة والسياسة ، والقيم الرسمية فضلا عن إغفاله للأدوار الثانوية حيث ركز على شخصية البطل وحده[١٢].

مراجع الفصل:

(1) Manning ,P.K., and cullun – swan, B., narrative , and content and semiotic analysis, in denizen and linclon eds) collecting and interpreting qualitative materials , sage publications, In c., London , New delhi, 1998, P., 248.

Krippendor ffk., content analysis, An introdution to its (٢) Methodology, V.5, london, sage puble cations , Inc., 1980, P.2.

(٣) ميشيل مان ، موسوعة العلوم الاجتماعى ، ترجمة عادل الهوارى وسعد مصلوح ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٩ –١٥٠.

(٤) عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ٤٠٦.

(٥) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعى محاولة نحو رؤية نقدية المنهجية وأبعاده، مرجع سابق، ص ص ٢٩٤ – ٢٩٩.

(6) Ibid , PP. 248 – 249.

(٧) أنظر فى هذا العدد :

- عبد الباسط محمد حسن ن أصول البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩ – ٤١٠.
- غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ١٥٠ – ١٥١.

(8) Dervin , B.G. etal , (eds) Rethinking communication , V. 2, Paradigm Exemplars, Newbury park , sage public cations , Inc., 1989.

(٩) عبد الباسط عبد المعطى، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٣ – ٣٠٤.

(١٠) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، مرجع سابق، ص ص ١١٤ – ٤١٥.

(١١) محمد عرفه ، وسائل الأعلام والتحول فى قيم العمل فى المجتمع القطرى ، فى كتاب التحولات الاجتماعية وقيم العمل فى المجتمع القطرى تأليف اعتماد علام ، وآخرين، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ،الدوحة ، ١٩٩٥. ص ص ٣٠٥ – ٣٦١.

(١٢) أنظر فى هذا الصدد ، غريب سيد احمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٠ – ١٦٣.

الفصل السادس

ظاهرة الفساد الإداري

كما تعكسه الصحافة الإقليمية

((تحليل مضمون لبعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية)

- **المقدمة .**

- **هدف البحث وتساؤلاته .**

- **المفاهيم الأساسية للدارسة .**

- **الإطار النظري للدراسة .**

***ظاهرة الفساد الإداري في ضوء السياق التاريخي .**

***الفرق بين الظاهرة السوية والظاهرة المرضية .**

- **الإجراءات المنهجية للدارسة .**

***عينة الدراسة .**

***طريقة تحليل المضمون .**

- **الخاتمة.**

المقدمة:

تشهد المجتمعات الإنسانية باختلاف أنظمتها شكلاً أو أخر من أشكال الفساد علي مر العصور ، فهو كمفاهيم الخير والشر مرتبط بطبيعة بني الإنسان ، في أي مجتمع من المجتمعات ، لذا فقد أصبحت ظاهرة الفساد محور اهتمام مؤسسات أكاديمية مختلفة ، وتخصصات علمية متباينة ،فلقد برزت ظاهرة الفساد الإداري في الآونة الأخيرة نتيجة التغيرات المفاجئة التي يمر بها المجتمع المصري ، تلك التغيرات التي اتسمت في ظل متغيرات العولمة بعدم الاتساق والاختلال ، مما انعكست آثارها المتعددة علي اختلال البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي ، فلم تعد هذه الأبنية تعمل في إطار تفاعلي متناغم بحيث تحقق التماسك والتكامل الاجتماعي ، ومن ثم ظهرت أشكال عديدة من الفساد من أخطرها تفشي ظاهرة الفساد الإداري واختراقها لجوانب النسيج الاجتماعي والسياسي والإداري للمجتمع المصري ، وتكمن خطورة الفساد الإداري في تعدد أهدافه وصوره ، فمن حيث الأهداف فهي إما تحقق مآرب شخصية لفرد أو جماعة أو أنها أسلوب لضرب الاقتصاد المصري من خلال تخريب قطاع الإنتاج وتبديد الفائض الاقتصادي .فضلاً عن الآثار السلبية العديدة علي الصعيد الاجتماعي من خلال أن الفساد الإداري معوق للمشاركة ، ممهد للصعود الاجتماعي الزائف لبعض القوي دون إضافات حقيقية للإنتاج ، مخرب للوعي الوطني ومزيف له ، مساهم في أحداث الاغتراب السياسي والاجتماعي ، مكرس للاستغلال السياسي والاقتصادي ، بعبارة موجزة يعد الفساد الإداري معوقاً لعملية التنمية تمويلاً ، وإدارة ، وإنتاجاً ، وتوزيعاً للعائد.كما أن الفساد يطرح أثار معنوية في المجتمع ذات طابع سلبي ، فمن الخطورة بمكان أن يصبح الفساد أو بعض ممارساته سلوكاًً اجتماعياً مقبولاً أو مشروعاً باعتباره "شطارة" أو معرفة من أين تؤكل الكتف ، وأن النبي قد قبل الهدية فانتشار مثل هذه المفاهيم يهدد التماسك القيمي والأخلاقي ، ويمكن أن يقود المجتمع إلي حالة من حالات الأنومية التي تتضمن اهتزاز المعايير المنظمة للسلوك الاجتماعي والضابطة له وفقدان مصدر تضامنه الداخلي .[١]

ونتيجة لهذه الخطورة المدمرة للفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية عالية تتمثل في انخفاض معدلات الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية ، وإعاقة عملية المستدامة.واختلال العدالة التوزيعية للدخل القومي ، خاصة وأن غالبية ممارسات الفساد ترتبط بالقطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام.(٢)

ومن هنا فقد جاءت أهمية دراسة هذا الموضوع ومحاولة تقديم إطلالة تحليلية تفسيرية تلقي الضوء علي الأبعاد المتعددة لظاهرة الفساد الإداري في المجتمع المصري ، وطرح القضايا المختلفة التي يثيرها الموضوع .

هدف البحث وتساؤلاته:

تهدف الدراسة الراهنة إلي تحليل مضمون بعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية في كشف عن مظاهر الفساد الإداري وأشكاله في الغدارة المحلية ، وتحديد نوعية الاهتمام به عن طريق إبراز كافة المعالجات الصحفية لظاهرة الفساد الإداري ، وأشكاله في الإدارة المحلية ، وتحديد نوعية الاهتمام به ، علي أساس الدور المهم الذي تلعبه الصحافة الإقليمية في كشف عن ماهية الفساد ، وصوره المتعددة ، ومشاكله المتباينة ، وخلق وعي جماهيري ضده ، بالإضافة إلي استطلاع آراء بعض القيادات التنفيذية والشعبية في الوعي بأسباب ظاهرة الفساد الإداري والآثار الناجمة عنه ، وطرق مكافحته أو التقليل من حدته ، وعلي أساس هذا تتبلور مشكلة البحث وأهدافه في التساؤلات التالية:-

التساؤل الأول: هل تبين الصحافة الإقليمية التصور المطلوب للجمهور عن ظاهرة الفساد الإداري في إقليم وسط الدلتا ، وهي الأهمية النسبية التي أولتها كل صحيفة لهذه الظاهرة؟

التساؤل الثاني: ما صور الفساد الإداري ، وأنماطه كما تعكسها الصحافة الإقليمية؟

التساؤل الثالث: ما أساليب الصحافة الإقليمية التي استخدمها في إبراز ظاهرة الفساد الإداري والتي قصدت من ورائها تشكيل وعي الجمهور ضدها؟

التساؤل الرابع: ما تصور القيادات التنفيذية والشعبية بأسباب الفساد الإداري ، والآثار الناجمة عنه وسبل مواجهته؟

ومن أجل التحقق من هذه التساؤلات لابد من التسلح بإطار نظري يلقي الضوء علي التصور السوسيولوجي لظاهرة الفساد مفهوماً وتحليلاً والتناول العام له في هذه الدراسة فضلاً عن التحليل التاريخي والبنائي له.

تناول الدراسة مفهومين أساسين بإيجاز وهما:-

أ- مفهوم الصحافة الإقليمية.

لقد أشارت الكتابات الإعلامية حول الصحافة الإقليمية إلي أكثر من مسمي منها الصحافة الإقليمية ، والصحافة المحلية ، والصحافة الجهوية ، وصحافة الملحقات وكلها مفردات تدل علي مسمي واحد هو الصحف التي تصدر في إقليم جغرافي في داخل الوطن الواحد ، وقد تصدر الصحيفة أحياناً في طرف من الإقليم في الجغرافي ، وبالتالي ربما تكون الجغرافيا البشرية (السكانية) هي الأساس الأكثر دقة في تحديد معني الصحافة الإقليمية ، وذلك لأن التجمع السكاني الحضاري في إقليم أوجه هو النبع الذي ينبثق منه الإعلام الإقليمي وهو السوق لهذا الإعلام أيضاً.[٣]

وعلي هذا فالصحافة الإقليمية تتسم بالتوجه أو إقليم معين داخل الوطن الواحد بهدف تغطية شئون المنطقة أو الإقليم واهتمامات جمهورها إلي جانب اهتمام عام

بتغطية بعض القضايا القومية والعالمية الهامة .

ب- مفهوم الفساد الإداري :

يمكن تعريف الفساد الإداري علي نحو أكثر دقة في ضوء تعريف مفهوم الفساد بوصفه المفهوم الأكثر شمولاًً.

فالفساد في اللغة العربية يعني التلف والعطب والاضطراب وإلحاق الضرر بالآخرين .[٤]

بينما يعني في اللغة الإنجليزية تدهور التكامل والفضيلة ومبادئ الأخلاق وأيضاً بمعني الرشوة Bribe.(٥)

وهذا يعني أن الفساد لغوياً يعني الإتلاف وإلحاق الضرر والأذى بالآخرين وإذا تخطينا المفهوم اللغوي للفساد نلاحظ أن التعريفات التي تناولت مفهوم الفساد عديدة ومتنوعة ، وتختلف من باحث وآخر ، وربما يرجع ذلك إلي الفساد مفهوم مركب ومطاط ، ويتضمن أبعاداً متشابكة ، كما أن هذا المفهوم يختلف من عصر إلي آخر ، ومن مكان إلي آخر ، حيث تختلف النظرة إلي السلوك الذي تنطبق عليه خاصية الفساد طبقاً لدلالته ، فالمحسوبية والمحاباة علي سبيل المثال ربما ينظر إليها علي النحو مختلف تماماً في المجتمعات التي بها التزامات قريبة بصورة أقل أو أكثر انتشاراً ، فضلاً عن صعوبة وضع معايير عامة تنطبق علي ظاهرة الفساد في كل المجتمعات ، لأن المعايير الاجتماعية والقانونية إذا انطبقت في بعض الجوانب فإنها قد تكون متعارضة في جوانب أخري في عديد من الدول والأمم المختلفة ، ولذا يتطلب تحديد معني الفساد قدراً كبيراً من الحذر ودرجة عالية من الوعي والتمييز خاصة في ظل الأبعاد الجديدة التي يتضمنها الفساد في ظل عملية العولمة.(٦)

وباستعراض التعريفات المختلفة للفساد يمكن التميز بين ثلاث اتجاهات من الناحية التحليلية علي النحو التالي:-

الاتجاه الأول:

الفساد كإساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية .ويري أصحاب هذا الاتجاه أن الفساد هو وسيلة لاستخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق منفعة ذاتية سواء في شكل عائد مادي أو معنوي من خلال انتهاك القواعد الرسمية ، ويندرج تحت هذا الاتجاه تعريف Claphan الذي عرف الفساد بأنه استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق أهداف خاصة وأكد أن تحديد هذا المفهوم يعتمد أساساً علي ضرورة التميز بين ما هو عام وما هو خاص في إطار النموذج المثالي للسلطة العقلانية عند ماكس فيبر.(٧)

ويأتي في هذا الإطار تعريف كوبر Kuper للفساد بأنه استخدام الوظيفة العامة والسلطة للحصول علي مكاسب بطريقة غير شرعية. [٨] وتعريف مايكل كلارك Clark للفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة الإدارية للحصول علي منافع شخصية أو فئوية. [٩] وأخيراً بر وكس Brooks للفساد بأنه سلوك يخرج عن نطاق مهام الوظيفة العامة بهدف الحصول علي منافع خاصة.[١٠]

الاتجاه الثاني:

الفساد كانتهاك للمعايير الرسمية والخروج عن المصلحة العامة . ويركز هذا الاتجاه علي أن السلوك المنطوي علي الفساد هو السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية الرسمية التي يفرضها علي مواطنيه ويعتبر جارول مانهايم Manhiem من أبراز المعبرين هن هذا الاتجاه القانوني باعتباره البديل الأكثر قبولاً .

والذي يري أن الفساد هو السلوك المنحرف عن الواجبات والقواعد الرسمية للدور العام (سواء منتخب أو معين) لتحقيق مكاسب شخصية أو عائلية أو شللية .[١١] وتعريف هينتنجتون Huntington للفساد بأنه سلوك الموظف العام الذي ينحرف عن القواعد القانونية السائد بهدف تحقيق منفعة ذاتية .[١٢]

ورغم أهمية هذا النوع من التعريفات للفساد إلا أنه ليس من الضرورة أن كل أشكال الفساد تعبر عن الخروج عن القواعد القانونية لا إنه من الصعب وضع معايير عامة للسلوك المقبول خاصة في الدول الأكثر عرضه للتغير الاجتماعي والسياسي .[١٣]

الاتجاه الثالث: الفساد كأوضاع بنائية مختلة :

ينظر هذا الاتجاه إلي الفساد باعتباره نتيجة مجموعة من الاختلالات الكامنة في الهياكل

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ، وعلي هذا الأساس يتم الكشف عن أسباب الفساد ومظاهره داخل المجتمع ويجب تحليلها داخل البناء الاجتماعي الشامل علي اعتبار أنه لا توجد دولة أو مجتمع قديم أو حديث يخلو تماماً من الفساد.[١٤]

ويعبر عن هذا الاتجاه تعريف "عبد الباسط عبد المعطي" للفساد بوصفة أسلوب من أساليب الاستغلال الاجتماعي المصاحب داخل لحيازة القوة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية ، وهو نتائج لسياق بنائي قائم علي العلاقات الاستغلالية التي تؤثر في صور هذا الفساد ومضموناته وموضوعاته ، وأطرافه التي يستغل فيها دوما من لا يحوزون القوة والسلطة بجوانبها المختلفة وخاصة الاقتصادية والسياسية .[١٥]وهكذا يتضح أن كل اتجاه يركز علي أحد جوانب مفهوم الفساد دون الأخر ، لكن تحديد مفهوم الفساد الإداري يمكن في مجالين أساسيين هما:-

المجال الأول:

الأعمال التي تتضمن تحويل الأرصدة العامة إلي الثروة الخاصة للعاملين بالجهاز الحكومي مثل الاستيلاء علي أرض أو المساكن الدولة والسرقة والاختلاس المباشر للأموال العامة أو الحصول علي السلع العامة بكميات أكبر وبأسعار أقل.

المجال الثاني:

الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي بهدف الحصول علي مكاسب وثروات

خاصة عن طريق الرشاوى والحصول علي الخدمات العامة .[١٦]

وفي إطار ذلك يمكن تحديد مفهوم الفساد الإداري بشكل إجرائي بأنه "استغلال رجال الإدارة والعاملين في كافة أجهز الدولة ومؤسساتها للسلطات الرسمية المخولة لهم ، والانحراف بها عن المصالح العامة إلي تحقيق مصالح ذاتية وشخصية بطريقة غير مشروعية".

الإطار النظري للدراسة:

تنطق الدراسة من رؤية نظرية تري أن ظاهرة اجتماعية لا يمكن تفسيرها بعيداً عن السياق الاجتماعي ، وبمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى نظراً لتداخلها وتشابكها مع غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى ، وبالتالي فإن الفهم البنائي الشامل يعد من أكثر المحاولات دقة و ملاءمة لتفسير ظاهره متشابكة ومركبة مثل ظاهرة الفساد الإداري، خاصة وأن هذه الظاهرة ترتبط بالسياق الاجتماعي والاقتصادي الذي تتم فيه ، فالفساد الإداري - كما يؤكد التحليل النظري – هو الإنتاج لسياق بنائي قائم علي العلاقات الاستغلالية المصاحبة لحيازة السلطة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية والمؤسسات العامة المختلفة ، حيث يستغل من لا يحوز السلطة من قبل حائزي السلطة البيروقراطية والسياسية في إطار البناء الاجتماعي الشامل .[١٧] وبالتالي أصبح ينظر إلي الفساد ليس باعتباره شيئاً عرضياً ، عابراً بل كظاهرة اجتماعية متأصلة في البناء الاجتماعي ، كما تغير منظور إدراكه من المستوي الهيكلي (البنائي) ومن مستوي المحلي إلي المستوي التنظيم العابر للحدود .[١٨] وعلي هذا فقد أشار آرثر لويس أن الشخص الذي يتقلد منصباً إدارياً أو وزارياً في الدول النامية تكون لديه فرصة حياته لتكون الثروة من خلال اللجوء إلي الفساد واستغلال النفوذ.[١٩]

كما أكد جو نار ميردال - في تحليله للفساد الإداري في دول جنوب شرق أسيا "بأن الرشوة Bribe صارت من الحقائق الثابتة في الأجهزة الإدارية في هذه الدول وخاصة الفلبين ، وتايلاند ، وإندونيسيا ، والهند ، وباكستان وبورما ، حيث تعاني كل الإدارات الحكومية والوكالات والشركات العامة ومكاتب التصدير وإدارات الضرائب من انتشار الرشوة علي النطاق واسع ، بحيث يمكن القول أنه متى أعطيت السلطة لأي موظف سيكون هناك مجال للرشوة والتي بدونها لا يسير دولاب العمل الإداري .[٢٠]

ومع هذا فأسباب الفساد تختلف من دولة إلي دولة أخرى ، فبينما يكون الاختلال الوظيفي للنظام القانوني هو السبب في مجتمع ما، فإن تحول المجتمع الريفي والتقليدي إلي مجتمع القرية العالمية اليوم ربما يكون السبب الرئيسي في مجتمع أخر ، كما أن مفهوم الفساد يختلف من مجتمع لأخر ، فالممارسات التي ترتبط بتقديم الهدايا والكرم والعلاقات الشخصية تختلط بأشكال معينة من الفساد في بعض المجتمعات ، لذا فالخط الذي يفصل بين السلوك المقبول ثقافياً واجتماعياً من ناحية ، والمحاباة Nepotism للأقارب ، وظاهرة الفساد من ناحية أخرى من الصعب تحديده ، كما أنه يحدد بطرق مختلفة في كل مجتمع .(٢١)

لكن يري علماء الاجتماع أن الفساد الإداري دليل علي خلل اجتماعي يعود إلي عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية تنتج عن التنازع بين جماعات مختلفة ، وقيم مختلفة في المجتمع الواحد ، وتبعاً لذلك فإن الفساد ينمو ويترعرع كلما زاد الصراع والتناقض بين القيم المتضاربة في المجتمع .(٢٢)

وهذا يعني أن الفساد الإداري هو نتيجة لفساد أعم وأشمل منه وهو فساد البناء الاجتماعي ، إذ أن الأوضاع الاجتماعية والإدارية والاقتصادية والتشريعية في المجتمع هي التي تخلق ما يسمي بالفساد البيروقراطي ، الذي يستهدف منافع ذاتية بطريقة غير شرعية ، وبدون وجه حق ، وفي سبيل تحقيق ذلك يمكن أن يؤدي إلي خرق القوانين والنظم المعمول بها ، وأهم من ذلك يؤدي إلي اغتراب أفراد المجتمع ، ويفقدهم الثقة في الحكومة والنظام السياسي بصفة عامة ، بل الأخطر من ذلك أن الفساد الإداري يبدأ في الظهور بصورة مستترة ويقابل بالمقاومة والرفض من قبل أفراد المجتمع ، ولكنه مع مرور الوقت تصبح بعض أشكاله مقبولة من فئات متزايدة من أفراد المجتمع وتدريجياً تصبح القيم الاجتماعية غير معادية لبعض أشكال وصور الفساد الإداري ، ويصبح شطارة أو حق مكتسب أو مقابل مشروع وليس سلوكاً إنحرافياً .(٢٣)

وهذا ما يجعل النظرة العامة إلي الفساد – كما يقول جو نار ميردال – كالتضخم In flat ion لا يمكن تجنبه فتكون النتيجة هي التعود علي انتشاره وعدم الاكتراث به .(٢٤) خاصة وأن الفساد يُغذي نفسه بنفسه ، ويخلق مناخاً متسعاً من الأعمال غير المشروعة التي تقوض عملية التنمية ، كما تؤدي العوامل التي ساعدت علي نمو الفساد وانتشاره في الماضي علي تحول الأنشطة المنتجة إلي صراعٍ غير منتج علي المغانم وبمرور الوقت يصبح الفساد راسخاً حتى أنه حينما تتحرك الحكومات لاحتوائه في النهاية فإنها تواجه مقاومة شديدة من المفسدين.(٢٥)

كما لاحظ بعض العلماء الاجتماع إن احتمالات الفساد تتزايد في المجتمعات التي تكون فيها بناء القوة أكثر تركزاً ، خاصة وإن القوة هذا الإنتاج منطقي لنمط إنتاج قائم علي الاستغلال ، ولبناء طبقي قائم علي الصرع الذي يحسم دوماً في صالح الطبقات القادرة ، وعلي الجانب الآخر يفرز مثل هذا البناء أنماطاً من الاغتراب السياسي تتركز في السلبية ، فضلاً عن ممارسة وسائل الأعلام التى توجهها المصالح الطبقية لكثير من الأساليب لتزييف وعي الجمهور .(٢٦) ومن ذلك يتضح أن الفساد الإداري يمكن في طبيعة البناء الاجتماعي للدول النامية والعلاقات الاجتماعية الاستغلالية سواء بين حائزي القوة من الصفوة ومن لا يحوزون السلطة من أفراد المجتمع أو العلاقة الاستغلالية ، للمجتمعات النامية من قبل الدول الإمبريالية العالمية من خلال الأساليب المختلفة للإمبريالية في التعامل مع الدول النامية مثل رشوة كبار الموظفين والتأثير الأيديولوجي من المثقفين ، والتغلغل في المؤسسات العلمية والثقافية والإعلامية .(٢٧)

وترتيباً علي ذلك فلكي نفهم التنوع الهائل لجذور الفساد وصوره وآثاره علي الدول النامية لا بد أن نأخذ في اعتباراً كلاً من العوامل الداخلية التي تتمثل في القوي الاجتماعية المؤثرة من السياسيين ورجال الأعمال وكبار المسئولين في الخدمة المدنية ، والعوامل الخارجية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية الغربية ، والمنظمات المالية الدولية ؛(٢٨)

فضلاً عن مراعاة أن معظم العاملين في الدول النامية يتركزون في الحكومة والقطاع العام اللذان لهما تأثيراً كبيراً علي حياة الناس فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات فكلما كبر حجم القطاع الحكومي والعام ، واتسعت مجالاتها ازداد الميل نحو الفساد ، كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يؤدي إلي خلق أنماط متباينة من الفساد الإداري .[٢٩] وهذا بدوره يؤدي إلي بيروقراطية ذات توجهات تعني بالتوزيع ، لا بالإنتاج وفي الوقت الذي تضطلع فيه البيروقراطية بمهمة التخطيط بدلاً من تركها لآلية السوق تبدأ الممارسات الفاسدة في الازدياد والتكاثر .

وفي ضوء خصوصية المجتمع المصري ، سنحاول في هذه الدراسة اختبار هذه الأطروحات النظرية وتحديد العوامل الفاعلة والتابعة لظاهرة الفساد الإداري في بيئة المجتمع المصري .

"ظاهرة الفساد الإداري في ضوء السياق التاريخي والبنائي"

في مجال اهتمامنا بفهم ظاهرة الفساد الإداري وتطورها في المجتمع المصري لابد أن ندرك أن فهم هذه الظاهرة مرتبط بضرورة فهم خلفيتها التاريخية التي تلقي الضوء علي طبيعة وتغيراته والعوامل المسببة له ، كما أن هذه الظاهرة مرتبطة بطبيعة النظام القائم في كل مرحلة تاريخية ، وإن تباينت أشكالها من مرحلة إلي أخري ، كما أن دراسة الفساد كما يقول مانهايم ترتبط بضرورة عدم النظر إلي أي نظام سياسي حسب مظهره الخارجي ، فالفساد يمكن رؤيته أو ملاحظته باعتباره نظاماً سياسياً غير رسمي له طبيعته الخاصة ، وغالباً ما تكون له أسباب وأنماطه ونتائجه المتشابهة في السياقات السياسية المختلفة.[٣٠]

ووفقاً لذلك التحليل البنائي والتاريخي في معالجة ظاهرة الفساد الإداري في المجتمع المصري خلال ثلاث فترات تاريخية متباينة علي النحو التالي:-

أولاً :فترة ما قبل الثورة والتي تمتد من (١٨٨٢-١٩٥٢)م :

كانت مصر في تلك الفترة ترزح تحت نير الاحتلال العسكري البريطاني ، الذي استمر أكثر من سبعين عاماً ، أصبحت مصر فيها دولة متخلفة شبة إقطاعية ، اتسم نظلم الحكم فيها بالظلم والاستبداد ، حيث تمكنت أقلية ضئيلة من الإقطاعيين والرأسماليين من إمكانية السيطرة علي استمرار هذا النظام الاستغلالي ، وأكثر من ذلك فإنهم لم يقفوا عند حدود القوانين التي تحمي مصالحهم بل تعدوها مغالاة في الفساد ملتجئين إلي الرشوة والتهديد ، ولم يكن ثمة أمر حكومي لا يمكن التحايل عليه مقابل ثمن ما ، وكان في إمكان ذوو النفوذ في البلاد يحصلوا علي كل المزايا ، ويفيدوا من كل موقف ، وبالتالي ظهر التواطوء وظهرت الرشوة في مسح الأراضي ، وجباية الضرائب ، وكانت الوظائف تباع وتشتري ، وكان كل موظف يضطهد من يحكمهم ليعوض الثمن الذي دفعه مقابل وظيفته ، ولم يكن من الممكن الحصول علي أقل الخدمات الحكومية دون رشوة .(٣١) مما أدي إلي انتكاس جميع الأمور ، فساءت الأوضاع الاقتصادية وازدادت تدهوراً كما تفسخ النسيج الاجتماعي ، وازدادت الطبقية وضوحاً فضلاً عن اهتراء الأحوال السياسية .(٣٢) وأن القضايا المثيرة للفساد الإداري كانت عديدة في تلك الفترة سواء من جانب فساد القصيرة ، وسواء الإدارة والأحزاب من ناحية ، ومن جانب الاحتلال الأجنبي ، وبعض رموز الإقطاع المستفيد منه من جانب آخر ، فقد وجدت صوراً عديدة من الفساد السياسي والإداري ومثال ذلك ما حدث في الأربعينات عندما أصدر (مكرم عبيد) الكتاب الأسود الذي تضمن صوراً عديدة من الفساد في المجال استغلال النفوذ للإثراء الشخصي والانتفاع من أملاك الدولة والمحسوبية وإعطاء تسهيلات واستثناءات للأقارب والاستيلاء علي أملاك الدولة .(٣٣)

ثانياً: فترة الثورة من عام (١٩٥٢-١٩٧١):

توضح الدراسات العلمية التي تناولت حقبة الثورة بالتحليل والتفسير أن إنجازات الثورة قد تمت بعد قيامها بطريقة سليمة دونما تحطيم لجهاز الدولة القديم ، ودون تصفية البيروقراطية القائمة باستثناء إجراءات الإصلاح الزراعي ، فكما يقول باتريك أو بريان لم تكن لرجال الثورة أيديولوجية محددة حول موضوع التنظيم الاقتصادي المصري .[٣٤] إلا أنهم كانوا مندفعين بما يسمي بالدفعة القوية Big push نحو التنمية السريعة ، لذلك فقد مر الاقتصاد المصري بمراحل مختلفة خلال حقبة الثورة ، المرحلة الأولي وهي مرحلة استمرار الرأسمالية الحرة من (١٩٥٢-١٩٥٦) ثم مرحلة الاقتصاد الموجه حتى عام (١٩٦١ م) التي بدأ التوسع في نطاق القطاع العام عن طريق إنشاء مؤسسات عامة جديدة ، وتحريم استثمار رأس المال الأجنبي ، كما شهدت الفترة منم عام (١٩٦٢م) ، حتى عام (١٩٦٧م) اتجاه حكومة الثورة للتخطيط الشامل لموارد الثروة الوطنية في إطار الاتجاه نحو الاشتراكية .[٣٥] وبعد عام (١٩٦٧م) مر الاقتصاد المصري بمرحلة أخري انتقالية تم فيها التراجع عن أسلوب التخطيط الشامل وهيمنة القطاع العام لتبدأ مرحلة جديدة من عام (١٩٧٠م) حيث بدأت القيادة الحكومية تطرح ما يعرف بالاشتراكية الديموقراطية التي لا تعترف بالتأميم أو المصادرة .[٣٦]

ومع أهمية كل الإنجازات الإيجابية للثورة في تحديد الملكية الفردية ووضع حد أقصي لها ، ومحاربة الاستغلال والجشع بكل صورة ، ومجانية التعليم بكافة مراحله ، والتصنيع ، واستصلاح الأراضي الزراعية ، وحق العمل إلا أن ثمة نقاطاً أساسية ظلت مستمرة مع النظام الثوري رغم تفاوت مراحله بين اقتصاد حر واقتصاد موجه وآخر مخطط ويمكن إيجازها علي النحو التالي:-

1. رغم إنشاء القطاع العام خلال فترة الثورة والتوسع في الطريق رأسمالية الدولة إلا أن علاقات الإنتاج الرأسمالية ظلت تحكمه بصورة مستمرة .
2. تخلف القوانين والتشريعات عن التغيرات التي حدثت لأنها مازالت مستمدة من مصادر مختلفة أو ظلت علي ما هي عليه دون تغير .
3. اعتماد النظام علي الأجهزة البيروقراطية أكثر من اعتماده علي حزب رسمي لتحقيق الأهداف القومية ، وكان معظم من اعتمد عليهم النظام الثوري من البيروقراطيين القدامى أو من العسكريين مع تفضيل أهل الثقة دوماً.

ومع أهل الثقة وغيبة أهل الكفاءة عرفت الإدارة أبشع صور الفساد الإداري، واستغلال النفوذ ، وكان نصيب القطاع العام منها أكثر نصيباً ، وبالتالي كانت فرص الكسب غير المشروع ، والتلاعب بأموال الدولة مفتوحة أمام كل من أراد أن يغيب ضميره أو يستغل نفوذه نظراً لعدم وجود أي رقيب أو حسيب يوقف من نزيف الفساد الذي استشري في جسد الدولة والقطاع العام . ومع سيطرة أهل الثقة في معرض الخوف من أهل الخبرة ظهرت صور عديدة للفساد الإداري والتي اتخذت شكل المحسوبية ، والوساطة، والانتهازية ، والتحيز في فرص الترقي ، وتلقي العمولات ، واختلاس الأموال العامة ، فلقد بلغ حجم العمولات التي أتاحها القطاع العام لبعض السماسرة اللبنانيين مائة مليون جنية عام (١٩٦٠).[٣٧]

وإزاء انتشار ممارسات الفساد في الأجهزة الإدارية بهذه الصورة فلقد بلغت قضايا الاختلاس والسرقة أكثر بين (١٤٠٠) قضية عام (١٩٧١).[٣٨]

والخلاصة . أن ثمة محاولات جادة تمت خلال حقبة الثورة لكنها كانت إصلاحية أكثر منها ثورية ، كانت مركزية أكثر منها لامركزية ، وكانت سلطوية أكثر منها شعبية مما جعلها تشهد صوراً للفساد الإداري كان من الممكن تداركها ومواجهتها إلا أن التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في حقبتي الانفتاح والإصلاح الاقتصادي

قد خلقت العديد من المشكلات الجديدة التي ساعدت علي تعميق مظاهر الخلل البنائي بشكل أدي إلي استمرار مظاهر مختلفة من الفساد وظهور صور جديدة من الفساد الإداري ،

ثالثاً : فترة التحويلات الاجتماعية المعاصرة من الانتفاع إلي الإصلاح الاقتصادي :

لقد شهد المجتمع المصري في هذه المرحلة تغيرات عميقة علي كافة المجالات والأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لكن هذه التغيرات كانت غير متسقة بل هي مختلة، حيث لا تتم بشكل متناغم ، ولا توجد فروق واضحة في سرعة التي يتم بها ، المدى الزمني الذي حدث في المجتمع ، منها علي سبيل المثال حدوث عدم اتساق في التغير في المجالات الاجتماعية والثقافية المختلفة ، ومن ثم انبثقت كثير من المشكلات ، كما تفاقمت حدة التغيرات المختلة علي الجانب الاقتصادي حيث حدث اختلال بين الموارد الإنتاجية والموارد المالية ، وكذلك بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية والتوزيعية، وبين الصناعات الاستخراجية والتحويلية ، وقد أدي هذا الاحتلال الاقتصادي إلي اختلال في توزيع دخل الفرد حيث أنقسم مجتمع العاملين إلي غالبية ذات دخول محدودة ، ونصيب متدني من الدخل القومي وإلي أقلية ذات دخول مرتفعة ونصيب مرتفع .[٣٩] ولئن شهد المجتمع المصري تغيراً مختلاً علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فلقد خبر أيضاً تغيراً عميقاً علي مستوي منظومة القيم المنظمة للسلوك ، ومن المظاهر الدالة علي ذلك التغير ، تراجع قيم العمل المنتج أمام قيم الكسب ، وتدهور قيمة العلم والثقافة أمام الربح والثروة كما سادت الفردية بطريقة جعلت مصالح الفرد تعلو علي مصالح الجماعة والمجتمع بوصفها حلولاً مثلي .[٤٠]

وفي ظل هذه التغيرات التي صاحبت سياسة الانفتاح ، فقد دشنت هذه السياسة وسط عاصفة من الشعارات مستندة في ذلك علي مغازلة مشاعر الحرمان التي تعانيها الجماهير ، وتطلعها نحو حياة أفضل أظهرت للشعب أن الانفتاح سيجري في بلادنا مجري اللبن والعسل ، وأغدقت علي الجماهير وعوداً بالرخاء الآني ، حاملة لكل مواطن بشائر بتحقيق أحلامه وأمانيه ،

وقد خلقت هذه التطلعات واقعاً جديداً وملحة مؤكدة لبعض الفئات في ممارسة نشاطها في حرية ويسر ، وانغماس بعض الفئات الأخرى في السلوك الطرفي والاستهلاكي والاستفزازي ، وغزو الكماليات والمظهرية ، وظهور عمليات السلب والنهب والفساد ، وتراخي قبضة الدولة عن توجيه النشاط الاقتصادي ، وهذا إلي الجانب الإثراء الطفيلي لبعض الفئات ، وهي الظاهرة التي روجت لها بعض الكتابات تحت مفاهيم المغامرين والمضاربين ، وأثرياء الانفتاح والقطط السمان .(٤١)

لكن أخطر ما ترتب علي هذه التغيرات الجديدة هو استشراء ظاهرة الفساد في كافة أجهزة الدولة الإدارية والسياسية ، خاصة وأن عملية التنمية في تلك الفترة تحتاج في مراحلها المختلفة إلي تعامل بين أجهزة الدولة وبين العديد من المستثمرين المحليين والأجانب، ووفقاً للغة المصالح يتقاضي كبار رجال الإدارة والحكم ، العملات والسمسرة والرشوة نظير تسهيل الإجراءات وتخليص الأمور ، وبناء علي ذلك فإن هؤلاء المستثمرين لا يمكن أن يتجاهلوا جهاز الدولة ، ليس لأنهم مغرمون بالفساد والانحراف وإنما كل من الحكومة والقطاع العام يؤثران علي أكثر من نصف الإنتاج ويلقيان بظلهما في صورة لوائح قوانين تنظيم النشاط الاقتصادي علي كل القطاعات تقريباً . لذلك فإن ضمان صلة طيبة مع جهاز الدولة كان ضرورياً لأصحاب الثروات الجديدة من المستثمرين المحلين والأجانب إما لتكوينها أو لتأمينها .(٤٢)

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه جونار ميردال في تأكيده علي دور المصالح الاقتصادية المحلية

في خلق صور التسيب الاجتماعي بما في ذلك مختلف صور الفساد في ظل تضافر المصالح الاقتصادية بين الطبقات وتراخي سلطة الدولة أو ما أطلق عليه " الدولة الرخوة " soft state التي تقوم علي تضافر واتحاد المصالح بين الموظفين العموميين علي مختلف المستويات ، وبين بعض الأفراد والجماعات من أصحاب القوة والنفوذ ، وممارسة أعمال مختلفة من الفساد .(٤٣)

ومن أبرز آثار تراخي الدولة في ظل سياسيات التحرر الاقتصادي ما شهده المجتمع المصري من تفاقم مشكلات عديدة منها علي سبيل المثال تفاقم أزمة الإسكان خاصة في ظل تراجع الدولة في عمليات البناء للإسكان الشعبي في مقابل ظهور الإسكان الفاخر للطبقات الطفيلية ، وفي مجال التعليم انعدمت الثقة في المدارس الحكومية نظراً للتدهور الحاد في مجال التعليم وازدهرت في مقابل ذلك المدارس الخاصة ومدارس اللغات الأجنبية التي أصبحت حلماً يراود أولياء الأمور ، وتفاقمت حدة الدروس الخصوصية ، وعمت كل مراحل التعليم ، مما انعكس ذلك علي حدوث تمايزات اجتماعية حادة في كافة مراحل التعليم .[٤٤]

ولاشك أن تفاهم الأزمات وتفشي أنماط الفساد هو نتيجة منطقية لمجتمع أصبح فيه الربح والثروة هو المحرك الأساسي للمجتمع ، ومن هنا فإن ظاهرة الفساد تمثل خطورة كبيرة علي المجتمع بصفة عامة ، والحياة الاقتصادية بصفة خاصة ، لأن ما يؤدي إليه هذا الفساد من تجاهل العوامل الموضوعية في تقرير والتعاقدات الكبرى يضر بمصالح الاقتصاد القومي ضرراً بالغاً ، هذه بالإضافة إلي أن هذا السلوك المنحرف يؤدي إلي تراكم الثروات غير المشروعة ، وبالتالي زيادة قدرة رأس المال الحرام في الضغط علي المجتمع نحو مزيد من الانحراف ، ومزيد من قدرة وسيطرة وتحكم عناصر هذه المافيا في مسار المجتمع ومصالحة العليا وفقاً لا هوائها ومصالحها الذاتية .[٤٥] فضلاً عن أن الفساد الذي نتحدث عنه ليس عملية تقاس فقط بالأرقام فالمسألة أخطر من كمية الأموال المدفوعة في شكل رشاوى وعمولات وسمسرة ، إذ أن أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد ، والإفساد هو ذلك الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل ، وقيم المجتمع وسيادته حالة ذهنية لدي الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع والمبررات ما يبرر استمراره واتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية المصرية .[٤٦]

وبالتالي ينتشر الفساد في المجتمع كله ولا يقتصر غلي الفئات التي أشاعته ، ومما يساعد علي ذلك أيضاً تضييع الحدود الفاصلة بين المال العام والخاص لأن الخلط المتعمد بينهما يساعد علي انهيار كل الضوابط التي تحمي مسيرة المجتمع من الفساد ، وتنهار كل القيم والمثل التي تعلي من شأن الصالح العام ، كما أن المجتمع الفقير الذي يتعلق بأنماط استهلاكية تفوق إمكاناته فيمضي وقته لاهثاً وراء المال غير مبال بأي شئ آخر ، إنما يدمر نفسه وينغمس في براثن الفساد ومضاعفاته .(٤٧)

وفي الواقع أن تأثير سياسات التحرر الاقتصادي علي تفشي ظاهرة الفساد بإبعادها المختلفة ، تفرض علينا سؤالاً مهماً لابد من طرحه علي بساط البحث وهو : هل يشكل الفساد الإداري ظاهرة اجتماعية في المجتمع المصري في ظل سياسات التحرر الاقتصادي؟ أو بمعني آخر هل هناك تزامن بين انتشار مظاهرة الفساد الإداري وتطبيق سياسات التحرر الاقتصادي ؟

وقبل الشروع في الإجابة علي هذا التساؤل ، نحدد في البداية مفهوم الظاهرة الاجتماعية، والفرق بين الظاهرة السوية والظاهرة المرضية ؟

فالظاهرة الاجتماعية – كما يعرفها أميل دوركايم ـ هي عبارة عن ضروب معينة من السلوك والفكر يتحقق لها الاستمرار بحيث تظهر كوقائع اجتماعية متميزة عن الوقائع الفردية ومستقلة عنها ، ولكن تكتسب الوقائع الفردية الصفة الاجتماعية حينما تتجمع وتتفاعل لتشكيل صورة لهذا الكيان الواقع خارج الذوات الفردية ، وذلك لأن الظواهر الاجتماعية ليست نتاجاً للإدارة الإنسانية الفردية ، وإنما هي بمثابة انعكاس لظروف اجتماعية معينة أو رد فعل اجتماعي مسبق .(٤٨)

ووفقاً لذلك فإن محاولة تفسير الظواهر الاجتماعية ، والكشف عن مسبباتها يتم داخل السياق الاجتماعي الذي حدثت فيه الظاهرة ، أما عن الفروق بين الظاهرة السوية والظاهرة المرضية ، فإنه يتحدد بناء علي القدرة المحددة من السلوك الذي يتلاءم مع السياق الاجتماعي المحيط ، فإذا خرجت الظاهرة عن نمطها المعتاد والمألوف بالنظر إلي السياق الاجتماعي المحيط فإنها تكون بذلك ظاهرة مرضية وأما إذا لم تخرج عن هذا النمط المألوف فتصبح ظاهرة سوية .(٤٩)

واستنادا إلي ذلك فإن الظاهرة السوية هي تلك التي تتشكل بصورة يعم وجودها المجتمع كله ، أما ظاهرة المرضية فهي تلك التي تؤدي إلي بعض النتائج الضارة بالمجتمع أي إلي اضطراب المجتمع . لذا نلاحظ في إطار سياسات التحرر الاقتصادي بدأت تنشأ شبكة من مصالح بين السلطة والمال ، خاصة وأن بعض شاغلي المناصب الإدارية والسياسية أصبحوا يشكلون جزاءاً من بنية القطاع الخاص في مصر ولو من خلال أبنائهم وزوجاتهم وأقاربهم ، وفي مثل هذه الحالات تتلاشي الخطوط الفاصلة بين المصلحة الخاصة ، وفي ظل تشابكات العلاقة بين السلطة والمال تبرز العلاقة بين سياسات التحرر الاقتصادي وممارسات الفساد الإداري من خلال استغلال بعض فئات من القيادات الإدارية في الحكومة والجهاز الإداري لمواقعها الوظيفية ومناصبها في تقديم خدمات وتسهيلات بما يخالف القانون للقطاع الخاص مقابل الحصول علي مكاسب شخصية وعائلية في شكل هدايا ورشاوى وعمولات وخدمات وغير ذلك .(٥٠)

ففي عام (١٩٧٥م) علي سبيل المثال بلغت قضايا الاختلاس (٤١٢) قضية ، (٦٤) قضية رشوة ، (٢٦١) حالة تزوير ، (٣٨٣) حالة سرقة ، (٢٥٠) حالة إهمال

جسيم.[٥١] لدرجة أنه بلغ مجموعة قضايا استغلال النفوذ ، والحصول علي كسب غير مشروع عام (١٩٩٣م) حوالي (٥%) من مجموع العاملين بالدولة وخاصة في مجال الإدارات المحلية وشركات القطاع العام .[٥٢] كما كشفت تحقيقات محكمة جنايات الجيزة حول ثروة أحد المحافظين السابقين ، أن تدرج ثروته ليس طبيعاً ولا مشروعاً ، ولكنه كان وليد تصرفات غير مشروعة ، واستغلال نفوذه ، والتي لم يقتصر استغلالها علي تحقيق مكاسب مالية ضخمة بل استخدمها في الاستيلاء علي الشقق والعقارات التي تقع في دائرة محافظته ولأفراد أسرته .[٥٣] ولكن يذهب البعض في هذا السياق إلي أن الفترات السابقة لم تعدم وجود ظاهرة الفساد كما تبين في التحليل السابق ـ وهي نتائج بالطبع صحيحة إلي حد كبير ـ إلا أن الدرجة التي انتشرت بها ظاهرة الفساد في المجتمع المصري في ظل سياسات التحرير الاقتصادي كافية لتوضيح بين الفساد بكافة صورة في الفترة السابقة ، والفساد الإداري الآن حيث هذه الظاهرة أبعاداً جديدة ، وانخرطت فيها عناصر وقوي عديدة في ظل هذه السياسات ، وبخاصة مع ضعف عملية التحويل الديموقراطي الحقيقي من ناحية ، وهشاشة أجهزة الدولة في عديد من المجالات من ناحية ثانية ، وغياب أو ضعف قواعد ونظم وآليات الشفافية والمساءلة والمحاسبة من ناحية ثانية ، مما جعل الفساد الإداري أصبح الصلة بأجهزة الدولة ومؤسساتها بشكل واضح ، هذا يؤكد ما ذهب إليه هوجفلت **Hogvelt** من أن انتشار عملية الفساد داخل المجتمع تمثل عملية اتجار فهي تأخذ شكلاً نمطياً ، فالقوة تجارة من أجل الثروة ، والثروة تجارة من أجل السلطة ، والعكس ، فمن يقبل الرشوة يبيع السلطة بالمال ، ومن يقدم الرشوة يشتري السلطة بالمال .[٥٤] وفي ظل هذا المناخ يسهل ممارسة صور متنوعة من الانحراف والفساد بشكل عام ، والفساد الإداري بشكل خاص بحيث لا يصبح مقتصراً علي جماعة معينة بل يتسرب إلي جماعات عديدة ومتنوعة وفي مجالات وقطاعات مختلفة من الإدارات المحلية والمؤسسات الحكومية.

"استخلاصات أساسية "

بعد العرض الموجز للتحليل التاريخي البنائي لظاهرة الفساد الإداري في المجتمع المصري يمكن أن نستخلص عدداً من القضاياً الأساسية علي النحو التالي :-

(١) إن الفساد ظاهرة عامة في جميع المراحل التاريخية والنظم السياسة مع اختلاف في الدرجة من نظام إلي آخر ، ومن حقبة إلي أخري ولذلك فأنه يختلف من نظام إلي آخر ، ومن فترة زمنية إلي أخري .

(٢) إن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة مركبة تخلف فيها الأبعاد السياسة والاقتصادية والاجتماعية في مركب معقد من ناحية الواقعية ، ولذلك فإن ظاهرة الفساد الإداري شأنها شأن أي ظاهرة اجتماعية أخري لا تحدث نتيجة لعامل واحد بعينه وإنما هي نتيجة مجموعة من الظروف والعوامل التي تتفاعل في إحداثها وانتشارها.

(٣) إن ظاهرة الفساد الإداري ليست ظاهرة حديثة وإنما هي ظاهرة أصيلة في البناء الاجتماعي المصري . وإن كانت ثمة ظروف تاريخية تسهم في زيادة معدلاته وتنوع صوره وأشكاله (كالمناخ السياسي السائد ، والاستعمار ، ومصالح النخبة الحاكمة ، وطبيعة البرجوازية السائدة).

(٤) إن التغيرات البنائية التي واكبت تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي قد زادت من فرص حدوث ظاهرة الفساد في المجتمع المصري بسبب الخلل البنائي في تطبيق هذه السياسات وهشاشة أجهزة الدولة وغياب أو ضعف نظم المساءلة والمحاسبة ومبدأ الشفافية في الحياة الاقتصادية والسياسية .

(٥) إن الفساد لا يمكن عزله عن المناخ الذي يسود فيه ، والذي أن يسهل من انتشاره أو يحد منه ، وعلي هذا يعم الفساد في ظل المناخ السياسي الذي يدعم ويكرس أنماط العلاقات الشخصية والأبوية ، والعلاقات الاستغلالية ، وبالتالي تميل الحكومات التي يسود فيها هذا المناخ إلي تفضيل أشخاص ينتمون إلي أحزاب أو مناطق أو جماعات عرقية معينة ، كما أنها تسعي إلي وضع سياسات ثابتة تهدف إلي استمرار المزايا والمكاسب الخاصة للنخب السياسية والإدارية ،

ومن ثم فإن البحث عن استئصال الفساد تحديات هامة كتحدي التخلص من هذا المناخ العام ، وتحدي التخلص من التبعية بكافة أشكالها وتحقيق التنمية المستقلة والإرادة السياسية وإحداث ثورة ثقافية وأخلاقية لنقل المجتمع من مرحلة التقليد والتخلف إلي مرحلة التطور والتقدم .

الإجراءات المنهجية للدارسة

يتطلب فيهم ظاهرة الفساد الإداري صوره وأسبابه المختلفة في المجتمع المصري من خلال تحليل مضمون بعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية وإجراء بعض المقابلات المتعمقة مع حالات معينة ، مجموعة من الإجراءات المنهجية التي حاولت دراسة بعض التساؤلات والقضايا التي عرضنا لها في صدر هذا البحث ، لنعرض فيما يلي من الإجراءات المنهجية :-

١. عينة الدراسة :

تم اختيار جريدتي وفدا الدلتا ، وصوت الغربية لأنهما من أكثر الجرائد الإقليمية انتشاراً وشعبية في محافظة الغربية ، ولا أنهما يتعرضان لكافة مناشط الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والاقتصادية في إقليم وسط الدلتا ، كما يتعرضان كذلك لنشر كافة أشكال الانحراف والفساد في أجهزة الدولة والإدارة المحلية سواء بصورة صريحة أو ضمنية ، وفي ضوء ذلك تنقسم عينة المصدر إلي قسمين :-

الأول :

المادة الصحفية لجريدة وفد الدلتا ، وهي صحيفة إقليمية تصدر عن حزب الوفد الجديد بالغربية ، وتعبر عن الرؤية الحزبية المعارضة لإقليم وسط الدلتا الذي يشمل خمس محافظات الغربية ، وكفر الشيخ ، والدقهلية ، والمنوفية ، ودمياط وهي تصدر من طنطا ابتداءً من عام ١٩٩٨م ويرأس تحريرها محمد علي شتا وهي صحيفة شهرية .

الثاني :

المادة الصحفية لجريدة صوت الغربية ، وهي صحيفة مستقلة لا تعبر عن رأي حزب سياسي معين ، وقد صدر أول عدد منها في عام ١٩٩٧م ويرأس تحريرها أحمد عطلون وهي صحيفة تصدر شهرياً في منتصف كل شهر .

وقد تم اختيار عينة زمنية حسب حجم المادة ، وأهداف البحث لكل الأعداد التي صدرت في الفترة من أول أكتوبر ٢٠٠١م آخر ستمبر٢٠٠٢م ونظراً لأن هذه الصحف تصدر بصفة شهرية ، فقد بلغ حجم العينة (٢٤) عدداً وهي إجمالي الصحف التي صدرت خلال تلك الفترة موزعة مناصفة بين صحيفتي وفد الدلتا (١٢) عدداً وصوت الغربية (١٢) عدداً .

٢. طريقة تحليل المضمون Content Analysis:

استخدمت طريقة تحليل المضمون للكشف عما الصحافة من معلومات وأخبار ومعالجات صحفية بشأن ظاهرة خطيرة أخذت تغلغل في نسيج المجتمع المصري وهي ظاهرة الفساد الإداري ، وصوره وأنماطه ، وإخضاعها للتحليل عن طريق العد والقياس أو التحليل الكمي مع أخذ في الاعتبار بطريقة التحليل الكيفي لمضمون بعض المعالجات الصحفية ، تلك التي أصبحت الأكثر شيوعاً في بحوث الاتصال الجماهيري .[٥٥]هذا وقد مرت عملية تحليل المضمون بعده إجراءات منهجية تم تطبيقها في تحليل المادة الصحفية وهي أكثر كالآتي :-

(أ) اختيار مادة التحليل :

نظراً لكون الصحافة الإقليمية تمثل كياناً مستقلاً وحراً نابعاً من البيئة المحلية وهدفها خدمة هذا المجتمع ، وإلقاء الضوء علي قضاياه وأنشطته ومشاكله ، وظواهره السلبية ومنها ظاهرة الفساد الإداري ، فقد تم تحليل كل المواد الصحفية التي تناولت تلك الظاهرة سواء كانت إخبارية أو تفسيرية أو رأي أو غيرها .

(ب) اختيار وحدة التحليل :

كانت وحدة التحليل الأساسية التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث هي الوحدة الطبيعية للمادة الصحفية وهي الكلمة ، فضلاً عن وحدة الفكرة أو الموضوع الذي تدور حوله نمط المادة الصحفية ، أما وحدة القياس أو العد فكانت وحدة نمط المادة الصحفية كالأخبار ، والتحقيق ، والتقرير ، ووحدة الفكرة المتضمنة بها سواء كانت تحمل مضموناً صريحاً ومباشراً بتناول ظاهرة الفساد الإداري أو ضمنياً وغير مباشر ، بمعني يوجد اختلاف في أسلوب عرض هذه الظاهرة وطريقة تناولها الصحفي .

(ج) بناء فئات التحليل :

علي أساس أن أهداف البحث لا تتوقف فقط علي عد أو حصر حجم الفساد الإداري بل تتجاوز ذلك إلي قياس كل صور الفساد الإداري وأنماطه ، لذا فقد تم تقسيم وحدات التحليل وتصنيفها إلي فئات **Categories** يتم علي أساسها تحليل مضمون مادة الاتصال المرتبطة بمظاهر الفساد الإداري من خلال أعداد صحيفة تحليل مضمون تكون فئاتها طيعة أي عدد الفئات فيها محدودة بحيث يمكن السيطرة عليها من جانب المحلل ، ومن المعرف أن استمارة التحليل الطيعة هي تلك التي يتراوح عدد فئاتها ما بين خمس ، وعشر فئات ، لذا فقد اشتملت استمارة تحليل المضمون علي ست فئات هي :-

١. فئة تاريخ العدد .

٢. فئة موقع النشر .

3. فئة ماذا قيل : وتشمل سبع فئات فرعية هي فئة تقاضي رشوة ، فئة الاختلاس والاستيلاء علي المال ، وفئة المحسوبية والمحاباة ، وفئة استغلال النفوذ ، وفئة الإهمال والتسيب ، وفئة الغش والتزوير ، وفئة المخالفات الإدارية .
4. وفئة طريقة المعالجة وتشمل خمس فئات فرعية وهي فئة ، الخبر ، والتحقيق ، والحديث ، والمقال ، والتقرير .
5. وفئة أسلوب التناول وتشمل فئتين فرعيتين هما الوضوح أو الصراحة ، والضمنية .
6. وأخيراً فئة مصادر المادة الصحفية وتشمل صحفي بالجريدة ، وكاتب له عمود ثابت، وكاتب من خارج الصحيفة ، مسئول ، وغير محدد .

(د) ثبات التحليل :

تتفق غالبية الكتابات التي تناولت طريقة تحليل المضمون علي أن المشكلة التي تواجه الباحث الذي يستخدم هذه الطريقة هي تحقيق أكبر قدر من الدقة العملية مع المحافظة في الوقت نفسه علي الثراء الفكري والتحليل الكيفي الذي تشمله طريقة البحث ، وحيث أن الدراسة قد حرصت علي تصميم الفئات بصورة موضوعية ، فقد استخدمت لقياس ثبات التحليل بطريقة (دوب) التي تقوم علي تجربة الثبات بين الباحث ونفسه بإعادة تطبيق نفس الفئات علي ذات المادة المحللة بعد انقضاء فترة زمنية معينة .[٥٦] وبالتالي يقصد بالثبات ببساطة التوصل إلي نفس النتائج باستخدام نفس الإجراءات في التحليل إذا تمت إعادته مرتين أو أكثر من قبل الباحث نفسه أو مجموعة من الباحثين الآخرين بحيث يتم الحصول علي نفس النتائج إذا طبقت نفس الفئات علي نفس المضمون في أوقات مختلفة ، وقد قام الباحث بإعادة تحليل في فترتين مختلفتين لقياس درجة ثبات المحتوي المراد تحليليه ، وحسب النسبة المئوية للاتفاق بينهم ، وقد وصلت درجات الاتفاق بين المرتين إلي ما يلي :-

بالنسبة للفئات (٢) ، (٣) من مادة المحتوي وصلت النسبة المئوية للاتفاق إلي (٩٥%) وبالنسبة لفئة (٤) ، (٥) وصلت نسبة الاتفاق إلي (٩٧%) وكانت نسبة الاتفاق حول الفئة الأولي (١٠٠%) بالطبع .

(٣) الطريقة المقارنة :

وتقوم علي مقارنة بين مادة الاتصال والبيانات الخاصة بقضايا الدراسة بين صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية وصولاً إلي تحليل وتفسير التصورات المقدمة والمعبرة عن واقع ظاهرة الفساد الإداري وصوره وأسبابه .

(٤) أداة المقابلة المتعمقة : in depth interview

وقد استخدمت الأداة مع عينة محدودة من بعض القيادات الشعبية والتنفيذية في الإدارية المحلية من خلال إعداد دليل للمقابلة تضمن بيانات عن مدي الوعي بظاهرة الفساد الإدارية وحجمه ، وأشكاله وأسبابه والآثار الناجمة عنه .

الصحافة الإقليمية وتأكيد انتشار ظاهرة الفساد الإداري

علي أساس الدراسة الحالية تحاول تحديد ملامح ظاهرة الفساد الإداري من خلال الصحافة الإقليمية من خلال معرفة حجم هذه الظاهرة والأساليب المتبعة في عرضها وأهم أنماطها ثم استطلاع آراء بعض القيادات الشعبية والتنفيذية في أسباب ظاهرة الفساد الإداري والإجراءات المتبعة في مواجهتها ، والآثار الناجمة عنها ، فقد توصلت الدراسة إلي نتائج الآتية :-

أولاً : نتائج تحليل المضمون لظاهرة الفساد الإداري في الصحف الإقليمية :

ساعد تقسيم تحليل مضمون مادة الاتصال في الصحافة الإقليمية إلي عدة مستويات كما هو وضح من إجراءات المنهجية في الخروج بنتائج عكست اهتمام الصحافة الإقليمية ممثلة في صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية في إبراز ظاهرة الفساد الإداري علي النحو التالي:-

حجم اهتمام صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية بظاهرة الفساد الإداري :

لقد استحوذت ظاهرة الفساد الإداري علي اهتمام كبير في الصحيفتين وإن كانت صحيفة وفد الدلتا أبرزت اهتماماً عالياً بهذه الظاهرة ، فقد بلغ عدد التكرارات المرتبطة بموضوعات الفساد الإداري علي صفحاتها (١٠٣) موضوعاً بنسبة (٦٤%) من إجمالي التكرارات في الصحيفتين أما صوت الغربية فكان عدد تكرار موضوعات الفساد الإداري علي صحافتها (٥٨) موضوعاً بنسبة (٣٦%) من العدد الإجمالي وربما يرجع هذا الاهتمام المتزايد بظاهرة الفساد الإداري انعكاساً لواقع المجتمع المصري الذي يمر بفترة تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في إطار تطبيق سياسة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي أدت إلي آثار اجتماعية سلبية مثل تزايد ظواهر الفقر والبطالة والفساد وهذا ما جعل حجم ظاهرة الفساد وتزايد درجة انتشاره من أهم الإفرازات التي صاحبت تلك التحولات ، وبالتالي ضرورة إلقاء الضوء علي خطورة هذه الظاهرة وتأثراتها الذاتية علي عملية التنمية في المجتمع المصري ، لكن يرجع تزايد اهتمام صحيفة وفد الدلتا بهذه الظاهرة (الفساد الإداري) لكونها صحفية حزبية معارضة لأكثر الأحزاب السياسية شعبية بعد الحزب الوطني الديموقراطي ومحاولة قيامه بدور أساسي في الحياة الحزبية في المجتمع المصري .

(٢)أنماط الفساد الإداري في مضمون الصحف الإقليمية :

في إطار تحليل منظومة القضايا التي طرحتها الدراسة ، استخلاص أشكال الفساد الإداري ، وفي ضوء المتغيرات السريعة التحول الني مر بها المجتمع المصري ، برزت أنماط عديدة من الفساد تمثلت في سبع أنماط أساسية كشفت عنها نتائج تحليل المضمون موزعة علي النحو التالي :-

جدول رقم (١)

"توزيع أنماط الفساد في صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية"

التكرارات / أنماط الفساد	وفد الدلتا		صوت الغربية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
تقاضي رشوة	٨	٧,٨	٦	١٠,٣	١٤	٨,٧
الاختلاس والاستيلاء علي المال العام	٢٩	٢٨,٢	١٠	١٧,٢	٣٩	٢٤,٢
مخالفات إدارية	١٠	٩,٧	١٢	٢٠,٧	٢٢	١٣,٧
محسوبية ومحاباة	٥	٤,٨	٦	١٠,٣	١١	٦,٨
استغلال نفوذ	١٢	١١,٦	٩	١٥,٥	٢١	١٣,٠
إهمال وتسيب	٢٢	٢١,٤	٨	١٣,٨	٣٠	١٨,٦
غش وتزوير	١٧	١٦,٥	٧	١٢,١	٢٤	١٤,٩
الإجمالي	١٠٣	١٠٠	٥٨	١٠٠	١٦١	١٠٠

وبتأمل بيانات الجدول رقم (١) نلاحظ أن أكثر أنماط الفساد الإداري انتشاراً في صحيفة وفد الدلتا هي جريمة الاختلاس والاستيلاء علي المال العام وذلك بنسبة (٢٨,٢%) ثم يلها مباشرة الإهمال والتسيب بنسبة (٤,٢١%) ثم ظاهرة الغش والتزوير بنسبة (١٦,٥%)بينما حظيت الأنماط الأخرى للفساد الإداري مثل استغلال النفوذ ، مخالفات الإدارية ، وتقاضي الرشوة بنسب أقل ، كما يلاحظ أن صحيفة صوت الغربية أوضحت أن أكثر أنماط الفساد الإداري انتشاراً هي المخالفات الإدارية بنسبة (٢٠,٧%) ثم الاختلاس والاستيلاء علي المال العام بنسبة (١٧,٢%) . وهذا ما يوضح أن ظاهرة الاختلاس علي المال العام قد حظيت بالمرتبة الأولي في جريدة وفد الدلتا ، وفي المرتبة الثانية في جريدة صوت الغربية مما يعكس انتشار هذه الظاهرة في الجهاز الإداري بالدولة والإدارة المحلية وهي ولا شك ظاهرة خطيرة تؤثر علي إهدار المال العام وضياع فرص التنمية في المجتمع المصري ،

ومن ثم الحاجة ملحة لدعم وإيجاد آليات تحد من الظاهرة ، معالجة الظواهر السلبية التي تؤدي إليها ، حتى يمكن أن تستمر عملية التنمية وتحقق فرص مناسبة للتوزيع العادل بين فئات المجتمع إلا أنه وبشكل عام فإن تعدد صور الفساد الإداري وأنماطه الموزعة حسب الفئات الفرعية له والتي تم رصدها تعبر عن مدي انتشار ظاهرة الفساد الإداري بشكل لافت للنظر في الآونة الأخيرة ، كما يعبر عن مدي اهتمام الصحافة الإقليمية بإلقاء الضوء علية وإبراز أشكاله المختلفة .

(٣)موقع النشر ومعالجة ظاهرة الفساد الإداري في الصحيفتين :

ويقصد بموقع النشر ، مكان المادة الصحفية موضوع التحليل من الصحيفة الكلية ، حيث دلت الدراسات المتعلقة بتنظيم أبواب الصحيفة أن الموقع النشر بالصحيفة له أثره البالغ الأهمية في معالجة المادة الصحفية ، فالخبر الذي ينشر بالصفحة الأولي والمانشيت الرئيسي فضلاً عن أنه يمثل موضوع الساعة في الصحيفة ، ثم يأتي بعد ذلك الخبر الذي نشر في الصفحة الأخيرة والصفحة الثالثة ، ثم يأتي الخبر في أهمية أقل في الصفحات التي تأتي بعد ذلك وهذا ما يوضحه الجدول التالي :-

جدول رقم (٢)

"موقع النشر ومعالجة ظاهرة الفساد الإداري في صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية"

موقع النشر / الصحف الإقليمية	صفحة أولي		صفحة داخلية		صفحة أخيرة		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وفد الدلتا	٣٥	٣٤	٥٠	٤٨,٥	١٨	١٧,٥	١٠٣	١٠٠
صوت الغربية	١٢	٢٠,٧	٤٤	٧٥,٩	٢	٣,٤	٥٨	١٠٠
الإجمالي	٤٧	٢٩,٢	٩٤	٥٨,٤	٢٠	١٢,٤	١٦١	١٠٠

وتشير المعطيات المبينة في هذا الجدول إلي تركيز معالجة ظاهرة الفساد الإداري في صحيفتين علي الصفحات الداخلية بنسبة (٤٨,٥%) في وفد الدلتا ، (٧٥,٩%) في صوت الغربية ، بينما نلاحظ أن هناك تفاوتاً واضحاً في معالجة هذه الظاهرة في صحيفة وفد الدلتا علي الصفحات الأولي بنسبة (٣٤%) ،

الأشكال الصحفية / الصحف الإقليمية	إخبارية		تحقيق		حديث		مقال		تقرير		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وفد الدلتا	٢٥	٣٤	٣١	٣٠,١	٤	٣,٩	١١	١٠,٧	٢٢	٢١,٣	١٠٣	١٠٠
صوت الغربية	٢١	٣٦,٢	١٥	٢٥,٩	٦	١٠,٣	٧	١٢,١	٩	١٥,٥	٥٨	١٠٠
الإجمالي	٥٦	٣٤,٨	٣٦	٢٨,٦	١٠	٦,٢	١٨	١١,٢	٣١	١٩,٩	١٦١	١٠٠

وعلي الصفحة الأخيرة بنسبة (١٧,٥%) في حين تناولت صحيفة صوت الغربية هذه الظاهرة في الصفحة الأولي بنسبة (٢٠,٧%) ولم تتناول الصفحة الأخيرة هذه الظاهرة إلا بنسبة (٣,٤%) فقط ، كما أوضح التحليل الكيفي اهتمام صحفية وفد الدلتا بظاهرة الفساد الإداري اهتماماً أعمق وبرؤية أشمل من اهتمام صحيفة صوت الغربية بهذه الظاهرة ، فلقد أفردت صحيفة وفد الدلتا بعض المانشيتات الرئيسية في الصفحة الأولي موضوعات تدور فكرتها حول الإعلان عن قضايا جديدة للفساد الإداري بمحافظة الغربية .[٥٧]

وموضوعاً آخر تحت عنوان "تحقيقات موسعة في قضايا فساد جديد بالغربية تشمل قضايا رشوة وإهدار للمال العام .[٥٨] "أما صحيفة صوت الغربية فكانت معالجتها لظاهرة الفساد الإداري تتسم بالطابع السطحي ، والتحليل الجزئي لبعض القضايا الخاصة بالفساد في قطاعات التعليم ، والصحة ، والأزهر ، والقيادات السياسية .[٥٩]

(٤)الأشكال الصحفية لمعالجة ظاهرة الفساد الإداري في الصحيفتين:

وهي تتعلق بأنماط الأشكال الصحفية التي تتخذها المادة الإعلامية في معالجة قضايا الفساد الإداري ، ولما كانت الصحافة الإقليمية هي موضوع التحليل في الدراسة الحالية فقد تم تنميطها كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٣)

الأشكال الصحفية في معالجة ظاهرة الفساد الإداري

والتأمل لمعطيات هذا الجدول يلاحظ أن مادة الاتصال في صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية قد استخدمت خمس أشكال أو قوالب صحفية في معالجة ظاهرة الفساد الإداري تتمثل فيما يلي :-

أ- الأشكال الإخبارية :

وقد استخدم هذا النوع من القوالب الصحفية في معالجة موضوع الفساد الإداري بشكل متكرر في صحيفتين وذلك لأن الخبر يرتبط بالأمور الجوهرية في المجتمع ، فهو ليس معلومة تعني فرداً معيناً بل معلومة لها مدلولها المجتمعي ، لذا فقد استخدم في صحيفة صوت الغربية بنسبة (٣٦,٢%) من إجمالي تكرارات القوالب الصحفية المستخدمة في معالجة ظاهرة الفساد الإداري.

ب- التحقيق الصحفي :

والتحقيق هو تغطية تحريرية مصوره تضيف مزيداً إلي خبر جديد أو تناول موضوعاً أو مشكلة هامة .[٦٠]

ولذا يعتبر التحقيق من أهم القوالب الصحفية في إبراز قضايا الفساد وإلقاء الضوء عليها لأنه يعرض هذا الموضوع بشكل متكامل وشامل ، يتناول وجهات النظر المختلفة ، لذا فقد استخدم هذا الشكل من طرق المعالجة الصحفية بنسبة (٣٠,١%) في صحيفة وفد الدلتا وبنسبة (٢٥,٩%) في صحيفة صوت الغربية وهذه النسبة تشير إلي اهتمام الصحف الإقليمية بالتحقيق الصحفي في معالجة قضية خطيرة مثل الفساد الإداري ولها مصاحبها الاجتماعية السلبية علي كيان المجتمع .

جـ - الحديث :

وقد استخدم هذا النوع من أشكال الصحيفة بنسب متفاوتة في معالجة ظاهرة الفساد الإداري ، فقد استخدام في صحيفة وفد الدلتا بنسبة (٣,٩%) بينما استخدامه صوت الغربية بنسبة (١٠,٣%) من نسبة استخدامها للأشكال الصحفية المختلفة في معالجة موضوع البحث .

د – المقال :

وتشمل فئة المقال أشكالاً مختلفة منها المقال الافتتاحي الذي يعبر عن وجهة نظر الصحيفة كمؤسسة ، ويكون للمقال مكان ثابت وله عنوان ثابت ، والمقال العمودي المخصص لأحد كتابها أو أحد الكتاب من خارج جهازها التحريري ثم المقال التحليلي الذي يعرض القضايا والأحداث في شكل مقال أقرب ما يكون إلي الدراسة ويقدم فيه وجهة نظر الكاتب فيها ووجهات النظر المعارضة التي قد يرد عليها ، وقد استخدم المقال بأنواعه المختلفة في معالجة ظاهرة الفساد الإداري في صحيفة وفد الدلتا بنسبة (١٠,٧%) بينما استخدم المقال صوت الغربية بنسبة (١٢,١%) من نسب استخدام الصحيفة للأشكال المختلفة في معالجة هذه الظاهرة ، فلقد نشرت صحيفة وفد الدلتا عدة مقالات حول ظاهرة الفساد منها مقال عادل صبري مدير تحرير الجريدة الذي القي الضوء فيه علي النظام الإداري والخلل الموجود فيه ، ويري تزايد ظاهرة الفساد والمصائب المنتشرة في هذا النظام .[٦١]

ومقال آخر لنفس الكاتب تحت عنوان "سرقوا الصندوق يا حكومة " حيث يعرض فيه لمدي تحول الصندوق إلي عمليات الفساد منظمة ، ومستنقع للرشاوى والنهب العظيم وإهدار المال العام .[٦٢]

هـ - التقرير :

وعادة ما تكون التقرير الصحفية مختصرة وغالباً ما تتعرض للمشكلة دون إبداء الرأي للمحرر الصحفي ، بينما يكون الرأي للوزير أو المسئول المختص وقد استخدم هذا الشكل من طرق المعالجة الصحفية بنسبة (٢١,٣%) في صحيفة وفد الدلتا وبنسبة (١٥,٥%) في صحيفة صوت الغربية من إجمالي تكرارات القوالب الصحفية المستخدمة في معالجة ظاهرة الفساد الإداري بشكل محدد وواضح لجمهور القراء .

(٥) مصادر المعالجة الصحفية لظاهرة الفساد الإداري :

أظهر تحليل المضمون أن هناك مصادر أساسية لتشكيل المواد الصحفية التي ترتبط بمعالجة ظاهرة الفساد الإداري في صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية يوضحها الجدول التالي:

مصادر المعالجة / الصحف الإقليمية	صحفي بالجريدة		مسئول		كاتب له عمود ثابت		كاتب من خارج الصحيفة		غير محدد		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وفد الدلتا	٥٥	٥٣,٤	١٦	١٥,٥	٨	٧,٨	٣	٢,٩	٢١	٢٠,٤	١٠٣	١٠٠
صوت الغربية	٢٤	٤١,١	٦	١٠,٣	٧	١٢,١	-	-	٢١	٣٦,٢	٥٨	١٠٠
الإجمالي	٧٩	٤٩,١	٢٢	١٣,٧	١٥	٩,٣	٣	١,٩	٤٢	٢٦	١٦١	١٠٠

جدول رقم (٤)

مصادر المعالجة الصحفية لظاهرة الفساد الإداري

وتكشف القراءة السريعة لبيانات هذا الجدول أن أكثر المصادر الصحفية هي:-

(أ)الصحفيون والمحررون :

حيث شكلت هذه النوعية من مصادر الصحفية أعلي النسب في كل من صحيفتي ود الدلتا وصوت الغربية في معالجتها لظاهرة الفساد الإداري حيث بلغت نسبة (٥٣,٤%) في جريدة وفد الدلتا بينما بلغت (٤١,١%) في جريدة صوت الغربية .

(ب) المسئولين الحكوميون :

ولقد مثلت المصادر الحكومية من المسئولين المصادر الثاني في معالجة ظاهرة الفساد الإداري والانحرافات الوظيفية بنسبة (١٥,٥%) في جريدة وفد الدلتا في مقابل (١٠,٣%) في جريدة صوت الغربية .

(ج) الكتاب :

وقد مثل الكتاب الذين لهم أعمدة ثابتة سواء داخل الصحيفة أو خارجها المصدر الثالث في معالجة ظاهرة الفساد الإداري بجريدة وفد الدلتا بنسبة (١٠,٧%) في مقابل (١٢,١%) في صحيفة صوت الغربية .

لكن لوحظ أن هناك نسبة كبيرة من معالجات الصحيفة لظاهرة الفساد الإداري غير محددة المصادر حيث بلغت في جريدة وفد الدلتا بنسبة (٢٠,٤%) في مقابل (٣٦,٢%) في جريدة صوت الغربية ، وقد يرجع ذلك إلي محاولة بعض الصحف إحاطة جانب السرية حول بعض المصادر الصحفية للفساد أو الإشارة إلي قضايا الفساد بشكل رمزي أو ضمني .

(٦)أسلوب التناول في معالجة المادة الصحفية لظاهرة الفساد الإداري :

استخدم التحليل فئتين رئيستين من فئات أسلوب التناول وهما فئة الوضوح وفئة الضمنية ، ويقصد بالوضوح Explicitness أن تكون المعالجة الصحفية متسمة بالصراحة في ذكر وقائع وحقائق عن ظاهرة الفساد ، وموقع حدوثها والأشخاص أو الشخص الذي ارتكبها وبذلك تشمل هذه الفئات كل المعالجات الصحفية التي قدم فيها الصحفي حقائق ومعلومات ونتائج محددة بشأن جريمة الفساد . أما فئة الضمنية Implicitness فهي التي تتضمن وقائع عامة عن الفساد غير محددة وتشير بشكل رمزي إلي بعض قضايا الفساد ولا يذكر فيها أسماء الشخصيات التي ارتكبتها ولتوضيح أسلوب المعالجة فقد جاء موضوع الجدول التالي :-

جدول رقم (٥)

"أسلوب التناول للمعالجة الصحفية "

أسلوب التناول / الصحف الإقليمية	صريح		ضمني		غير محدد		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وفد الدلتا	٦٣	٦١,٢	٣١	٣٠,١	٩	٨,٧	١٠٣	١٠٠
صوت الغربية	١٦	٢٧,٦	٤٢	٧٢,٤	-	-	٥٨	١٠٠
الإجمالي	٧٩	٤٩,١	٧٣	٤٥,٣	٩	٥,٦	١٦١	١٠٠

وبتأمل البيانات الموضحة بهذا الجدول يتضح أن المواد الصحفية بأنماط الفساد السبعة

التي تضمنتها استمارة تحليل المضمون تنوعت في أسلوب التناول بين الوضوح والضمنية بين صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية، فقد استخدمت صحيفة وفد الدلتا أسلوب أوضح في التناول لا أكثر من (٦٣) مرة بنسبة (٦١,٢%) في مقابل (٣١) مرة بنسبة (٣٠,١%) لأسلوب الضمنية وحوالي (٨,٧%) كان أسلوب التناول غير محدد ، بينما استخدم أسلوب الوضوح في التناول بصورة أقل في صحيفة صوت الغربية بحوالي (١٦) مرة بنسبة (٢٧,٦%) في مقابل (٤٢) مرة بنسبة (٧٢,٤%) لأسلوب الضمنية ورغم أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت مدي جدية كل أسلوب من هذين الأسلوبين في عملية الاتصال إلا أن غالبية النتائج تؤكد أن المادة الصحفية التي تتضمن صراحة وقائع محددة ومعلومات واضحة أكثر قدرة علي كشف الحقائق والوصول إلي الأهداف والتي تبغي الوصول أليها ، هذه ما يبين مميزات الوضوح والصراحة في أسلوب التناول بما يسمح بأهمية استخدامه في معالجات الصحفية .[٦٣]

ثانياً : تحليل نتائج الدراسة الميدانية لبعض القيادات الشعبية والتنفيذية في محافظة الغربية :

أ- الخصائص الديموقراطية لأفراد العينة :

يتضح من خلال دليل المقابلة أن نصف حالات العينة والبالغ عددهم (٦) حالات قد اختيروا من القيادات الشعبية من العدد الإجمالي للعينة ، والبالغ عددهم (١٢)حالة ، والنصف الآخر من القيادات الإدارية في الحكم المحلي .

كما يتضح أن ثلثي حالات الدراسة من الذكور في مقابل ثلث العينة من الإناث ، ومن حيث المستوي التعليمي ، فإن جميع أفراد العينة من المتعلمين لكن تقع الغالبية العظمي منهم من الحاصلين علي مؤهلات جامعية بنسبة (٤٨,١%) في مقابل (٢٥%) للمؤهلات المتوسطة ، (١٦,٦%) لمؤهلات الأقل من المتوسطة . أيضاً تكشف البيانات إن تلك القيادات تقع ضمن أربع شرائح عمرية تضم الفئة العمرية من (٥٠-٦٠) غالبية أفراد العينة بنسبة (٤١,٧%) ثم الفئة العمرية من (٤٠-٥٠) وتبلغ نسبتها (٢٥%) فالفئة العمرية من (٦٠-٤٠) وتبلغ نفس النسبة السابقة ، وأخيراً تأتي الفئة العمرية (الأكثر من ٦٠ عاماً) وتبلغ نسبتها (٨,٣%) من إجمالي أفراد العينة . ولعل ارتفاع المستوي العمري بين أفراد العينة يرجع في المقال الأول إلي طبيعة العمل القيادي في مجتمعنا يتطلب مستوي عمرياً ناضجاً ، وخبرة طويلة في الحياة العملية ومن حيث موطن الإقامة ، فالغالبية منهم ينتمون إلي أصول حضرية حيث يبلغ حجمهم ثلثي أفراد العينة في مقابل ثلث أفراد العينية للأصول الريفية .

ب- الفساد الإداري والتصور الواقعي لأسبابه وآثاره :

وقد حاولت الدارسة في البداية التعرف علي آراء أفراد العينة نحو مدي وجود فساد في أجهزة الإدارية المحلية أم لا ؟

وتوضح نتائج المقابلات أن هناك إجماع من جانب القيادات الشعبية والإدارية علي وجود بعض أشكال الفساد الإداري في أجهزة الإدارة المحلية وبخاصة التي ترتبط بتعاملات يومية مع الجماهير ، وتجعل الموظف يتحكم بسلطة في تعطيل الإجراءات الإدارية أو التماطل في تنفيذها ، مما يجعل بعض الأفراد تستخدم أساليب غير مشروعة لسرعة إنهاء هذه الإجراءات أو تسهيل أمورهم الإدارية ،

وهذا ما يبين ظاهرة الفساد الإداري وثيقة الصلة بأجهزة الدولة الإدارية ، خاصة في ظل بروز شبكات من العلاقات والتحالفات والمصالح المشتركة بين السلطة والمال والتي تترجم في كثير من الأحيان إلي ممارسات فاسدة وأساليب غير مشروعة ، لذا فقد حاولت الدراسة التعرف علي أسباب الفساد الإداري ودوافعه ، وتوضح نتائج المقابلات المتعمقة أن هناك مجموعة من العوامل لحدوث ظاهرة الفساد الإداري وانتشارها في الأجهزة المحلية يأتي في مقدمتها ضعف الأجور والمرتبات بالدولة ومن أمثلة الأقاويل التي ترددها بعض الحالات في ذلك:"لو الحكومة بتدي مرتبات كويسة ماكنش حد انحراف وسرق " ، "الموظف لو عايش علي مرتبه كان شحت " ، " الدولة بترفع الأسعار علي طول ومابتزوتش المرتبات بالصورة المطلوبة ودا دايماً بيساعد الموظفين علي الرشوة والاختلاس "كما أن هناك أسباب أخري للفساد تتمثل في ضعف أجهزة الرقابة الشعبية والإدارية ، ثم بطئ الإجراءات الإدارية وتعقدها بل وتضاربها في بعض الأحيان ، وحماية بعض رموز السلطة الإدارية للأفراد المفسدين من صغار الموظفين وهذا ما تؤكده بعض الافتراضات النظرية من أن هناك ارتباط بين السلوكيات السياسية والإدارية المرتبطة بالسلطة القائمة والسلوكيات الفاسدة علي النحو يخدم الهيمنة والاستغلال الاجتماعي .[٦٤]

أما عن أهم الدوافع المشجعة علي ارتكاب جريمة الفساد فتتمثل في الحصول علي الثروة والمال ، أو الحصول على فرص للترقي أو الشعور باحتمال الإفلات من العقاب لصعوبة الإدانة أو بدافع المحاباة للأقارب أو الأصدقاء ، لذا فقد حاولت الدراسة التعرف على سلوك أفراد العينة عن كيفية التصرف في حالة لو طلب قريب منه أو أحد الأصدقاء مصلحة شخصية له على حساب مصلحة العمل الذي يعمل فيه ، فتبين من إجابات المبحوثين أن أكثر من إجابات المبحوثين أن أكثر من نصف أفراد العينة بقليل (٧) حالات أكدوا أنهم يساعدونه علي قضاء هذه المصلحة في مقابل (٥) حالات أكدوا أنهم لا يساعدونه طالما أنهما تخالف مصلحة العمل .

وإذا كان من الممكن أن نعتبر الإجابة علي السؤال غير المباشر سؤالاً إسقاطياً يكشف عن أن أداء الخدمات الشخصية للأقارب أو الأصدقاء هي أحدي الدوافع المسببة للفساد الإداري في المجتمع ، وهذا ما يبين أن العوامل المسببة للفساد ودوافعه متفاعلة ومتداخلة مع بعضها البعض في إحداث هذه الظاهرة ، وبالتالي لا يمكن أن ترجع إلي عامل واحد بعينة ، وهذا ما تؤكده كثير من الدراسات العلمية التي أرجعت الأسباب الأساسية للفساد إلي شبكة معقدة من العوامل الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية أسباب تتعلق بالطمع والجشع والولع بالحياة المترفة داخل الجماعة الحاكمة .(٦٥)

لكن في الواقع أن الفساد الإداري ينتشر إذا كانت عواقب الإمساك بالمخالف ومعاقبته منخفضة بالمقارنة بالمنافع ، خاصة وأن الموظفين يتحكمون في توزيع منافع وتكاليف تزيد قيمتها كثيراً عن رواتبهم ، لذا يصبح الفساد منتشراً إذا كانت أجور العاملين بالدولة المنخفضة ، وبالتالي فإن العاملين يسعون إلي تكملة أجورهم بمدفوعات غير مشروعة للعيش في مستوي الطبقات القادرة .

أما عن أهم الآثار الناجمة عن تفشي ظاهرة الفساد الإداري من وجهة نظر أفراد العينة ؟

في الواقع تؤكد الدراسات العلمية أن الآثار التي يطرحها الفساد المجتمع بشكل عام وعلي الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص لا يمكن أن تكون إلا سلبية وخطيرة ، وخاصة عندما يكزن الفساد منتشراً ومتغلغلاً فيه ، ورغم ذلك فإن هناك بعض الاتجاهات النظرية وبخاصة الوظيفية تشير إلي أن هناك أيضاً أثار إيجابية للفساد وأنه أحد العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية ، وأن هذا العنصر يقوم بوظائف ثابتة في البناء الاجتماعي .(٦٦) فمثلاً قد يسمح الفساد يتجاوز قاعدة لا لزوم لها أو يسهل الإجراءات البيروقراطية لأنه كما يقول - جيمس سكوت Scott أن دافع العمولات ، والرشوة للقيادات البيروقراطية من جانب رجال الأعمال يساعد علي اختصار الإجراءات المعقدة وسرعة تنفيذها لتوفير الوقت والجهد .(٦٧)

وبالرغم من هذه المبررات الإيجابية للفساد إلا أن الفساد لا يمكن الدفاع عنه وتبريره ، لأن انتشار الفساد يعرقل التنمية ويقوض الشرعية ويفسد الأخلاق العامة لذا فقد أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة أن جميع الآثار الناجمة عن الفساد الإداري سلبية وخطيرة علي المجتمع المصري ، وتتمثل أهم هذه الظاهرة في تفشي السلبية واللامبالاة والتسيب بين أفراد المجتمع ، وضعف الشعور بالانتماء والولاء الوطني ، وانخفاض الكفاءة الفنية والإدارية وتدهور عمليات التنمية وإنجازاتها وحرمان المجتمع من موارده من خلال الأموال المهربة إلي الخارج. وهذا يتسق مع ما ذهبت إليه بعض الدراسات العلمية من أن وجود الفساد وانتشاره يعوق عملية التنمية ويهدر الإمكانات المتاحة لأنه يؤدي إلي إدخال الأساليب غير العقلانية ، وتغليب المصلحة الخاصة علي العامة ، وعدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب ، فقد لا يكون القرار المتخذ بخصوص تنفيذ مشروع معين مثلاً هو الأفضل أو الأنسب ومع ذلك يتخذ القرار لوجود مزايا مادية أو معنوية تتحقق لمتخذ القرار مما يؤثر بطريقة سلبية علي عملية التنمية .[٦٨] فضلاً عما يترتب من فساد الإدارة من تبديد للأموال العامة وهذا يتضح من انخفاض العوائد التي تحققها الدولة من أموالها المستثمرة في المشروعات العامة .كما حاولت الدارسة التعرف علي الإجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة ظاهرة الفساد الإداري ؟

وتكشف نتائج المقابلات أن الدولة تتخذ عدة إجراءات لمكافحة هذه الظاهرة – وإن لم تكن الصورة فعالة غالباً – فتتمثل فيما تقوم به المجالس الشعبية والنيابية في مراقبة أعمال الحكومة ، والتي تعتمد في معظمها علي استجوابات الإحاطة للوزراء وكبار المسئولين بالدولة ، وجود نظم وهيئات قضائية ورقابية للمساءلة والمحاسبة ، بالإضافة إلي وجود بعض التنظيمات من المجتمع المدني في الكشف عن بعض مظاهر الفساد ثم أخيراً دور الصحافة القومية والحزبية في الكشف عن بعض مظاهر الفساد وصوره في قطاعات الدولة المختلفة

وبرغم من قيام هذه الأجهزة بدور مهم في مكافحة الفساد والتقليل من حدته إلا أن مثل هذه الإجراءات تعتبر بصفة عامة محدودة لذا فقد حاولت الدراسة الوقوف علي تصور أفراد العينة لكيفية القضاء علي ظاهرة الفساد في الجهاز الإداري والتخفيف من حدته .

وقد أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة أن رؤية المبحوثين لمواجهة ظاهرة الفساد والتخفيف من حدته تتطلب ضرورة رفع مستوي الأجور للعاملين بالدولة وتقليل حدة الفقر ، وإحكام الرقابة الشعبية علي الأجهزة الحكومية والاهتمام بالاختيار السليم والكفء للقيادات العليا في الأجهزة الحكومية والعامة مع ضرورة تنمية الوازع الديني والأخلاقي ونشر الوعي بمخاطر الفساد وأثاره علي حياة المجتمع المصري ، وهذا ما يؤكد أن مواجهة الفساد والقضاء عليه لا تعتمد علي عنصر واحد بل تتطلب استراتيجية متعددة الجوانب للسيطرة علي الفساد تبدأ بإصلاح الخدمة العامة (من خلال زيادة الأجور وتقييد المحسوبية في الرقية والتوظيف).[٦٩] وتقليل فرص الفساد الإداري أمام المسئولين من خلال تقليل السلطة التقديرية للموظفين ، كذلك ضرورة تعزيز . خضوع للمساءلة وتقوية آليات الرصد والعقاب ، فضلاً عن الرقابة من جانب الأجهزة التشريعية والموظفين العاديين من خلال إبداء الرأي والمشاركة ويمكن أن تساعد هذه الاستراتيجية ليس فقط في السيطرة علي الفساد الإداري ولكن أيضاً في تحسين أداء الخدمات وتطوير المؤسسات العامة .

الخاتمة والاستخلاصات العامة

حاول هذا البحث أن يتعرف علي واقع ظاهرة الفساد الإداري في قطاع هام من قطاعات المجتمع المحلي وهو الإدارة المحلية من خلال تحليل مضمون صحيفتي وفد الدلتا ، وصحيفة صوت الغربية ، وأجراء بعض المقابلات المتعمقة مع عينة محدودة من القيادات الشعبية والتنفيذية في محافظة الغربية ، وفي إطار ذلك انطلقت الدراسة من رؤية نظرية تري أن الفساد الإداري هو نتاج لسياق بنائي قائم علي العلاقات الاستغلالية المصاحبة لحيازة السلطة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية والمؤسسات العامة المختلفة ، حيث يستغل من لا يحوز السلطة من قبل حائزي السلطة البيروقراطية والسياسية في إطار البناء الاجتماعي الشامل ، وبالتالي أصبح ينظر للفساد ليس باعتباره شيئاً عرضياً ، وعابراً بل كظاهرة اجتماعية متأصلة في البناء الاجتماعي ، وتغير منظور إدراكه من المستوي الفردي إلي مستوي الهيكلي ، ومن المستوي المحلي إلي مستوي التنظيم العابر للحدود : وفي محاولة تحقيق أهداف الدراسة فقد تم طرح عدد من التساؤلات وفق المتطلبات التحليلية للدارسة علي النحو التالي :-

التساؤل الأول : هل تبين الصحافة الإقليمية التصور المطلوب للجمهور عن ظاهرة الفساد الإداري في محافظة الغربية وما الأهمية النسبية التي أولتها كل صحيفة لهذه الظاهرة ؟

أوضحت نتائج التحليل اهتمام الصحافة الإقليمية بإبراز قضايا الفساد الإداري في المجتمع المحلي ، ولكن تبين اهتمام صحيفة وفد الدلتا بهذه الظاهرة بصورة أكثر وبرؤية أعمق من اهتمام صحيفة صوت الغربية بهذا الموضوع ، حيث بلغ عدد الموضوعات المرتبطة بهذه الظاهرة (١٠٣) موضوعاً (٦٤%) في مقابل (٥٨) موضوعاً بنسبة (٣٦%) من العدد الإجمالي للموضوعات في الصحيفتين ، وربما يرجع هذا الاهتمام الواضح في صحيفة وفد الدلتا لأنها صحيفة حزبية معارضة لأكثر الأحزاب السياسية شعبية بعد الحزب الوطني الديموقراطي ، ومحاولة قيامة بدور مهم في الحياة السياسية .

التساؤل الثاني : ما صور الفساد الإداري وأنماطه كما تعكسها الصحافة الإقليمية؟

وقد كشفت نتائج التحليل عن وجود أنماط متعددة للفساد الإداري سواء في صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية وكان من أهميتها الاختلاس والاستيلاء علي المال العام ، والإهمال والتسيب ، والمخالفات الإدارية والمحسوبية والمحاباة للقارب ، والغش والتزوير وأخيراً تقاضي الرشوة ، وهذا ما يعبر عن اهتمام الصحافة الإقليمية بتسليط الضوء علي معظم صور الفساد الإداري وغالبية أشكاله المختلفة .

التساؤل الثالث : ما أساليب الصحافة الإقليمية التي استخدمتها في إبراز ظاهرة الفساد الإداري والتي قصدت من ورائها تشكيل وعي الجمهور ضدها ؟

أوضحت نتائج تحليل مضمون مادة الاتصال في صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية استخدام خمسة أشكال أو قوالب صحفية في معالجة ظاهرة الفساد الإداري وكان أكثرها استخداماً ، القوالب الإخبارية ، والتقارير ، والتحقيقات الصحفية ثم استخدمت قوالب أخري بنسبة أقل مثل المقالات والأحاديث الصحفية ، وهذا ما يعبر عن تنوع الأشكال الصحفية في معالجة ظاهرة الفساد الإداري لتشكيل وعي الجمهور ضدها ، كما استخدمت المعالجة الصحفية في أسلوب التناول أساليب الوضوح أو الصراحة والضمنية ، وإن كانت السمة الغالبة للتناول هو الأسلوب الصريح وخاصة في جريدة وفد الدلتا نظراً لتميز هذا الأسلوب – كما تؤكد بحوث الاتصال – بالقدرة علي الطرح الجذاب للموضوع أمام الجمهور .

التساؤل الرابع : ما تصور القيادات التنفيذية والشعبية لأسباب الفساد الإداري والآثار الناجمة عنه ، وسبل مواجهته ؟

وقد كشف نتائج المقابلات المتعمقة عن وجود مجموعة من الأساليب والعوامل لحدوث ظاهرة الفساد الإداري يأتي في مقدمتها ضعف الأجور والمرتبات للعاملين بالدولة ، ثم ضعف أجهزة الرقابة الإدارية الشعبية ، وبطئ الإجراءات الإدارية وتعقدها ، والعلاقات الشخصية ، وانعكاساً لذلك فقد أوضحت النتائج عن أن هناك آثار سلبية لظاهرة الفساد الإداري كان من أهمها تفشي السلبية واللامبالاة ، وضعف الشعور بالانتماء والولاء ،

وإعاقة عملية التنمية وتبديد الموارد المتاحة للدولة ، وارتباطاً بذلك فقد أماطت الدراسة اللثام عن أن مواجهة ظاهرة الفساد الإداري لا تعتمد علي عنصر واحد بعينة بل تتطلب استراتيجية شاملة متعددة الأبعاد لمواجهة ظاهرة الفساد والقضاء عليه تبدأ بإصلاح وضع الموظفين من حيث إصلاح جدول الأجور والمرتبات وتحسين الخدمات العامة والاختيار السليم والكفء للقيادات الإدارية مع التوصية بإنشاء محاكم متخصصة في قضايا الفساد لسرعة البت فيه ، فضلاً عن تنمية الوعي الاجتماعي والديني بمخاطر الفساد وآثاره السلبية علي حياة المجتمع المصري ومستقبل التنمية فيه .

مراجع البحث

(١) علي الدين هلال ، مفهوم الفساد الأساسي : دارسة اجتماعية استطلاعية ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، العدد الثاني ، المجلد (٢٨) ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥، ص٤.

(٢) المرسي السيد حجازي ، التكاليف الاجتماعية للفساد ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد(٢٦٦) ، ٢٠٠١/٤، ص١٨ .

(٣) إبراهيم عبد الله المسلمي ، الإعلام الإقليمي (دارسة نظرية وميدانية) ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ص٢٧-٢٨ .

(٤) المعجم الوسيط ، مراجعة إبراهيم أنيس وآخرون ، مجمع اللغة العربية ، الجزء الثاني ، ١٩٧٣ ، ص ٦٨٨.

(5) Webster's New collegiate Dictionary , Merrian Webster And G.M. Company , U.S.A ; 1976 , p . 226.

(6) Rose – Ackerman , s. , Corruption And The Global Economy In UNDP , Corruption And Integrity Improvement Initiatives In Developing Countries , Home Publications Press , 1998 , P.25.

(7) Claphan , G., Third World Politics (An Introduction) Uni –of Wisconsin, Wisconsin , 1986 , PP. 50-53.

(8) Kuper, J .,Political science And Political theory , Routldge And Kegan Paul , Loudon ,1987 ,p.41.

(9) Clarke, M., Corruption (Causes , Consequences And control) France Pinter Publisher , ltd , 1979,P.X.

(10) Brooks , R., The Nature of Political Corruption In (Arnold J. Heliden – Hiemer(ed) Political Corruption , New Jersey , 1988,p.58.

(11) Manhiem, J.B., Corruption Ageneral View In Dejevu (ed) American Political Problems In HISTORICAL PERSPECTIVE ,ST. Martin's Press , N.y., 1976 P.4.

(12) Bendor, G., Corruption , Institutionalization And Political Development, Comparative Political Studies, v. 1, N.1 ,1974,P.64.

(13) Kuper, J., op cit , P.42.

(14)Manhiem , J.B., op cit ,P.10.

(١٥) عبد الباسط عبد المعطي ، بعض الأبعاد البنائية للفساد في القرية المصرية ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، العدد رقم (٢) ، ١٩٨٥ ، ص٥٠.

(١٦) محمد رضا العدل ، الفساد الإداري في الدولة النامية : بعض انعكاساته الاقتصادية ، المجلة القومية ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة العدد الثاني ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ص ١٧- ١٨.

(17) Barbani , R ., Reflections on Bureaucratic Corruption , Public Administration , V . 1, N. 40 , 1985, P.357.

(١٨) بيرلاكوم ، الفساد ، ترجمة سوزان خليل ، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٦- ١٧ .

(19) Almond , G. A., And Powell, GB ., Comparative Politics To Day (A world view) Stanford , Uni – London , 1988 , P . 255.

(٢٠) جلال عبد الله معوض ، الفساد السياسي في الدول النامية ، مجلة دراسات عربية ، دار الطليعة بيروت ، السنة الثالثة

والعشرين ، العدد ٤ ، فبراير ١٩٩٧ ، ص ٤.

(21) Kpunden, S.J., Political Will In Fighting Corruption In UNDP , Corruption And Integrity Improvement Initiative In Developing Countries , Home Publication Press , 1998, P. 87.

(٢٢) إبراهيم شحاته ، الفساد كظاهرة عالمية ، في الكتاب وصيتي لبلادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة ،

القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤٣.

(٢٣) محمد علي البدري ، مشكلة الفساد في كتاب مشكلات المجتمع المصري ، تأليف السيد عبد العاطى وآخرين ، دار

المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٨ ،ص ٨٦ .

(24) Myrdel , G. Corruption As A Hindrance To Modernization South Asia , In Heiden Himer (ed) Political Corruption , New Jersey

In,1988, P. 239.

(٢٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير عن التنمية في العالم ،واشنطن ، ١٩٩٧،ص ١١٢ .

(٢٦) عبد الباسط عبد المعطي ، بعض البنائية للفساد في القرية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٢٧) عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٥ ، ص ٢٥١ .

(28) Doig , A., And Riley, S., Corruption And Anti – Corruption Strategies : Issues And Case studies From Developing Countries, In :UNDP. Corruption And Integrity Improvement Initiatives In developing Countries Home Publications Press, 1998, P. 45.

(29) Tamesis ,P,. Different Perspective of International Development Organizations In The Fight Against Corruption,, In UNDP. Op cit ,P. 112.

(30) Manhiem , J,B, Corruption : A general View , op cit p p .1-2.

(٣١) عبد الباسط عبد المعطي ، بعض الأبعاد البنائية للفساد في القرية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٤.

(٣٢) على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٧ ص ص ١١٩- ١٢٠.

(٣٣) على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩- ١٦١ .

(٣٤) باتريك أو بريان – ثورة النظام الاقتصادي في مصر (من المشروعات الخاصة إلي اشتراكية) ترجمة خيري حماد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٩٤ .

(٣٥) جمال مجدي حسنين ، ثروة يوليو ولعبة التوازن الطبقي ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨، ٥٨- ٨٠.

(٣٦) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر (دارسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري (١٩٧٤- ١٩٨٠) دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٤ .

(٣٧) محمد عبد الرحيم عنبر ، ويل لهؤلاء من محاكمة التاريخ ، الهيئة المصرية العامة الكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٤٠.

(٣٨) نزيه نصيف الأيوبي ، الثروة الإدارية وأزمة الإصلاح في مصر ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ،

يوليو ١٩٧٧ ، ص ص ٣٢- ٣٣ .

(٣٩) آمال عبد الحميد ، الجرائم الاقتصادية المستحدثة واختلال قيمة الكسب المشروع ، ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة

في الفترة من ٢٠- ٢١ أبريل ١٩٩٣ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية ، القاهرة الجزء الأول ١٩٩٤ ، ص ٤٢.

(٤٠) محمد عبد البديع ، رؤية سوسيولوجية لبعض الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية في المجتمع المصري ، في ندوة الجرائم

الاقتصادية والمستحدثة في الفترة من ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٣ ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٤١) عبد القادر شهيب الانفتاح الاقتصادي في مصر ، دار بن خلدون ، بيروت ، مارس ١٩٧٩ ، ص ٣٣.

(٤٢) مصطفي كامل السيد ، المجتمع والسياسة في مصر (دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري)

(١٩٥٢- ١٩٨١) ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٦٦- ٦٧ .

(٤٣) جلال أحمد أمين ، العولمة و التنمية العربية (من حملة نابليون إلي جولة إرجواي) (١٧٩٨- ١٩٩٨)، مركز دراسات

الوحدة العربية ، بيروت ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ١٢٤.

(٤٤) محمد ياسر الخواجة ، أزمة التعليم ..أزمة مجتمع : دور التعليم ما قبل الجامعي في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية

(دراسة ميدانية مقارنة بين مدرسة حكومية ومدرسة لغات بمحافظة الغربية)، مجلة كلية الآداب ،

جامعة طنطا ، العدد ١٥ ، ٢٠٠٢.

(٤٥) محمد أبو الإسعاد ، ظاهرة الفساد السياسي في مصر المعاصرة (١٩٧٤- ١٩٨٦) القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٥.

(٤٦) محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ،١٩٨٣ ،ص ٧٢.

(٤٧) إسماعيل صبري عبد الله ، مصر التي نريدها (تقرير سياسي وبرنامج مرحلي) دار الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص ٧.

(٤٨) نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عوده وآخرون ، دار المعارف القاهرة

١٩٨٧ ، ص ص ٦٩-٧١ وأيضاً.

- Jones , P., Studding society (sociological theories and Researches) Collins educational , London , 1994 P.24-29 .

(٤٩) محمد سعيد فرح ، ما ..علم الاجتماع ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩١.

(٥٠) حسنين توفيق إبراهيم ، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،

القاهرة ١٩٩٩ ص ٩٢.

- وأنظر أيضاً الفصل الثاني ، النهب العظيم من كتاب ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر السادات ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ .

(٥١) جريدة الأهرام ، القاهرة ، العدد رقم ٣٢١٩٦ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣ ، ص ٣ .

(٥٢) مقابلة الباحث مع رئيس جهاز الكسب غير المشروع بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢١ .

(٥٣) وزارة العدل ، إدارة الكسب غير المشروع ، قضية رقم ٥٠٩ ، ١٩٧٨ .

(٥٤) أحمد أنور ، الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر ، مصر العربية للنشر والتوزيع ٢٠٠١ ، ص٩٢.

(55) Manning , P., And Cullum – Swan, B., Narrative , Content And Semiotic Analysis, In Denzin , N. And Linclon ,Y., (eds) Collecting And Interpreting Qualitative Materials , Sage Publications , inc, USA, 1998, P. 243.

(٥٦) فاطمة القليني ، القيم كما تعكسها الصحافة المحلية (تحليل مضمون صحف)(المحليات) بجريدة الأهرام ،

مطبوعات مركز البحوث الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولي ٢٠٠٢ ، ص ص ٣٢-٣٣ .

(٥٧) صحيفة وفد الدلتا ، يونيو ٢٠٠٢ ، العدد ١٣٩ ، ص ١.

(٥٨) صحيفة صوت الغربية ، يناير ٢٠٠٢ ، العدد ١٤١ ص ١.

(٥٩) صحيفة صوت الغربية ، يناير ٢٠٠٢ ، العدد ٥٠ ، ص ١ .

(٦٠) عبد الفتاح عبد النبي ، سوسيولوجيا الخبر الصحفي ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ٢٥.

(٦١) صحيفة وفد الدلتا ، يونيو ٢٠٠٢ ، العدد ١٣٩ ، ص ١٠.

(٦٢) صحيفة وفد الدلتا ، يوليو ٢٠٠٢ ، العدد ١٤٠ ، ص ١٠.

(٦٣) محمد عرفه ، وسائل الإعلام والتحول في قيم العمل في المجتمع القطري ، في كتاب "التحولات الاجتماعية " وقيم العمل في

المجتمع القطري ، تأليف اعتماد وآخرون ، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، الدوحة ،

١٩٩٥ ، ص ٣٤٨.

(٦٤) بيرلاكوم ، الفساد ، ترجمة سوزان خليل ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٦٥) مايكل جونستون ، الفساد السياسي في الصراع التاريخي وظهور المعايير الديموقراطية ، مركز دراسات التنمية السياسية

والدولية ، الكتاب الأول ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص ١١٧ .

(٦٦) بيرلاكوم ، الفساد ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(67) Scott, J. Corruption , An Essay On The Functions of Corruption In Cludwelch (ed) Political Modernization , Duxbury Press , California , 1971 ,P.P.323 – 371.

(٦٨) إكرام بدر الدين ، ظاهرة الفساد السياسي ، مجلة الفكر العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٤٤.

(٦٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير عن التنمية – في عالم ، واشنطن ، ١٩٩٧ ، ص ١١٨.

الفصل السابع

□ الجماعة البؤرية كأداة للبحث الاجتماعي

" بحث ميداني في علم اجتماع السكان "

- **مقدمة .**
- **علم الاجتماع المعاصر والمناهج الكيفية .**
- **علم اجتماع السكان والمناهج الكيفية .**
- **أهمية البحوث الكيفية في الدراسات السكانية .**
- **الجماعة البؤرية كأداة للبحث الاجتماعي .**
- **تعريف الجماعات البؤرية .**
- **أنواع الجماعات البؤرية .**
- **استخدامات بحوث الجماعات البؤرية .**
- **مزايا الجماعات البؤرية .**

الجماعة البؤرية كأداة للبحث الاجتماعي

" بحث ميداني في علم اجتماع السكان " (♣)

مقدمة :

يسعى الباحثان في هذه الدراسة إلى إبراز قيمة الجماعة البؤرية Focus group كأداة لجمع البيانات الكيفية اتساقا مع الاهتمام المتزايد الذي يوليه علم الاجتماع المعاصر بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة للمناهج الكيفية .

ويفرد الباحثان جانباً كبيراً من الدراسة لاستعراض منهجية الجماعة البؤرية من خلال تتبع اهتمام علماء الاجتماع بها، وتعريف الجماعة البؤرية، وأنواعها، ومدى اختلافها عن الأدوات الأخرى للبحث الاجتماعي، ومزايا الجماعة البؤرية ومثالبها، وكيفية التنظيم العلمي للجماعات البؤرية، ودور الباحث فيها، والقضايا الأخلاقية المرتبطة باستخدام هذه الأداة .

وقبل أن يعرض الباحثان لنتائج البحث الميداني يناقشان باختصار نماذج من الدراسات السابقة في مجال علم السكان التي اعتمدت على الجماعة البؤرية كأداة لجمع البيانات، ويحددان الملامح العامة للوضع السكاني في دولة قطر باعتبارها مقدمة لا غنى عنها لفهم نتائج البحث الميداني .

وتشتمل الدراسة بعد ذلك على نتائج البحث الميداني الذي قام به الباحثان بالتطبيق على عينة من طالبات قسم الاجتماع بكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في جامعة قطر، وذلك من خلال عقد مقارنة بين نتائج المقابلات الفردية من جهة والجماعات البؤرية من جهة ثانية، بغرض الكشف عن دور التفاعل Interaction في التأثير على مدى ثبات أو تغير اتجاهات المبحوثات إزاء بعض القضايا السكانية في المجتمع القطري .

(♣) كتب هذا الفصل الدكتور محمد ياسر الخواجة أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة طنطا ،و أ.د مصطفي خلف عبد الجواد أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة المنيا .

وقد اشترك الباحثان في جمع بيانات البحث الميداني (المقابلات الميدانية، الجماعة البؤرية) . وقام الدكتور مصطفى خلف عبد الجواد بكتابة الأجزاء المتعلقة بعلم الاجتماع المعاصر والمناهج الكيفية، وعلم اجتماع السكان والمناهج الكيفية، والجماعة البؤرية كأداة للبحث الاجتماعي، وتعريف الجماعة البؤرية، وأنواعها، ونماذج من الدراسات السابقة، ونتائج البحث الميداني المتعلقة بمفهوم المشكلة السكانية، واتجاهات النمو السكاني، والتركيب العمري والنوعي للسكان . وتولى الدكتور ياسر الخواجة كتابة باقي الأجزاء في هذه الدراسة .

علم الاجتماع المعاصر والمناهج الكيفية :

تعد قضية المناهج الكيفية Qualitative Methods في مقابـل المناهج الكمية Quantitative Methods إحدى القضايا التي كانت مثاراً للجدل في علم الاجتماع . وتنطوي هذه القضية على الحجج المؤدية والمعارضة للتمييز الأساسي بين الدراسات الكيفية والكمية . وينبع هذا الحوار من التمييز الفاصل بين علوم الاجتماع التي تستند إلى نظريات معرفية مختلفة .

وينظر إلى المناهج الكمية – التي تقترن عادة بنظرية المعرفة الوضعية بصفة عامة – باعتبارها تشير إلى البيانات الرقمية وتحليلها، أما المناهج الكيفية – التي تقترن في العادة بالابستومولوجيا التفسيرية – فتميل إلى أن تستخدم للإشارة إلى أشكال جمع وتحليل البيانات التي تعتمد على الفهم مع التأكيد على المعاني .

وقد اكتسب هذا الحوار أهمية متزايدة في السبعينات من القرن العشرين كرد فعل للأولوية التي خلعت على المنهجية العلمية أو الوضعية في أغلب الكتب المدرسية في علم الاجتماع . وقد أفضى الاهتمام المتعاظم بالاتجاهات الفينومينولوجية في السبعينات إلى شكوك في جدوى تبني نموذج العلم الطبيعي في بحوث العلوم الاجتماعية [(١)] .

ويمكن القول بأن المناهج الكيفية قد تبوأت مكانة متميزة في الوقت الراهن في علم الاجتماع المعاصر خاصة علم الاجتماع الفرنسي، حيث أصبحت هذه المناهج موضوعاً لإهتمام متزايد ومتواصل من جانب اثنين من أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين، وهما ألان تورين وبيير بورديو .

ولم يكن استخدام تورين للمناهج الكيفية بالأمر الجديد، فقد خلص من بحوثه المبكرة عن الوعي العمالي في عام (١٩٦٦) إلى التوصية باستخدام المقابلة شبه الموجهة **Semi-directed interview**. غير أن تورين استخدم في كتابه **La voix et le regard** لأول مرة ما أسماه " منهج التدخل الاجتماعي " **Sociological Intervention Method** ، الذي عقد عليه الأمل في إحياء وتجديد منهج البحث في هذا العلم . وقد كان لهذا المنهج بالغ التأثير على علم الاجتماع الفرنسي، وأفضى إلى دراسات عديدة حول المرأة، والطلاب، والبيئة، والحركات العمالية في فرنسا . ويشار إلى هذه المجموعة من الدراسات – التي أجريت بمبادرة من تورين نفسه على يد فريق إنضم إليه قلة من أشهر علماء الاجتماع الفرنسيين أمثال ميشيل ويفوركا وفرانسوا دوبيه – بمصطلح " علم الاجتماع المتواصل " **Permanent Sociology**، بمعنى علم الاجتماع الذي يتواصل فيه البحث بلا انقطاع، وينخرط انخراطا مباشراً في العمل السياسي والاجتماعي . وقد استفادت الدراسات السوسيولوجية عن الحركات الاجتماعية في مقاطعة كوبيك من تطبيق منهج التدخل الاجتماعي .

وقد ظهرت المناهج الكيفية لأول مـرة فـي أعمــال بورديــو فـي دراساته المبكرة ذات الطبيعة الإثنولوجية . وإذا كانت دراساته المتلاحقة في علم الاجتماع – مثل دراساته عن التعليم – قد صممت وفقاً لأحدث المناهج الكمية ، فإنه طبق منهجاً كيفياً حديثاً في أحدث دراساته – بؤس العالم **La misere du monde** – أطلق عليه " تحليل الذات " **analysis-Self** ،

ليعلن بذلك تحرره من الوضعية . والحقيقة أن هذا المنهج يمثل نقطة تحول مهمة عند بورديو مقارنة بمواقفه السابقة من التمثيل Representativeness والموضوعية Objectivity في علم الاجتماع، إضافة إلى المكانة الملتصقة بالمعرفة البادهة المشتركة Common Sense والتمزق الإبستمولوجي Epistemological rupture (٢) .

وثمة اهتمام متزايد في علم الاجتماع البريطاني بتطبيق المناهج الكيفية على دراسة الطبقة الاجتماعية والنوع الاجتماعي Gender . ويذهب آلات P. Allatt إلى أننا بحاجة إلى طرق جديدة لفهم الطبقة من خلال تشابك الإنتاج والاستهلاك معاً للكشف عن الأسلاك المجدولة التي تشكل الطبقة في المجتمع المعاصر . ولما كانت الطبقة مزيجاً مركباً من العناصر المادية وغير المادية، فإن استخدام المناهج الكمية في دراسة الوضع الطبقي والهوية الطبقية لن يساعدنا في هذا الصدد . وقد أشار بورديو إلى الاتجاه الصحيح عندما استخدم كلاً من المناهج الكمية والكيفية من أجل فهم اللا مساواة الطبقية في المجتمع الفرنسي المعاصر . ويطالب ري Reay علماء الاجتماع البريطانيين بالاهتمام بإجراء دراسات إثنوجرافية للطبقة جنباً إلى جنب مع المناهج الكمية التي سيطرت على دراسة الطبقة الاجتماعية لسنوات طويلة (٣) .

ويذهب " سامي الدامغ " إلى أن التعــدد المنهجــي Multiple Triangulation في العلوم الاجتماعية يقوم على فلسفة منطلقة من المقولة الشهيرة في التراث الغربي " لا يوجد بيننا من هو أقوى منا جميعاً "، ويتكون التعدد المنهجي – في رأيه – من خمسة أنواع رئيسية هي : تعدد النظريات ، وتعدد المناهج، وتعدد الملاحظتين، وتعدد أدوات جمع البيانات، وتعدد مصادر البيانات .

وفيما يتعلق بتعدد المناهج يرى الدامغ أن العلوم الاجتماعية تتأرجح بين قطبي المنهجين الرئيسين وهما : المنهج الكمي والمنهج الكيفي . وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الباحثين يميلون إلى المنهج الكمي، إلا أن ذلك لا يقلل على الإطلاق من شأن المنهج الكيفي.

وهناك فرق واضح في العلوم الاجتماعية بين استخدام المنهج الكمي والمنهج الكيفي فالمنهج الكمي يستخدم عادة لحصر وربط الظواهر الاجتماعية والنفسية، ويعني المنهج الكمي للكثيرين استخدام تقنية العينة العشوائية Randomization ، والمنهج التجريبي وشبه التجريبي، والمقاييس الموضوعية، والتحليلات الإحصائية المعقدة، ومنهج المسح الاجتماعي . والمنهج الكمي له نظرة وضعية Positivist ، وذو خاصية جزئية Reductions ، وقائم على الاستنباط Deduction، وموضوعي Objective ، وموجه نحو النتائج Results-Oriented ، وذو نظرة محايدة Neutral للعالم . كما أن المنهج الكمي مصمم للتحقق والتأكد من العلاقات الموصوفة عن طريق النظرية . وأدوات جمع البيانات في المنهج الكمي مصممة لتقديم حقائق موضوعية، وثابتة، ورقمية، وقابلة للملاحظة والقياس حول جزئيات أو متغيرات معرفة تعريفاً إجرائياً . ومن هذه الأدوات : الملاحظة المقننة، وتصميم البحث التجريبي، والاستمارة، والمقاييس المقننة .

أما المنهج الكيفي فإنه يستخدم - عادة - لمعرفة الخصائص الأساسية والضرورية للظواهر الاجتماعية والنفسية . ويرتبط المنهج الكيفي باستخدام المنهج الإثنوجرافي، ومنهج دراسة الحالة، والمقابلات المتعمقة، والملاحظة المشاركة . والمنهج الكيفي قائم على الاستقراء Induction ، ويعتبر أكثر شمولية، وذو صبغة ذاتية subjective ، وموجه نحو الخطوات Process-Oriented ، وله نظرة أنثروبولوجية نحو العالم .

وهناك خلاف جدلي بين أنصار هذين المنهجين يتمثل في محاولة إبراز نقاط القوة في المنهج المرغوب فيه، وإبراز نقاط الضعف في المنهج الآخر . ومع ازدياد نبرة الخلاف وحدته، بدأت تظهر مؤخراً الكتابات المعتدلة التي تنادي بأن هذين المنهجين مكملان لبعضهما [٤] .

ويرى ديفيد وينرايت أن مناهج البحث الكيفي غالباً ما ينظر إليها بقدر من التناقض والحذر من جانب الباحثين في علم اجتماع الصحة . فمن ناحية تعد هذه المناهج رابطة اتصال مهمة ببعض الاهتمامات الرئيسية للفكر السوسيولوجي مثل القوة والايدولوجيا والمعاني الذاتية . ومن ناحية أخرى توجد نظرة شك إلى المناهج الكيفية من حيث صدقها وثباتها خاصة عند مقارنتها بالمناهج الأكثر " عملية " والتي تتوفر للباحث الذي يستخدم المناهج الكمية . وقد تغير موقف الشك هذا في السنوات العشرة الأخيرة، واكتسبت مناهج البحث الكيفي مكانة متميزة لدرجة أن المجلة البريطانية الطبية British Medical Journal اعترفت بجدواها (٥) .

علم اجتماع السكان والمناهج الكيفية :

يتعين علينا في البداية أن نسأل أنفسنا : هل يوجد بالفعل ما يسمى بـ " علم اجتماع السكان " Sociology Of Population or Population Sociology ؟

يلاحظ المتتبع للتراث الغربي في علم السكان أنه لا يحتوي على هذا المصطلح، وهناك مصطلحات بديلة عنه مثل الديموجرافيا الاجتماعية Social Demography والدراسات السكانية Population Studies ، بل أن هناك مؤلفاً كتبه هارثورن بعنوان " علم اجتماع الخصوبة " (٦) ، يؤكد فيه على المدخل السوسيولوجي إلى دراسة الخصوبة .

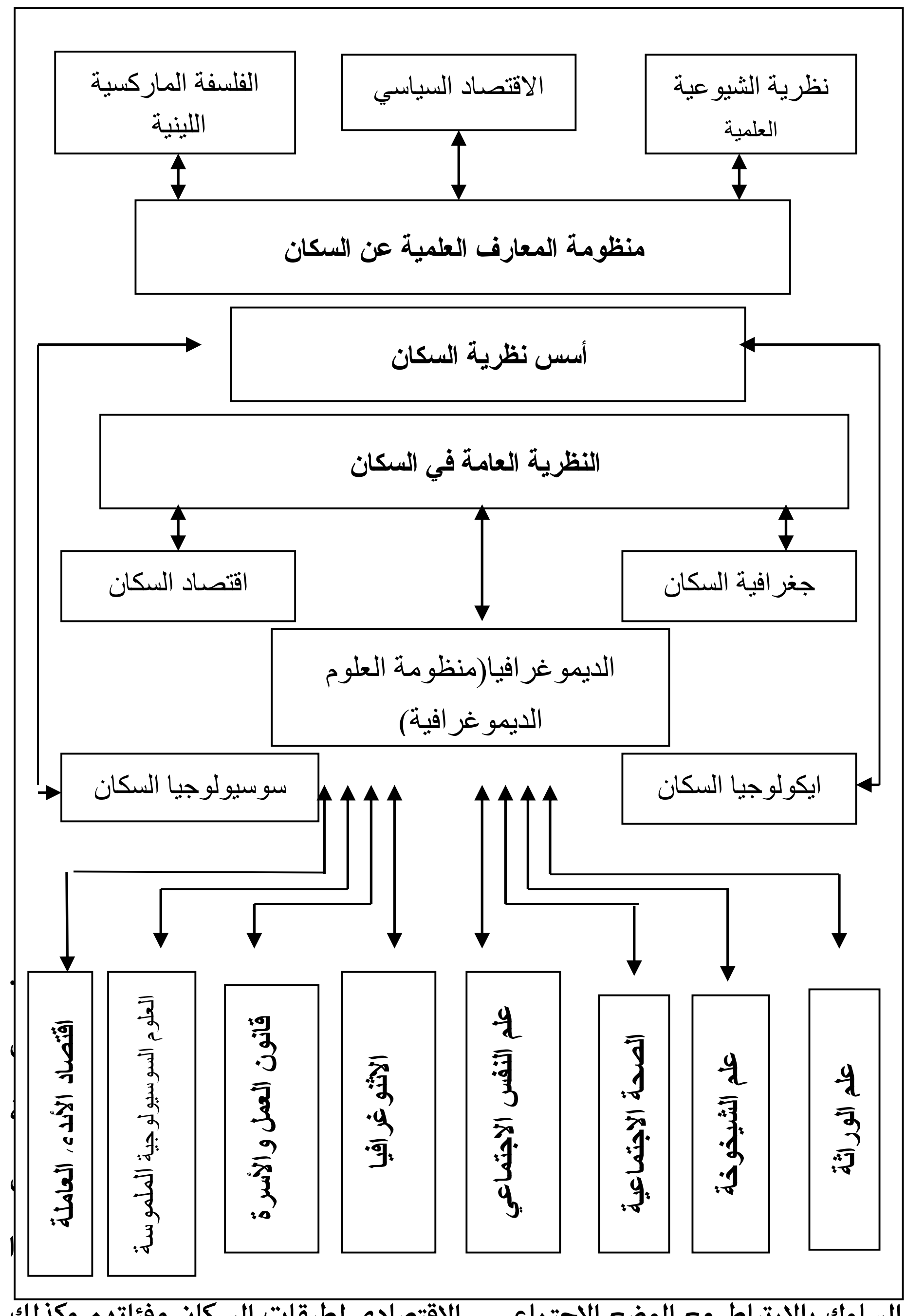
هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن مصطلح على اجتماع السكان متداول في التراث الماركسي والتراث المصري في علم السكان . ففي التراث الماركسي إحتوى كتاب " نظرية السكان : مقالات في البحث الماركسي " - الذي حرره فالنتي - على فصلين أحدهما كتبه " سيسنكو " عن الجوانب السوسيولوجية للسلوك الديموجرافي ، والثاني كتبه" سموليفتش " عن النظريات السوسيولوجية في السكان (٧) .

وفي كتاب آخر حرره " فالنتي " أيضاً بعنوان " أسس نظرية السكان " نجد مناقشته مستفيضة للسكان في المجتمع ما قبل الطبقي، وفي مرحلة النظام العبودي، وفي النظام الإقطاعي، ثم نشوء النظرية البورجوازية عن السكان، والقوانين الديموجرافية في ظل الرأسمالية [٨].

ويصور الشكل التالي موقع علم اجتماع السكان بين منظومة المعارف العلمية عن السكان .

شكل رقم (١)

علم اجتماع السكان في منظومة المعارف العلمية عن السكان



السلوك بالارتباط مع الوضع الاجتماعي – الاقتصادي لطبقات السكان وفئاتهم وكذلك مجموعاتهم المهنية (٩) .

وثمة كتاب آخر يعكس بوضوح موقف النظرية الماركسية من قضية العلاقة بين السكان والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، حيث يتضمن هذا الكتاب خمسة فصول يتعلق الأول منها بالقضايا النظرية المتعلقة بالعلاقة بين التقدم الاجتماعي والنمو السكاني، ويختص الفصل الثاني بديناميات السكان في الدول النامية، ويناقش الفصل الثالث السكان والتنمية في ضوء مدخل النظم، ويتصل الفصل الرابع بنظرية الانتقال الديموجرافي، ويختتم الفصل الخامس بمناقشة وافية عن السكان في النظرية وممارسة التخطيط السكاني (١٠) .

وفي التراث المصري في علم الاجتماع نجد مؤلفات تحمل عناوين مثل " علم الاجتماع السكاني " لعبد المجيد عبد الرحيم (١١) ، و " سسيولوجيا السكان " لمحمد الغريب عبد الكريم (١٢) ، و " علم اجتماع السكان " لعلي جلبي (١٣) . وهي مؤلفات تسعى قدر الإمكان إلى إبراز وجهة نظر علم الاجتماع وموقفه من القضايا السكانية ، وإن كانت المعالجة أقرب إلى الديموجرافيا منها إلى علم الاجتماع ، مما يؤكد أن علم اجتماع السكان بحاجة إلى مزيد من المؤلفات التي تربط نظرية علم الاجتماع ومناهجه بالمسائل السكانية .

وقد أولى علماء السكان في السنوات الأخيرة إهتماماً مكثفاً بالمناهج الكيفية بإعتبارها مفتاح لفهم السلوك الديموجرافي على نحو أفضل على حد تعبير " كارلا مخلوف أوبرماير " . فقد خصصت الجمعية الأمريكية لعلم السكان **Population Association of America** حلقة نقاشية نظمتها " أوبرماير " عام ١٩٩٧ حول هذا الموضوع . وخلصت هذه الحلقة النقاشية إلى أن الاهتمام المتزايد بالمناهج الكيفية بإعتبارها مناهج مكملة للأساليب التقليدية في التحليل الديموجرافي ، وتزايد إعتراف علماء السكان بأدوات مثل المقابلات المفتوحة، والجماعات البؤرية ، والتقييم السريع – إنما يعكس تزايد الوعي بأهمية إستخدام المناهج المتعددة في تحليل القضايا الديموجرافية، هذا إلى جانب الانتقادات التي وجهت إلى المناهج الكمية التي قد تفضي إلى تحليلات ساذجة ورؤى سطحية (١٤) .

ويرى " جون نودل " أن المناهج الكيفية ذات فوائد ثلاث للدراسات السكانية :

١) أن البيانات الكيفية يمكن أن تدعم نتائج المسوح الديموجرافية أو تدحضها .

٢) أن تلك البيانات تساعد الباحث على الوصول إلى فهم متكامل لنتائج المسوح الديموجرافية . فالجماعات البؤرية والمقابلات المتعمقة تشجع المبحوثين على تقديم تفاصيل عن آرائهم أو تفسيراتهم لسلوكهم .

٣) أن البيانات الكيفية يمكن أن تفضي إلى تفسير لبعض العلاقات الديموجرافية التي يتم دراستها .

ويضيف " نودل " أن فهماً أفضل للسلوك الديموجرافي يمكن تحقيقه بإستخدام المنهج الأنثروبولوجي جنباً إلى جنب مع مناهج البحث الكيفية المستعارة من العلوم الاجتماعية الأخرى [١٥] .

وفي تقييمه لمناهج البحث في علم السكان يذهب " جان بيكون " إلى أن ثمة اتجاهاً طاغياً نحو تجاهل البيانات الكيفية ، والتركيز - بدلاً من ذلك - على البيانات التي تجمع بواسطة المسوح الاجتماعية التي تجري على نطاق واسع . ويستخدم الباحثون - في بعض الاحيان - الأساليب الكيفية للبحث الميداني (الملاحظة المشاركة والمقابلات المفتوحة على سبيل المثال) لفهم السياق الثقافي للمجتمع موضوع الدراسة . ويستطيع الباحثون بهذا الفهم أن يصمموا إستبيانات تضع هذا السياق الثقافي في إعتبارها . ومع ذلك فقد إستمرت التحليلات الاولية لهذه الدراسات منصبة على تكميم الاستجابات وتطبيق الأساليب الإحصائية . وتستخدم البيانات الكيفية في المراحل الاستكشافية من البحث بصفة أساسية [١٦] .

ومن الانتقادات الأساسية الموجهة إلى مناهج البحث المعاصرة في علم السكان أنها ثرية في الجانب الوصفي فقيرة في الجانب التفسيري المطلوب للتنبؤ بالتغيرات في السلوك الإنساني، وللتطبيق العملي من أجل تحسين نوعية الحياة .

ويذهب أنصار – التحليل الكيفي في علم السكان إلى أن أدوات جمع البيانات الكيفية – الملاحظة، المقابلات المتعمقة، المقابلات الجماعية، تاريخ الحياة، الوثائق الشخصية، الجماعة البؤرية ...... إلخ – تبدو – من حيث المبدأ – على درجة عالية من الفاعلية والكفاءة في التعامل مع المواقف البحثية التالية [١٧] :

١) عندما يشكل موضوع الدراسة واقعة مهمة ناتجة عن عملية مركبة تتضمن عدة عوامل يستمر تأثيرها بمرور السنوات، ويمكن أن تتأثر أياً بالسياق البيئي الذي تحدث فيه (مثل الزواج والطلاق والهجرة) .

٢) عندما يكون موضوع الدراسة غير محدد بشكل واحد ، ولا تتوفر معلومات كافية عن مداه وأنماطه والممارسات المرتبطة به، وينظر إلى هذا الموضوع على أنه موضوع على قدر كبير من الخصوصية (مثل الإجهاض العمدي ومنع الحمل) .

٣) عندما يوجد تباين كبير في السلوك على المستوى الفردي بما لا يجعل النظريات الموجودة قادرة على تفسيره تفسيراً مناسباً ، أو عندما يكون السلوك مطرداً بدرجة يصعب معها تفسير التباين المحدود (من الأمثلة الديموجرافية على ذلك إستخدام أو رفض إستخدام وسائل معينة لمنع الحمل مثل إستئصال الأسهر عند الرجال، وإستئصال الرحم عند النساء) .

٤) عندما تخضع الواقعة لإرادة الفرد (أو الجماعة) أو اختياره بدرجة كبيرة (مثل المشاركة أو عدم المشاركة في المشروعات أو البرامج الطبية والتعليمية وغيرها من المشروعات والبرامج في المجتمع المحلي) .

٥) عندما تكون الواقعة فريدة أو نادرة الحدوث، ومع ذلك يبدو من المهم حفظ سجلات عنها (مثل الازمات الناجمة عن المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية) أو إكتشاف موارد جديدة (البترول، اليورانيوم .. إلخ) أو بناء منشآت جديدة (المصانع، قنوات الري) .

٦) عندما يحدث تغير بدرجة سريعة للغاية إلى الحد الذي يصعب التكيف معه على نحو ملائم (مثل التغيرات الجذرية في الاقتصاد كالتحول من التخطيط المركزي إلى المشروعات الحرة، أو قوانين الهجرة والإجهاض وما يصاحبها من آثار ديموجرافية) .

٧) عندما تكون الواقعة جديدة أو غير مألوفة أو " راديكالية " لدرجة يصعب معها دراستها دراسة جيدة (مثل العلاقات الجنسية المثلية، والهجرة غير القانونية) .

٨) دراسة الأوضاع والعوامل والمؤثرات التي لا تكون منظورة بدرجة واضحة، وإنما يتم التعبير عنها تعبيراً كامناً من خلال مفاهيم مثل القوة والسيطرة والاستغلال والإغتراب وغيرها من المصطلحات التي قد لا تتوفر عنها مؤشرات موضوعية .

أهمية البحوث الكيفية في الدراسات السكانية :

نسعى في هذا الجزء إلى أربعة أمور أساسية أولها تعريف البحوث الكيفية وفكرتها، وثانيها أساليب البحث الكيفي وأدواته، وثالثها عرض أهمية البحث الكيفي في فهم الظواهر السكانية، ورابعها التعريج على مهارات الباحث أثناء جمع البيانات الكيفية .

(١) تعريف البحوث الكيفية وفكرتها :

يشير المنهج الكيفي بشكل عام إلى نوع من البحوث التي ترمي إلى تخطي الشكل أو الظاهر المباشر الذي يطفو على السطح للوصول إلى المضمون، أو إلى طبيعة العلاقات وديناميـاتها، وهو بمثابة مقاربة ومنهجية تستهدف إعادة بناء المكون وفهم الظاهرة [١٨] .

ولذا تتضمن كلمة " كيفي " التأكد على العمليات Processes والمعاني التي لا يمكن قياسها بدقة أو التي لا يمكن قياسها على الإطلاق ويؤكد البحث الكيفي على البناء الاجتماعي للواقع، ومحاولة الإجابة عن الأسئلة التي تؤكد كيف أن الخبرة الاجتماعية تخلق أو تضفي المعنى وعلى هذا فالبحث الكيفي – كما يعرفه نيلسوم وآخرون – هو ميدان متعدد النظم، وعابر للنظم، وأحياناً هو ميدان من النظم المضادة، ولهذا فهو متقاطع مع العلوم الإنسانية والطبيعية والاجتماعية . وهذا يعني أن البحث الكيفي هو أشياء متعددة في نفس الوقت، أي أنه نموذج متعدد في بؤرة إهتمامه، حيث أنه يسلم بالمنظور الطبيعي، والفهم التفسيري للخبرة الإنسانية [١٩] .

هذا، ويصور المنهج الكيفي العالم على أنه شديد التعقيد، والحقائق فيه دائمة التغير، ومكونة من أبعاد متعددة من التصورات والمعاني التي تتأثر بشدة بالتفاعل بين السياق البيئي والتفاعل الذاتي للأشخاص، وبهذا يهدف البحث الكيفي إلى الكشف عن معاني العلاقات القائمة في إطار الظواهر الاجتماعية، وأثر هذه العلاقات على الأداء الاجتماعي [٢٠] .

وبذلك تكون البحوث الكيفية طريقة للبحث ومدخلاً يمكننا من الحصول على معرفة متعمقة وصادقة عن الواقع الاجتماعي .

(٢) أساليب البحث الكيفي وأدواته :

يتضمن البحث الكيفي أساليب وأدوات بحثية عديدة مثل الملاحظة المشاركة، والمقابلة المتعمقة In-depth iterview ، والمقابلات الجماعية، والجماعات البؤرية التي تجري مع عدد محدود من المبحوثين حول موضوع محدد، والمقابلات الفردية شبه المقننة أو الحرة Semi-structured . ويمكن أن تتم هذه المقابلات بالإعتماد على التسجيل اليدوي أو الإلي، وكذلك بالصوت، وفي بعض الأحيان بالفيديو أو السينما، فضلاً عن المعايشة الشاملة للنشاط الاجتماعي والبحث الحقلي .

وكل تلك الأساليب والأدوات تسمح للباحث أن يحصل على معرفة مبشرة من العالم الواقعي الذي يتناوله بالبحث والدراسة . وهلى هذا النحو يستطيع الباحث الذي يستخدم البحث الكيفي أن يكون وثيق الصلة بالبيانات التي يحصل عليها من خلال إندماجه المباشر بالعالم الاجتماعي، وهذا الاندماج ينطوي على تحليل عميق للبيانات بشكل يتسم بالشمول وبالقدرة على الوصف الدقيق والتشخيص الصحيح للمواقف والاتجاهات والمشاعر ، والانفعالات والدوافع، والعلاقات الاجتماعية . وبذلك يمكننا هذا التحليل المتعمق والفهم المتكامل للظواهر الاجتماعية من التأكد من صدق وثبات أدوات البحث الكيفي بدلاً من الوقت الكثير الذي يضيع في عملية التحقق من صدق وثبات أدوات البحث الكمي بطريقة قد تبدو منطقية إلى حد كبير مع خصوصية الوقائع الاجتماعية [٢١] .

وعلى هذا فالبحث الكيفي ليس له نوع معين من الطرق والأساليب، فالباحث الكيفي يستخدم تحليل المضمون، وتحليل القصص الأدبية، وتحليل الخطاب اليومي، وتحليل الوثائق، وتحليل النصوص اللغوية، وحتى التحليلات الإحصائية . ولذلك يستفيد الباحث من الأساليب والمناهج الأثنوميثودولوجية [*] والفينومينولوجية (الظاهراتية)، والهرمنيوطيقا (التأويل والفهم) ونظريات المساواتية، والإثنوجرافية، والمقابلات، والتحليل النفسي، والدراسات الثقافية، والمسح الاجتماعي، ودراسة الحالة، والملاحظة بالمشاركة مع الآخرين .

وعلى هذا، لا توجد طريقة أو ممارسة يمكن أن تتميز على الأخرى، فكل هذه الممارسات والطرق البحثية تزودنا بمعلومات مهمة وتبصرنا بالظاهرة المدروسة (٢٢) .

وهكذا، فإن البحوث الكيفية تتطلب طرقاً وأساليب متعددة في الوقت نفسه، ويمكن الانتقال من طريقة إلى أخرى في الدراسة الواحدة، وبالتالي فإن البحوث الكيفية يمكن أن تكون عالية المرونة، حيث إن إفتراضات البحث قابلة للتجديد والتطوير طيلة مرحلة الميدان، ويمكن أن تتقلص محايدة الباحث إلى حدها الأدني إذا ما إلتزم بالقواعد العلمية، كما أن الوقت المخصص للدراسة يمكن أن يمتد حسب الإمكانات والحاجة المطلوبة .

٣- أهمية البحث الكيفي في فهم الظواهر السكانية :

لقد تزايدت الدعوة في الوقت الحالي إلى إستخدام البحوث الكيفية في فهم الظواهر الاجتماعية في مجال البحث الاجتماعي عامة والبحث السكاني خاصة؛ نتيجة لعبور الفجوة بين الواقع الاجتماعي والسلوكي المركب والمعقد أشد التعقيد . وجاءت هذه الدعوة على يد علماء الاجتماع الذين إعترفوا بإهتمامهم الأصيل بفهم السلوك الإنساني على نحو يمكن الباحثين الاجتماعيين من إستيعاب الديناميات الداخلية والخارجية للظواهر الاجتماعية في آن واحد (٢٣)، على أساس أن كل ظاهرة أو عملية اجتماعية أو بعد من أبعاد بنية المجتمع له جوانبه الكمية والكيفية . فالظاهرة السكانية مثلاً بحاجة إلى إبراز وتدقيق لأبعادها الكمية كمعدلات الوفيات والمواليد والنشاط الاقتصادي، كما هي بحاجة أيضاً إلى فهم العوامل المؤثرة على هذه المعدلات والآثار المجتمعية المترتبة عليها (٢٤) .

ومن الدراسات التي مزجت بين المناهج الكيفية والكمية في مجال الدراسات السكانية دراسة " ادوارد فيكتوريا " وزملائه (١٩٩١) عن مدى قدرة المقارنة بين نتائج الجماعة البؤرية والمسوح الاجتماعية، بما جعل البيانات الكيفية تسهم بشكل فعال في تعميق وفهم النتائج الكمية وإثرائها (٢٥) .

لذلك تفيد البحوث الكيفية في مجالات الدراسات السكانية، لأنها تمكننا من فهم أفضل لثقافات الشعوب والجماعات المحلية على الأخص بما يسمح بفهم إتجاهات وسلوكيات وديناميات تفاعل هذه الجماعات مع مختلف الأبعاد والمتغيرات الديموجرافية، والتعرف على أشكالها التقليدية والحديثة .

كما يمكن أن تسهم البحوث الكيفية في الدراسات السكانية من خلال أدواتها المنهجية من خلال المقابلات الجماعية الحرة . كما يمكن إستخدام هذه البحوث كمرحلة تمهيدية لإجراء المسوح السكانية . ويمكن أن تكون البحوث الكيفية مصاحبة للبحوث الكمية لتعميق البحث مع حالات خاصة أو مرضية معينة، أو على ظواهر معينة حديثة أو غير مفهومة وبخاصة حول برامج صحة الأسرة وتنظيم النسل التي تركز على الصحة الإنجابية والصحة الجنسية، وصحة الشباب والرجال .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى وجود عدد من الأدوات والطرق الكيفية التي أسهمت في إثراء المعرفة بالظواهر السكانية مثل دراسة السلوك الجنسي والأمراض التناسلية أو وفيات الامهات أو الخصوبة أو مكانة المرأة، ومن أبرزها المنهجيات سريعة التنفيذ، وهي منهجيات تعتمد على المقابلات الجماعية أو الفردية أو على الملاحظة، وتجري في أوساط عدة في وقت قصير نسبياً (٢٦) .

٤- مهارات الباحث في جمع البيانات الكيفية :

يتعين أن يتوفر في الباحث الميداني الذي يقوم بمهمة جمع البيانات الكيفية عن الظاهرة السكانية – بغرض التعمق في فهمها والإحاطة بكافة جوانبها وأبعادها المختلفة – عدد من المهارات الأساسية التي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي :

أ - على الباحث الميداني أن يدخل المجتمع الذي يقوم بدراسته من خلال تعاون الإخباريين Informants . فمثل هؤلاء الإخباريون يمكن أن يكونوا مصدر أساسياً من مصادر الحصول على المعلومات، ولذا فالباحث يجب أن يدخل المجتمع بإعتباره عضواً فيه من خلال الإخباري الذي يكون مرشداً له وناقلاً لثقافة المجتمع ولغته . وعلى الرغم من أن الباحث يمكن أن يقوم بإجراء مقابلاته بدون إخباري، إلا أن هذا الباحث يستطيع أن يوفر كثيراً من الوقت

ويتجنب كثيراً من الأخطاء لو توفر إخباري على مستوى جيد . ومما يؤكد ذلك ما قام به الإخباري DOC من مساعدة لوليم وايت في دراسته الشهيرة عن مجتمع النواصي، حيث وفر له الوقت ويسر له الحصول على كثير من المعلومات المتعمقة عن الظاهرة التي قام بدراستها .

ب- على الباحث إقامة نوع من الرابطة الشعورية Report على أساس أن هدف البحث الكيفي يتمثل في إدراك العوامل الكامنة وراء السلوك الاجتماعي ومعرفة أهدافه ومقاصده بغرض تحقيق الفهم الشامل . ومن ثم يصبح من الضروري تأسيس علاقة إنسانية، وذلك بأن يضع الباحث نفسه في مكان المبحوثين في محاولة منه لأن يرى الموقف من منظورهم بدلاً من محاولة فرض تصورات العالم الأكاديمي عليهم، وبالتالي فإن تكوين تلك الرابطة الشعورية مع المبحوثين تفتح الباب أمام معلومات بحثية أكثر غزارة (٢٧) .

ج- يتوقف نجاح الباحث في الحصول على البيانات الميدانية من خلال تقديم نفسه للمجتمع بطريقة جيدة خاصة في المجتمعات التي لا يوجد فيها فكرة واضحة عن دور الباحث العلمي عند جمهور المبحوثين . وقد يستغرق ذلك الأمور وقتاً طويلاً، ولكنه يحقق فائدة كبرى من أجل الحصول على البيانات، خاصة إذا إقتنع جمهور البحث بمدى أهمية هذا الدور، وإستطاع الباحث أن يقدم نفسه بطريقة صحيحة للمجتمع، وأن يكسب تعاطفهم معه .

د- يجب ألا يلجأ إلى التسجيل الوقتي السريع لإستجابات المبحوثين والمظاهر السلوكية الخاصة، وإنما يسجل هذه الإستجابات بعد أن يتأكد تماماً من أنها تمثل الدافع الفعلي لسلوك هؤلاء المبحوثين، ولن يتحقق له ذلك إلا بعد فترة طويلة نسبياً يستطيع معها أن يتمثل المواقف والخبرات التي يعيشونها، وأن يضع نفسه في موضعهم (٢٨) .

ولا شك في أن نجاح الباحث في تنفيذ هذه المهارات على المستوى الواقعي يتوقف بدرجة كبيرة على مدى ترجمتها على المستوى السلوكي للباحث أثناء التطبيق الميداني في مجتمع البحث، ويرتبط كذلك بالسلوكيات والتصرفات التي تصدر عن الباحث في المواقف المختلفة، وقدرته على فهم وإستيعاب القيم والمعايير التي يمتثل لها هؤلاء المبحوثين حتى يتيسر له مهمة كسب ثقة جمهور البحث وتعاونهم لإنجاز مهمته .

الجماعة البؤرية كأداة للبحث الاجتماعي :

برزت الجماعات البؤرية والمقابلات الجماعية من جديد خلال عقد الثمانينات كأساليب شائعة لجمع بيانات كيفية بين علماء الاجتماع، وفي مدى أوسع من مجالات البحوث : الأكاديمية والتطبيقية . وتستخدم الجماعات البؤرية حالياً بإعتبارها منهجاً مستقلاً بذاته أو بالمزاوجة مع المسوح وغيرها من أساليب البحث خاصة المقابلات الفردية المتعمقة .

ويذهب" ديفيد مورجان " إلى أن المقارنة بين الجماعات المحورية وكل من المسوح والمقابلات الفردية تساعدنا في الكشف عن مزايا ومثالب المقابلات الجماعية، وذلك بالتركيز على دور الجماعة في حدوث التفاعل ودور المنشط Moderator في توجيه هذا التفاعل . ويضيف أنه يمكن تعظيم مزايا الجماعات المحورية من خلال إيلاء عناية أكبر لقضايا تصميم البحث على مستوى مشروع البحث ومستوى الجماعة . ويحدد مورجان الاتجاهات المستقبلية المهتمة في الجماعة البؤرية على النحو التالي :

١) تطوير معايير إعداد تقارير بحوث الجماعة البؤرية .

٢) إجراء مزيد من البحوث المنهجية عن الجماعات البؤرية .

٣) الاهتمام بقضايا تحليل البيانات .

٤) الانشغال بإهتمامات المبحوثين (المشاركين) [٢٩] .

وعلى الرغم من أن بعض أشكال المقابلة الجماعية موجودة منذ زمن طويل مع قيام علماء الاجتماع بجمع البيانات ونشر بوجاردس لمقالة بعنوان " المقابلة الجماعية " في مجلة علم الاجتماع التطبيقي عام ١٩٢٦، إلا أن عقد الثمانينيات شهد بزوغ الاهتمام بدرجة ملحوظة بالمقابلات الجماعية بصفة عامة والجماعات البؤرية بصفة خاصة . وظهر كثير من هذا الاهتمام على السطح لأول مرة في منتصف الثمانينات .

ففي عام ١٩٨٧ نشر " روبرت ميرتون " ملاحظات تقارن مقالته الرائدة عن " المقابلات البؤرية " [٣٠] مع استخدامات باحثي التسويق للجماعة البؤرية، في حين قام جون نودل وزملاؤه بنشر ملخص لبحوثهم عن التغيرات الديموجرافي في تايلاند التي إستخدموا فيها الجماعة البؤرية [٣١].

وشهد العام التالي ظهور كتابين ضخمين عن الجماعات البؤرية من جانب العلماء الاجتماعيين [٣٢]، وتلى ذلك الاهتمام ظهور كتب أخرى [٣٣]، وإعادة نشر كتاب ميرتون [٣٤]، وظهور كتاب محرر ضم مجموعة من الفصول [٣٥]، وإصدارين خاصين حول هذا الموضوع في دورتين هما البحوث الكيفية الصحية، ومجلة على الشيخوخة المقارن[٣٦] .

ويمكن البرهنة على مستوى الاهتمام الحالي بمقابلات الجماعة البؤرية من البحث في الملخصات السوسيولوجية Sociological Abstrocts والملخصات السيكولوجية Psychological Abstrats ودليل الشواهد في العلوم الاجتماعية Social Science Citation Index . وتوضح جميع هذه المصادر نمواً مطرداً في البحوث التي تستخدم الجماعات البؤرية، فقد شهد عام ١٩٩٤ وحده أكثر من مائة مقالة في الدوريات المشار إليها في هذه المصادر لدراسات امبيريقية إستخدمت الجماعات البؤرية .

وبتحليل مضمون المقالات الواردة في الملخصات السوسيولوجية بصفة خاصة تبين أن أكثر من ٦٠% من البحوث الإمبيريقية التي أستخدمت الجماعات البؤرية خلال عقد الثمانينيات جمعت بينها وبين أدوات بحثية أخرى، مع أن نسبة الدراسات التي إعتمدت على الجماعات البؤرية فقط زادت في السنوات الأخيرة . ومن ثم تلفت هذه المراجعة الإنتباه إلى إستخدام الجماعات البؤرية كمنهج مستقل بذاته، أو بالمزاوجة مع مناهج أخرى [٣٧] .

تعريف الجماعات البؤرية :

تحتوي أدبيات العلوم الاجتماعية على تعاريف متعددة للجماعة البؤرية تدور حول أربعة ملامح رئيسية هي : المناقشة المنظمة[٣٨]، والنشاط الجماعي [٣٩]، والأحداث الاجتماعية [٤٠] والتفاعل[٤١] .

ويعرف " بوويل وسنجل " الجماعة البؤرية بأنها " جماعة من الأفراد يختارها ويحشدها الباحثون لمناقشتهم في موضوع البحث والتعليق عليه من واقع خبراتهم الشخصية " [٢٤] .

كما يعرفها " مورجان " بأنها " أسلوب من أساليب البحث يمكن بواسطته جمع البيانات – من خلال التفاعل الجماعي – حول موضوع ما يحدده الباحث " [٤٣] .

ويشتمل هذا التعريف على ثلاثة عناصر أساسية هي :

١) أن الجماعة البؤرية أسلوب من أساليب البحث المكرس لجمع البيانات .

٢) أنه ينظر إلى التفاعل في المناقشات الجماعية كمصدر للبيانات .

٣) أنه يسلم بالدور الايجابي للباحث في توجيه المناقشات الجماعية لأغراض جمع لبيانات.

والجماعة البؤرية - في رأي كاري وسميث - هي " أسلوب من أساليب البحث يعتمد على إستخدام المناقشة الموجهة من خلال التفاعل كوسيلة الحصول على معلومات ثرية " [٤٤].

ويتضح من هذه التعاريف السابقة أن الجماعات البؤرية تمتاز بما يلي :

١) أنها تعطي إهتماماً واضحاً بالمبحوثين بإعتبارهم " خبراء " في موضوع البحث .

٢) أنها تتيح التعمق في فهم إتجاهات المبحوثين وتصوراتهم وآرائهم .

٣) أنها تعتمد على التفاعل الدينامي للجماعة للحصول على المعلومات المطلوبة .

٤) أن نجاح هذا الأسلوب البحثي يتوقف على قيام الباحث بدور المنشط لا بدور القائم بالمقابلة [٤٥] .

أنواع الجماعات البؤرية :

يقسم معظم الباحثين الذين يقومون بإجراء البحوث الكيفية الجماعات البؤرية إلى ثلاثة أنواع مختلفة . الجماعات الكبيرة Full Groups ، والجماعات الصغيرة Mini Groups ، والجماعات الهاتفية Telephone Groups . وتشترك هذه الأنواع في خصائص

متشابهة، إلا أن ثمة إختلافات مهمة بينهم .

وتقوم الجماعات البؤرية الكبيرة على مناقشة تمتد ما بين تسعين إلى مائة وعشرين دقيقة تقريباً . ويقود المناقشة " منشط Moderator " متمرس . وتضم هذه الجماعة ما بين ثمانية إلى عشرة مبحوثين في جلسة المناقشة إستناداً إلى تشابه خصائصهم الديموجرافية بالإضافة إلى تقارب إتجاهاتهم .

ولا تختلف الجماعات البؤرية الصغيرة عن الجماعة البؤرية الكبيرة في شيء إلا أنها – أي الجماعة الصغيرة – تضم عادة ما بين أربعة إلى ستة مبحوثين .

ويشترك المبحوثين في الجماعة البؤرية الهاتفية [*] في حوار هاتفي على شكل مؤتمر بقيادة باحث لمدة تتراوح بين نصف الساعة إلى ساعتين . ويتم إختيار هؤلاء المبحوثين بنفس طريقة إختيارهم في الجماعة البؤرية الكبيرة أو الصغيرة .

ومن أوجه التشابه بين هذه الأنواع الثلاثة :

١) أنها تضم نوعاً من أنواع الجماعات، وباحثاً متمرساً يقوم بإجراء المناقشة . ويتولى هذا الباحث مهمة قيادة المناقشة ، ويستمر النقاش بين المشاركين، ويتحدث قليلاً أثناء النقاش . ولا يقوم الباحث في الجماعة البؤرية بنفس دور القائم بالمقابلة Interviewer في البحوث الكمية أو البحوث التي تعتمد على المسح،

بمعنى أنه يقوم بتوجيه أسئلة يجيب عنها المبحوثين، ولكنه يستعين بدليل يقوم بإعداده سلفاً تبعاً لأهداف البحث، ويبذل قصارى جهده لأن يكون الحوار كله من جانب المبحوثين إعتماداً على بنود هذا الدليل .

٢) أنها تقوم على إختيار مجموعة متجانسة من المبحوثين إستناداً إلى محكات محددة تبعاً للهدف من البحث، وأن يكون هؤلاء المبحوثين على دراية وافية بموضوع البحث بالدرجة التي تجعلهم قادرين على القيام بمناقشة مفيدة لهذا الموضوع .

٣) في هذه الجماعات الثلاثة يتم تسجيل المناقشة للإحتفاظ بالمداولات التي جرت، كما يمكن إستخدام الفيديو في تسجيل هذه المناقشات .

ويمكن الكشف عن أوجه الإختلاف بين أنواع الجماعات البؤرية من خلال فهم متعمق لكل نوع منها . ومن أكبر الإختلافات بين الجماعات البؤرية الكبيرة والصغيرة هو عدد المبحوثين الذين تشملهم . فالجماعات الكبيرة تضم ثمانية إلى عشرة مبحوثين، في حين تقتصر الجماعات الصغيرة على أربعة إلى ستة مبحوثين فقط . ويفضل بعض الباحثين الجماعات الصغيرة عن الجماعات الكبيرة لشعورهم بأنه بوسعهم الحصول على معلومات أكثر عمقاً من الجماعات الصغيرة . ويعود السبب في ذلك إلى أن جلسة المناقشة مع الجماعة تستمر حوالي مائة دقيقة تقريباً . وإذا شملت الجماعة عشرة مبحوثين ، فإن متوسط نصيب المبحوث للمشاركة في المناقشة يكون في حدود عشر دقائق فقط . أما في حالة الجماعات الصغيرة فإن الوقت المتاح لكل مبحوث يبلغ الضعف، بما يمكن الباحث – من الناحية النظرية – من الحصول على معلومات أكثر من كل مبحوث .

ويلجأ باحثون آخرون إلى الإعتماد على الجماعات الصغيرة، لأنه يكون من الصعب حشد أكبر من ستة أشخاص في جماعة معينة . ومن النواحي العملية الأخرى التي تجعل الباحثين يفضلون الجماعات الصغيرة عن الجماعات الكبيرة سهولة حشد عدد صغير من المبحوثين، والتكلفة، أو عدم رغبة بعض الجماعات المستهدفة في أن تكون موضوعاً لبحوث الجماعة البؤرية .

وتبدو الإختلافات أكثر وضوحاً بين الجماعات البؤرية الهاتفية وغيرها من أنواع الجماعات البؤرية . فالنقاش مع الجماعات الهاتفية يتم في بيئة مؤيمر للمناقشة، ومن ثم يكون المبحوثين والباحث في أماكن مختلفة . وعلى العكس من ذلك يتم دوماً إجراء المناقشة مع الجماعات الصغيرة والكبيرة في مكان يحدث فيه التفاعل المباشر بين جميع المشاركين . ولابد أن يتوفر في هذا المكان غرفة للجماعة البؤرية، وطاولة كبيرة مستديرة يجلس حولها أعضاء الجماعة أثناء المناقشة . ويتصل بمعظم هذه الغرف غرفة للملاحظة يمكن من خلالها ملاحظة النقاش والإستماع إليه .

ومما يجعل الجماعات الهاتفية تختلف عن الجماعات الكبيرة والصغيرة محدودية التفاعل بين المشاركين في النقاش لغياب الإتصال المباشر بينهم . ويكون دور الباحث في الجماعة الهاتفية أشبه بدور القائم بالمقابلة منه بدور قائد المناقشة، ويعود ذلك إلى أن التفاعل يكون أكثر صعوبة مقارنة بما يحدث في الجماعتين : الكبيرة والصغيرة .

وتستغرق الجماعات الهاتفية – عادة – وقتاً أقصر مما تستغرقه الأشكال الأخرى الجماعات البؤرية، حيث يكون المتوسط ساعة واحدة مقارنة بساعة ونصف الساعة والساعتين بين الجماعات التقليدية . وأخيراً فإنه يمكن تسجيل المناقشات في الجماعتين : الصغيرة والكبيرة بالصوت والصورة مما يسمح للباحث – بالتالي – بتحليل هذه المناقشات. وهذا يستحيل بالنسبة للجماعة الهاتفية التي يمكن تسجيلها بالصوت فقط .

وهناك عدة أسباب تدعو إلى تفضيل الجماعات البؤرية الهاتفية عن الجماعتين : الصغيرة أو الكبيرة . وربما يكون عدم الإفصاح عن إسم المبحوث من الأسباب التي تجعله يوافق على المشاركة في المناقشة . فقد تكون لدى بعض المبحوثين عدم الرغبة في التعبير عن آرائهم وإتجاهاتهم بحضور آخرين في نفس الغرفة .

ومن ثم فإن الجماعة الهاتفية تتيح فرصة لمشاركة بعض المبحوثين الذين لا يريدون الإفصاح عن أسمائهم . وأخيراً فإن إجراء المناقشة مع الجماعة الهاتفية يكون أقل تكلفة بدرجة كبيرة من الجماعتين : الصغيرة والكبيرة [٤٦] .

الجماعة البؤرية في مقابل الأدوات الأخرى للبحث الاجتماعي:

إذا كانت الجماعات البؤرية ليست سوى أداة واحدة من أدوات

إجراء البحوث الكيفية، وإذا كانت تلك الجماعات شكلاً من أشكال المقابلة الجماعية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا :

هل تختلف الجماعات البؤرية عن الأنواع الأخرى للمقابلات الجماعية؟

يستبعد تعريف مورجان الذي سبقت الإشارة إليه بعض المشروعات البحثية التي يطلق عليها – في بعض الأحيان – جماعات بؤرية، وذلك على النحو التالي :

١) أن الجماعات البؤرية ينبغي تمييزها عن الجماعات التي يكون الغرض الأساسي منها شيئاً آخر خلاف البحث مثل العلاج ، وصنع القرار، والتربية، والتنظيم ، أو تغيير السلوك ، هذا على الرغم من أن الجماعات البؤرية التي يكون الغرض الأساسي منها جمع البيانات قد يترتب عليها أيضاً بعض هذه الأغراض .

٢) من المفيد أن نميز الجماعة البؤرية عن الأساليب البحثية الأخرى التي تستعين بعدد من المبحوثين ، ولكنها لا تعتمد على التفاعل في المناقشات مثل الجماعات الإسمية Nominal وجماعات دلفي Delphi .

٣) أن الجماعات البؤرية ينبغي تمييزها عن الأدوات التي تجمع بيانات من مناقشات جماعة تحدث بصورة طبيعية ولا يوجد فيها شخص يقوم بدور القائم بالمقابلة . ولا ترتبط التفرقة هنا بما إذا كانت الجماعة موجودة بالفعل قبل إجراء الدراسة، ولكنها ترتبط

بما إذا كانت إهتمامات الباحث هي التي توجه المناقشة [٤٧] .

وهناك طريقة أخرى للإجابة على السؤال السابق بالتفرقة بين إتجاهين أولهما حصري Inclusive وثانيهما قصري Exclusive . ويعامل الإتجاه الأول معظم أشكال المقابلات الجماعية بإعتبارها شكلاً مختلفاً من أشكال الجماعات البؤرية، ويعامل الإتجاه الثاني الجماعات البؤرية بإعتبارها أداة أضيق مجالاً بما لا يجعلها تختلط مع الأنواع الأخرى للمقابلات الجماعية . ومن أبرز الأمثلة على الإتجاه القصري ما يشيع إستخدامه في بحوث التسويق من مقولة مؤداها أن الجماعات البؤرية لابد أن تتحقق فيها شروط معينة منها أنها تتكون من مناقشات مقننة بين (٦) إلى (١٠) من الغرباء المتجانسين في موقف رسمي . ومشكلة هذا الإتجاه أنه يفشل في توضيح أية مزايا لقصر تعريف الجماعات البؤرية على الدراسات التي تستوفي هذه الشروط، أو إستبعاد المقابلات الجماعية التي لا تستوفيها [٤٨] .

وقد توصل" فراي وفونتانا " إلى تنميط يضع الجماعات البؤرية كفئة ضمن فئات عديدة من المقابلات الجماعية . وإستناداً إلى أبعاد التنميط الذي قاما به فإن المقابلات الجماعية هي شيء يختلف عن الجماعات البؤرية إذا أجريت في مواقف رسمية، وإستخدمت مقابلة غير موجهة، أو إستخدمت نماذج غير مقننة للأسئلة [٤٩] .

ويذهب" كاتيرال وماكلاران " إلى أن كل الجماعات التي تجتمع لإنتاج بيانات عن موضوع معين لأغراض البحث هي جماعات بؤرية حتى تلك الجماعات التي تتشكل بغرض مقابلة ثمانية أشخاص في وقت واحد بدلاً من مقابلتهم عدة مرات . يضاف إلى ذلك أت التراث المتعلق ببحوث التسويق في أوربا يستخدم بدلاً من مصطلح " الجماعات البؤرية" مصطلحات أخرى مثل المناقشة الجماعية ، والبحث الكيفي، وجماعات المتناقشين ، والجماعات الإبداعية الممتدة [٥٠] .

وإذا كانت الجماعات البؤرية شكلا من أشكال المقابلة الجماعية، فإنه يبدو من المهم أن نفرق بينهما . فالمقابلة الجماعية يقصد بها مقابلة عدد من الأفراد في نفس الوقت، وينصب التركيز فيها على توجيه أسئلة من جانب الباحث والإجابة عنها من جانب المبحوثين، أما الجماعات البؤرية فهي تقوم على التفاعل داخل الجماعة إستناداً إلى الموضوعات التي يثيرها الباحث (٥١) . ومن ثم فإن الخصيصة الرئيسية التي تميز الجماعات البؤرية تتمثل في الفراسة والبيانات التي نحصل عليها نتيجة للتفاعل بين المبحوثين .

وتهدف بحوث الجماعة البؤرية بصفة أساسية إلى التعرف على إتجاهات المبحوثين ومشاعرهم ومعتقداتهم وخبراتهم وردود أفعالهم بطريقة يصعب تحقيقها بالإستعانة بالأدوات الأخرى مثل الملاحظة والمقابلة الفردية أو الإستبيان . وقد تكون هذه الإتجاهات والمشاعر والمعتقدات مستقلة إستقلالاً جزئياً عن الجماعة أو عن سياقها الاجتماعي، إلا أنه يمكن الوضوح عليها من خلال التجمع الاجتماعي أو التفاعل الذي تستوجبه الجماعة البؤرية كأداة للبحث الاجتماعي .

وبالمقارنة مع المقابلات الفردية التي تهدف إلى جمع بيانات عن إتجاهات الأفراد ومعتقداتهم ومشاعرهم، فإن الجماعات البؤرية تهدف إلى إستنباط عديد من وجهات النظر والعمليات الوجدانية في سياق الجماعة . ويسهل على الباحث أن يتحكم في المقابلة الفردية مقارنة بالجماعة البؤرية التي يمسك فيها المبحوثون بزمام المبادرة .

وبالمقارنة مع الملاحظة نجد أن الجماعة البؤرية تمكن الباحث من الحصول على كم غزير من المعلومات في فترة زمنية أقصر . وإذا كانت أدوات الملاحظة تتطلب من الباحث أن ينتظر الأشياء حتى تحدث، فإن الباحث في الجماعة البؤرية يسترشد بدليل المقابلة . وبهذا تعد الجماعات البؤرية بمثابة أحداث منظمة وليست أحداثاً طبيعية (٥٢) .

وتظهر فائدة الجماعات المحورية في ثلاث مواقف، وهي :

١) وجود إختلاف في القوة بين المبحوثين وصناع القرار .

٢) الإهتمام بلغة الحياة اليومية المستخدمة والثقافة السائدة بين جماعات معينة .

٣) الكشف عن درجة الإجماع على موضوع معين (٥٣) .

إستخدامات بحوث الجماعات البؤرية :

يمكن إستخدام الجماعات البؤرية في المراحل الأولية أو الإستكشافية للدراسة (٥٤)، أو أثناء الدراسة لتقييم برنامج عمل أو تطويره (٥٥) ، أو بعد الإنتهاء من البرنامج لتقدير آثاره، أو لخوض مجالات بحثية أخرة . كما يمكن إستخدام الجماعات البؤرية كمنهج في حد ذاته، أو مكملة لمناهج أخرى (٥٦) .

وتساعد الجماعات البؤرية في إستكشاف الفروض أو صياغتها(٥٧)، وتطوير أسئلة أو مفاهيم في الإستبيانات أو دليل المقابلة(٥٨). ومع ذلك يؤخذ على الجماعة البؤرية أنها محدودة في قدرتها على تعميم نتائجها على المجتمع ككل ، نظراً لصغر أعداد الأفراد المشاركين في البحث، وإحتمال أن لا يشكل المبحوثون عينة ممثلة.

ويحدد " جرين بوم " (٥٩) ستة مجالات لإستخدام الجماعة البؤرية، وهي :

١) الدراسات المتعلقة بتطوير المنتجات الجديدة مثل وسائل منع الحمل.

٢) دراسة الموقف من قضية ما .

٣) دراسة عادات الاستهلاك وأنماطه .

٤) دراسات الاتجاه .

٥) دراسات التقييم .

٦) إستثارة أفكار جديدة من المبحوثين .

وعلى الرغم من أن الجماعة البؤرية تمثل منهجية متميزة في البحث توفر لنا معلومات قيمة في مواقف عديدة فإن هذا الأسلوب غالباً ما يساء إستخدامه في مواقف تكون فيها أساليب أخرى أكثر ملاءمة بالنظر إلى أهداف البحث، ومن أوجه مساوئ إستخدام الجماعات البؤرية ما يلي :

١) إستخدام الجماعات البؤرية كبديل رخيص عن البحوث الكمية، وفي هذه الحالة تكون المنتائج مضللة .

٢) إستخدام الجماعات البؤرية في الحصول على بيانات لا يتسنى معها ذلك .

٣) إستخدام أكثر من جماعة بؤرية بدون داع لتحقيق أهداف البحث .

٤) إستخدام الجماعات البؤرية في مناطق جغرافية مختلفة بدون مبرر.

٥) إستخدام الجماعات البؤرية بطريقة غير كفؤة بسبب سوء الإعداد الجيد لإجراء المناقشة، أو سوء إختيار المبحوثين، أو عدم قدرة الباحث على إدارة المناقشة بطريقة لا تحقق أهداف البحث .

٦) إستخدام الجماعات البؤرية بطريقة غير جادة، بمعنى تركيز الباحث على مبحوث أو مبحوثين فقط دون سواهما بإفتراض أن آرائهما تعكس إجماعاً بين جميع المبحوثين . والحقيقة أن مفتاح الإستخدام الجيد للجماعة البؤرية هو إعطاء الفرصة لجميع المبحوثين للمناقشة دون التركيز على فرد أو فردين فقط .

مزايا الجماعة البؤرية ومثالبها :

يرى " كيتزنجز " أن التفاعل يعد الملمح الرئيسي للجماعات البؤرية ، لأن التفاعل بين المبحوثين يكشف عن وجهات نظرهم حول العالم، واللغة التي يستخدمونها لمناقشة قضية ما، وقيمهم ومعتقداتهم بشأن موقف معين . كما أن التفاعل يمكن المبحوثين من توجيه أسئلة إلى بعضهم البعض، وإضافة إلى إعادة تقييم فهمهم لخبراتهم الشخصية[٦٠].

ويعترف الباحثون في العلوم الاجتماعية بأن ديناميات الجماعة سلاح ذو حدين في الجماعات البؤرية، بإعتبارهم أهم مصدر قوة لتشجيع النقاش بين المبحوثين من ناحية، وأخطر تهديد لمناقشة القضايا مناقشة مفتوحة من جانب المبحوثين من ناحية أخرى .

وعندما يصل الأمر إلى تحليل بيانات الجماعة البؤرية ينظر نفس هؤلاء الباحثين إلى ما يطلق عليه " تأثير الجماعة " Group Effect نظرة سلبية، بإعتبار أن هذا التأثير يمثل تهديداً لصحة وجهات نظر المبحوثين وخبراتهم . ويشير الباحثون إلى صعوبة – بل وإستحالة – إنتزاع وجهات نظر الأفراد من وجهات نظر الجماعة، أي ظاهرة التفكير الجماعي Group Think ، وتلويث الإجابة الحقيقية للفرد [٦١] .

ويمكن القول بلغة أخرى أنه في الوقت الذي يشعر فيه باحثو الجماعة البؤرية بالرغبة في فوائد التفاعل الجماعي في تشجيع إفصاح المبحوثين عن المعلومات وتدفقها، فإن هؤلاء الباحثين يأسون على أن الجماعة قد تلوث وجهات نظر أعضائها .

ويمكن أن يكشف تحليل التفاعل في الجماعة البؤرية عما يلي :

١) اللغة المشتركة حول الموضوع، والأمور المسلم بها، والأمور الأخرى التي تحتاج إلى إيضاح من المبحوثين .

٢) المعتقدات والأوهام حول الموضوع الذي يشترك المبحوثين في مناقشته، وبعض هذه المعتقدات والأوهام أمور مسلم بها، وبعضها الآخر يتم تحديه .

٣) مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المبحوثون لتبرير وجهات نظرهم وخبراتهم وكيفية إستجابة الآخرين لها .

٤) مصادر المعلومات وأنماطها التي تثير تغيراً في الرأس، وإعادة تفسير الخبرات .

٥) نبرة الصوت، واللغة، ودرجة المشاركة الوجدانية عندما يتحدث المبحوثون مع بعضهم البعض حول الموضوع [٦٢] .

ومن مزايا الجماعات البؤرية أنها تستنبط المعلومات بطريقة تسمح للباحثين تفسير أسباب بروز قضية ما . ونتيجة لذلك يمكن فهم الفجوة بين ما يقوله الأفراد ويفعلونه على نحو أفضل، والوصول إلى تفسيرات متعددة لإتجاهات المبحوثين وسلوكهم .

ولا ينبغي الإقلال من فائدة بحوث الجماعة البؤرية للمبحوثين إذ أن فرصة الإنخراط في عمليات صنع القرار، وتقدير المبحوثين على أنهم خبراء ، وإتاحة الفرص لهم للعمل بالتعاون مع الباحثين - كل ذلك يمكن أن يمثل مصدر قوة لكثير من المبحوثين . وإذا كانت الجماعة تمارس نشاطها على نحو جيد، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى بناء جسور الثقة وزيادة مقدرة الجماعة - كوحدة وليست كأفراد - على إستكشاف الحلول لمشكلة معينة . وينبغي أن نعي أنه ليس بمقدور جميع المبحوثين أن يجنوا ثمار هذه الفوائد من الجماعة البؤرية، لأن هذه الجماعة يمكن أن تشكل مصدراً لتخويف بعض أعضائها الإنطوائيين أو الخجولين . وبالتالي لا يمكن للجماعة البؤرية أن تكون مصدر قوة لجميع المبحوثين، ويمكن لأدوات البحث الاجتماعي الأخرى أن تتيح هذه الفرصة للمبحوثين . ومع ذلك، إذا شارك المبحوثون مشاركة إيجابية في نشاط الجماعة، فإن بحوث الجماعة البؤرية تكون ذات طبيعة تطبيقية في الغالب، ويمكن إنجاز التمكين Empowerment بشكل واقعي .

ومن المزايا الأخرى للجماعات البؤرية أنها يمكن أن تجعل من المبحوثين مصدراً للتغير أثناء مقابلة الجماعة البؤرية أو بعدها . ففي بحث قام به " جوس ولينباش "[٦٣] إكتسب المبحوثون شعوراً بالحرية من خلال التحدث وسط حشد من الأفراد ومن خلال تنمية علاقات مع الباحثين . وفي دراسة أخرى أجراها " سميث وزملاؤه " وجهت الدعوة للمرضى في المستشفى لإبداء وجهات نظرهم حول الخدمات التي تقدمها المستشفى، وأفكارهم بشأن تحسين هذه الخدمات . وفي هذا المثال حدثت تغيرات على المستوى الإداري كنتيجة مباشرة لآراء المرضى .

وعلى الرغم من أن بحوث الجماعة البؤرية تتمتع بمزايا عديدة،

إلا لها مثالب شأنها في ذلك شأن جميع أساليب البحث الاجتماعي . ويمكن التغلب على بعض هذه المثالب بالتخطيط السليم، إلا أن بعضها الآخر يصعب تفاديه ويصبح لصيقاً بهذه الأداة . إذ تقل سيطرة الباحث على البيانات التي يحصل عليها مقارنة بالدراسات الكمية أو المقابلات الفردية . وهنا يستوجب على الباحث أن يتيح الفرصة للمبحوثين للتحدث مع بعضهم البعض، وتوجيه الأسئلة والتعبير عن شكوكهم وآرائهم ، مما يجعل سيطرة الباحث على التفاعل محدودة بدلاً من توجيه المبحوثين للتركيز على موضوع البحث . وتعد بحوث الجماعة البؤرية – بطبيعتها – بحوثاً مفتوحة، ولا يمكن أن تعتمد على الأسئلة المغلقة إعتماداً مطلقاً .

ومن الخطأ أن نفترض أن الأفراد في الجماعة المحورية يعبرون عن وجهات نظرهم الفردية المحضة، حيث أنهم يتكلمون في سياق معين، وفي إطار ثقافة بعينها، ولذلك يصعب على الباحث في بعض الأحيان أن يحدد وجهة نظر الفرد بشكل واضح . وهذه أيضاً إحدى مثالب الجماعات البؤرية .

ومن الناحية العملية يمكن أن يكون حشد الجماعات البؤرية أمراً صعباً . وقد لا يكون سهلاً إختيار عينة ممثلة، وربما لا تتيح هذه الجماعات فرصة مشاركة بعض المبحوثين الإنطوائيين أو الخجولين، والذين لديهم مشكلات في الإتصال، أو المبحوثين الذين يندرجون تحت " الفئات الخاصة " [٦٤] . كما أن أسلوب مناقشة الجماعة البؤرية قد لا يشجع بعض الأفراد على الثقة في الآخرين نتيجة الإدلاء بمعلومات تتسم بالحساسية والخصوصية . وفي مثل هذه الحالات يفضل إستخدام المقابلات الشخصية أو الإعتماد على دليل المقابلة جنباً إلى جنب مع الجماعات البؤرية . وأخيراً ربما يشعر بعض المبحوثين أن الجماعة البؤرية تنقصها السرية التامة، لأن المعلومات التي يدلون بها يتم تداولها بين الآخرين في الجماعة .

التنظيم العملي للجماعات البؤرية :

يتطلب تنظيم مقابلات الجماعة البؤرية قدر أكبر من التخطيط مقارنة بالأنواع الأخرى للمقابلة، نظراً لأن حشد جماعة من الأفراد يمكن أن يكون عملية صعبة، كما أن تدبير مكان مناسب وأدوات ملائمة لتسجيل المقابلة يتطلب وقتاً أطول .

ويوصي الباحثون بأن يكون عدد الأفراد في الجماعة البؤرية من ستة إلى عشرة، غير أن بعض الباحثين قاموا بإجراء دراساتهم على جماعة مكونة من خمسة عشر فرداً، أو جماعة مكونة من أربعة أفراد فقط . وقد يختلف عدد الجماعات البؤرية أيضاً، فبعض الدراسات عقدت لقاءاً واحداً فقط كل جماعة من الجماعات البؤرية المتعددة، وشمت دراسات أخرى قابلت نفس الجماعة عدة مرات . ويمكن أن تستمر مقابلة الجماعة البؤرية من ساعة إلى ساعتين . ويمكن أن تساعد الأماكن الحيادية في تجنب التحيز عند عقد اللقاء في مباني الروابط أو الجمعيات الخاصة . وبدلاً من ذلك يمكن عقد لقاءات الجماعة البؤرية في عدة أماكن (مثلاً في منازل الأفراد، أو المباني المؤجرة، أو في المكان الذي يلتقي فيه الأفراد الذين لا يشكلون جماعة منظمة) .

ولا يبدو من السهل دوماً تحديد أنسب المبحوثين في الجماعة البؤرية . فإذا كانت الجماعة غير متجانسة بدرجة شديدة من زاوية النوع أو الطبقة أو من زاوية الأشخاص المتخصصين أو العاديين – فإن التباين بين المبحوثين يمكن أن يترك أثراً واضحاً على آرائهم . وعلى العكس من ذلك إذا كانت الجماعة متجانسة في خصائص معينة، فإنه لا يمكن الكشف عن الآراء والخبرات المتباينة . ويحتاج المبحوثين إلى الشعور بالإرتياح مع بعضهم بعض . ومن المؤكد أن مقابلة مبحوثين يتشابهون في الخصائص أو في مستويات الفهم لموضوع ما يكون أكثر تشجيعاً للباحث من مقابلة مبحوثين بينهم قدر كبير من التباين .

وبمجرد أن يستقر الباحث على نوعية المبحوثين، فإن ثمة تحدياً ثانياً يجابهه يتمثل في حشدهم لإجراء المقابلة لأن ذلك قد يستغرق منه وقتاً طويلاً خاصة إذا كان موضوع البحث لا يحقق لهم منافع مباشرة أو لا يكون مشوقاً لهم .

ويمكن حشد هؤلاء المبحوثين إما بالإعتماد على مهارة الباحث أو بالإستعانة بالإخباريين، أو باللجوء إلى الدعاية والحملات الإعلانية، أو من خلال شبكات العلاقات الاجتماعية القائمة . كما يمكن تقديم حوافز للمبحوثين تحقيقاً لهذا الغرض .

دور الباحث:

ما أن ينجح الباحث في ترتيب عقد اللقاء مع الميحوثين ، يصبح

دوره في غاية الأهمية، إذ أن عليه أن يقدم تفسيرات واضحة للهدف من اللقاء مع الجماعة المحورية ، ويساعد الأفراد على الشعور بالإرتياح، وييسر التفاعل بين أعضاء الجماعة .

وينبغي على الباحث أثناء اللقاء أن يشجع على الجدل والحوار بطرح أسئلة مفتوحة إستنباط التباين بين المبحوثين في وجهات نظرهم المتعلقة بموضوع البحث . وفي بعض الأحيان يحتاج الباحث إلى التعمق في تفاصيل الموضوع، أو القفز سريعاً من فكرة إلى أخرى عندما ينتابه الشعور بأن الحوار يبعد عن موضوع البحث أو أن هذا الحوار وصل إلى إستنتاج لا قيمة له . وعلى الباحث أن يحرص على تركيز النقاش على موضوع اللقاء، وقد يضطر عمداً في بعض الأحيان إلى توجيه الحوار إلى الموضوع الأصلي، كما أن عليه يتأكد أن كل مبحوث قد أتيحت له الفرصة للحديث . ويجب على الباحثين أن لا يبدوا مواقفهم على رأي معين حتى يتحاشى تحيزه لبعض المبحوثين . كما ينبغي على الباحث تجنب طرح آرائه الشخصية حتى لا يؤثر على المبحوثين بالإنحياز لموقف أو رأي معين .

ولما كان دور الباحث دوراً مهماً، فإن عليه أن يتمتع بمهارات طيبة في مجال العلاقات بين الأشخاص، إلى جانب بعض السمات الشخصية كحسن الإصغاء و الموضوعية والقدرة على التكيف . وهذه السمات تزيد ثقة المبحوثين في الباحث وتشجع على إجراء حوار مفتوح ومثير .

وأخيراً ينبغي التأكيد على أن سيطرة الباحث وتوجيهه للقاء مع الجماعة المحورية يتوقف على أهداف البحث وشخصية الباحث . وإذا إشترك باحثان أو أكثر في إدارة اللقاء مع هذه الجماعة ، فيجب ترتيب الأدوار بحيث يتولى أحد الباحثين إجراء الحوار مع المبحوثين، ويضطلع الثاني بتسجيل البيانات والإشراف على وسيلة تسجيل المعلومات خلال اللقاء، وهذا يتطلب نوعاً من التنسيق بين الباحثين من أجل توزيع مناسب للأدوار والمسئوليات بما يؤدي إلى تحقيق اللقاء لأغراضه .

القضايا الأخلاقية :

تتشابه الإعتبارات الأخلاقية المتصلة بالجماعات البؤرية مع مثيلاتها بالنسبة للأدوات الأخرى للبحث الإجتماعي [٦٥] . إذ ينبغي على الباحث عند إختيار المبحوثين وحشدهم أن يحيطهم علماً بكافة المعلومات حول الهدف من مشاركتهم وجدواها، ويجب توخي الأمانة وتعريف المبحوثين بالجماعة وموضوع البحث، وعدم ممارسة ضغوط عليهم كي يتحدثوا في اللقاء .

ومن القضايا الأخلاقية التي يجب أخذها بعين الأعتبار في حالة الجماعات البؤرية التعامل مع البيانات الحساسة والسرية نظراً لوجود أكثر من مشارك في الجماعة . ويجب على الباحث أن يوضح للمبحوثين منذ البداية أن آرائهم سوف يطلع عليها الأعضاء الآخرون في الجماعة إضافة إلى الباحث نفسه . ويحتاج المبحوثون إلى تبصيرهم بالمحافظة على سرية ما تداوله اللقاء، وتقع لدى الباحث أيضاً مسئولية عدم إفشاء البيانات خارج نطاق الجماعة .

ونخلص من هذه المناقشة التفصيلية لمنهجية الجماعة البؤرية إلى أن الباحثين الذين إعتمدوا عليها وجدوا فيها أداة وأعدة للبحث الاجتماعي مقارنة بغيرها من الأدوات، ومن ثم فإن بحوث الجماعة البؤرية يمكن أن تكون مصدر قوة للمبحوثين، وتحدياً مثيراً للباحثين الاجتماعيين الذين يرغبون في طرق الموضوعات التي تستحوذ على إهتمامهم بمنظور مختلف .

نماذج من الدراسات السابقة :

أتيح للباحثين الإطلاع على إحدى وعشرين دراسة سابقة إعتمد بعضها في جمع البيانات الميدانية على الجماعة البؤرية، في حين جمع بعضها الآخر بين الجماعة البؤرية والأدوات الأخرى لجمع البيانات الكيفية مثل المقابلات المتعمقة .

ولا يتسع المجال هنا لعرض كل دراسة من هذه الدراسات السابقة على حدة ، ولذلك إخترنا نماذج من تلك الدراسات . وجاء هذا الإختيار مستنداً على تنوع المجال الجغرافي للدراسة ما بين دول عربية (مصر، تونس) وآسيوية (تايلاند، فيتنام، الفلبين، أندونيسيا، بنجلاديش) وأفريقية (زامبيا) بالإضافة إلى (بيرو) في أمريكا الجنوبية .

وبناء على ذلك نعرض فيما يلي لخمس دراسات أجريت في مصر وتونس وتايلاند وزامبيا وبيرو .

(١) إدراك وجهة نظر النساء عن الإجهاض في مصر [٦٦] :

أجريت هذه الدراسة لإستقصاء إدراك النساء عن الإجهاض في مصر . وقد إستخدمت الدراسة المقابلات المتعمقة مع المريضات الخاضعات للعلاج في المستشفيات، والمجموعات البؤرية مع المستفيدات من خدمات تنظيم الأسرة، والنساء اللاتي لا تستخدمن وسائل منع الحمل . ومن ثم إستخدمت الدراسة نوعين من البيانات الكيفية بين شهري مايو ويونيو ١٩٩٥ :

أ - مقابلات متعمقة تمت مع (٣١) إمرأة أحلن إلى المستشفى بسبب مضاعفات ما بعد الإجهاض . وإستعانت الدراسة بمريضات في مستشفى في القاهرة وأخرى في المنيا، حيث استخدم إستبيان شبه مقنن في إجراء المقابلة معهن بحيث تم حثهن على وصف تجربتهن (رفضت إحدى النساء إجراء مقابلة معها) .

ب- بيانات ذات طبيعة أكثر معيارية عن طريق المناقشات ضمن مجموعات بؤرية مع مجموعتين تتكون كل منها من خمس إلى سبع نساء ممن يترددن على عيادات تنظيم الأسرة إما في نفس المستشفى كمريضات ما بعد الإجهاض، أو في مستشفى آخر قريبة منها . كما عقدت مناقشة أخرى مع مجموعة من نفس الحجم من نساء أخريات في المناطق الريفية لا يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة ولسن حوامل .

ويمكن تلخيص أبرز نتائج هذه الدراسة فيما يلي :

أ - على الرغم من الحساسية الشديدة تجاه موضوع الإجهاض في مصر، فقد إتضح أنه من بين نساء الإحدى والثلاثين تسببت سبع منهن في إحداث الإجهاض عمداً، ومن المحتمل أن تكون (١٠) منهن قد تسببن في إحداثه، ويعتقد أن (١٤) منهن قد أجهضن طبيعياً .

ب- وصفت النساء أجسادهن بأنها كانت في حالة إضطراب متزايد بصرف النظر عما إذا كان الإجهاض تلقائياً أو متعمداً، وشعرت النساء بهذه الحالة الفسيولوجية الحادة التي كان من أعراضها الأولى الآلام الشديدة في الجسم كله، أما المصدر الأساسي للألم فكان الظهر وبالتحديد أسفله . كما شعرت أيضاً بالألم في الصدر والقلب والمعدة والثديين . وتعبر إحدى المبحوثات عن هذا الألم بقولها :

" أنا حاسه إن جسمي مكسر حتت حتى مش قادرة أنام، ومش قادرة أقعد، وحاسه إن فيه وجع جامد كل ما بتحرك . أنا عارفة إني حاخد وقت لحد الألم ما يروح . ده أكثر وجع أنا حسيت بيه لغاية دلوقتي " .

وتبدو هذه الآلام أكثر وضوحاً بين النساء الفقيرات (خاصة الريفيات) لأن حالتهن الجسدية ضعيفة أصلاً بسبب قلة الغذاء وعبء العمل " إحنا أجسامنا تعبانة من الأول، والسقط بيأثر جامد على صحتنا . والدم اللي بيروح من الست بيخليها أضعف من الأول وبيجيب أنيميا . وعشان كده الست لازم تستريح عشان ترجع لها صحتها " .

ج- بعد أن تمر النساء بتجربة الإجهاض يواجهن العودة الوشيكة إلى الحياة الطبيعية والحاجة إلى إستعادة الشعور بالتوازن الجسدي . ومما هو جدير بالذكر أن النساء اللاتي إشتركن في المجموعات البؤرية ممن مررن بتجربة الإجهاض عبرن عن خوفهن من إستخدام وسائل منع الحمل خلال فترة النقاهة بعد الإجهاض، وشعرن أن أجسادهم قد إضطربت إضطراباً شديداً من جراء الإجهاض، وعبرن عن حاجاتهن القوية إلى إستعادة التوازن الطبيعي :

" في الفترة دي الست بتكون سخنة بعد السقط . لكن بعد أربعين يوم تقدر تاخد وسائل منع الحمل، يا إما هاتحمل " .

وكانت الحاجة إلى العودة إلى العمل الذي يتطلب قوة بدنية وقدرة على تحمل مسئوليات رعاية الأطفال من أهم ما أثار مخاوف وقلق مريضات ما بعد الإجهاض في الريف والحضر على حد سواء : " عشان ترجع لحالتها الطبيعية لازم الست تاكل مضبوط ، ويكون عندها مكان تستريح فيه، إزاي أجيب ده كله في بلدنا، في الريف لازم الستات تشتغل جامد ولازم ندي كل اللي نقدر عليه لولادنا " .

وعلى الرغم من فهم النساء لضرورة إستعادة صحتهن البدنية ، إلا أن هذه المخاوف تعزز " ثقافة الصمت والإحتمال " التي تشجع النساء على إحتمال العلة بدلاً من التماس الرعاية الصحية .

د- أكدت المبحوثات أن أزواجهن وأسرهن غير قادرين على تقديم العون لهن في تحمل الأعباء البدنية وتفهم ظروفهن العاطفية والنفسية . وإعتقد كثير من النساء أن أزواجهن لا يستطيعون في الحقيقة القيام بدور نشيط لتقديم وسائل الراحة لهن والتخفيف عنهن، لأن الإجهاض مسألة تخص النساء فقط ، يضاف إلى ذلك أن المعايير الثقافية في مصر تحدد دوراً بسيطاً للغاية لما يمكن أن يقوم به الرجال في مساعدة النساء في أعمالهن . لذلك لا ترى النساء إحتمالاً لأن يكون أزواجهن سنداً لهن في أعمالهن .

وقد عبرت النساء عن خوفهن من أن يشك أهل الزوج في قدرتهن على الحمل والولادة بعد الإجهاض .

هـ- تصارعت مواقف النساء المشتركات في الدراسة حول الإجهاض من المنظور الديني، وإنقسمن إلى فريقين أولهما يرى أن الإجهاض ليس بالضرورة مشيئة الله : " كله في أيد ربنا "، " ربنا كان عايز كده "، " العمل ده من عند ربنا " . وفي المقابل عبرت النساء المشتركات في المجموعات البؤرية عن إعتقادهت بأن الإجهاض المتعمد فيه تعطيل آثم للقدر الذي إختاره الله، وأن النساء اللاتي تجهضن أنفسهن يتعرضن لغضب الله وعقابه . " الناس حاتفضل تضايق الست اللي سقطت ... حايقولوا لها زي ماتكون قتلت روح .... وحايقولوا لها إن ده ذنب كبير " .

٢- معارف وإتجاهات الشباب التونسي في مجالات الصحة الإنجابية [٦٧] :

تعد هذه الدراسة جزءاً من البرنامج البحثي الـذي تقـوم بـه جامعة الدول العربية حول أبعاد الصحة الإنجابية في الدول العربية، وتمثل – أساساً – البعد النوعي Qualitative لدراسة معارف وإتجاهات وسلوك الشباب المتكامل مع المسح بالإستبيان الذي يقوم به " المشروع العربي لصحة الأسرة " .

وفي هذا الإطار تستهدف هذه الدراسة الكيفية توفير معلومات تفيد في إعداد إستمارة المسح بالإستبيان (الإحصائي)، وذلك ببلورة الأبعاد ذات الأولوية .

كما ترمي هذه الدراسة إلى توفير معلومات حول الأبعاد التفصيلية للمعارف والإتجاهات والسلوك، وحول خلفية هذه الأبعاد ومحدداتها الاجتماعية والنفسية والقيم الثقافية، بما يفيد في تحليل الظواهر بصفة عامة ونتائج مسح الشباب (في إطار مسح صحة الأسرة) بشكل خاص، وذلك بالإعتماد على المقابلات البؤرية الجماعية **Focus Group Discussion (FGD s)** .

ومن إيجابيات المقابلات البؤرية - بإعتبارها مقابلات تعتمد على الحوار الصريح والمعمق مع أفراد محدودين (حوالي ١٠ أفراد في كل مقابلة) حول موضوعات محددة - أنها تمكن من معرفة إتجاهات الشباب بدرجة أكثر توسعاً وعمقاً من الدراسات الإحصائية، حيث تسمح بالمداخلات المطولة حول موضوع أو إخر وبعرض التجارب الفردية والجماعية، بما يسمح - في نفس الوقت - بمعرفة خصائص الظاهرة ومعرفة أبعاد مهمة حول عملية حدوثها . كما تسمح هذه المقابلات بمعرفة إقتراحات الشباب لمعالجة القضايا المطروحة .

نوعية الجماعات المدروسة: العينات

من أهم إيجابيات منهجية المقابلات البؤرية الجماعية هو تمكينها من المقارنة بين الفئات المتباينة، وتزداد أهمية هذه المنهجية النسبة لهذه الدراسة؛ بإعتبار أن فئة الشباب تتميز بتعدد نماذجها وفئاتها الفرعية **Subgroups** ، وتباين وتمايز كل فئة من هذه الفئات عن غيرها .

لذلك فقد شملت المقابلات (١٣) فئة من المراهقين والشباب في المدينة (العاصمة تونس) وفي الريف (ريف شيبه بولاية المهدية)، ومن الذكور والإناث ، وهذه الفئات هي : تلامذة من أحياء مختلفة، طلبة جامعيون، عمال وعاملات بمصانع، عاطلون عن العمل، عمال بقطاع البناء .

أهم نتائج المقا بلات البؤرية الجماعية :

أ - فيما يتعلق بعلامات البلوغ تعرفت كافة فئات المراهقين والشباب – ذكوراً وإناثاً – على غالب هذه العلامات التي تخصهم والتي تخص الجنس الأخر كذلك . وتشمل هذه المعرفة الأبعاد الفسيولوجية وكذلك الاجتماعية السلوكية . وأسهمت غالب الفئات في الحديث حول هذا البعد من نواحي إنعاكاساته النفسية والسلوكية بالخصوص مستعملين في ذلك تعبيرات ومصطلحات شديدة الدقة والثراء، معبرين عن معاناتهم من إزدواجية في الحالة النفسية المتمثلة في سعادتهم بحدوث التحول نحو النضج من ناحية يقابله ضعف فهم لهذا التحول ومترتباته من قبل المحيط الاجتماعي من ناحية أخرى، مؤكدين – ذكوراً وإناثاً – ومن كافة الفئات – سوء تفهم الآباء لسلوك أبنائهم كما أكدت النتائج عدم معرفة غالب فئات الإناث بالدورة الشهرية قبل وقوعها (أو في تفاصيلها) مما جعل ردود أفعالهن سلبية كالبكاء والفزع ، وذلك رغم إعتبار علاقاتهن بأمهاتهن متواصلة نسبياً أو – على الأقل – أقل سلبية عن العلاقة مع الأب، هذا في حين تكون ردود فعل الشباب ومحيطهم الاجتماعي أكثر إيجابية إزاء تحولات البلوغ لدى الذكور .

ب- حول العلاقات بالجنس الآخر والعلاقات الجنسية تفيد تصريحات المشاركين أنه رغم الإهتمام الواضح لدى الشباب بالجنس الآخر والتفكير القوي والصريح – في العديد من الأحيان – في الرغبة الجنسية وكيفية تلبيتها، غير أنه يبدو أن الممارسات الجنسية الفعلية تختلف من فئة لأخى . ففي حين تبدو عالية الإنتشار نسبياً بين أوساط معينة من الشباب، تبدو على عكس ذلك بين أوساط أخرى كالفتيات في الريف .

وفي حين يعتبرها البعض من الشباب – خاصة الأعلى مستوى من الناحية التعليمية في العادة – سلوكاً عادياً وطبيعياً، يرى فيها البعض الآخر سلوكاً شاذاً أو منبوذاً اجتماعياً، وهذا يدعو إلى الأخذ بالاعتبار لهذه النسبية والتدقيق فيها . ورغم وعي الشباب عامة بخطورة إنعكاسات العلاقات الجنسية غير الآمنة ومعرفتهم بعدد من الأمراض المنقولة – وبخاصة مرض نقص المناعة " الإيدز " -، غير أن العديد من الشباب – وبخاصة الشباب الطلابي وكذلك العمالي – صرحوا أنهم وزملاءهم عادة لا يأخذون حذرهم عند إقامة العلاقات الجنسية . ويعود ذلك في رأيهم – لثلاثة أسباب رئيسية هي : أنهم لا يثقون في فعالية الواقي الذكري، وأن هذا الواقي يحد من التمتع بعلاقة طبيعية، وأن العلاقات الشبابية عادة ما تتم في ظروف لا تسمح بالتفكير بأخذ الحذر اللازم.

ج- حول ظاهرة إرتفاع سن الزواج تفيد إجابات المشاركين – من ناحية– أنهم يتطلعون إلى الزواج في سن أبكر من مثيله لدى الجيل المتزوج، كما تفيد – من ناحية أخرى – أن أسباب التأخر في الزواج يعود ليس فقط لأسباب مادية وإرتفاع تكاليف الزواج، بل كذلك للتطور القيمي والاجتماعي، وقد يرتبط بمفهوم الأسرة والعلاقة الزوجية بشكل عام الحاصل بالمجتمع التونسي ككل .

٣- دراسة أنتوني براموالارتانا وزملائه عن نسق المعايير والزواج في تايلاند [٦٨] :

يذهب معدو هذه الدراسة في المقدمة إلى أن الدخول إلى الزواج والخروج منه يعدان بمثابة أحداث على درجة كبيرة من الأهمية سواء على المستوى الفردي أو على مستوى الجماعة التي ينتسب إليها الفرد . كما يعد الزواج ذي أهمية من الناحية الديموجرافية مادام أن عملية الإنجاب تحدث في إطاره . ونظراً للأهمية الاجتماعية للزواج، نجد أن المعايير والاتجاهات التي تحكم الزواج تترسخ بعمق في ثقافة المجتمع أو ثقافاته الفرعية، وترتبط كذلك بالنظم المجتمعية الأخرى .

وإستناداً إلى ما سبق تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن المعايير التي تحكم توقيت الزواج في تايلاند إعتماداً على بيانات كيفية حول الاتجاهات والمعتقدات التي تتعلق بالسن الملائم عند الزواج بين الرجال والنساء، وهي بيانات تم جمعها من خلال مناقشات الجماعة البؤرية .

وتوضح النتائج أن هناك إتفاقاً بين المشاركين في هذه المناقشات الجماعية على أن المرأة ينبغي أن تتزوج في بداية العشرينات من عمرها، خاصة عندما تبلغ ٢٠ عاماً، وأن الرجل ينبغي أن يتزوج في منتصف العشرينات من عمره خاصة عندما يبلغ ٢٥ عاماً .

وتتطابق هذه الآراء مع الأعمار الفعلية للزواج بين الرجال والنساء في تايلاند، حيث بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول حوالي ٢٢ عاماً بين النساء، وتراوح هذا المتوسط بين ٢٤ ، ٢٥ عاماً بين الرجال .

وترتبط هذه الاتجاهات نحو السن عند الزواج الأول بعدة أسباب منها بلوغ الأنثى السن الملائمة التي تستطيع عندها تحمل أعباء الحمل والولادة ومسئوليات الحياة الزوجية . هذا عن النساء، أما عن الرجال فإن أبرز العوامل التي تحدد السن عند الزواج بينهم فهي الإنتهاء من أداء الخدمة العسكرية، والحاجة إلى الاستعدادات المادية التي تساعـد
على بدء الحياة الزوجية .

ومما يلفت النظر أن هذه النتائج تشابهت حسب المناطق الجغرافية، وبين الأجيال المختلفة، وبين الذكور والإناث، إلى جانب الجماعات الدينية من مسلمين وبوذيين .

ويخلص معدو هذه الدراسة إلى القول بأن مناقشات الجماعة البؤرية – رغم مثالبها – أدت إلى فهم متعمق للاتجاهات والآراء المؤثرة في السلوك الزواجي . ويبدو أن هذه الأداة أكثر ملاءمة لدراسة المعايير التي تحكم السن عند الزواج في المجتمع التايلاندي مقارنة بالأدوات الأخرى لجمع البيانات الكيفية .

٤- دراسة روتنبرج وزملائه عن القرارات المتعلقة بالإنجاب في زامبيا [٦٩]:

نظراً لإنتشار مرض " الإيدز " في أفريقيا جنوبي الصحراء ، فقد تعرضت أعداد متزايدة من النساء في سن الإنجاب وأزواجهن للإصابة بهذا المرض . ويمكن لبرامج تنظيم الأسرة أن تخفض من إحتمالات هذه الإصابة .

وفي عام ١٩٩٧ قام معدو هذه الدراسة بإجراء بحث تضمن ثماني جماعات بؤرية بالإضافة إلى (٢٣) مقابلة متعمقة مع النساء والرجال المصابات بهذا المرض في منطقة " ندولا " بزامبيا، وهي منطقة ينتشر فيها مرض الإيدز بدرجة بالغة .

وتوضح نتائج الدراسة أن عدم دراية المبحوثين بأعراض هذا المرض يجعل تأثيره على القرارات المتعلقة بالإنجاب وإستخدام وسائل منع الحمل تأثيراً ضعيفاً . وعلى العكس من ذلك تبين أن ظهور هذه العلامات أو الأعراض يدفع الرجال إلى إستخدام الواقي الذكري لمنع إنتقال العدوى . وذكرت النساء أنهن يخشين الحمل إذا ساورتهن الشكوك في الإصابة بمرض الإيدز مخافة إنتقال المرض إلى الجنين . وتضيف النساء أنهن يقمن بعمل إختبار للتأكد من الإصابة بهذا المرض من عدمه قبل إتخاذ قرار إنجاب الطفل .

٥- دراسة فورت عن السياق الاجتماعي للخصوبة وتنظيم الأسرة في بيرو [٧٠]:

أجريت جلسات المناقشة الجماعية عامي ١٩٨٧/١٩٨٦ مع مجموعة من النساء اللاتي يقمن في مدينتين تبعدان عن العاصمة .

وتوضح النتائج أن تحكم النساء في الخصوبة يعوقه إنخفاض مكانتهن في المجتمع بالإضافة إلى جهلهن بفسيولوجية الإنجاب . ومن العوامل الأخرى المؤثرة في هذا الصدد عدم إدراكهن لمفهوم التخطيط للمستقبل وضعف برامج تنظيم الأسرة . وعلى الرغم من إرتفاع نسبة النساء اللاتي يستخدمن وسائل حديثة لمنع الحمل، فإن نصف المبحوثات في هذه الدراسة يعتمدن على الوسائل التقليدية التي لها بعض الآثار الجانبية .

وتكشف نتائج مناقشات الجماعة البؤرية عن وجود مخـاوف لدى النساء اللاتي يستخدمن الوسائل الحديثة لمنع الحمل من آثارها الجانبية، وهن يتشابهن في ذلك مع النساء اللاتي يستخدمن هذه الوسائل . والحقيقة أن النساء اللاتي يستعملن الوسائل الحديثة لمنع الحمل يلجأن إلى ذلك خشية حدوث حمل، وهو عامل أكثر أهمية من خوفهن من المرض أو الموت .

وإذا كان نتائج المسوح الديموجرافية قد أوضحت أن حجم الأسرة المفضل بين النساء في بيرو يبلغ ثلاثة أطفال، فإن مناقشات الجماعة البؤرية كشفت عن العوامل التي تشجع بعض النساء على تجاوز هذا العدد المفضل . إذ لا تزال وفيات الرضع عند مستويات مرتفعة . ونادراً ما يتناقش الزوجين في الحجم المثالي للأسرة في بداية حياتهما الزواجية وإذا كانت النساء يفضلن تأجيل الإنجاب لمدة عامين أو ثلاثة بعد الزواج، فإنهن يشعرن بضرورة إنجاب الأطفال حتى تكون الحياة الزوجية سعيدة . وتخشى النساء من عدم موافقة الأزواج على إستخدام الوسائل الحديثة لمنع الحمل؛ لأن تنظيم الأسرة يرتبط في أذهانهن بالخيانة الزوجية، ومن ثم تقوم الثقة بين الزوجين على إنجاب عدد كبير من الأطفال . وبالتالي يصبح تنظيم الأسرة في هذا السياق الاجتماعي وسيلة للحد من المواليد وليست وسيلة للمباعدة بين الولادات.

الملامح العامة للوضع السكاني في المجتمع القطري [٧١] :

يمكن تلخيص أبرز الملامح العامة المميزة للوضع السكاني في المجتمع القطري في النقاط التالية :

١) إرتفع إجمالي سكان دولة قطر من (٣٦٩٠٧٩) نسمة عام ١٩٨٦ إلى (٥٢٢٠٢٣) نسمة في مارس ١٩٩٧، بمعدل نمو بلغ متوسطه ٣,٢% خلال تلك الفترة . وإذا إستمر النمو السكاني بهذا المعدل، فمن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان عام ٢٠١٩ .

ويلاحظ أن السكان القطريين يتزايدون بمعدل (٣,٩%) يرتفع عن المعدل بين السكان غير القطريين (٣%) . وتصل نسبة القطريين إلى إجمالي السكان نحو ٢٨,٤% في عام ١٩٩٧ .

٢) يتسم الهرم السكاني للقطريين بأنه ذو قاعدة – تعبر عن إرتفاع الخصوبة – وقمة ضيقة، أما الهرم السكاني لغير القطريين فقاعدته ضيقة ووسطه متضخم بالذكور القادرين على الإسهام في العمل والإنتاج .

ويعكس الهرم السكاني لإجمالي السكان تأثير الهجرة الوافدة، حيث تتفق ملامحه مع ملامح الهرم السكاني لغير القطريين .

٣) يتصف السكان القطريون بالتوازن بين الذكور والإناث مما يؤكد أن مجتمع القطريين مجتمع طبيعي في تركيبته حسب النوع، ويختلف الأمر إختلافاً كبيراً بالنسبة لمجتمع غير القطريين الذي يتصف بالتزايد الملحوظ في إعداد الذكور مقارنة بأعداد الإناث، مما أدى بالتالي إلى إرتفاع نسبة النوع **Sex Ratio** .

٤) مما يميز نمط النوع التوزيع الجغرافي للسكان ومدى الخلل فيه أن أقل البلديات مساحة هي أكثرها كثافة في عدد السكان، إذ أن بلدية الدوحة التي لا تتجاوز مساحتها ١,٢% فقط من المساحة الكلية يقطن بها نصف إجمالي السكان، وإذا أضفنا بلدية الريان المجاورة لها لإرتفعت نسبة السكان إلى ٨٣% في بلديتين لا تتعدى مساحتها ٩% من المساحة الإجمالية وذلك في عام ١٩٩٧ . وما يلاحظ هنا أن هذا الوضع لم يتغير منذ عام ١٩٨٦، مما يؤكد إستمرار الهيمنة الديموجرافية لمدينة الدوحة بما يجعل منها المدينة الدولة أو دولة المدينة City State .

٥) يلاحظ من تحليل إتجاه معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بين القطريين ثبات تلك المعدلات خلال الفترة ٨٦-١٩٩٤، ثم بدأت هذه المعدلات تأخذ إتجاهاً تنازلياً بدءاً من عام ١٩٩٥، مما يعكس تنامي الإتجاه نحو إنخفاض الخصوبة بين القطريات بفعل التغيرات الاجتماعية الحادثة كإنتشار التعليم والإنخراط في الأنشطة الاقتصادية الحديثة . ومن المتوقع أن لا يستمر الإنخفاض في معدلات الوفيات بسبب التغير المتواصل في التركيب العمري للسكان الذين يزيد من نسبة المسنين .

٦) يتسم مجتمع السكان القطريين بإرتفاع معدلات الزواج والطلاق، وتشير الدراسات المتاحة إلى أن الأسباب الرئيسية للطلاق هي : عجز الزوجين عن التفاهم أو التوافق، والخلافات المستمرة، نقص في فهم وإدراك الزوجين لمعنى ومسئوليات الحياة الزوجية، وتدخل أسرة الطرفين في الخلافات الزوجية، وعدم وجود التكافؤ بين الزوجين، ووجود سلوكيات غير مقبولة مرتبطة بالطرف الأخر، وتأثير العوامل المادية على العلاقة الزوجية .

٧) أن إتجاهات النمو السكاني في دولة قطر تتأثر تأثراً شديداً بإتجاهات نمو القوة العاملة . ولا يشكل القطريون سوى ١٣,٥% فقط من إجمالي القوة العاملة وذلك في عام ١٩٩٧ . وقد تميزت مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل بتطور إيجابي خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٧ . فقد تضاعف معدل النشاط الاقتصادي المنفتح من ١١% إلى ٢٢,٣% . وثمة فجوة شاسعة بين مشاركة الذكور والإناث القطريين في قوة العمل .

٨) أن معدل البطالة بين الذكور القطريين إرتفع من ٤,٤% عام ١٩٨٦ إلى ٧,٣% عام ١٩٩٧، وقفز هذا المعدل بين الإناث القطريات من ٢% إلى ١٠,٥% . وتلفت هذه المعدلات النظر إلى تفاقم مشكلة البطالة بين القطريين – خاصة الإناث – خلال تلك الفترة . كما تبدو هذه المشكلة غريبة في مجتمع يسعى إلى تشجيع توطين الوظائف من جهة مع تدفق قوة العمل الوافدة من جهة ثانية .

٩) توجد سياسة سكانية رسمية في دولة قطر حتى الآن، وكل ما هو موجود عبارة عن سياسات مرتبطة بالسكان ذات تأثير غير مباشر على الوضع السكاني . وعلى الرغم من أن دولة قطر وافقت على الإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٩٨، إلا أن بلورة سياسة سكانية ذات أهداف ديموجرافية

كمية محددة لم يتم حتى الآن .

عملية البحث الميداني :

وقع الإختيار على خمس طالبات ممن يدرسن بقسم الاجتماع بكلية الإنسانيات والعلم الاجتماعية بجامعة قطر . وهؤلاء الطالبات في مرحلة التخرج . وقد وضع الباحثان شرطاً لإختيار العينة، وهو أن تكون الطالبة قد درست مقرر " علم السكان " حتى نضمن وجود خلفية مناسبة لإجراء المقابلات الفردية منهن، وحتى يحدث تفاعل بينهن في حلقة الجماعة البؤرية .

وفيما يتعلق بخصائص عينة البحث فإن أعمار هؤلاء الطالبات يتراوح بين ٢١ إلى ٢٤ عاماً، وينحدرون جميعاً من الطبقة المتوسطة، كما أنهن يعشن في أسر نووية . ومن حيث محل الإقامة فإن جميع المبحوثات يقمن في مدينة الدوحة .

دليل المقابلة :

قام الباحثات بتصميم دليل يتضمن ستة بنود رئيسية تتعلق بمفهوم المشكلة السكانية، وإتجاهات النمو السكاني، والتركيب العمري والنوعي للسكان، والتوزيع الجغرافي للسكان، والقوى العاملة، والسياسة السكانية .

وقد إستخدم هذا الدليل لإجراء المقابلات الفردية مع كل مبحوثة على حدة، كما إستخدم نفس الدليل لإجراء المناقشة الجماعية مع المبحوثات الخمسة من خلال " الجماعة البؤرية " . وجمعت البيانات خلال شهر أبريل ٢٠٠٠ .

ونعرض فيما يلي بالتفصيل لما تضمنته بنود هذا الدليل :

<u>١- مفهوم المشكلة السكانية :</u>

- ما هي المشكلة السكانية بصفة عامة ؟
- هل توجد مشكلة سكانية في دولة قطر ؟
- ماذا نعني بوجود مشكلة سكانية في دولة قطر ؟

- أي الجوانب التالية أكثر أهمية في تحديد مفهوم المشكلة السكانية في دولة قطر :
  - النمو السكاني (قطريون/ غير قطريون) .
  - التوزيع الجغرافي للسكان .
  - خصائص السكان .

<u>٢- إتجاهات النمو السكاني :</u>

- ما مدى التباين في معدلات النمو بين السكان القطريين وغير القطريين ؟
- المواليد والوفيات بين القطريين .. وما مدى تأثيرها في نموهم ؟
- الزواج والطلاق بين القطريين ... وما الأسباب الرئيسية للطلاق ؟
- توقعات المستقبل .

<u>٣- التركيب العمري والنوعي للسكان :</u>

- ما هي ملامح التركيب العمري بين القطريين ؟
- ما هي ملامح التركيب العمري بين غير القطريين ؟
- ما تأثير التركيب العمري لغير القطريين على الهرم الكاني ككل؟
- التركيب النوعي (ذكور وإناث) ومؤشراته .
- ما هي الإنعكاسات الاجتماعية للتركيب العمري والنوعي .

<u>٤- التوزيع الجغرافي للسكان :</u>

- ما مدى تباين الكثافة السكانية بين البلديات ؟
- الدوحة بإعتبارها دولة المدينة City State .
- معدل النمو السكاني بين البلديات وتفاوته .

- **الهجرة الداخلية والوافدة وإرتباطها بالخلل في التوزيع الجغرافي للسكان .**
- **عوامل الطرد والجذب بين البلديات .**

<u>٥- القوى العاملة :</u>

- **موقع القطريين في حجم وهيكل قوة العمل .**
- **معدلات المشاركة في قوة العمل .**
- **معدلات البطالة .. وهل البطالة بين القطريين حقيقية ؟**
- **المرأة القطرية وسوق العمل .**
- **التركيز المهني بين القطريين (المهن العلمية والفنية) وإرتباطه بمخرجات التعليم .**

<u>٦- السياسة السكانية :</u>

- **هل توجد سياسة سكانية في دولة قطر ؟**
- **أهم الحلول المقترحة للمشكلة السكانية في دولة قطر :**
    - **النمو السكاني .**
    - **النمو الحضري .**
    - **التعليم وإرتباط مخرجاته بسوق العمل .**
    - **زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة .**
    - **التوعية بالمشكلة السكانية .**

نتائج البحث الميداني :

يلخص جدولا (١)،(٢) نتائج المقابلات الفردية ومناقشات الجماعة البؤرية على التوالي . ونعرض فيما يلي لهذه النتائج مع التركيز على المقارنة بين النتائج التي أفضى إليها إستخدام هاتين الأداتين .

أولاً – مفهوم المشكلة السكانية :

لا يوجد معنى واحد للمشكلة السكانية، وإنما هناك معان متعددة لهذه المشكلة . ويختلف مفهوم المشكلة السكانية من مجتمع إلى آخر، كما أن هذا المفهوم قد يختلف داخل المجتمع الواحد خلال فترات زمنية متباعدة .

وقد جاءت إجابات المبحوثات فيما يتعلق بمفهوم المشكلة السكانية على النحو التالي:

١- زيادة حجم الشكان بشكل يؤثر على مرافق الدولة وظهور العديد من المشكلات.

٢- عدم التوازن بين متطلبات السكان وعددهم .

٣- زيادة معدل النمو السكاني بشكل يؤثر على الوضع الاقتصادي .

٤- عدم القدرة على التوفيق بين إحتياجات السكان وحجمهم .

٥- تكدس السكان في منطقة وتخلخلهم في منطقة واحدة .

وتعكس هذه الإجابات قدراً من التباين بين المبحوثات في فهمهن للمشكلة السكانية، وإن كان المفهوم الأخير (رقم ٥) يجسد أحد الملامح المميزة للوضع السكاني في المجتمع القطري . أما المفاهيم الأربعة الأخرى فهي تجسد أبعاد المشكلة السكانية في الدول الكثيفة كما هو الحال في مصر على سبيل المثال .

وقد أفضت مناقشة الجماعة البؤرية إلى إتفاق المبحوثات على المفهوم التالي للمشكلة السكانية : هي إزدياد معدل النمو السكاني بشكل لا يتناسب مع القدرات الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع ما يؤدي إلى ظهور مشاكل سكانية وإجتماعية فيه .

وإستناداً إلى هذا المفهوم للمشكلة السكانية فقد سئلت المبحوثات عما إذا كانت هناك مشكلة سكانية في دولة قطر أم لا ؟

وترى ثلاث مبحوثات أنه لا توجد مشكلة سكانية في المجتمع القطري، بينما ترى المبحوثتان الأخريان أن هناك مشكلة بالفعل، ولكن هذه المشكلة لا ترتبط بالزيادة في حجم السكان، وإنما ترتبط بالخلل في التوزيع السكاني . وهذا ما أكدته نتائج الجماعة البؤرية .

وثمة إجماع بين المبحوثات الخمسة على أن المشكلة السكانية في دولة قطر تعود إلى تزايد قوة العمل الوافدة . وربما يرجع ترسخ هذا التفسير في أذهانهن إلى ما يشعر به المواطنون من مزاحمة الوافدين لهم خاصة في المرافق الصحية . وتدعم نتائج الجماعة البؤرية هذا الإستنتاج، حيث تتفق المبحوثات على أن الزيادة السكانية ترجع إلى تكدس السكان في مدينة الدوحة وزيادة قوة العمل الوافدة خاصة الآسيوية .

وقد طرحنا على المبحوثات سؤالاً قصد به التأكيد على أن عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان في دولة قطر هو جوهر المشكلة السكانية بها . وق إتفقت المبحوثات على هذا الأمر، وأشرن إلى إستئثار مدينة الدوحة بغالبية السكان، ووجود مناطق خالية من السكان مثل مدن الشمال والخور وأم سعيد وغيرها .

ثانياً – إتجاهات النمو السكاني :

إتفقت المبحوثات – عدا واحدة منهن – على وجود تباين في إتجاهات النمو السكاني بين القطريين والوافدين، بمعنى أن عدد الوافدين يزيد بدرجة ملحوظة على عدد القطريين . وقد أكدت المبحوثات في مناقشات الجماعة البؤرية على أن النمو السكاني بين القطريين يعود بالدرجة الأولى إلى إرتفاع الخصوبة، في حين يعزي النمو السكاني بين غير القطريين إلى هجرة قوة العمل الوافدة إلى دولة قطر .

وحول العوامل المؤثرة في النمو السكاني (المواليد، الوفيات، الزواج، الطلاق) ترى أربع مبحوثات أن زيادة المواليد وإنخفاض الوفيات يؤديان إلى زيادة عدد السكان، في حين ترى المبحوثة الخامسة أن هذا التأثير لا يبدو واضحاً على مستوى المجتمع ككل لقلة أعداد السكان القطريين . وتشير نتائج الجماعة البؤرية إلى أن الأسرة القطرية لا تنظم النسل وبالتالي يرتفع معدل المواليد بين القطريين، وينخفض معدل الوفيات في نفس الوقت بسبب التحسين في العلاج الصحي المجاني .

وتؤكد ثلاث مبحوثات أن الزواج المبكر منتشر بين السكان القطريين، أما تعدد الزوجات فهو آخذ في الإنحسار حالياً . وتربط المبحوثات الخمسة – من خلال الجماعة البؤرية – بين تعدد الزوجات وإرتفاع الدخول في دولة قطر .

وتعزي المبحوثات إرتفاع معدلات الطلاق بين القطريين إلى تدخل الأهل، وسوء الإختيار، وعد إنجاب الزوجة، والخيانة الزوجية، وعدم التكافؤ بين الزوجين، وزواج الأقارب، وتضيف مناقشات الجماعة البؤرية سبباً آخر إلى هذه الأسباب، وهو كثرة مطالب الزوجة .

وفي الوقت الذي تتوقع فيه أربع مبحوثات زيادة حجم السكان في دولة قطر في المستقبل، تذهب المبحوثة الخامسة إلى أن كثرة الوفيات الناتجة عن حوادث السيارات يمثل أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر في تناقص السكان في المستقبل . ونتيجة للتفاعل بين المبحوثات في الجماعة البؤرية، فقد إتفقن في الرأي على أن سكان دولة قطر سوف يتضاعفون في السنوات القادمة .

ثالثاً – التركيب العمري والنوعي للسكان :

أشرنا فيما سبق إلى الملامح العامة للتركيب العمري والنوعي للسكان في المجتمع القطري، ومدى تباين ملامح هذا التركيب بين السكان القطريين وغير القطريين .

ويبدو أن هناك تفاوتاً شديداً في فهم المبحوثات لهذه الملامح على مستوى المجتمع ككل كما تكشف عنها نتائج المقابلات الفردية . إذ ترى إحدى المبحوثات أن أعداد الذكور والإناث والأطفال والكبار أعداد متساوية . وترى مبحوثة أخرى أن الأطفال والشباب يزيدزن في العدد عن كبار السن . وتربط مبحوثة ثالثة بين ملامح التركيب العمري من جهة وإرتفاع نسبة الإعالة في المجتمع من جهة ثانية .

وتجمع المبحوثات الخمسة على أن التركيب العمري للوافدين يتسم بإرتفاع نسبة الشباب وإنخفاض نسبة كبار السن والأطفال، يرجعن ذلك إلى شروط إستقدام قوة العمل الوافدة إلى دولة قطر . وهذا ما أكدته نتائج مناقشات الجماعة البؤرية .

وعلى العكس مما تكشف عنه الإحصائيات ترى المبحوثات أن

عدد الإناث يتفوق على عدد الذكور مما أدى – من وجهة نظرهن – إلى إرتفاع نسبة " العنوسة " بين القطريات وتضيف مناقشات الجماعة البؤرية نتيجة أخرى لهذا التفوق العددي للذكور على الإناث، وهي تعدد الزوجات .

وفيما يتعلق بالإنعكاسات الاجتماعية للتركيب العمري والنوعي أكدت المبحوثات على إرتفاع نسبة الإعالة، وإرتفاع نسبة العنوسة، وقلة الإنتاج، وتعدد الزوجات، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى التفكك الأسري .

رابعاً – التوزيع الجغرافي للسكان :

أوضح تحليل التوزيع الجغرافي للسكان في دولة قطر مدة الهيمنة الديموجرافية لمدينة الدوحة على باقي المناطق الجغرافية، ويتسع مجال هذه الهيمنة إلى الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . إذ لا تقتصر هيمنة مدينة الدوحة على عدد السكان فحسب، وإنما تستأثر هذه المدينة بالمشروعات الاقتصادية والخدمات التعليمية والصحية والثقافية، مما جعل منها منطقة جاذبة للسكان . وتتخذ الهجرة إلى مدينة الدوحة ثلاثة أشكال منها الهجرة الداخلية من باقي البلديات إليها، وهذا الشكل يجسد التحركات السكانية لغالبية القطريين المهاجرين إلى مدينة الدوحة .

ويتصل الشكلان الآخران بالسكان الوافدين الذين يفد بعضهم إلى مدينة الدوحة مباشرة من أوطانهم، وبعضهم الآخر يقيم في البلديات الأخرى لفترة زمنية ثم يتجه إلى الدوحة إذا تيسر له الحصول علــى
فرصة عمل مناسبة .

وقد إنصب إهتمامنا في بداية الحديث عن التوزيع الجغرافي للسكان على مدى إدراك المبحوثات بوجود تباين في توزيع السكان بين البلديات . وجاءت الإجابات في المقابلات الفردية والجماعة البؤرية لتؤكد على ذلك، حيث توجد مناطق مكتظة بالسكان، وأخرى مخلخلة سكانياً، بل أن المبحوثات ذكرن أن ثلاثة أرباع إجمالي السكان يتركزون في مدينة الدوحة وحدها .

وحول تأثر الهجرة الداخلية الوافدة على الخلل في توزيع السكان إتفقت آراء المبحوثات في المقابلات الفردية والجماعية على هذا التأثير، وأن عوامل الجذب في مناطق مثل الدوحة وعوامل الطرد في باقي البلديات المختلفة هي التي تحكم تحركات السكان بين البلديات المختلفة.

خامساً – القوى العاملة وسوق العمل :

تباينت آراء المبحوثات فيما يتعلق بوجود نسبة كبيرة للقطريين في قوة العمل، حيث ترى ثلاث مبحوثات أن هذه النسبة ضئيلة، وتذهب المبحوثات الأخريات إلى عكس ذلك . ويمكن تفسير هذا الرأي الأخير بأن هاتين المبحوثتين إنصرف تفكيرهما إلى الشرائح المهنية العليا التي تتركز فيها قوة العمل القطرية .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أثمرت مناقشات الجماعة البؤرية عن تشكيل رأي جماعي مؤداه أن القطريين يشاركــون في قــوة
العمل ولكن ليست بالنسبة المطلوبة .

وفيما يتعلق بمشاركة القطريين في الأنشطة الإنتاجية ترى جميع المبحوثات – عدا واحدة منهن – أن هذه المشاركة منعدمة لوجود نظرة تعطي مرتبة " دنيا " لهذا النوع من الأنشطة الاقتصادية، ولعدم تشجيع الدولة على ذلك . وتؤكد مناقشات الجماعة البؤرية هذه النتيجة، إلا أنه يتعين علينا أن نذكر أن دولة قطر بدأت منذ عدة سنوات مجموعة من الإجراءات التي تستهدف جذب قوة العمل القطرية إلى الأنشطة الإنتاجية .

وتتفق المبحوثات جميعهن على معاناة الخريجين من مشكلة البطالة خاصة البطالة السافرة . وتبين نتائج مناقشات الجماعة البؤرية أن مشكلة البطالة أكثر وضوحاً بين خريجي الجامعة خاصة خريجي الكليات النظرية، وأن هذه المشكلة تعاني منها الإناث بدرجة أكبر من الذكور .

وثمة إجماع بين المبحوثات على أن مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل مشاركة ضئيلة في كافة القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الخاص .

ولا تدرك المبحوثات مدى الارتباط الوثيق بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل كما كشفت عنها نتائج المقابلات الفردية، إلا أن المناقشات التي دارت في الجماعة البؤرية أدت إلى إدراكهن لهذا الإرتباط خاصة في بعض التخصصات .

سادساً : السياسة السكانية :

تتفق المبحوثات على أن دولة قطر لا يوجد بها سياسة سكانية لمعالجة مظاهر الخلل في الوضع السكاني بها . وهذا ما أكدته نتائج المقابلات الفردية والجماعة البؤرية .

ويتعين علينا أن نذكر هنا أن دولة قطر وافقت على الاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون في ديسمبر ١٩٩٨، إلا أنها لم تتخذ حتى الآن الخطوات الجادة لبلورة سياسة سكانية خاصة بها .

وحول أهم الحلول المقترحة للمشكلة السكانية في دولة قطر، طرحت المبحوثات ما يلي :

١- الحد من قوة العمل الوافدة .

٢- رسم سياسة سكانية واضحة .

٣- التوعية للآثار السلبية للزيادة السكانية .

٤- التوزيع المتوازن للسكان .

٥- ربط مخرجات التعليم بإحتياجات يوق العمل .

٦- إستغلال القوى البشرية أفضل إستغلال ممكن .

٧- زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل .

جدول رقم (١)

نتائج المقابلات الفردية

المحاور الأساسية للدليل	المبحوثة الأولى	المبحوثة الثانية	المبحوثة الثالثة	المبحوثة الرابعة	المبحوثة الخامسة
<u>أولا:مفهوم المشكلة السكانية</u> ١- ما مفهوم المشكلة السكانية؟	هي زيادة حجم السكان بشكل يؤثر على مرافق الدولة وظهور العديد من المشكلات .	هي عدم التوازن بين المتطلبات السكانية وعدد السكان .	زيادة معدل النمو السكاني بشكل مؤثر على الوضع الاقتصادي .	هي عدم القدرة على التوفيق بين متطلبات السكن وعددهم .	هي تكدس السكان في منطقة وتخلخل السكان في منطقة أخرى .
٢- هل توجد مشكلة سكانية في قطر ؟	لا توجد مشكلة سكانية	لا توجد	نعم توجد مشكلة سكانية	لا توجد مشكلة سكانية	نعم توجد مشكلة ليس في الزيادة وإنما في الخلل

٣- إلى ماذا ترجع المشكلة السكانية ؟	إلى زيادة العمالة الوافدة	لزيادة العمالة الوافدة	لزيادة العمالة الوافدة	المشكلة في زيادة العمالة الوافدة	ترجع إلى زيادة العمالة الوافدة
٤- هناك من يقول أن مشكلة السكان ترجع إلى عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان في دولة قطر . فما رأيك ؟	هذا الكلام غير صحيح لأنه لا توجد مشكلة سكانية من أصله	نعم لأن هناك مناطق مكدسة بالسكان منتجة توفر فرص العمل والخدمات بها	صحيح لعدم وجود توازن بين السكان حيث تستأثر الدوحة بغالبية السكان	صحيح لتكدس السكان في مناطق معينة دون أخرى لتوفر فرص العمل والخدمات	لعدم التوازن في التوزيع بالإضافة إلى تزايد العمالة الوافدة

<u>ثانيا: إتجاهات النمو السكاني</u> **٥- هل هناك تباين في إتجاهات النمو السكاني بين القطريين وغيرهم ؟**	**نعم فعدد السكان غير الأصليين أكثر من القطريين**	**نعم حيث ترتفع نسبة الوافدين على القطريين**	**نعم يوجد تباين بين القطريين وعير القطريين**	**كلا لا يوجد تباين**	**يوجد تباين وبخاصة في النوع حيث يزيد الذكور على الإناث في العمالة الوافدة وتزيد الإناث بين القطريين**
٦- هل يؤثر معدل المواليد والوفيات على معدلات النمو السكاني ؟	**نعم لأن زيادة المواليد تعني إرتفاع نسبة صغار السن**	**نعم لان زيادة عدد المواليد تزيد من عدد السكان وقلة الوفيات**	**نعم يؤثر نمو المواليد يرتفع وقلة الوفيات على زيادة السكان**	**كلا لا يؤثر لقلة عدد السكان الأصليين**	**تعم وبشكل كبير**

٧- هل ينتشر الزواج المبكر والمتعدد ؟	نعم ينتشر الزواج المبكر أما المتعدد فهو قليل	نعم	لا ينتشر الزواج المبكر والمتعدد	نعم ينتشر الزواج المبكر والمتعدد	لا ينتشر الزواج المبكر ولا المتعدد
٨- هل توجد مشكلة الطلاق ؟	تنتشر بشكل كبير بسبب تدخل الأهل وسؤ الاختيار	نعم بسبب التدخل من الاهل وعدم إنجاب الزوجة والخيانة	نعم تنتشر بسبب عدم التكافؤ والتدخل من الأهل	نعم ينتشر بسبب الإنجاب	تنتشر ظاهرة الطلاق بسبب زواج الأقارب وتدخل الأهل
٩- ما هي توقعات المستقبل للنمو السكاني .	أن ترتفع نسبة السكان في قطر	إزدياد السكان لتقدم المستوى الصحي .	تناقص السكان نتيجة للحوادث	سوف يزداد عدد السكان مستقبلاً	زيادة النمو السكاني مستقبلاً

ثالثا:التركيب العمري والنوعي للسكان ١٠- ما هي ملامح التركيب العمري ؟	التركيب العمري متساو بين الذكور والنساء والأطفال والكبار	تزايد الأطفال والشباب عن كبار السن	قلة الشباب وبالتالي إرتفاع نسبة الإعالة في المجتمع	أطفال وشباب	إرتفاع نسبة الأطفال وقلة كبار السن
١١- ما ملامح التركيب العمري للوافدين ؟	غير متسار حيث ترتفع نسبة الشباب وتقل نسبة كبار السن	تزياد الشباب زكبار السن عن الأطفال	إرتفاع نسبة الشباب للمشاركة في برامج التنمية	تزياد الشباب عن الأطفال والكبار	تزايد نسبة الشباب والذكور
١٢- ما هي ملامح التركيب النوعي ومؤشراته في قطر ؟	أن عدد الإناث أكثر من عدد الذكور	تزايد الإناث عن الذكور	عدد الإناث أكثر من عدد الذكور مما يؤدي إلى إرتفاع نسبة العنوسة	تزايد الإناث وبالتالي إرتفاع نسبة العنوسة والإعالة	تزايد الإناث على الذكور وبالتالي يحدث خلل في النوع

١٣- ما هي الإنعكاسات الاجتماعية للتركيب العمري والنوعي ؟	أن فئة الشباب قليلة وإرتفاع نسبة الصغار مما يؤدي إلى إرتفاع نسبة الإعالة	غير واضح هذا الإنعكاس	إرتفاع نسبة العنوسة وقلة مشاركة الشباب في التنمية لقلة عددهم	قلة الشباب وتزايد الأطفال وبالتالي إرتفاع نسبة الإعالة وقلة الإنتاج	إرتفاع نسبة العنوسة وتعدد الزوجات وإنخفاض عدد الشباب وقلة الإنتاج
<u>رابعاً: التوزيع الجغرافي للسكان</u> ١٤- هل يوجد تباين في توزيع السكان بين البلديات ؟	نعم حيث توجد مناطق مكتظة بالسكان مثل الدوحة وهناك مناطق خالية من السكان مثل المدن الأخرى	نعم بين الدوحة والمدن الأخرى	نعم تؤثر الهجرة الداخلية والوافدة على تزايد السكان مما يؤدي إلى حدوث خلل بين البلديات	نعم يوجد تباين بين البلديات	يوجد تباين بين البلديات حيث إرتفع نسبة السكان في الدوحة على البلديات الأخرى

١٥- هل تؤثر الهجرة الداخلية والوافدة على الخلل في توزيع السكان ؟	نعم وبشكل كبير	نعم لرغبة السكان في الإنتقال إلى المناطق بها فرص عمل أكثر	نعم تأثير الهجرة الداخلية والعمالة الوافدة واضح	نعم تؤثر على الخلل في توزيع السكان	نعم تؤثر الهجرة والعمالة الوافدة على ذلك
١٦- هل تؤثر عوامل الطرد والجذب على الوزيع الجغرافي للسكان بين البلديات ؟	نعم والدليل على ذلك أن الدوحة يتركز فيها أغلب سكان قطر لعوامل الجذب فيها	نعم حيث يتجه الناس إلى المناطق التي بها جذب سكاني عن المناطق المحرومة من الخدمات	نعم تؤثر عوامل الجذب والمثال على ذلك مدينة الدوحة التي يتكدس فيها السكان وتقل بباقي البلديات	تؤثر عوامل الجذب خاصة في تكدس السكان في مناطق معينة وعدم وجودها في مناطق أخرى	نعم تؤثر عوامل الطرد في المناطق النائية حيث لا يتوفر فيها الخدمات وفرص العمل وبالتالي يهاجرون إلى الدوحة

خامسا:القوى العاملة وسوق العمل ١٧- هل يحتل القطريون نسبة كبيرة في حجم قوة العمل ؟	نعم وإن كان بنسبة ليست معقولة	لا لأنهم يتجهون للأعمال الإدارية أكثر من غيرها	في رأيي لا يحتل القطريون نسبة كبيرة في قوة العمل	كلا إنما بنسبة ضئيلة	نعم يعملون بنسبة كبيرة
١٨- هل يشارك القطريون في قوة العمل الإنتاجية ؟	لا لأن نظرة المجتمع لهذا النوع من الأعمال أصبحت دونية	لا لأنه لا يوجد تشجيع من قبل الدولة	نعم يشاركون بنسبة قليلة	كلا حيث تنعدم نسبة المشاركة	لا يشاركون في العمل الإنتاجي

١٩- هل يعاني الخريجون في قطر من البطالة ؟	نعم والآن أكثر بشكل ملحوظ بشكل قليل	نعم لعدم توافر فرص العمل	نعم توجد بطالة واضحة للخريجين	نعم توجد بطالة حقيقية	يعاني الخريجون من بطالة سافرة
٢٠- هل تشارك المرأة في سوق العمل؟	بشكل قليل	لا على الإطلاق	نعم تشارك المرأة في مجال العمل	تشارك المرأة لكن بنسبة ضئيلة	لا تشارك بشكل كبير في سوق العمل وبخاصة في العمل الخاص
٢١- ما هي المجالات التي تعمل فيها المرأة ؟	التدريس والأعمال الكتابية والإدارية	التدريس	التعليم والصحة والبلديات	التدريس فقط	الصحة والتعليم

٢٢- هل ترتبط مخرجات التعليم بشوق العمل؟	ليس بشكل دائم	لا لعدم التعيين في التخصص	الإرتباط في بعض المجالات والأغلبية لا يوجد بها إرتباط	لا يوجد إرتباط واضح	لا يوجد إرتباط
سادسا: السياسة السكانية ٢٣- هل توجد سياسة سكانية في دولة قطر؟	لا توجد	لا توجد سياسة سكانية	لا توجد سياسة سكانية في دولة قطر	كلا على الإطلاق	لا توجد سياسة سكانية واضحة تتبعها الدولة

٢٤- ما هي أهم الحلول المقترحة للمشكلة السكانية في دولة قطر ؟	تقليل العمالة الوافدة ورسم سياسة سكانية واضحة والتوعية بالآثار السلبية من الكثافة السكانية	التوزيع المتوازن بين السكان وربط التعليم بمخرجات العمل	التوعية بالمشكلة السكانية والإكتفاء بثلاثة أبناء والتوزيع الجغرافي المتوازن وزيادة مشاركة المرأة في ميدان العمل	لعل أبرز الحلول هو التوازن في التوزيع الجغرافي وإستغلال القوى البشرية أفضل إستغلال ممكن	إستغلال الموارد البشرية أفضل إستغلال ممكن

جدول رقم (٢)

نتائج مناقشات الجماعة البؤرية

المحاور	النتائج
أولاً: مفهوم المشكلة السكانية: **١- ما هي المشكلة السكانية بصفة عامة؟**	**هي إزدياد معدل النمو السكاني بشكل لا يتناسب مع القدرات الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع مما يؤدي إلى ظهور مشاكل سكانية وإجتماعية في المجتمع .**
٢- هل توجد مشكلة سكانية في قطر ؟	**قطر لا تعاني من مشكلة سكانية وإنما تعاني من الخلل في توزيع السكان وهذا ما جعل هناك إحساساً بوجود مشكلة اجتماعية .**
٣- بسبب مشكلة السكان في قطر ترجع إلى الزيادة الطبيعية أم لزيادة العمالة الوافدة ؟	**ترجع الزيادة السكانية إلى تكدس السكان في مدينة الدوحة وزيادة العمالة الوافدة وبخاصة الأسيوية .**
٤- هناك من يقول أن مشكلة السكان ترجع إلى عدم التوازن في التوزيع الجغرافي ؟	**هذا الكلام صحيح إلى حد كبير فعندنا مناطق مكتظة بالسكان مثل الدوحة وهناك مناطق خالية من السكان مثل مدن الشمال والخور وأم سعيد وغيرها .**
ثانيا: إتجاهات النمو السكاني **٥- هل هناك تباين في إتجاهات النمو السكاني بين القطريين وغير القطريين ؟**	**نعم يوجد تباين حيث يرتفع معدل نمو السكان الطبيعي من الأطفال بينما ترتفع أعداد الشباب بين العمالة الوافدة .**

٦- هل يؤثر معدل المواليد والوفيات على معدلات النمو السكاني في قطر ؟	بالتأكيد حيث ترتفع معدلات الخصوبة بقطر بدرجة عالية فالأسرة القطرية لا تنظم النسل وبالتالي يرتفع معدل المواليد في نفس الوقت يقل معدلات الوفيات بسبب التحسين في العلاج الصحي والمجاني .
٧- هل ينتشر الزواج المبكر والمتعدد ؟	نعم ينتشر الزواج المبكر وإن كان قد قل في هذه الأيام بينما معدل الزواج المتعدد لزيادة الدخول في قطر
٨- هل تنتشر ظاهرة الطلاق وما هي أسبابه؟	نعم تنتشر ظاهرة الطلاق في جميع فئات المجتمع وأسبابها عديدة عدم التكافؤ بين الزوج الزوجة في المستوى الثقافي والعمري، تدخل الأهل في المشاكل الأسرية، كثرة مطالب الزوجة، قلة الإنجاب .
٩- ما هي توقعات المستقبل للنمو السكاني؟	أنه قطر سوف يزداد سكانها ويتضاعفون خلال السنوات القادمة
ثالثا: التركيب العمري والنوعي للسكان ١٠-ما هي ملامح التركيب العمري في قطر؟	أن التركيب العمري في قطر يعاني من خلل حيث أن القاعدة العريضة من الأطفال والشباب وتقل نسبة كبار السن .
١١- ما هي ملامح التركيب العمري بين الوافدين ؟	بالعكس يرتفع عدد الشباب بين الوافدين ويقل عدد الأطفال وكبار السن لعدم قدرتهم على العمل .

١٢- ما هي ملامح التركيب النوعي (ذكور، إناث) ومؤشراته في قطر؟	التركيب النوعي مختل حيث ترتفع أعداد الإناث على الذكور بشكل كبير في قطر ومؤشراته زيادة الزواج المتعدد بالإضافة إلى إرتفاع نسبة العنوسة .
١٣- ما هي الإنعكاسات الاجتماعية للتركيب العمري والنوعي ؟	هذا يؤثر على ظهور مشكلات في المجتمع مثل إرتفاع نسبة العنوسة بين الإناث، بالإضافة إلى التفكك الأسري نتيجة كثرة الزواج المتعدد بالإضافة إلى إرتفاع نسبة الإعالة في المجتمع
رابعا: التوزيع الجغرافي للسكان ١٤- هل يوجد تباين في توزيع السكان بين البلديات ؟	نعم هناك خلل في التوزيع الجغرافي للسكان حيث يتركز في الدوحةأكثر من ٤/٣ السكان وباقي المدن الأخرى ٤/١ السكان .
١٥- هل تؤثر الهجرة الداخلية والوافدة في التوزيع الجغرافي للسكان؟	نعم حيث توجد عوامل جذب في مدينة الدوحة تجعل القطريين يفضلون الإقامة في الدوحة لتوفر الخدمات وفرص العمل بها الإضافة إلى كثرة العمالة الوافدة بها لتوفر فرص العمل بها .
١٦- هل تؤثر عوامل الطرد والجذب على التوزيع الجغرافي للسكان؟	نعم تؤثر والدليل على ذلك أن المدن الأخرى تطرد السكان نتيجة قلة الخدمات بها إلى الدوحة التي تمثل منطقة جاذبة للسكان .
<u>خامسا: القوى العاملة وسوق العمل</u> ١٧- هل يحتل القطريون نسبة كبيرة في حجم قوة العمل ؟	يشارك القطريون في حجم قوة العمل ولكن ليست بالنسبة المطلوبة للمجتمع .

١٨- هل يشارك القطريون في قوة العمل الإنتاجية ؟	مشاركة القطريون في العمل الإنتاجي ضئيلة وبخاصة في الأعمال الفنية والحرفية والصناعية بشكل عام.
١٩- هل يعاني الخريجون في قطر من بطالة حقيقية ؟	كان في الماضي لا توجد بطالة بين خريجي الجامعة أما الآن ترتفع البطالة بشكل كبير وبخاصة بين الإناث أكثر من الذكور، وفي الكليات النظرية أكثر من الكليات العملية .
٢٠- هل تشارك المرأة القطرية في وق العمل؟	نعم تشاك في سوق العمل ولكن ليس في كل مجالات العمل .
٢١- ما هي المجالات التي تعمل بها ؟	مجالات التدريس، والتمريض، والصحة، والأعمال الكتابية والإدارية .
٢٢- هل ترتبك مخرجات التعليم بسوق العمل وإحتياجاته ؟	يوجد إرتباط في بعض التخصصات، أما الغالبية فليس هناك إرتباط وبخاصة مع تزايد أعداد الخريجين وإرتفاع نسبة البطالة.
سادساً: السياسة السكانية ٢٣- هل توجد سياسة سكانية في دولة قطر؟	لا توجد سياسة سكانية في دولة قطر فكل حاجة ماشية بالبركة وليس هناك تخطيط لتنظيم السكان في قطر .
٢٤- ما هي أهم الحلول المقترحة للمشكلة السكانية في دولة قطر ؟	أهم الحلول التي إتفقت عليها الحالات هو ضرورة إستغلال الموارد البشرية المتاحة أفضل إستغلال، وتوظيفها في صالح برامج التنمية، بالإضافة إلى التوزيع العادل للسكان بين البلديات من خلال إعطاء حوافز وفرص عمل للمناطق البعيدة، ثم ربط التعليم ومخرجاته بسوق العمل والإحتياجات المطلوبة فعلياً .

خاتمة

حاول الباحثان في هذه الدراسة تسليط الضوء على إهتمام علم الاجتماع المعاصر وعلم اجتماع السكان بالمناهج الكيفية، وتزايد إهتمام علماء السكان بالجماعة البؤرية كأداة لجمع البيانات الكيفية، بما يؤدي إلى فهم أفضل للسلوك الديموجرافي .

وقد أسهب الباحثان في الحديث عن منهجية الجماعة البؤرية من حيث تعريفها، وأنواعها، ومقارنتها بالأدوات الأخرى لجمع البيانات الكيفية، ومزايا الجماعة البؤرية ومثالبها .

وبين من نتائج البحث الميداني جدوى إستخدام المقابلة الفردية جنباً إلى جنب مع الجماعة البؤرية في دراسة الاتجاهات نحو القضايا السكانية . وقد إنعكس التفاعل بين المبحوثات في مناقشات الجماعة البؤرية على تعديل بعض آرائهن في بعض القضايا المطروحة للنقاش ، مما يجعلنا نؤكد بأن الجماعة البؤرية أداة واعدة للبحث الاجتماعي، واعدة بمعنى أنها تسهم في تحرير علم السكان من هيمنة المنهج الكمي عليه، ووصولاً إلى " علم سكان بلا أرقام " يعتمد على المنهج النقدي التفسيري على حد تعبير " نانسي شيبر – هوجس " [٧٢] .

مراجع الفصل :

١) جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (٢٦٠)، المجلد الثالث، ط١، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٣٩٨ .

2) Hamel ,J . Sociology, Common Sense and qualitative Methodology: The Position Of Pierre Bourdieu and Alain Touraine . Canadian Journal Of Sociology, Vol . 22, 1997 . PP 95-122 (File://C:/Windows/Desktop/qualitative sociology . Html).

3) Reay , D . Rethinking Social Class : Qualitative Perspectices On Class and Gender . Sociology,Vol . 32, No .2, May 1998 , PP.259-275.

وفي مجتمعنا المصري إستخدم ياسر الخواجة المناقشة الجماعية المركزة (FGD) في تعميق وإثراء تحليل المعطيات الميدانية الكمية لدراسته عن الطبقة الفقيرة في الريف أنظر :

محمد ياسر شبل الخواجة، الأبعاد الاجتماعية للفقر في الريف المصري، دراسة ميدانية ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، السنة الثامنة ، العدد الثامن، ١٩٩٦، ص ص ٢٨٧-٣٣٥ .

كما إستخدم نفس الأداة في دراسة أخرى له عن الشباب أنظر :

محمد ياسر شبل الخواجة، الشباب الجامعي ومشكلاته المعاصرة في المجتمع المصري، شئون اجتماعية، السنة١٥، العدد ٥٩ ، ١٩٩٨، ص ص ٨٣-١٢٣ .

٤) سامي عبد العزيز الدامغ، التعدد المنهجي : أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية ،مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٤، العدد ٤ ، ١٩٩٦، ص ص ١٠٨ ، ١١١-١١٣ .

ولمزيد من التفاصيل حول التعددية المنهجية في العلوم الاجتماعية أنظر :

D. Little . Beyond Positivism : Toward a Methodelogical Pluralism For The Social Sciences (http://www.facstaff . Bucknell . edu/ dlittle/ beyposit . html) .

5) Wainwright , D . Can Sociological Research Be Qualitative , Ccritical and Valid ? . The Qualitative Report, 3(2) , July 1997, pp. 1-10 .

6) Hawthorn , G. The Sociology Of Fertiliy . London : Macmillan, 1970 .

7) Valentey , D.L . (ed) . The theory of population : Essaye in Marxist research . Progress Publishers , Moscow , 1978 .

8) Valentey , D.I. (ed.) . An outline theory of population . Progress Publishers, Moscow, 1997 .

وأنظر أيضاً الترجمة العربية : فالنتي (محرر) ، أسس نظرية السكان ، دار التقدم ، موسكو، ١٩٩٧ .

٩) فالنتي (محرر) ، أسس نظرية السكان، المرجع السابق، ص ٢٥٩ .

10) R. Salas, D . Valentey . Population and Socio-economic development . UNFPA & Progress Publishers, Moscow , 1986 .

(١١) عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع السكاني، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٩ .

(١٢) محمدالغريب عبد الكريم، سسيولوجيا السكان، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٢ .

(١٣) علي عبد الرازق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣ .

(14) C .M . Obermeyer . Qualitative methods : A Key to better understanding of demographic behavior ? Population & Development Review , 23 (4) , Dec . 1997 , P . 813 .

(15) J . Knodel . A case for nonanthropological qualitative mwthods for demographers . Population & Development Review , 23 (4) , Dec . 1997 , PP . 847-853 .

(16) Bacon . Qualitative and quanlitative analysis . Editors introduction . In D . Bogue et al . (eds.) . Reading in population research methodology . Vol . 6 : Advanced basic tools . Published for UNFPA by Social Development Center . chicago , Illinois , 1993 , p . 24-1 .

(17) D . Bogue . Role of the qualitative method in demographic research . In D . Bogue et al . (eds.) , op . cit , p . 24-5 .

(١٨) خالد الوحيشي، ملاحظات حول أهمية الدراسة الكيفية لفهم الظواهر السكانية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بيروت ٢٢-٢٥ سبتمبر، ١٩٩٨، ص ٦ .

(19) Densun , N .K . & Linclon , Y . S (eds.) Strategies of qualitative inquiry . sage publications , London , 1998 , pp . 5-8 .

(٢٠) سامي الدامغ، مجع سابق، ص ١١٢ .

(٢١) محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج اعلمي : دراسة في طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط٣، ١٩٨٣، ص ٤٨٢ .

(*) ترمي المناهج الأثنوميثودولوجية (منهجية النظام الاجتماعي) إلى إكتشاف كيف تجري عملية التفاعل الاجتماعي على نحو معين داخل المجتمع، ومن هنا جاء الاصطلاح Ethnomethodology بإعتباره دراسة أساليب الشعوب في خلق النظام الاجتماعي أنظر :

إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد علوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٤٤، الكويت، ١٩٩٩، ص ١٥٦ .

(22) Densun , N . K . & Linclon , Y .S. op . cit ., pp. 5-6 .

(٢٣) محمد عارف عثمان، المنهج في علم الاجتماع : المنهج الكمي والمنهج الكيفي في علم الاجتماع، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢ .

(٢٤) عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي : محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣، ص ١٤٢ .

(25) Victoria, W.et al . The Comparability of Focus Groups and Surveys: three case studies . Evalution Review , 15 (2) , April 1991 , pp . 266-283 .

وأنظر أيضاً :

- Stycos , J.M. A critique of Focus group and Survey research : the machismo case . studies in family planning , 12 (12) , Dec . 1981 , pp . 450-456 .

Folch-Lyon , E.et al . Focus group and survey research on family planning in Mexico . Studies in family planning 12 (12) , Dec . 1981 , pp 409-432 .

(٢٦) خالد الوحيشي، مرجع سابق، ص ص ٦-٩ .

(27) Fontana , A&Frey , I . Interviewing : the art ef science . In N.K.Densun & Y. S. Linclon (eds.) Collecting and inrerpreting qualitative materials . Sage Publications , Lonlon , 1998 , pp . 58-60 .

(٢٨) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ص ٥١٣-٥١٥ .

(29) Morgan , D.L Focus groups . Annual Review of Sociology , Vol. 22, 1996 , p .129 .

(30) Merton, R.& Kendall, P . The focused interview , AJS, 51 , 1946 : 541-557 .

Merton , R. The focused interview and focus groups: continuities and discontinuities . Public Opinion Quarterly , 51 , 1987 : 550-565 .

(31) Knodel , J. et al . Thailands reproductive revolution : Rapid fertility decline in a Third-worled setting . Madison , WI : Unev . of Wisconson Press , 1987 .

وأنظرأيضاً :

Knodel, J. et al. Fertility transition in Thailand: A qualitative analysis. Population & Development Review, 10 (2), 1984, PP. 297-328 .

(32) Kruger, R.A. Focus groups: A practical guide for applied research. Thousand Oaks, C A : Sage, 1988 .

Morgan , D.L . Focus groups as qualitative research . Thousand Oaks, CA : Sage , 1988 .

(٣٣) من هذه المؤلفات نذكر :

Steward, D.W. & Shamdasani, P.N. Focus groups: Theory and Practice. Thousand Oaks, C A : Sage, 1990 .

Vaughn, S. et al. Focus group interviews in education and psychology. Thousand Oaks, C A : Sage, 1996 .

(34) Merton, R. et al. The Focused interview . New York: Free Press. Ist ed. (1956) 2nd ed. (1990) .

(35) Morgan , D.L. (ed.) Successful Focus groups : Advancing the State of the Art . Thousand Oaks, C A: Sage , 1993 .

(36) Carey, M. A. (ed) . Issues and application of focus groups. Qualitative Health Research , 5, 1995, PP. 413-430 . (Special Lssue) .

(37) Morgan, D.L. , Focus groups, op.cit, P. 130 .

(38) Kitzinger, J. The melhodology of Focus Groups: The Importance of interaction between research Participants. Sociology of Health, 16 (1), 1994, PP. 102-114 .

(39) Powell, R.A. et al . Focus groups in mental health research : Enhancing the validity of user and provider questionnaires Internationnal Journal of Social Psychology, 42 (2), 1996, PP 193-200

(40) Goss, J.D & Leinbach, T.R. Focus groups as alternative research practice. Area, 28 (2), 1996,PP. 115-123 .

41) Kit zinger, j. introducing focus groups British medical journal, and 311,1995, pp. 299-302.

(42) Powell, r.a. & Single, h.m. Focus groups. International journal of quality in health care, 8(5), 1996, p.499.

(43) Morgan, d.l. , Focus groups, op. cit., p130

(44) Care, m. a. & Smith, M. W. enhancement of validity through qualitative approaches: incorporating the patient's perspective. Evaluation and health professions, 15 (1) .1992. Pp.107-114.

(45) Powell, r.a.etal. , op cit. pp.195-196.

أتاح انتشار الانترنت للباحثين في علم الاجتماع امكانية استخدامه في جمع البيانات عن طريق الجماعة البؤرية وغيرها من ادوات جمع البيانات :الكمية والكيفية . لمزيد من التفاصيل حول الاتصال عن طريق الانترنت والبحوث الكيفية ارجع الي :

***Mann, c.p & Stewart, f. Internet communication and qualitative research: a handbook for researching online. London: sage publication, 2000, pp. 91-125.**

Wimmer , r.& Dominick , j. Mass Media research : an introduction . Belt met, ca.: Wads Worth publishing co., 2000(chapter 18:mass media research and the internet, pp .410-424).

(46) Green Baum, t. l. the handbook for focus group research. New York: Lexington books, 1993, pp.1-4.

وانظر له أيضاً:

Green Baum. t. L. moderating focus group: a practical guide for group facilitation. London & new Delhi: sage publications, inc., 2000.

(47) Morgan, d.l.focus groups, op. cit., p. 130.

(48) lbid , p .131.

(49) Frey, j.h. & Fontana, a. the group interview in social research. social science journal , 28 1991 , pp. 175-187.

(50) catterall,m. & maclaran , p. focus group data and qualitative analysis programs: coding the moving picture as well as the snapshots . sociological research online , vol.2 no.1 , 1997)http://www.socresonline.org.uk/socresonline/2/1/6.html.(

(51) Morgan ,d.l . Focus group as qualitative research .2nd ed. London: sage, 1997,p.12.

(52) Gibbs, a. Focus groups. Social research update, issue (19), 1998p.2.

(53) Morgan ,D.L .& Krueger, R .A ." when to use: Focus group and why" in Morgan ,D.L.(ed) successful Focus groups ,op .cit.

(54) Krueger, R. A Focus group: practical guide for applied research. London: sage, 1988.

(55) Rase, k. e. Et al. Rehabilitation program evaluation: use for focus group to empower client's evaluation review, 18(6), 1994,pp.730-740.

(56) Morgan, D.L. , 1988, op .cit.

(57) Powell, R. A . &Single, H .M., op .cit.

(58) Hoppe ,M .J. et, al. Using Focus groups to discuss sensitive topics with children . Evaluation review, 19(1) 1995,pp.102-114.

(59) Green Baum, T.L., 1993, op .cit, pp..12-16.

(60) Kit zinger, j., op. Cit.

(61) Catterall, M .& Maclaran ,p. ,op .cit, p.3.

(62) lbid.

(63) Goss. d. & Lien Bach,T. R., op .cit.

(64) Gibbs, A., op. cit.,

(65) Homan, R. Ethics in Social Research. Harlow: Long man, 1991.

(٦٦) ديل هانتجتون واخرون ،ادراك وجهة نظر النساء عن الاجهاض في مصر ،قضايا الصحة الانجابية (مختارات مترجمة)، العدد الاول ،نوفمبر ١٩٩٨، ص ص ٤٨- ٥٤ .

(٦٧) العربي- عزوز وخالد الوحيشي .معارف واتجاهات وسلوك الشباب في مجالات الصحة الانجابية- دراسة كيفية (حالة تونس)، سلسلة تقارير حول السكان والتنمية ، وحدة البحوث والدراسات السكانية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٢،ص ٩٢ .

(68) A. pramualratana et al. Exploring the normative basis for age at marriage in Thailand: an example from focus group research. Journal of marriage and the family, 47,Feb. 1985, pp. 203-210.

(69) N. Rutenberg et al. Reproductive decision –making in the context of HIV and aids: a qualitative study in nodal, Zambia. International family planning perspectives, 26(3), sept .2000, pp.124-130.

(70) A. Fort. Investigating the social context of fertility and family planning: A qualitative study in Peru. International family planning perspectives, 15(3) , Sept. 1989 , pp. 88-95.

(٧١) إعتمدنا في تشخيص هذه الملامح العامة علي المصدر التالي :

مصطفي خلف عبد الجواد ، دراسات ديموجرافية في المجتمع القطري ، مجلة الآداب والعلوم الإنساني ، كلية الآداب ، جامعة المنيا العدد(٤٥)، يوليو ٢٠٠٢.

(٧٢)انظر :

Shaper- Hughes, N. “Demography without numbers” in D. Kertzer & T. Fricke (eds.) Anthropological demography : Toward a new synthesis . Chicago & London: the univ . of Chicago Press, 1997, pp.201-222.

الفصل الثامن

كتابة التقرير والمسئولية الأخلاقية

- مدخل .

١ - أسلوب كتابة التقرير وقواعده .

٢- أهداف تقرير البحث والجمهور المستهدف .

٣- مضمون التقرير وخطواته .

٤- المسئولية الأخلاقية والعلمية للباحث .

٥- أزمة البحث العلمي والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية .

- مدخل :

ينظر إلى هذه المرحلة على أنها من أهم مراحل عملية البحث لأنها تمثل إخراج البحث إلى حيز الوجود في صورة تقرير ، والتعبير والكتابة عن كل ما جاء فيه وإخراجه إلى النور، خاصة وأن هذه العملية تقوم بتوصيل المعارف إلى الآخرين وتسمح للآخرين بالاستفادة من النتائج وتقترح عليهم الطرق التي ينبغي أن تسير فيها البحوث في المستقبل .

ولاشك أن هذه المرحلة النهائية ليست مجرد كتابة تقرير رغم أن للكتابة قواعد وأساليب فنيه وإبداعية وعلمية يجب الالتزام بها بل هي عملية كبيرة تنطوي على تحديد والتزام وترتيب وتنظيم فضلاً عن الكتابة ، إذ يتطلب الأمر تحديد هدف التقرير والتعرف على نوعية الجمهور الذي سيستفيد منه ، وتحديد حجم التقرير وشكله وأسلوبه ومضمونه وكيفية تنظيمه وكتابته ، والالتزام في كل هذا بالقواعد المنهجية والقيم الأخلاقية ، وكل هذا من أجل توصيل كل ما قام به البحث من جهود وما توصل إليه من نتائج .

والكاتب الماهر لا يترك للقارىء أدنى فرصة لطرح الأسئلة التالية أثناء قراءة البحث ، وكيف حدث ذلك ، ولماذا حدث ذلك ، وكم ؟ ومتى؟ إذ يجب أن يجيب عليها الكاتب إجابة محددة ومريحة محكمة، ولا يترك القارىء يبحث عن إجابة عنها أو يتركه حائراً يطرح هذه الأسئلة ولا يحصل على إجابة لها ؟ والكاتب المتمكن من الكتابة ، يتضمن قواعد اللغة ويختار الكلمات المحددة المعنى ، ويستخدم لغة العلم الاجتماعي، ويصيغ العبارات صياغة واضحة لا تثير الغموض أو اللبس .

أولاً : أسلوب كتابة التقرير وقواعده :

تعرف الكتابة Writing في العلوم الاجتماعية في تصور هوارد بيكر Becker بوصفها طريقة للتعبير عن الأفكار الواضحة وتوصيل هذه الأفكار إلى الآخرين . [٥٨]

وللكتابة أنواع متعددة منها الكتابة الإنشائية ، والكتابة الخبرية ، والكتابة العلمية ، والكتابة الأدبية ، والكتابة بلغة الحياة اليومية .

لكن بعد أن يحدد الكاتب موضوع البحث ويفهم أن المقصود بالكتابة توصيل الأفكار إلى الآخرين ، يخطو خطوة إلى الأمام ويفكر في نوع القضايا من المنظور الاجتماعي الذى يتعين أن يسطرها على الأوراق ، والوقائع التى يتعين جمعها من المجتمع ، والتى تؤكد أو تعارض هذا المنظور ، كما يفكر في نوع الدراسة ، وهل هى دراسة استطلاعية أم وصفية أم تفسيرية أم تقويمية أم استشرافيه ثم يخطو خطوة ويفكر كيف يحصل على المعلومات ، وما الأداة المناسبة لجمع البيانات ثم طريقة التحليل والتفسير وأصعب مرحلة من مراحل كتابة البحوث الاجتماعية هى أن نعرف كيف نبدع ، وكيف نؤصل ؟ ونكتب شيئاً جديداً على أن يعرف كيف يفيد من الوقائع ، وكيف يستخدم منظورات علم الاجتماع في تحليل المادة الحقلية التى جمعها ، وتظهر القدرة على الإبداع في عملية تحليل البيانات ، وتطلق هذه القدرة على الإبداع ، وتأتى بالممارسة والتدريب والدأب والمثابرة ، والطريقة المثلى لتحقيق الإبداع والأصالة في كتابة التقرير هو القدرة على ربط أفكار المنظرين بالواقع الاجتماعي والبرهان على أن الوقائع الاجتماعية تفند هذه الأفكار أو تؤيدها أو تعدلها ، وهذا الجهد يساعد الباحث على تأكيد أصالة ما يكتبه وأنه لا يكرر غيره ولا يعيد أعمال الآخرين أو يقلدهم تقليداً أعمى .

والكاتب المتميز هو من يجيد الكتابة الواضحة ، القادرة على التعبير بلا خوف إذ لو تملكه الخوف من الكتابة فلن يجد فرصة التعبير عن أفكاره مهما كانت قيمة .

لكن تواجه عملية الكتابة في مجال الدراسات الاجتماعية مجموعة من المشاكل وهي :-

١- عدم معرفة الباحث الوحدات أو العناصر التى ينقسم إليها الموضوع منذ البداية ، وعدم السعى إلى ذلك إلى تقسيم الموضوع المعقد إلى عناصره البسيطة ثم تناول كل عنصر على حدة لكى يمكن إنجاز البحث إنجازاً سليماً والوصول إلى نتائج هامة .

٢- لا يكون الباحث فكرة واضحة كاملة عن الطرق البديلة التى يتعين عليه أن يلجأ إليها ، لو تعثرت الطريقة التى انطلق منها .

٣- لا يعرف أنه يتعين عليه المضاهاة ومناقشة آراء المنظرين المنتمين إلى المدارس الاجتماعية المختلفة .

٤- الجهل بأن الخطوة الأولى في البحث تقود حتماً إلى الثانية ثم إلى الثالثة وأن كل فكرة ترتبط بعلاقة مع الأفكار الأخرى ، فالبحث عبارة عن بناء يتكون من عدة طوابق لا يمكن بناء الطابق الأخير بدون الطوابق التى تسبقه وهكذا .

ومن الصعوبات التى تواجه الكاتب ، الكتابة في موضوع يكرهه أو يجهله إذ كيف يكتب عن الرفاهية الاجتماعية وهو يجهل البيانات التى تبين طريقة تحقيق الرفاهية الاجتماعية في مجتمعه ومن ثم قد يتردد في الكتابة لاعتقاده أن ما يكتبه لا فائدة منه .

٥- عدم إدراك الباحث مسئوليتة عما يكتب أو إخفاقه في إقناع القارىء بالموضوع الذى يكتب فيه علاوة على نسيان عناصر الموضوع الذى يشغل فكره ، وألا يرتب هذه العناصر ويجهل ماذا يريد أن يكتب؟ فالكتابة عمل يتطلب الإتقان ومن ثم تتطلب الكتابة شرطان أساسيان :-

أ- تحدى النفس بالمثابرة والاستمرارية :

ب- التفكير فيما يكتب من أجل إنجاز عمل متكامل يرضى عنه . [٥٩]

أما عن أسلوب التقرير ولغته :

فهناك أساليب كثيرة للكتابة تستخدم في وضع تقارير البحث منها الأسلوب المباشر الذى يكتب على لسان الشخص " اكتشفت ... والأسلوب غير المباشر الذى يكتب على لسان الآخر تم اكتشاف ... ".

وبرغم أنه ليس هناك إجماع على أسلوب معين منها ينبغى أن يأخذ به في كتابة تقارير البحوث ، إلا أنه يفضل عموماً الاستعانة بالأسلوب غير الشخصي أو غير المباشر ، وقد ظهر أخيراً اتجاها متزايداً نحو استخدام أسلوب الجملة الإيجابية التى تبدأ تشير البيانات إلى ... بدلاً من أسلوب الجملة السلبية " من المقترح ... فضلاً عن استخدام الجملة ذات البناء البسيط ، والعبارة السهلة المستقيمة التى تفيد في البرهنة والتدليل على نتائجه وبعيداً عن العبارات الأدبية والشعرية التى تميل إلى الإغواء والإقناع ويهتم بالعبارة الواضحة ذات البناء اللغوى الصحيح ، وذلك لأن من وظائف القواعد اللغوية المساعدة على استخدام اللغة بالطريقة التى تمكنا من توصيل ما نريده مع أقل قدر من الغموض ، وليس هناك ما يفيد الباحث في استشارة ذوى الخبرة والتخصص في اللغة أو غيرها وما قد يعينه في التغلب على المشكلات الخاصة باختيار أسلوب كتابة التقرير واللغة المناسبة .[٦٠]

وثمة قواعد أو معايير متفق عليها للكتابة السليمة من أهمها :

١- كتابة أسماء الإعلام والعلماء كتابة صحيحة .

٢- مدى القدرة على تنظيم الأفكار وترتيبها وإرتباط المقدمات بالنتائج وقلة عدد الأخطاء .

٣- ثراء المعلومات ومدى المعرفة بأهم المنظورات الفكرية الموجودة في التراث السوسيولوجي .

٤- مدى الإلتزام بقواعد الكتابة وتخير كلمات قوية الدلالة ذات هدف ولها معنى ، ويعرف الذى تعبر عنه بالكلمات ، وتتعلم أهمية تناسق العبارات ، وأن الجملة بناء منطقي مثلما أن الجمل كلها تشييد منطقى ، ولا تسبق إحداها الأخرى ، فالبحث بناء متكامل تتواصل قضاياه اتصالات وثيقاً .

٥- مدى الإلمام بالدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع ، والدراية بالمقالات والمطبوعات التى صدرت حول موضوع البحث ، ومدى القدرة على الاستفادة منها وأمانة التوثيق والالتزام بأخلاق البحث العلمي .[٦١]

ثانياً : أهداف تقرير البحث والجمهور المستهدف :

تهدف أغلب الكتابات إعلام وأخبار القارىء بمعلومات جديدة وإقناعه بها أما أهداف كتابة التقرير فتختلف ، فالهدف من الكتابة الإخبارية نقل معلومة عن موضوع معين إلى القارىء بينما الهدف من الكتابة الإقناعية هو إقناع القارىء بوجهة نظر محددة أو قضية معينة، وأغلب كتابات العلم الاجتماعي تجمع بين الكتابات التفسيرية أو الإقناعية ، وعندما يبدأ الباحث كتاباته فعليه أن يميز تمييزاً دقيقاً واعياً بين الكتابة الإخبارية التفسيرية والكتابة الإقناعية ثم يخطو خطوة ويعرض عرضاً منطقياً منظماً خطوات تحقيق الهدف من البحث.

وفي الواقع أن التقرير يتأثر بالهدف الذى يسعى إليه الباحث من وراء إعداده إذ يمكن للتقرير أن يلخص أو يوجز كل جهود البحث التى تراكمت في ميدان معين ، ويتوقف هذا على معرفة فن كتابة التقرير ، بحيث يشمل على كل نتائج البحث المتاحة ذات الدلالة ويقوم بتنظيمها في بناء نظرى متكامل ومتماسك ، ويشتمل كتابة تقرير البحث على ثلاث أهداف هي :-

١- وقد يهدف التقرير إلى تقديم معلومات معيارية مثل وصف معلومة واحدة جديدة يمكن أن تضاف إلى رصيد المعرفة المتاح ، ويحتمل أن تكون هذه الإضافة مجرد عملية تحقق من مجموعة المفهومات أو النظرية المتوفرة أو إعادة تطبيق أو توسيع لها .

٢- ويهدف التقرير إلى تقويم معلومات قياسية paradigimic مثلما يقترح إضافة مفهومات أو نظريات جديدة ثم التحقق منها ، أو أن يجرى فحصاً شاملا لاستخدامات الباحثين الآخرين لأى متغيرات ومفهومات يقوم بدراستها .

٣- وأخيراً يأتى الهدف الثالث من كتابة التقرير هو البرهنة على الفائدة للمعلومات المقدمة للممارسين أو عامة الناس ، وهنا لا يقوم الباحث في العادة بعرض أفكار جديدة ومعلومات وإنما يقوم بإعلام القارىء بمضامين نظريات معينة أو مناهج وفوائدها الممكنة في العمل المهنى الذى يخص القارىء . (٦٢)

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : لمن سيكتب التقرير أو بمعنى آخر من هو القارىء الذى سيقدم التقرير إليه ؟ ولاشك أن الإجابة على هذا السؤال سوف يحدد شكل التقرير ، وأسلوبه ، ومحتوياته .

فلو كتب تقرير بحثى إلى متخصصين لتطلب الأمر إلى إبراز عدد من الأمور على مستوى التفصيلات ومحاولة الإيجاز في أخرى والإحالة إلى التراث بطريقة كافية وجلية ، وحتى بالنسبة للباحثين المتخصصين فمنهم من ينتمى إلى التخصص المباشر ، ومنهم من ينتمى إلى تخصصات أخرى قريبة الصلة بالتخصص المباشر ، الأمر الذى يقتضى أن توضح بعض الأمور المتعلقة بالتخصص في الوقت الذى توجز فيه بعض الجوانب العامة المتعلقة بالمنهج العلمى فمثلاً في حالة تقديم البحث للمتخصصين من الأساتذة كما هو الحال في الرسائل العلمية ، فإن الأمر يتطلب النقاط التالية :-

١- الإيجاز في التفصيلات النظرية مع الإحالة إلى المصادر والهوامش لأن قارىء بحثك هنا ، يلم بمثل هذه الأمور التفصيلية .

٢- استخدام اللغة العلمية القائمة على المصطلحات الفنية السائدة في مجال التخصص بقدر الإمكان ، بجانب توضيح بعض الأساليب الفنية الأخرى التى قد لا يدركها القارىء العادى ومن أمثلة ذلك الإشارة إلى مقاييس النزعة المركزية والتشتت واختبارات الدلالة الإحصائية والمتوسط وما إلى ذلك .

٣- توضيح منهج البحث وإطاراته الأساسية والقرارات التى إتخذت بصددها ومبرراتها .

٤- عرض البحث وبياناته في ضوء خطوات المنهج العلمى ، كأن تبدأ بعرض النتائج ، ووصفها ، ثم تفسيرها ثم مناقشتها في ضوء التراث النظري وفي ضوء البحوث السابقة .

٥- توضيح إسهام البحث وما أجاب عليه من أسئلة ، وما أثبته من فروض ، وأيضاً الأسئلة التى لم يستطع البحث الإجابة عليها .

٦- إبراز الحدود المنهجية للبحث وما قد يلجأ إليه الباحث من تنازلات منهجية أو قصور منهجى .

٧- توضيح ما يثيره البحث من تساؤلات وقضايا بالنسبة للتخصص والأفكار الجديدة التى توجزها نتائج البحث ، والتى تتطلب المزيد من الدراسة أما إذا كان التقرير سيقدم إلى بعض رجال الإدارة والتخطيط والتنفيذ وأيضاً المثقف غير المتخصص فإن قارئاً من هؤلاء لا تهمه كثيراً من النقاط السالفة بقدر ما يهمه عرض النقاط التالية :-

١- عرض النتائج التى توصل إليها الباحث والتى تقدم له بلغة سهلة واضحة خالية بقدر الإمكان من المصطلحات الفنية .

٢- استخدام الجداول البسيطة والرسوم البيانية والبيانات الكمية أكثر من استخدام التحليلات الاحصائية المتعمقة والجداول المركبة .

٣- عرض البحث في ضوء الموضوع أو الأهداف المختلفة للبحث ، بعرض كل هدف على حده فلو افترضنا أن البحث حول العلاقة بين التعليم الخاص والتمايز الطبقى في المجتمع المصرى ، يمكن أن تكون فصوله في ضوء الموضوع كأن نوضح في كل فصل علاقة التعليم الخاص بعدم تكافؤ الفرص التعليمية كأن نقول مثلاً . التعليم الخاص وفرص التعليم الأفضل ، التعليم الخاص وإهدار مبدأ تكافؤ الفرص للتعليم الخاص وانتشار الرشوة ، التعليم الخاص وفرص العمل الأفضل وما إلى ذلك .

٤- يهم القارىء من رجال التخطيط والإدارة بعض الجوانب التطبيقية التى يمكن أن تمثل توصيات تفيد في التخطيط ، علاوة على هذا يرتبط كتابة التقدير بما إذا كان البحث سوف ينشر أم لا ؟ وإذا كان سوف ينشر ما هى طريقة نشرة ؟ وإذا كان التقرير سوف ينشر ، فلابد وأن يوضع في الاعتبار طريقة النشر ، فالتقرير الذى ينشر للطلاب يهتم ببعض التفصيلات النظرية والمنهجية والتقرير الذى سوف ينشر في مجلة علمية متخصصة ، لابد وأن يكون على درجة من الإيجاز والعمق والتغاضى عن كثير من التفصيلات إلا إذا تطلب الأمر ذلك .

أما إذا كان سينشر في كتاب للقارىء غير المتخصص فيكون الاهتمام بالنتائج والاستخلاصات ذات الصيغة التوضيحية والتطبيقية .

وإذا كان التقرير سيقدم لأحد المسئولين فمن المرغوب فيه الإيجاز الشديد والعرض الكمى البسيط والواضح وإبراز التوصيات التطبيقية.[٦٣]

وهكذا يمكن تصنيف هذا الجمهور المستهدف إلى الفئات التالية : -

١- العلماء المهتمون بالبحث الأساسي .

٢- العلماء المنشغلون بالبحث التطبيقي .

٣- الممارسون والعاملون في هيئات الخدمات .

٤- صانعوا السياسة .

٥- المشرفون على البحوث .

٦- عامة الناس والقارىء العادي .

وعلى هذا ينبغي أن يصدر كتابة التقرير إلى جمهور معين من هؤلاء على انه الجمهور المعنى أو المستفيد ، إلا أن عليه أن يوصل إليهم المعلومات التى لا تتعارض مع الإجراءات والأساليب المعيارية التى يتوقعها الجمهور المستفيد ، والواقع أن عدم تأكد الباحث من طبيعة ونوعية الجمهور المستفيد سوف يترتب عليه عادة بعض القصور فيما يوصله التقرير من معلومات إلى هذا الجمهور.(٦٤)

ثالثاً : مضمون التقرير وخطواته :

وقبل أن ندخل في توضيح مضمون التقرير وخطواته يقدم أحد علماء المناهج مجموعة من النصائح الهامة من أهمها :-

١- ألا يبدأ الباحث الكتابة والأفكار لم تتضح وتنضج بعد أو تتبلور في ذهنه .

٢- الرغبة الذاتية من جانب الباحث في تقديم بيانات ومعلومات محددة ومفيدة وجديدة تثرى البحث العلمي .

٣- ضرورة تعلم قواعد وأصول اللغة السليمة التى يكتب بها البحث والإلمام بها إلماماً كاملاً ومعرفة الأخطاء اللغوية والنحوية وتجنبها .

٤- القدرة على الاستمتاع بالعمل البحثي وأن يكون الهدف من الكتابة إمتاع القارىء بالبحث الذى يقرأه .(٦٥)

هذا ويتوقف مضمون التقرير أو المحتوى الذى يتكون منه هذا التقرير على نوعية الجمهور المستفيد ، وعلى الهدف الذى يسعى إليه التقرير غير أن ثمة إجماع على ضرورة البدء بهيكل عام أساس مركز أو ما يمكن التعبير عنه إذا جاز التعبير بفهرست التقرير أو إطاره ، وتأتى أهمية هذا الهيكل العام المبدئى من أنه لو تم وضعه وبنائه بدقة ووضوح لا يمكن كتابة التقرير بسهولة ووضوح ، بل إن البعض يذهب إلى أن التقرير مع هذا الهيكل يكتب نفسه بنفسه ، هذا فضلاً عن أن هذا الإطار يساعد الباحث على إدراك ما ينقص تقريره من نقاط وأبعاد

أو بمعنى آخر يكشف عن مدى شمول التقرير ووضوحه ، كما أنه يكون من السهل في ضوء هذا الإطار إجراء تغيير في التنظيم والترتيب ، قبل أن يبدأ الباحث في الكتابة الفعلية التفصيلية ، والتى قد تقتضى إجراء بعض التعديلات فيها إهدار الوقت والجهد والإخلال بالبناء الأساسي للتقرير.

وفي هذا الصدد يذهب كل من وليام جود وبول هات إلى أنه بعد الانتهاء من خطوة إعداد الهيكل العام عليه أن يجيب على عدد من الأسئلة التى تبين له مدى شمول هذا الهيكل واحتوائه على العناصر الضرورية في كتابة التقرير :-

أ- هل تم وضع الفروض والقضايا بوضوح ودقة كافية .

ب- هل يحتوى الإطار على الخلفية النظرية والأمبريقية التى استند إليها الباحث في وضع الفروض .

جـ- هل تم صوغ الفروض ، وكذلك تحديد مشكلة البحث من خلال مصطلحات علمية .

د- هل تم عرض خطة البحث بالتفصيل ، وهل يكشف عرضها عن المنطق الذى تستند إليه .

هـ- هل هناك ربط بين القضايا والافتراضات ، وبين الملاحظات والبيانات المبوبة بالتقرير ؟

و- هل ملخص البحث ، يلخص بالفعل النتائج ويثير تساؤلات وبحوث مقترحة . [٦٦]

ويقدم غالبية علماء الاجتماع والمناهج إطاراً واحد أكثر شيوعاً يعتبر بمثابة الخطوات النموذجية للتقرير من حيث المضمون والتنظيم . [٦٧]

١- توضيح مشكلة البحث .

٢- تحديد الإجراءات المنهجية للبحث من خلال :-

أ- تصميم الدراسة .

ب- الاستراتيجية المنهجية .

جـ- طرق البحث .

د- مجتمع البحث وطبيعته الفنية .

هـ- أساليب جمع البيانات .

و- مناهج التحليل الإحصائي والكيفي .

٣- النتائج الأساسية والاستخلاصات .

٤- مضامين نتائج البحث بالنسبة للنظرية والتطبيق .

٥- مناقشة نتائج البحث .

٦- ثبت المراجع التى استند إلبحث إليها .

٧- الملاحق الخاصة بالبحث .

وفيما يلى توضيح كل خطوة من هذه الخطوات على النحو التالي :-

١- توضيح مشكلة البحث :

في الغالب يبدأ مضمون البحث بتوضيح المشكلة التى يدور حولها البحث ويركز عليها جهوده مع تقديم المبررات النظرية والتطبيقية الكافية التى تؤكد أن هذه المشكلة تستحق ما بذل من جهد ، ويتم توضيح المشكلة من خلال كتابة مقدمة عامة للمجال الذى تقع فيه مشكلة البحث ثم عرض مختصر للبحوث السابقة في هذا الميدان وذات الصلة بمشكلة البحث مما يساعد على وضع الدراسة في السياق الملائم لها .

ثم عرض للقضايا التى تطرحها الدراسة ، وإبراز القضايا الأساسية التى تركز عليها ، علاوة على إلقاء الضوء على الفروض التى تنطلق منها الدراسة ، كلما كان ذلك ممكناً ، وتقديم التعريفات الشكلية والإجرائية للمفهومات الأساسية التى استعان بها البحث .

وينبغي توضيح العلاقات بين هذه العناصر ، والموضوعات ، والإشارة صراحة إلى التسلسل المنطقى للأفكار المشتقة من النظريات القائمة ، ثم إلى الفروض والمفهومات وأخيراً نتائج البحث ، على أن يحرص الباحث في عرضه لهذه الموضوعات أن يبين موقفه من هذه القضايا في مجال مشكلته ويبرز الإسهام الحقيقي الذى أمكن له إضافته وأثره على التقدم النظرى والمنهجى في هذا المجال ، وأن يشير في الوقت نفسه إلى أوجه الضعف والقصور التى اشتمل عليها هذا الجهد .

٢- الإجراءات المنهجية للبحث :

ويتطلب هنا توضيح النقاط التالية :-

- تحديد منهج البحث وأدوات جمع البيانات وكيفية إعداد الأدوات على أن يكون بين الملحقات نسخاًَ من هذه الأدوات .

- تحديد نوع البيانات التى يحتوى عليها البحث ومصادر هذه البيانات .

- تحديد الإطار البشرى سواء بالحصر الشامل أو بالعينة ومبررات اختيار أى الإجرائين ، ونوع ، العينة ، وحجمها ، وطريقة سحبها ، ومستويات الثقة فيها ،وصف العينة وخصائصها .

- تحديد الفترة الزمنية التى جمعت البيانات من خلالها .

- تحديد النطاق المكاني أو المجال الجغرافي الذى تم البحث من خلاله .

- توضيح طريقة عرض البيانات وتحليلها ومشروع التحليل وأركانه ومكوناته .

٣- النتائج الأساسية والاستخلاصات :

والقاعدة الأساسية في عرض النتائج أن نقدم كل الشواهد ذات الصلة بمشكلة البحث سواء أكانت هذه النتائج تتطابق مع وجهات نظر الباحث أم تتعارض معها . وهذه هي القاعدة التى يعمل حسابها في وضع التقرير العلمى ، فالمؤلف في ميدان العلم ليس طليقاً في اختيار ما سوف يميل إليه وما سوف لا يميل إليه إلا أن عليه أن يظل حريصاً على القيام بنوع من الاختيار في ضوء ما هو مناسب وذو صلة بموضوعه إذ يمكن أن يسترشد القرار الذى يحدد ما هو مناسب أساساً بمشكلة البحث والفروض (إذا كانت هناك فروض) التى تعنى بها الدراسة .

٤- مضامين نتائج البحث:

بالنسبة للنظرية والتطبيق تشتمل مناقشة المضامين التى تنطوى عليها النتائج على الجوانب الرئيسية التالية :-

التعبير عن الاستخلاصات المستنبطة من نتائج الدراسة والتى قد يتوقع إمكانية تطبيقها على مواقف مماثلة ، و ربط الاستخلاصات بنتائج البحوث السابقة والقضايا النظرية في مجال البحث ، فقد يرغب الباحث في أن يرتفع باستنتاجاته إلى أعلى مستوى في التجريد ، وعلى الأخص إذا كانت هناك نظرية حديثة التكوين يمكن أن يربط بها نتائجه أو إذا كان هناك دراسات قد عنيت بمشكلات مختلفة غير أنه يمكن تفسيرها في ضوء نفس الفكرة المجردة ، فقد يجد الباحث مثلاً أن المدرسين عموماً يشعرون بعدم الرضا أو عدم السعادة برغم التحسينات في مرتباتهم وذلك راجع إلى أن العاملين في الوظائف الأخرى قد أعيد النظر في مرتباتهم وبالزيادة وظهر للمدرسين أن غيرهم من موظفين قد فاقوهم في هذه الزيادة ، وقد يعالج البحث هذه المسألة كمثال على المفهوم المجرد والمتعلق بالحرمان النسبي **Relative deprivation** وعلى أساس هذا المفهوم قد يتمكن الباحث من الربط بين نتائج دراسته وبين نتائج بعض الدراسات الأخرى التى انتهت إلى أنه في المجتمع المحلى الذى يتعرض لكارثة طبيعية فإن بعض السكان الذين عانوا أنفسهم وفقدوا ممتلكاتهم وانطلق هؤلاء المصابون إلى مساعدة أسر غيرهم بسبب ما تعانيه هذه الأسر الأخرى من فقد وحرمان كما أحس بهم أولئك الذين هبوا إلى مساعدتهم ، وكانوا بنسبة كبيرة بالمقارنة بنسبتهم ، وبرغم أن هذه الظاهرة تختلف عن الظاهرة المشار إليها سلفاً في المضون إلا أن هذه الظاهرة تختلف عن الظاهرة المشار إليها سلفاً في المضمون إلا أنه بالإمكان فهمها في ضوء نفس الفكرة المجردة التى تفسر عدم الرضا بين المدرسين برغم المكاسب المتزايدة التى حققوها ، فالأشخاص الذين قد أصابهم الفقد والحرمان في المثال الثانى قارنوا ما يفقدوه كما فقده غيرهم من سكان المجتمع المحلى ووجدوا أن خسارتهم أقل بكثير من غيرهم ومن ثم فإن لديهم شيئاً من التعاطف بأحوال غيرهم ، برغم أنهم في حاجة من الناحية الموضوعية إلى من يتعاطف معهم كما ينبغي أن تشتمل مثل هذه المناقشة لنتائج الدراسة على التساؤلات الجديدة التى تثيرها الدراسة وعلى اقتراحات لأنواع من البحوث التى يحتمل أن تساعد في الإجابة على هذه التساؤلات ،

وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً كل التساؤلات وثيقة الصلة التى لا تزال في حاجة إلى إجابة في المستقبل .

٥- مناقشة نتائج البحث :

وعادة ما تكون مناقشة النتائج تتم في ضوء ما توصلت إليه البحوث السابقة من خلال إجراء مقارنات بينهما ، توضح جوانب الإلتقاء وجوانب الاختلاف ومبرراتها ، وهذه المقارنة من شأنها أن تتحرى التخصص ، فنحن في علم الاجتماع في أحوج ما تكون إلى المقارنات العلمية التى تثرى هذا العلم وتعمقه وتؤكد بعض أبعاد نظريته .

٦- ثبت المراجع :

التى استند إليها مع محاولة تصنيفها من خلال التمييز بين المؤلفات النظرية ، والبحوث والمقالات العلمية ، والقواميس ودوائر المعارف أو من خلال التمييز بين المصادر الأساسية المباشرة وغير المباشرة أو المساعدة للبحث ، والتوثيق مؤشر قوى على جدارة الباحث ، ومعرفته بمصدر المعلومة الذى استند إليه ، والتوثيق سلم يصعد عليه الكاتب يؤكد مكانته وأمانته كباحث ويزيد من ثقة القراء فيه ، وما يصدر عنه من أعمال علمية ، ويضفى الأمانة والثقة على ما يكتبه ولسوء الحظ وكما يعلم كل باحث مبتدىء عندما يحاول كتابة البحث الأول ، أن عملية التوثيق عملية ليست سهلة ولكن ما المقصود بالتوثيق .

الحقيقة إن عملية التوثيق والاستشهاد بالمرجع الذى نقل عنه عملية فنية ليست سهلة تتطلب طرح عدد من الأسئلة عن شكل وطريقة التوثيق وقواعده تتم كالتالى :

عند الاستشهاد بالمرجع للمرة الأولى يكتب المراجع كالتالي :

اسم مؤلف الكتاب ، اسم الكتاب ، رقم الطبعة إن لم تكن الأولى ، مكان النشر ، اسم الناشر ، سنة النشر ، رقم الصفحة .

وإذا تكرر الاستشهاد بالمرجع في الصفحة نفسها دون الاستشهاد بمرجع آخر فيكتب بالعربية في أسفل الصفحة المرجع نفسه ثم رقم الصفحة ، أما لو كان المرجع باللغة الإنجليزية فيكتب i bid أما لو تكرر الاستشهاد بالمرجع بعد الاستشهاد بمرجع آخر ، فيكتب اسم المؤلف ثم اسم الكتاب ثم مرجع سابق ، ثم رقم الصفحة .

أما لو كان المرجع بالإنجليزية فيكتب اسم المؤلف ، واسم الكتاب ثم op cit ثم رقم الصفحة .

أما إذا كتب البحث أو الكتاب باحثان فيكتب اسم الكاتبان معاً ثم اسم الكتاب ثم مكان النشر ، ثم اسم الناشر ، ثم تاريخ النشر ، ورقم الصفحة .

أما إذا تعددت أسماء المؤلفين واشتراك أكثر من باحث في إعداد البحث فيكتب اسم المؤلف أو الباحث الرئيسي ثم اسم الكتاب ثم بلده النشر ، ثم اسم الناشر ، فسنة النشر ، ثم تأليف (اسم المؤلف الرئيسي) وآخرين .

أما الكتاب المترجم فيكتب على النحو التالي :-

اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، ثم ترجمة فلان ، ثم نشر الترجمة ، ثم اسم الناشر ، الخ .

وفي كل الحالات يتعين تدوين رقم الصفحة وليرمز له بالحرف (ص) أما إذا نقل من أكثر من صفحة فيكتب ص ص .....

أما إذا اقتبس أو استشهد الكاتب من كتاب صدر عن هيئة علمية أو جهة حكومية مثل مجلس الوزراء أو الشعب أو المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أو هيئة الاستعلامات والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، فثمة طريقة واحدة لكتابة اسم المرجع إن لم يكن هناك محرر للمرجع .

اسم الهيئة ، اسم المحرر ، اسم الناشر ، تاريخ النشر ، رقم الصفحة .

أما إذا كان هناك محرر للبحث فيكتب على النحو التالي :-

اسم المحرر ، اسم الكتاب ، اسم الهيئة ، النشر ، الناشر ، صفحة ، أما الكتب المقدسة (القرآن الكريم ، بلد النشر ، الناشر ، سنة النشر)

وتوثق الدوريات على النحو التالي :-

اسم مؤلف المقال ، ثم عنوان المقال محصوراً بين قوسين وأحياناً يوضع تحته خط ثم اسم الدورية ، اسم جهة النشر ، ثم رقم العدد ، رقم المجلد ، تاريخ العدد ، رقم الصفحة .

وتوثق الرسالة العلمية على النحو التالي :-

اسم الباحث ، اسم الرسالة ، رسالة ماجستير ودكتوراة ، القسم البلد ، اسم الجامعة ، اسم الكلية ، تاريخ منح الدرجة ، رقم الصفحة ، أما إذا استعان الكاتب بشبكة الإنترنت Net فالتوثيق يتم على النحو التالي :-

اسم المؤلف ، ثم اسم المقالة ، ثم عنوان الموقع ، مثال

Licia, v. and Magda, C., "urban Research in latin America " Towards a Research .

Agenda. Unesco, http://www .unesco org most, valleng. htm . p.12.

٧- الملاحق :

التى يمكن أن تكون مع التقرير أو منفصلة عنه والتى يهتم الباحث فيها بوضع نسخة من أدوات جمع البيانات ، والخرائط والصور، وبعض الجداول الإحصائية وما إلى ذلك .

والجدير بالذكر هنا أن هذه العناصر أو تلك الخطوات التى عرضنا لها لم نقصد الالتزام الصارم بترتيبها السابق لأن مخططنا السابق في هذا العرض هو تحقيق الشمولية ، لكن من الممكن للباحث أن يعدل أو يبدل فيها أو يعيد ترتيبها أو يضم بعض العناصر إلى بعضها حسب شكل التقرير ومضمونه وتقسيم أجزائه وأبوابه وفصوله وحسب الجمهور المستهدف .

رابعاً : المسئولية الأخلاقية والعلمية للباحث :

لاشك أن المسئولية سواء كانت أخلاقية أو علمية في مجال البحوث الاجتماعية تبدو غاية في الأهمية ، حيث أن الباحثين الاجتماعيين يجرون بحوثهم على السلوك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية بين الناس ، وليس من شك أن تراكم المعرفة في هذا المجال مرتبط بتزايد الاهتمام بتطبيقها عملياً ولهذا علينا أن نتساءل باستمرار من هم أولئك الذين سينتفعون أكثر من غيرهم بنتائج هذه البحوث ؟ وما هى ضمانات عدم استغلال هذه النتائج – من جانب بعض الهيئات الممولة للبحوث ضد المصالح الحقيقية للأفراد الذين أجريت عليهم هذه الدراسات ؟

وتفرض دراسة السلوك الاجتماعي والعمليات الاجتماعية في المجتمع إلتزاماً آخر على الباحث الاجتماعي وهو ضرورة إعلام أفراد البحث بأهداف الدراسة والحصول على مشاركة طوعية وموافقة جماعية على إجراء البحث ونشر التقرير حيث أشارت الجمعيات الأكاديمية في مجال علم الاجتماع والنفس والمؤتمرات العلمية إلى أهمية إحساس العالم الاجتماعي بالمسئولية إزاء الجمهور الذى يتناوله بالدراسة فهو لابد أن يعمل على نشر التقرير وعلى إتاحة فرصة إطلاع الجمهور على النتائج وتفسيرها ، حتى لا تستغل هذه النتائج بطريقة غير مرضية . (٦٨)

علاوة على ذلك يقترح الباحثين – بصدد فكرة بنك المعلومات Data Bank التى تهدف إلى جمع معلومات عن سكان المجتمع ، بحيث تفيد تسهيل مهمة التحليل الإحصائي لأغراض التخطيط والبحث الاجتماعي ، وليس من شك أن الحصول على هذه المعلومات الشاملة وخططها وتسجيلها ، والإفادة منها يحقق تقدماً في البحث الاجتماعي ويختصر في الجهد المبذول لجمع المعلومات .

ولكن ذلك يتعارض بالطبع مع خصوصية هذه المعلومات بالنسبة للأفراد الذين نحصل منهم عليها - أنه يجب أن يقتصر على المعلومات الموضوعية ، وأن نعطى الحق للأفراد للإطلاع على المعلومات التى سيتم تسجيلها وحفظها ، وأن يقتصر إجراء البحوث على استخدام العينات العشوائية ، وأن تفرض قيوداً محددة على استخدام هذه المعلومات والإفادة منها .

كما يجب على الباحث أن يختار المشكلات والقضايا والظواهر الاجتماعية التى تعانى منها الغالبية العظمى من السكان داخل المجتمع، وعليه بالتالى أن يطور المناهج والإجراءات المستخدمة في البحوث الأساسية لكى تكون صالحة للاستخدام والإفادة منها في البحوث التطبيقية ، والبحوث المقترنة بالإصلاح إذ تسهم هذه البحوث في توجيه وترشيد السياسات الاجتماعية ، وهذه الجهود سوف تكفل وضع البرامج الملائمة لحاجات ودوافع ورغبات الناس ومطامحهم .

علاوة على ذلك هناك مسئولية أخلاقية على الباحث تلزمه بأن يقدم المعلومات الكاملة والدقيقة وأن يبذل أقصى ما يستطيع من قدراته ومعارفه وتتمثل المعلومات الدقيقة في المعلومات غير المتحيزة من خلال التحريف المتعمد والتلاعب والمراوغة بالبيانات من جانب الباحث وأعوانه ، ولا يعكس عرض جانب واحد فقط من المعلومات بالرغم من أنها قد تكون دقيقة ، لا يعكس الالتزام بالمسئولية الأخلاقية للباحث ولا ينبغي أن يسمح لضغوط النشر أن تتدخل في عرض الباحث للمعلومات الدقيقة والكاملة ، ولسوء الحظ ، قد تكون هناك ميلاً كبيراً لعرض النتائج الإيجابية فقط ، وترفض كثير من الدوريات على سبيل المثال نشر النتائج التى لم توفق في تأييد الفروض المراد اختبارها بسبب المشكلة العملية المتعلقة بتوزيع المساحات المحدودة بها ، ولا يشجع هذا الإجراء بطريقة مباشرة توثيق النتائج غير الملائمة أو التى تهدم حتى البناء القائم للمعرفة من ناحية ، ويشجع فقط نشر النتائج الإيجابية من ناحية أخرى ، وينبغي التغلب على نظرات سياسات التحرير مع زيادة توافر الدوريات وغيرها من أساليب النشر في ميدان التخصص أمام الباحثين ،

وكلما شارك العلماء في القرارات المتعلقة بالنشر والتحرير كلما قدرت أهمية الإسهامات الإيجابية للنتائج السلبية في تعديل وتطوير الأبنية النظرية ، وفي نفس الوقت على الباحث أن ينجز عمله ملتزماً بالمستويات الأخلاقية العليا. [٦٩]

علاوة على ذلك تفرض عملية كتابة الأبحاث العلمية السعى إلى تحقيق الإبداع والأصالة بالإضافة إلى أمانة الباحث والتزامه بأخلاق البحث العلمى ، فلا يغطى جهله وينسب إلى نفسه جهد غيره ، أو يكتب أسماء مراجع لم يستعين بها ، فهذا التصرف يعنى الإخلال بأخلاقيات البحث العلمي ، فالأصالة هدف أساسي من وراء إعداد البحث العلمي ، لأن أى عمل يكتب وينشر ولو فى نطاق ضيق تحكمه مبادىء أخلاقية وقانونية وأكاديمية ينبغى أن توضع في الاعتبار ومن أهم هذه المبادىء الأصالة والأصالة في الباحث العلمي لها معنى دفين وسامى ، أما النقل والتكرار فهما أثم كبير من أخلاق العلم ، كما أنه يجب على الباحث الاهتمام باللغة وقواعدها فاللغة وعاء الفكر وإذا كان الوعاء غير سليم فإن الفكر سوف يكون مشوهاً وغير واضح حيث أصبح من مخاطر كتابة الأبحاث تعدد الأخطاء التى قد يتعثر أمامها القارىء ويعثر عليها أثناء القراءة والتى تشتت تفكيره ، فمن الضروري مراعاة بعض الاعتبارات التى تهتم بالشكل مثل الاهتمام بالمضمون ، لأن المنظر العام للبحث يجذب القارىء من البداية وقد يوارى سوأة البحث وقد ينفر القارىء من الاستمرار في القراءة . وقد يحبط الجهل بقواعد اللغة والنحو والأخطاء الإملائية المتكررة والجهل بقواعد كتابة حروف الهجاء ، الكاتب المبتدىء عن الكتابة إذا ما تعرض لنقد قاس ، ولذا فمن المهم أن يتعلم قواعد الكتابة الصحيحة ليكتب جملاً صحيحة ، ولا جدال في أن ما يجعل عملية الكتابة عملية صعبة هو تكرار الأخطاء الإملائية والزلل في قواعد النحو .

ومن الأخطاء الشائعة في البحوث على سبيل المثال لا الحصر :

- الخطأ في كتابة بعض أسماء الأعلام أو المفهومات العلمية .

- أو عدم التفرقة بين المثنى والجمع مثلما يقارن الباحث بين دور كايم وماركس ويكتب " اهتم كل منهم بدلاً من اهتم كل منهما .

- الخطأ الشائع في كتابة العدد بين الباحثين ويخطئون من يقول أضعت الثلاثة أقلام والأربعة كتب وقد أجاز الأدباء إدخال (ال) على العدد غير المعدود معتمداً في ذلك على قول النبي – صلى الله عليه وسلم – " قرأ العشر آيات ، وأتى بالألف دينار ، وإذا كان العدد مركباً أدخلنا "ال" على الجزء الأول منه نحو قضيتنا السبعة عشر يوماً في فلسطين وأكلنا الخمس عشرة برتقاله .

كما أن العدد يخالف المعدود مثل : جاء ثلاثة رجال ، درست أربع حالات .

ومن الأخطاء الشائعة في كتابة الأعداد : رأيت أحد عشرة رجلاً والصواب رايت أحد عشر رجلاً "سورة : يوسف آية رقم ٤ "

إن العدد من ١٣-١٩ فهذا العدد مركب من جزئين ثلاثة إلى ٩ بالإضافة إلى عشرة أى من أحاد وعشرات ، الجزء الأول (من ٣-٩) يخالف المعدود ، والجزء الثانى العشرات يكون موافقاً له مثل سألت ثلاثة عشر رب أسرة أو سألت خمس عشرة ربة أسرة أما العدد من ٢٠-٩ ولا يتغير تذكيراً أو تأنيثا . درست عشرين حالة ، قابلت ثلاثين عاملاً ، زرت أربعين قرية جاء ثلاثة وعشرون عاملاً .

ومن الأخطاء الشائعة الجهل بالتراكيب اللغوية السليمة نحو :-

١- يقولون أجاب على سؤال والصواب أجاب سؤال أو عن سؤاله أو إلى سؤاله .

٢- يقولون معرفتك بالشىء خير من جهلك إياه ، والصواب معرفتك الشىء خير من جهلك إياه .

٣- من الخطأ كتابة الغير متواجدين فالأدق غير المتواجدين بناء على نص الآية غير المغضوب عليهم ولا الضالين . فاتحة الكتاب كما أن ثمة خطأ شائع عند صياغة الاستمارة Questionnaire إذ يكتبوا عادة الحالة الاجتماعية .

متزوج – مطلق – أعزب وفي هذه العبارة خطآن الأول الحالة الاجتماعية وهذا خطأ شائع والأدق الحالة الزواجية ، والخطأ الآخر كلمة أعزب ، فلعظة تشابه يضم أكثر من معنى فالعزب من لا زوج له (رجلاً كان أم إمرأة) ومن لا زوج له تضم من لم يتزوج ، و المطلق ، والأرمل .

ولذا فثمة فرق بين من لم يتزوج والأعزب ، والأعزب أعم ولا يجوز كتابة الألف بعد واو جمع المذكر السالم ، فهذا خطأ ، والأصوب أن تكتب على النحو التالي :-

عاملو المصنع مجتهدون

طالبو العلم متواضعون ومؤمنون

دارسو العلم يخشون الله ، (٧٠)

خامساً : أزمة البحث العلمى والحفاظ على حقوق الملكية :

لاشك أن أزمة البحث العلمى ارتبطت بأزمة الجامعات المصرية التى تقوم بمفردها بإنتاج ٧٠ % من قوة البحث العلمى في مصر ، وبالتالى فإن أى هبوط في مستوى التعليم سوف يؤثر بشكل سلبى على منظومة البحث العلمى والتكنولوجيا ، حيث بدأ البحث العلمى مشوهاً وارتبطت في مصر بالبعثات في عهد محمد على " تسليم المفتاح ، حيث ذهب المبحثون ليحصلوا على درجات علمية ، ويقدموا علماً جاهزاً لهذا جاء تجربتهم " فجه ومبتسرة " بعكس البيانات حيث كانت بعثاتها تركز على كيف حدث وحملوا عند عودتهم " سر الصنعة " وحق المعرفة Know How كما أن أزمة البحث العلمى ليست في الجامعات فقط وإنما في المناخ الاجتماعي الذى يفتقد الإدراك بالهدف من البحث العلمي ودوره في اللحاق بالعالم المتقدم ، وحل مشكلات علمية يطرحها المجتمع ، وأن الجامعة لا تستطيع أن تتصدى لمشكلة البحث العلمى إلا حينما يقرر المجتمع أنه في حاجة إليه ، كما أننا في حاجة إلى تطوير الأنظمة الداخلية للمؤسسات العلمية ، والاهتمام بالنقد العلمى البناء . (٧١)

ولذا فقد أوضح أنطوان زحلان ملامح هذه الأزمة من خلال حقيقتين :-

الحقيقة الأولى : التخلف الفعلى للإنتاج العلمي وضآلة إمكانياته البحثية والعلمية على المستوى العربي بصورة لا تجعله أقل عطاء وإنفاقاً واستهلاكاً من مثيلاته في الدول الصناعية المتقدمة فحسب وإنما بصورة تجعل عطاءه مجتمعاً من نصف إنتاج دولة واحدة مثل إسرائيل ، وذلك أمام حقيقة ضخامة المقومات والموارد والإمكانيات العربية المتوفرة فعلاً للمجتمع العربي ، من ناحية البشر ، والأرض ، والثروة ، وأن المجتمع العربي بدل أن يعتمد على استقلال ذاتى مضاعفاً لموارده وإمكانياته واستثمارها بالعلم والتخطيط والتنسيق من أجل الإنتاج والتنمية والتغيير فإنه يتجه بازدياد إلى استنزافها وهدرها بصورة فعلية مرعية .

الحقيقة الثانية : اتساع العزلة المجتمعية العربية للعطاء العلمى والبحثى وتنامى الحساسية الشعبية تجاه العلماء وتضافرها مع اللامبالاة السياسية تجاه نتائج العلم وتطبيقاته وتهميش مشاركة العلماء في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي .(٧٢)

وقد شخص مصطفى حجازى أن التخلف البحثي لا يشهده المجتمع العربي اليوم بمظاهر شتى لا يعود لخلل عضوى تطوري أو لقصور نفسى ذهنى بحت وإنما هو أساساً نتاج البيئة الاجتماعية السياسية المتخلفة متصل بنمط التنشئة الاجتماعية والسياسية ونظم التعليم ، ونمط العلاقات والمؤسسات ومرتبط بنمط الإنتاج السائد في المجتمع وتصنيفاته الموجودة .(٧٣)

كما أن البيئة الاجتماعية لا تشجع على التحديد نظراً للحساسية المرتبطة بالنقد الإجتماعي ، وتتحكم العديد من العوامل بجزء هام من هذه النظرة الرافضة للإبداع والتجديد الفكري ، فالأسرة على سبيل المثال ومنذ البداية تشجع على قيم المسايرة والطاعة والتلقين فالفرد المؤدب هو الذى يستمع ولا يناقش ويوافق على ما يقال له ، حتى لو لم يعجبه وهو الفرد الذى يقوم بالواجبات حتى لو كرها أنه المخلوق الاجتماعي الذى يتعلم التنازل عن فرديته كطفل للحد الذى يعيش بقية عمره باحثاً عنها فيحولها لأنانية مطلقة ،

والمدرسة تساهم باللا نقدية عبر تشجيع طرق التدريس القائمة على الحفظ والتلقين والكاتمة لأى نقاش أو تقويم أو صياغة ذاتية أو حتى حسب استطلاع وتساؤل ، فالتعليم في البلاد العربية معزول عن المجتمع ومشكلاته إذ أنه في جوهره يركز على المعلومات لا على إرساء الأسس العقلية التحليلية النقدية .

وتأتي الدولة بأجهزتها ورموزها وأموالها وعبر سلوكها وقراراتها لتكمل دور الأسرة والمدرسة ، فتعيد إنتاج القيمة الاجتماعية اللا نقدية ، وتولدت لدى النخبة العربية بدلاً من عقلية زعيم العشيرة التقليدي عقلية " المستبد العادل " الذى ينتظر تعبيرات الامتنان والولاء المطلق من أولاده وهكذا تتولد سلوكيات أساسها المديح والأطناب ، فتتحكم العلاقات بين جميع المرؤوسين وجميع الرؤساء في كافة أرجاء المجتمع والدولة .[٧٤]

وقد أدت النظرة المشوهة والمتفاعلة مع العوامل الاجتماعية الأسرية والسياسية المعوقة للبحث العلمي ، إلى نشوء جزيرة للمثقفين وأخرى للسياسيين وكل جزيرة تعيش عزلة تعبر عن عدم تواصلها مع الجزيرة الأخرى ، فالباحث وصل إلى حد اللامبالاة تجاه التعاون مع أصحاب القرار ، والسياسيون غير مهتمين بما ينتجه الباحثون ، فالبحوث المقدمة لصانعى القرار ، توضع على الرف ولا استيعاب لأهمية ربطها بخطط التنمية والسياسة العامة ، ومن سلبيات العلاقة بين البحث والدولة في المجتمعات العربية أن تملأ أجهزتها أو بعضها بنمط من الباحثين الذين تخصصوا بأسماع رؤسائهم لغة التوافق والطاعة، فيتحولون من باحثين هدفهم اكتشاف ما هو جديد ومفهوم إلى متخصصين بالحفاظ على مناصبهم بل الأسوأ أنهم يتحولون لخبراء بنفسية رؤسائهم والحكام ، فيعرفون ما يقولون متى ، وكيف ؟ بل إن قرر هؤلاء الاستفادة من باحثين آخرين من خارج الأجهزة الرسمية ، يقومون بإعادة صياغة التقارير النهائية لتتناسب والخطوط العريضة لتفكير الرؤساء ، أن البحث على هذه الشاكلة ، روتين ، فلا مفاجآت ، ولا اكتشافات ولا جدل ولا خلاف ولا تجديد ، فالنتائج كالمقدمات ،

وما كان بالأمس قائم اليوم ، وسيستمر إلى الغد ، أنها الحقيقة القديمة التى تجتر نفسها فتتجلى في الذهن دون أن يعكس ذلك واقعاً قائماً وهنا تكمن المعضلة .

وهكذا يفقد البحث العلمى نقاط قوته وتركيزه وأمانته العلمية بل جديته وعمقه ويتحول إلى بناء أجوف المحتوى وهامشى الشكل مقطوع عن المجتمع والدولة . (٧٥)

وترتب على ذلك حدوث أزمة بين الباحثين والمثقفين العرب تتمثل قي اغترابهم ، وقد أدى بهم هذا الاغتراب إما إلى الهجرة الداخلية بمعنى اللامبالاة والتقهقر إلى البرج العاجى وهو نوع أكثر انتشارا وخطورة ، أو إلى الهجرة الخارجية وحدوث نزيف الأدمغة الخارجية وقد أدت الهجرة الداخلية إلى انعزال المثقف عن الجماهير فغلب على مخرجات فكرة التنظير والتجريد ، وفي أحوال غير قليلة الجمود والنقل غير النقدي وأدت الهجرة الخارجية إلى خسارة فادحة في الإنتاج العلمى والثقافي . (٧٦)

ولذا فالإبداع العلمى يكاد يكون معدوماً ، ويقتصر على المحاكاه لما هو كائن في الخارج ، وظلت فكرة " تسليم المفتاح " في كثير من الأدوات والاختراعات التى اعتدناها لسنوات طويلة أمر لا علاقة له بالبحث العلمي ، وهو أقرب إلى الاستخدام والانتفاع وتغليب استيراد التكنولوجيا ، وما أبعد الفارق بين تصنيع التكنولوجيا واستيرادها من الخارج ، وأيضاً ضرورة استثارة روح الفريق والتخلى عن الفردية والذاتية حيث أدى إلى ذلك إلى إعاقة تخليق مدارس وطنية وفكرية تتخذ من المناقشة آداة لها لتطوير العملية العلمية ، وربما يبقى الأمل في إحياء النقد العلمى لتصحيح الأوضاع ،يضاف إلى ذلك ضرورة التعامل بمنظور جديد مع الأخر المتحررين من الدونية وإعادة اكتشاف كنوز الحضارة العربية ،وبالتالي فان وضع البحث العلمى في الجامعات يتطلب عودة روح الفريق وتفرغ الأساتذة الكامل للبحث العلمي فيكفي أن نشير إلي أن حجم ما نشره الباحثون العرب في الوطن العربي بلغ (٥٠٤٣) بحثا في المجلات العلمية ذات المستوي العالمي ،وقد تركزت النشاطات البحثية في البلدان العربية علي الموضوعات ذات الطبيعة التطبيقية الضيقة

ولا زالت البحوث الأساسية في نطاق ضيق إلي حد يمكن اعتبارها من الناحية العلمية غير موجودة ، ويستمر الكثير من الأقطار الغربية في أدائها الضئيل المخيب للآمال ، لأن المستوى النسبى للوطن العربي قد انخفض بالمقارنة مع مستوى بلد مثل البرازيل ، كما أن انتشار المعرفة العلمية والخبرات فيما بين الوطن العربي أبطأ مما هو في البرازيل والهند . (٧٧)

ويمكن أن نشير إلى أن علم الاجتماع كأحد فروع العلوم الإنسانية ليس في وضع أفضل من العلوم الأخرى بل أنه يعاني من أزمة حادة وترجع هذه الأزمة إلى فشل هذا العلم في التوصل إلى قوانين عامة ، وإنما لأن الكثير من التعميمات الوصفية التى طورتها البحوث الاجتماعية والنماذج والتفسيرات قد أصبحت غير ملائمة ، إما لأنها استنفذت فعلاً قدراتها على استثارة مكتشفات جديدة وإما لأن الواقع الاجتماعي الذى طبقت عليه قد تغير تغيراً عميقاً بحيث فقدت هذه النماذج والتعميمات صلاحيتها تماماً ، ولم تنجح المعالجات النقدية التى قدمتها الأعمال المعاصرة لألفن جولدنر تحديد معالم الطريق الذى ينبغي أن يتخذه علم الاجتماع في الحاضر والمستقبل كما لم يستطيع جولدنر من خلال فكرته عن علم الاجتماع الانعكاس **Reflective sociology** أن يضع أساساً لحركة نقدية راديكالية على النحو الذى وضعه من قبله عالم الاجتماع رايت ميلز . (٧٨)

علاوة على ذلك فإن التعليم المعتمد على الرد والعرض والتلقين في التدريس من شأنه خلق نسخ متكررة من كتب المعلومات ولكنها عاجزة عن خلق الإنسان المبدع القادر على التفكير الاستقلالي والأحكام الموضوعية والنتيجة أن النظم التعليمية بدلاً من أن تستثمر الامكانات الإبداعية للبشر تهدرها بل وتساعد على وأد ما يبزغ منها ، وإذا أفلت منها أحد وجد أبواب الفرص الإبداعية أمامه موصدة فاضطر إلى النزوح خارج الوطن العربي حيث الفرص مواتيه لكى يستثمر الآخرون إبداعاته، والأخطر من ذلك كله أن مؤسسات البحث العلمى تعانى من كل ما تعانى منه المجتمعات العربية من مشكلات اجتماعية ، فهى لا يمكن أن تكون بمعزل عن سياقها الاجتماعي ،

وقد تغلغلت الانحرافات والقيم الفاسدة داخل هذه المؤسسات ذاتها ، وأبسطها الوساطة والمحسوبية والشللية والقبلية وظهرت انحرافات علمية خطيرة تمثلت في السرقات العلمية وفي منح الدرجات والجوائز والترقيات والمراكز لمن يستحقونها. [٧٩]

ومن ثم تجعل عملية البحث العلمى تدور في دائرة مفرغة ، دون التوصل إلى نتائج جديدة أو تطورات أكثر عمقاً وأكثر فائدة ، ويصبح البحث العلمى مجرد وجاهة اجتماعية ووسيلة للحصول على درجة علمية ، حيث أن لسرقة الأبحاث العلمية طرقاً ووسائل وأنواعاً مختلفة، وأقدم هذه الطرق هو أن يقوم أحد الباحثين في جامعة ما بسرقة بحث كامل لباحث آخر في جامعة ثانية ، معتمداً على عدم وجود شبكة تربط الأبحاث في الجامعات المختلفة ، أما الطريقة الثانية لسرقة الأبحاث العلمية فهو السطو على كتاب نشر في الخارج ، ثم يقوم أحد الباحثين بإعادة إنتاجه بطريقة معينة على المادة العلمية الموجزة في الكتاب ، وينشر الكتاب باسمه مرتكزاً على عدم انتشار الثقافة العلمية بين أفراد المجتمع العلمى أما الطريقة الثالثة لسرقة الأبحاث العلمية فتتمثل في قيام المشرف على رسالة الماجستير أو الدكتوراة بالاستيلاء على بعض النتائج البحثية التى توصل إليها طلاب الماجستير والدكتوراة الذين يشرف على رسائلهم ، ويضع هذه النتائج في ورقة بحثية خاصة به توضع في سجل ترقياته أما الطريقة التى ظهرت وانتشرت بسبب التقدم في مجال الاتصالات والمعلومات فهى سرقة الأبحاث العلمية ، فهو ترجمة أحد البحوث الأجنبية دون الإشارة إلى أن هذا البحث مترجم ويتم نشره على أنه بحث أجراه الباحث ويتم نشره على أنه بحث أجراه الباحث بنفسه بعد تغيير المكان والزمان والأرقام .

لابد أن يكون هناك ميثاق شرف للمحافظة على مهمة البحث العلمى وحقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية ، ثم العمل على إنشاء جامعة للدراسات العليا وظيفتها تخريج طلاب حاصلين على الماجستير والدكتوراة ويتولى التدريس بها الأساتذة المشهود لهم بالكفاءة كما هو الحال في بعض البلدان الأوربية . [٨٠]

يرتبط بذلك أيضاً أن تضع ضوابط جديدة للبحث العلمى والأمانة العلمية ومناقشة الرسائل الجامعية بحيث يتم توزيع السلطات المطلقة الممنوحة للمشرف على أكثر من جهة ، أيضاً تيسير سبل التقاضى في السرقات العلمية لأنها بتعقيداتها الحالية تجعل الكثيرين يؤثرون الصمت .

إن المسئولية يتحملها بالأساس الأستاذ المشرف والقسم العلمي ، فالجامعة أساسها القسم العلمى ، فهؤلاء جميعاً مطالبون بمراجعة المدة الزمنية بكل بحث وإدراجها في قائمة من أجل المحافظة على البحث العلمى وسمعة الجامعات وضرورة تسجيل البحوث في فهارس خاصة منعاً للتكرار.

مراجع الفصل :

مراجع الكتاب

(١) عادل الهوارى ، مناهج البحث الإجتماعي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٩٩٣ ، ص ٢٧-

(٢) على عبد الرازق جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي (الأسس والإستراتيجيات) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ص ص ٧-١١ .

(٣) على عبد الرازق جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ١٢-١٩

(٤) انظر ما يلي :

- عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ .

- محمد ياسر الخواجة ، البحث الاجتماعي : مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١ .

(٥) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعي (محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٦ .٠

(٦) غريب سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠-٤٥ .

(٧) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٢٨-١٣٦ .

(٨) عادل الهوارى ، مناهج البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ٤٨-٥٨.

(٩) جورد مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الأول ، ترجمة أحمد زايد وآخرين ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٠٦.

(١٠) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي : الأسس والاستراتيجيات ، مرجع سابق ، ص ٧٧.

(١١) غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٦٧-٦٩.

(12) N.Dlhi, Young. P.v., Scientific social Surveys and Research, printice –Hall of in dia, 1973,p.12-131

(١٣) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي (الأسس والاستراتيجيات) ، مرجع سابق ، ص ٢٢-٢٣ .

(١٤) على جلبى ،مرجع سابق ، ص ٢٤-٢٦ .

(١٥) عبد الباسط محمد عبد المعطى ، البحث الاجتماعي (محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده) ، مرجع سابق ، ص ٢٧-٢٨ .

(١٦) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(17) Good, w.and Hatt,p., Method in social Research, Micgraw Hill, N.y , 1962, p.8-9

(١٨) انظر : محمد على محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمى : دراسة في طرائق البحث وأساليبه ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ص ٣٥٧-٣٥٩.

(١٩) محمد ياسر الخواجة ، الأصول الاجتماعية للمستثمرين في الريف المصرى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١ م .

(20)Babbie . E.R. The practice of social Research, wads wath publishing co., California, 1975, p.107

(٢١) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥٨ .

(٢٢) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعي (نحو رؤية نقدية منهجيه وأبعاده ، مرجع سابق) ص ٣٣٩-٣٣٤ .

(٢٣) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الثالث ، ترجمة محمد محى الدين وآخرين ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٥٤.

(٢٤) على جلبى ، تصميم البحث الإجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٥١-٣٥ .

(٢٥) عادل الهوارى ، مناهج البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ٧٠-٧٩ .

(٢٦) مصطفى خلقى عبد الجواد ، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مترجم ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٣٤-٢٣٧ .

(٢٧) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٥٧-٦٣ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٦٤-٦٥ .

(٢٩) غريب سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٨٩ ..

(٣٠) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٣١) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٧٠-٧١ .

(٣٢) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ٣٤-٣٥ .

(٣٣) عادل الهوارى ، مرجع سابق ، ص ١٠٢-١٠٤ .

(٣٤) على جلبى انظر في هذا الصدد :

Dalton M, Men who Manage : in Book : Socialogistes at work, N.y. Basic Books, 1964 , pp. 52-54.

(٣٥) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ٣٦-٣٨ .

(٣٦) عادل الهوارى ، مرجع سابق ، ص ١١٤-١١٥ .

(٣٧) عادل الهوارى ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(38) Den zin , N.K., and linclon, y.s., (eds) strategies of Qualitative inquiry, sage publications , london, 1998 vol. 2, pp. xii-xv

(٣٩) محمد سعيد فرج ، لماذا ؟ وكيف ؟ تكتب بحثاً اجتماعيا ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٩ .

(٤٠) محمد على محمد ، علم الاجتماع ، والمنهج العلمى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

(41) Johnson, w., the sociology student writers mannud in Johnson et al . (edo) N.jersey . prentice hall,1998, p 19

(٤٢) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٨٤.

Miller, D.C., h AND BOOK OF Research Design and social (43)
Measurement, David McKay co., N.Y., 1974 , VII

(٤٤) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ٨٨-٩٤ .

(٤٥) محمد على محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمي ، مرجع سابق ، ص ٣٦٥ -٣٧٠.

(٤٦) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٤-١٣٥ .

(٤٧) جوردن مارسال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الأول ، ترجمة أحمد زايد وآخرين المشروع القومى للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٩ .

(٤٨) محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

(٤٩) محمد على محمد ، المرجع السابق ، ص ٣١٢ .

(٥٠) المرجع السابق ، ص ص٣١٢-٣١٤ .

(٥١) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .

(٥٢) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٣٩-١٤١ .

(٥٣) محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص ٣١٦-٣١٨ .

(٥٤) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠-٢٤٢ .

(٥٥) المرجع السابق ، ص ص ٢٤٣ -٢٤٤ .

(٥٦) عبد الباسط محمد عبد المعطى ، البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٣٦-١٣٩ .

(٥٧) رقية محمد مرشدى بركات ، مجتمع عمال التراحيل : دراسة تقويمية لمشروعات التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٩ ، نقلاً عن على جلبى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٤-٢٤٦ .

(58) Manning ,P.K., and cullun – swan, B., narrative , and content and semiotic analysis, in denizen and linclon eds) collecting and interpreting qualitative materials , sage publications, In c., London , New delhi, 1998, P., 248.

(59) Krippendor ffk., content analysis, An introdution to its Methodology, V.5, london, sage puble cations , Inc., 1980, P.2.

(٦٠) ميشيل مان ، موسوعة العلوم الاجتماعى ، ترجمة عادل الهوارى وسعد مصلوح ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٩ –١٥٠.

(٦١) عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ٤٠٦.

(٦٢) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعى محاولة نحو رؤية نقدية المنهجية وأبعاده ، مرجع سابق، ص ص ٢٩٤ – ٢٩٩.

(63) Ibid , PP. 248 – 249.

(٦٤) أنظر فى هذا العدد :

- عبد الباسط محمد حسن ن أصول البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩ – ٤١٠.

- غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، ١٥٠ – ١٥١.

(65) Dervin , B.G. etal , (eds) Rethinking communication , V. 2, Paradigm Exemplars, Newbury park , sage public cations , Inc., 1989.

(٦٦) عبد الباسط عبد المعطى، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٣ – ٣٠٤.

(٦٧) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، مرجع سابق، ص ص ١١٤ – ٤١٥.

(٦٨) حمد عرفه ، وسائل الأعلام والتحول فى قيم العمل فى المجتمع القطرى ، فى كتاب التحولات الاجتماعية وقيم العمل فى المجتمع القطرى تأليف اعتماد علام ، وآخرين، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ،الدوحة ، ١٩٩٥. ص ص ٣٠٥ – ٣٦١.

(٦٩) أنظر فى هذا الصدد ، غريب سيد احمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٠ – ١٦٣.

(70) Becker, H, Writing for social scientists, the universally of Chicago, Chicago, 1984, p.30

(٧١) محمد سعيد فرح ، لماذا ؟ وكيف تكتب بحثاً اجتماعيا ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩-٣٦١ .

(٧٢) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٤١٠-٤١١ .

(٧٣) محمد سعيد فرح ، مرجع سابق ، ص ٣٥٧ .

(٧٤) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٤٠٢ .

(٥٧) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ص ٣٩٠-٣٩٢.

(58) Nan,lin, Foundations of social Research, Mc Graw Hill, Book company , N.Y., 1976. P.358

(59) Day,R., How to Write and publish scientific paper, Cambridge, 4lh edition, 1993,p.xii

(٦٠) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ٣٩٦ -٣٩٧ .

(٦١) انظر كل من :-

Nan, lin, foundations of social Research, opcit, p.362-364.

(٦١) محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص ٥٢٠ -٥٢١ .

(٦٢) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٤١٩.

(٦٣) انظر محمد سعيد فرج ، لماذا وكيف تكتب بحثاً اجتماعياً ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧٣-٣٨٤ .

(٦٤) حسن شحاته ، البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق ، مكتبة الدار العربية للكتاب ،القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٤٢-٤٣.

(٦٥) جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (٢٦٠)، المجلد الثالث، ط١، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٣٩٨ .

(66) Hamel ,J . Sociology, Common Sense and qualitative Methodology: The Position Of Pierre Bourdieu and Alain Touraine . Canadian Journal Of Sociology, Vol . 22, 1997 . PP 95-122

(File://C:/Windows/Desktop/qualitative sociology . Html).

(67) Reay , D . Rethinking Social Class : Qualitative Perspectices On Class and Gender . Sociology,Vol . 32, No .2, May 1998 , PP.259-275.

وفي مجتمعنا المصري إستخدم ياسر الخواجة المناقشة الجماعية المركزة (FGD) في تعميق وإثراء تحليل المعطيات الميدانية الكمية لدراسته عن الطبقة الفقيرة في الريف أنظر :

- محمد ياسر شبل الخواجة، الأبعاد الاجتماعية للفقر في الريف المصري، دراسة ميدانية ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، السنة الثامنة ، العدد الثامن، ١٩٩٦، ص ص ٢٨٧-٣٣٥ .

- كما إستخدم نفس الأداة في دراسة أخرى له عن الشباب أنظر :

محمد ياسر شبل الخواجة، الشباب الجامعي ومشكلاته المعاصرة في المجتمع المصري، شئون اجتماعية، السنة١٥، العدد ٥٩ ، ١٩٩٨، ص ص ٨٣-١٢٣ .

(٦٨) سامي عبد العزيز الدامغ، التعدد المنهجي : أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية ،مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٤، العدد ٤ ، ١٩٩٦، ص ص ١٠٨ ، ١١١-١١٣ .

ولمزيد من التفاصيل حول التعددية المنهجية في العلوم الاجتماعية أنظر :

D. Little . Beyond Positivism : Toward a Methodelogical Pluralism For The Social Sciences (http://www.facstaff . Bucknell . edu/ dlittle/ beyposit . html) .

(69) Wainwright , D . Can Sociological Research Be Qualitative , Ccritical and Valid ? . The Qualitative Report, 3(2) , July 1997, pp. 1-10 .

(70) Hawthorn , G. The Sociology Of Fertiliy . London : Macmillan, 1970 .

(71) Valentey , D.L . (ed) . The theory of population : Essaye in Marxist research . Progress Publishers , Moscow , 1978 .

(72) Valentey , D.I. (ed.) . An outline theory of population . Progress Publishers, Moscow, 1997 .

وأنظر أيضاً الترجمة العربية : فالنتي (محرر) ، أسس نظرية السكان ، دار التقدم ، موسكو، ١٩٩٧

(٧٣) فالنتي (محرر) ، أسس نظرية السكان، المرجع السابق، ص ٢٥٩ .

(74) R. Salas, D . Valentey . Population and Socio-economic development . UNFPA & Progress Publishers, Moscow , 1986 .

(٧٥) عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع السكاني، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٩ .

(٧٦) محمدالغريب عبد الكريم، سسيولوجيا السكان، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٢ .

(٧٧) علي عبد الرازق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣ .

(78) C .M . Obermeyer . Qualitative methods : A Key to better understanding of demographic behavior ? Population & Development Review , 23 (4) , Dec . 1997 , P . 813 .

(79) J . Knodel . A case for nonanthropological qualitative mwthods for demographers . Population & Development Review , 23 (4) , Dec . 1997 , PP . 847-853 .

(80) Bacon . Qualitative and quanlitative analysis . Editors introduction . In D . Bogue et al . (eds.) . Reading in population research methodology . Vol . 6 : Advanced basic tools . Published for UNFPA by Social Development Center . chicago , Illinois , 1993 , p . 24-1 .

(81) D . Bogue . Role of the qualitative method in demographic research . In D . Bogue et al . (eds.) , op . cit , p . 24-5 .

(٨٢) خالد الوحيشي، ملاحظات حول أهمية الدراسة الكيفية لفهم الظواهر السكانية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بيروت ٢٢-٢٥ سبتمبر، ١٩٩٨، ص ٦ .

(83) Densun , N .K . & Linclon , Y . S (eds.) Strategies of qualitative inquiry . sage publications , London , 1998 , pp . 5-8 .

(٨٤) سامي الدامغ، مجع سابق، ص ١١٢ .

(٨٥) محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج اعلمي : دراسة في طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط٣، ١٩٨٣، ص ٤٨٢ .

(*) ترمي المناهج الأثنوميثودولوجية (منهجية النظام الاجتماعي) إلى إكتشاف كيف تجري عملية التفاعل الاجتماعي على نحو معين داخل المجتمع، ومن هنا جاء الاصطلاح Ethnomethodology بإعتباره دراسة أساليب الشعوب في خلق النظام الاجتماعي أنظر :

إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد علوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٤٤، الكويت، ١٩٩٩، ص ١٥٦ .

(86) Densun , N . K . & Linclon , Y .S. op . cit ., pp. 5-6 .

(٨٧) محمد عارف عثمان، المنهج في علم الاجتماع : المنهج الكمي والمنهج الكيفي في علم الاجتماع، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢ .

(٨٨) عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي : محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣، ص ١٤٢ .

(89) Victoria, W.et al . The Comparability of Focus Groups and Surveys: three case studies . Evalution Review , 15 (2) , April 1991 , pp . 266-283 .

وأنظر أيضاً :

- Stycos , J.M. A critique of Focus group and Survey research : the machismo case . studies in family planning , 12 (12) , Dec . 1981 , pp . 450-456 .

Folch-Lyon , E.et al . Focus group and survey research on family planning in Mexico . Studies in family planning 12 (12) , Dec . 1981 , pp 409-432 .

(٩٠) خالد الوحيشي، مرجع سابق، ص ص ٦-٩ .

(91) Fontana , A&Frey , I . Interviewing : the art ef science . In N.K.Densun & Y. S. Linclon (eds.) Collecting and inrerpreting qualitative materials . Sage Publications , Lonlon , 1998 , pp . 58-60 .

(٩٢) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ص ٥١٣-٥١٥ .

(93) Morgan , D.L Focus groups . Annual Review of Sociology , Vol. 22, 1996 , p .129 .

(94) Merton, R.& Kendall, P . The focused interview , AJS, 51 , 1946 : 541-557 .

Merton , R. The focused interview and focus groups: continuities and discontinuities . Public Opinion Quarterly , 51 , 1987 : 550-565 .

(95) Knodel , J. et al . Thailands reproductive revolution : Rapid fertility decline in a Third-worled setting . Madison , WI : Unev . of Wisconson Press , 1987 .

وأنظرأيضاً :

Knodel, J. et al. Fertility transition in Thailand: A qualitative analysis. Population & Development Review, 10 (2), 1984, PP. 297-328 .

(96) Kruger, R.A. Focus groups: A practical guide for applied research. Thousand Oaks, C A : Sage, 1988 .

Morgan , D.L . Focus groups as qualitative research . Thousand Oaks, CA : Sage , 1988 .

(٩٧) من هذه المؤلفات نذكر :

Steward, D.W. & Shamdasani, P.N. Focus groups: Theory and Practice. Thousand Oaks, C A : Sage, 1990 .

Vaughn, S. et al. Focus group interviews in education and psychology. Thousand Oaks, C A : Sage, 1996 .

(98) Merton, R. et al. The Focused interview . New York: Free Press. Ist ed. (1956) 2nd ed. (1990) .

(99) Morgan , D.L. (ed.) Successful Focus groups : Advancing the State of the Art . Thousand Oaks, C A: Sage , 1993 .

(100) Carey, M. A. (ed) . Issues and application of focus groups. Qualitative Health Research , 5, 1995, PP. 413-430 . (Special Lssue) .

(101) Morgan, D.L. , Focus groups, op.cit, P. 130 .

(102) Kitzinger, J. The melhodology of Focus Groups: The Importance of interaction between research Participants. Sociology of Health, 16 (1), 1994, PP. 102-114 .

(103) Powell, R.A. et al . Focus groups in mental health research : Enhancing the validity of user and provider questionnaires Internationnal Journal of Social Psychology, 42 (2), 1996, PP 193-200 .

(104) Goss, J.D & Leinbach, T.R. Focus groups as alternative research practice. Area, 28 (2), 1996,PP. 115-123 .

(105) Kit zinger, j. introducing focus groups British medical journal, and 311,1995, pp. 299-302.

(106) Powell, r.a. & Single, h.m. Focus groups. International journal of quality in health care, 8(5), 1996, p.499.

(107) Morgan, d.l. , Focus groups, op. cit., p130

(108) Care, m. a. & Smith, M. W. enhancement of validity through qualitative approaches: incorporating the patient's perspective. Evaluation and health professions, 15 (1) .1992. Pp.107-114.

(109) Powell, r.a.etal. , op cit. pp.195-196.

أتاح انتشار الانترنت للباحثين في علم الاجتماع امكانية استخدامه في جمع البيانات عن طريق الجماعة البؤرية وغيرها من ادوات جمع البيانات :الكمية والكيفية . لمزيد من التفاصيل حول الاتصال عن طريق الانترنت والبحوث الكيفية ارجع الي :

***Mann, c.p & Stewart, f. Internet communication and qualitative research: a handbook for researching online. London: sage publication, 2000, pp. 91-125.**

Wimmer , r.& Dominick , j. Mass Media research : an introduction . Belt met, ca.: Wads Worth publishing co., 2000(chapter 18:mass media research and the internet, pp .410-424).

(110) Green Baum, t. l. the handbook for focus group research. New York: Lexington books, 1993, pp.1-4.

وانظر له أيضاً:

Green Baum. t. L. moderating focus group: a practical guide for group facilitation. London & new Delhi: sage publications, inc., 2000.

(111) Morgan, d.l.focus groups, op. cit., p. 130.

(112) lbid , p .131.

(113) Frey, j.h. & Fontana, a. the group interview in social research. social science journal , 28 1991 , pp. 175-187.

(114) catterall,m. & maclaran , p. focus group data and qualitative analysis programs: coding the moving picture as well as the snapshots . sociological research online , vol.2 no.1 ,

(1997)http://www.socresonline.org.uk/socresonline/2/1/6.html.

(115) Morgan ,d.l . Focus group as qualitative research .2nd ed. London: sage, 1997,p.12.

(116) Gibbs, a. Focus groups. Social research update, issue (19), 1998p.2.

(117) Morgan ,D.L .& Krueger, R .A ." when to use: Focus group and why" in Morgan ,D.L.(ed) successful Focus groups ,op .cit.

(118) Krueger, R. A Focus group: practical guide for applied research. London: sage, 1988.

(119) Rase, k. e. Et al. Rehabilitation program evaluation: use for focus group to empower client's evaluation review, 18(6), 1994,pp.730-740.

(120) Morgan, D.L. , 1988, op .cit.

(121) Powell, R. A . &Single, H .M., op .cit.

(122) Hoppe ,M .J. et, al. Using Focus groups to discuss sensitive topics with children . Evaluation review, 19(1) 1995,pp.102-114.

(123) Green Baum, T.L., 1993, op .cit, pp..12-16.

(124) Kit zinger, j., op. Cit.

(125) Catterall, M .& Maclaran ,p. ,op .cit, p.3.

(126) lbid.

(127) Goss. d. & Lien Bach,T. R., op .cit.

(128) Gibbs, A., op. cit.,

(129) Homan, R. Ethics in Social Research. Harlow: Long man, 1991.

(١٣٠) ديل هانتجتون واخرون ،ادراك وجهة نظر النساء عن الاجهاض في مصر ،قضايا الصحة الانجابية (مختارات مترجمة)، العدد الاول ،نوفمبر ١٩٩٨، ص ص ٤٨-٥٤ .

(١٣١) العربي- عزوز وخالد الوحيشي .معارف واتجاهات وسلوك الشباب في مجالات الصحة الانجابية- دراسة كيفية (حالة تونس)، سلسلة تقارير حول السكان والتنمية ، وحدة البحوث واتلدراسات السكانية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٢،ص ٩٢ .

(131) A. pramualratana et al. Exploring the normative basis for age at marriage in Thailand: an example from focus group research. Journal of marriage and the family, 47,Feb. 1985, pp. 203-210.

(132) N. Rutenberg et al. Reproductive decision –making in the context of HIV and aids: a qualitative study in nodal, Zambia. International family planning perspectives, 26(3), sept .2000, pp.124-130.

(133) A. Fort. Investigating the social context of fertility and family planning: A qualitative study in Peru. International family planning perspectives, 15(3) , Sept. 1989 , pp. 88-95.

(١٣٤) اعتمدنا في تشخيص هذه الملامح العامة علي المصدر التالي :

مصطفي خلف عبد الجواد ، دراسات ديموجرافية في المجتمع القطري ، مجلة الآداب والعلوم الإنساني ، كلية الآداب ، جامعة المنيا العدد(٤٥)، يوليو ٢٠٠٢.

(١٣٥)انظر :

Shaper- Hughes, N. "Demography without numbers" in D. Kertzer & T. Fricke (eds.) Anthropological demography : Toward a new synthesis . Chicago & London: the univ . of Chicago Press, 1997, pp.201-222.

---

(١) عادل الهوارى ، مناهج البحث الإجتماعي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٩٩٣ ، ص ٢٧-

(٢) على عبد الرازق جلبى ، تصـميم البحث الاجتماعي (الأسـس والإسـتراتيجيات) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ص ص ٧-١١ .

(٣) على عبد الرازق جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ١٢-١٩

(٤) انظر ما يلي :

- عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- غريب سـيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ .

- محمد ياسر الخواجة ، البحث الاجتماعي : مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١ .

(٥) عبد الباسـط عبد المعطى ، البحث الاجتماعي (محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٦ .٠

(٦) غريب سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠-٤٥ .

(٧) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٢٨-١٣٦ .

(٨) عادل الهوارى ، مناهج البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ٤٨-٥٨.

(٩) جورد مارشـــال ، موســـوعة علم الاجتماع ، المجلد الأول ، ترجمة أحمد زايد وآخرين ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٠٦.

(١٠) على جلبى ، تصـميم البحث الاجتماعي : الأسـس والاسـتراتيجيات ، مرجع سابق ، ص ٧٧.

(١١) غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٦٧-٦٩.

(12)Young. P.v., Scientific social Surveys and
N.Dlhi, printice –Hall of in dia, 1973,p.12- Research,
131

(١٣) على جلبى ، تصـميم البحث الاجتماعي (الأسـس والاستراتيجيات) ، مرجع سابق ، ص ٢٢-٢٣ .

(١٤) على جلبى ،مرجع سابق ، ص ٢٤-٢٦ .

(١٥) عبد الباسط محمد عبد المعطى ، البحث الاجتماعي (محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده) ، مرجع سابق ، ص ٢٧-٢٨ .

(١٦) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(17) Good, w.and Hatt,p., Method Research, in social Micgraw Hill, N.y , 1962, p.8-9

(١٨) انظر : محمد على محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمى : دراسة في طرائق البحث وأساليبه ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ص ٣٥٧-٣٥٩.

(١٩) محمد ياسر الخواجة ، الأصول الاجتماعية للمستثمرين في الريف المصرى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١ م .

(20) Babbie . E.R. The practice of social Research, wads wath publishing co., California, 1975, p.107

(٢١) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥٨ .

(٢٢) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعي (نحو رؤية نقدية منهجيه وأبعاده ، مرجع سابق) ص ٣٣٩-٣٣٤ .

(٢٣) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الثالث ، ترجمة محمد محى الدين وآخرين ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٥٤.

(٢٤) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٥١-٣٥ .

(٢٥) عادل الهوارى ، مناهج البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ٧٠-٧٩ .

(٢٦) مصطفى خلقى عبد الجواد ، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مترجم ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٣٤-٢٣٧ .

(٢٧) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٥٧-٦٣ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٦٤-٦٥ .

(٢٩) غريب سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(٣٠) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٣١) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٧٠-٧١ .

(٣٢) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ٣٤-٣٥ .

---

(٣٣) عادل الهوارى ، مرجع سابق ، ص ١٠٢–١٠٤ .

(٣٤) على جلبى انظر في هذا الصدد :

- Dalton M, Men who Manage : in Book : Socialogistes at work, N.y. Basic Books, 1964 , pp. 52-54.

(٣٥) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ٣٦–٣٨ .

(٣٦) عادل الهوارى ، مرجع سابق ، ص ١١٤–١١٥ .

(٣٧) عادل الهوارى ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(1) Den zin , N.K., and linclon, y.s., (eds) strategies of Qualitative inquiry, sage publications , london, 1998 vol. 2, pp. xii-xv

(٣٩) محمد سعيد فرج ، لماذا ؟ وكيف ؟ تكتب بحثاً اجتماعيا ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٩ .

(٤٠) محمد على محمد ، علم الاجتماع ، والمنهج العلمى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

(4) Johnson, w., the sociology student writers mannud in Johnson et al . (edo) N.jersey . prentice hall,1998, p 19

(٤٢) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٨٤.

(6) Miller, D.C., h and book of Research Design and social Measurement, David McKay co., N.Y., 1974 , VII

(٤٤) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ٨٨–٩٤ .

(٤٥) محمد على محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمي ، مرجع سابق ، ص ٣٦٥ –٣٧٠.

(٤٦) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٤–١٣٥ .

(٤٧) جوردن مارسـال ، موسـوعة علم الاجتماع ، المجلد الأول ، ترجمة أحمد زايد وآخرين المشروع القومى للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٩ .

(٤٨) محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

(٤٩) محمد على محمد ، المرجع السابق ، ص ٣١٢ .

(٥٠) المرجع السابق ، ص ص٣١٢–٣١٤ .

(٥١) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .

(٥٢) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٣٩–١٤١ .

(٥٣) محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص ٣١٦–٣١٨ .

(٥٤) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠-٢٤٢ .

(٥٥) المرجع السابق ، ص ص ٢٤٣ -٢٤٤ .

(٥٦) عبد الباسط محمد عبد المعطى ، البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٣٦-١٣٩ .

(٥٧) رقية محمد مرشـــدى بركات ، مجتمع عمال التراحيل : دراســـة تقويمية لمشـــروعات التنمية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإســـكندرية ، ١٩٧٩ ، نقلاً عن على جلبى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٤-٢٤٦ .

(1) Becker, H, Writing for social scientists, the universally of Chicago, Chicago, 1984, p.30

(٥٩) محمد ســـعيد فرح ، لماذا ؟ وكيف تكتب بحثاً اجتماعيا ، مرجع ســـابق ، ص ٣٥٩-٣٦١ .

(٦٠) على جلبى ، تصميم البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٤١٠-٤١١ .

(٦١) محمد سعيد فرح ، مرجع سابق ، ص ٣٥٧ .

(٦٢) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٤٠٢ .

(٦٣) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ص ٣٩٠-٣٩٢.

(7) Nan,lin, Foundations of social Research, Mc Graw Hill, Book company , N.Y., 1976. P.358

(8) Day,R., How to Write and publish scientific paper, Cambridge, 4lh edition, 1993,p.xii

(٦٦) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص ٣٩٦ -٣٩٧ .

(٦٧) انظر كل من :-

Nan, lin, foundations of social Research, opcit, p.362 364.

(٦٨) محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص ٥٢٠ -٥٢١ .

(٦٩) على جلبى ، مرجع سابق ، ص ٤١٩.

(٧٠) انظر محمد ســـعيد فرج ، لماذا وكيف تكتب بحثاً اجتماعياً ، مرجع ســـابق ، ص ص ٣٧٣-٣٨٤ .

(٧١) حسـن شـحاته ، البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق ، مكتبة الدار العربية للكتاب ،القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٤٢-٤٣.

(٧٢) سالم سارى ، أزمة النشر ... أزمة مجتمع (آليات إنتاج العلم واستهلاكه في المجتمع العربى) شئون اجتماعية ، العدد السادس والأربعون ، السنة ١٢ ، صيف ١٩٩٥ ، ص ٥٤-٥٥.

(٧٣) مصطفى حجازى ، التخلف الاجتماعى : سيكولوجية الإنسان المقهور ، معهد الإنهاء العربي ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٦٧.

(٧٤) عادل الهوارى ، مناهج البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٤-١٩٥ .

(٧٥) محمد ياسر الخواجة ، إشكالية التعدد المنهجي ، واستخدامه في علم الاجتماع ، مجلة المنهج العلمى والسلوك ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٢ .

(٧٦) على جلبى ، مرمى الإبداع والثقافة العربية (تحليل بنائى معاصر) ندوة المدرسة والأسرة والمجتمع في تنمية الابتكار ، كلية التربية جامعة قطر ، ١٩٩٦ ، ص ١١ .

(٧٧) انطون زملان ، التحدى والاستجابة ، مساهمة العلوم والثقافة العربية في تحديث الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٤٦ ، إبريل ١٩٩١ ، ص ٤-٧ .

(٧٨) محمد على حمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمى ، مرجع سابق ، ص ٥١٨٧ .

(٧٩) سمير نعيم حمد ، الانحراف بالابداعية في الوطن العرب إعاقة للمستقبل ، ندوة عاطف غيث العلمية في الفترة ٢٣-٢٥ فبراير ، ١٩٩٢ ، ص ١٢.

(٨٠) حسن شحاته ، البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٥٠-٥٢ .